

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣١)

الإنفاق العسكري الإسرائيلي

١٩٦٥ - ١٩٩٠

دكتور طلال محمود كداوي

الإنفاق العسكري الإسرائيلي

١٩٦٥ - ١٩٩٠



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة اطروحات الدكتوراه (٣١)

الإنفاق العسكري الإسرائيلي

١٩٦٥ - ١٩٩٠

الدكتور طلال محمود كداوي

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية
كداوي، طلال محمود
الإنفاق العسكري الإسرائيلي، ١٩٦٥ ـ ١٩٩٠/ طلال محمود كداوي.
٢٦٣ ص: ايض. ـ (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣١)
ببليوغرافية: ص ٢٤٥ ـ ٢٦٣.
١. النفقات العسكرية ـ إسرائيل. أ. العنوان. ب. السلسلة.
355.03325694

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» ـ بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى
بيروت، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧

المحتويات

قائمة الجداول ٧
قائمة الأشكال ٩
مقدمة ١١

القسم الأول
نظرية الإنفاق العسكري

الفصل الأول : ماهية الإنفاق العسكري ٢٧
أولاً : التحليل الاقتصادي للإنفاق العسكري ٢٨
ثانياً : مفهوم الإنفاق العسكري ٣٧
ثالثاً : مقاييس الإنفاق العسكري ٤٢
رابعاً : المعطيات الإحصائية للإنفاق العسكري ٤٤
الفصل الثاني : الفرضيات الرئيسة للإنفاق العسكري ٤٧
أولاً : العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الإنفاق العسكري ٤٨
ثانياً : علاقة الإنفاق العسكري بالنمو الاقتصادي ٥٦
ثالثاً : تأثير الإنفاق العسكري في معدلات التضخم ٦٥
رابعاً : دور الإنفاق العسكري في توزيع الدخل ٦٨
الفصل الثالث : الاختبارات التجريبية للفرضيات ٧٣
أولاً : محددات الإنفاق العسكري ٧٤
ثانياً : أثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي ٨٠
ثالثاً : تأثير الإنفاق العسكري في معدلات التضخم ٨٤
رابعاً : أثر الإنفاق العسكري في توزيع الدخل القومي ٨٧
خامساً : تقويم الاختبارات ٨٨

القسم الثاني
الإنفاق العسكري في إسرائيل

الفصل الرابع : طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي ٩٥

أولاً : السمات الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي ٩٦

ثانياً : الأداء الاقتصادي في إسرائيل ١١٥

الفصل الخامس : الاتجاهات العامة للإنفاق العسكري في إسرائيل ١٣٧

أولاً : تطور الإنفاق العسكري ١٣٧

ثانياً : محددات الإنفاق العسكري ١٦٣

ثالثاً : تقدير دالة الطلب على الإنفاق العسكري ١٧٥

رابعاً : المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل ١٨٩

الفصل السادس : العلاقة بين الإنفاق العسكري والأداء الاقتصادي في إسرائيل ٢٠٣

أولاً : أثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي ٢٠٥

ثانياً : أثر الإنفاق العسكري في الاستقرار الاقتصادي ٢٢٠

ثالثاً : أثر الإنفاق العسكري في الاستهلاك ٢٣١

خاتمة ٢٣٧

المراجع ٢٤٥

قائمة الجداول

الرقم	الموضوع	الصفحة
٤ ـ ١	مؤشرات عن القطاعات الاقتصادية في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)	٩٩
٤ ـ ٢	مؤشرات التدخل الحكومي في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)	١٠٢
٤ ـ ٣	خزين رأس المال القومي في إسرائيل وعدد من المؤشرات المتصلة به خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)	١٠٦
٤ ـ ٤	مؤشرات ديمغرافية عن إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)	١٠٨
٤ ـ ٥	الأهمية النسبية لصناعات الطاقة العسكرية في الصناعة في إسرائيل	١١٤
٤ ـ ٦	تطور عدد من المتغيرات الاقتصادية في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢)	١١٨
٤ ـ ٧	هيكل القوى العاملة في إسرائيل خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)	١٢٢
٤ ـ ٨	الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) (نسبة مئوية)	١٢٤
٤ ـ ٩	هيكل البطالة بحسب الخبرة العملية في إسرائيل للفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٠)	١٢٩
٤ ـ ١٠	جملة مؤشرات عن قوة العمل في إسرائيل	١٣٠
٤ ـ ١١	الحساب الجاري والتحويلات المتعددة الأطراف في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢)	١٣٦

٥ ـ ١ تطور الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٦ .... ١٣٩
٥ ـ ٢ العبء الدفاعي بحسب المجموعات الدولية ١٥٤
٥ ـ ٣ العبء الدفاعي لعينة من الدول في سنة ١٩٩٠ .... ١٥٤
٥ ـ ٤ الأهمية النسبية للإنفاق العسكري في الإنفاق العام بحسب المجموعات الدولية ١٥٧
٥ ـ ٥ عدد المرات التي يفوق فيها الإنفاق العسكري الإنفاق على البنود الأخرى ١٥٧
٥ ـ ٦ مؤشرات تأثر الإنفاق العسكري وبعض بنود الإنفاق الرئيسة في إسرائيل ١٥٩
٥ ـ ٧ الإحلالات التبادلية بين الإنفاق العسكري وبنود الإنفاق الأخرى ١٦١
٥ ـ ٨ عدد من المؤشرات عن مزيج الإنفاق العسكري في إسرائيل (نسبة مئوية) ١٦٢
٥ ـ ٩ نتائج التقديرات لنموذج محددات الإنفاق العسكري ١٧٢
٥ ـ ١٠ تقدير دالة الطلب على الإنفاق العسكري في إسرائيل ... ١٨٧
٥ ـ ١١ تطور المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) (بملايين الدولارات) ١٩٠
٥ ـ ١٢ نتائج تقدير نموذج سباق التسلح في الشرق الأوسط ... ١٩٧
٦ ـ ١ اختبار الإحلال التبادلي بين العبء الدفاعي والاستثمار وفقاً لنموذج لوني (Looney) ١٩٨٩ .... ٢١٥
٦ ـ ٢ نتائج التقدير لنموذج أثر الإنفاق العسكري في الإنفاق العام في إسرائيل ٢٢٧
٦ ـ ٣ أثر الإنفاق العسكري في معدلات التضخم في إسرائيل ٢٣٠

قائمة الأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
٤ ـ ١	اتجاهات النمو الاقتصادي في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢)	١٢١
٤ ـ ٢	اتجاهات البطالة والطلب الكلي في إسرائيل	١٢٧
٤ ـ ٣	اتجاهات معدلات التضخم والمتغيرات المتصلة بها في إسرائيل	١٣٢
٤ ـ ٤	العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في إسرائيل	١٣٣
٤ ـ ٥	اتجاهات العجز في الحساب الجاري والنمو الاقتصادي في إسرائيل	١٣٥
٥ ـ ١	مستويات الإنفاق العسكري في إسرائيل	١٤٠
٥ ـ ٢	سلوك الإنفاق العسكري الإسرائيلي خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)	١٥١
٥ ـ ٣	اتجاهات العبء الدفاعي في إسرائيل	١٥٣
٥ ـ ٤	اتجاهات السياسة المالية وتطور حصة الإنفاق العسكري في الإنفاق العام	١٥٦
٥ ـ ٥	العوامل المؤثرة في الإنفاق العسكري الإسرائيلي	١٦٥
٦ ـ ١	العلاقة بين الإنفاق العسكري والبطالة في إسرائيل	٢٢٢

مقدمة

مارست المجتمعات البشرية مهمة الدفاع منذ القديم، بيد أن أداء هذه الوظيفة اتخذ أشكالاً مختلفة بحسب التطور الاجتماعي. وعندما بلغت المجتمعات أرقى مستويات تطورها التنظيمي بظهور الدولة، أفضى ذلك إلى تأسيس الجيوش، لا بل إن العديد من الدول، انطلاقاً من فلسفات سياسية معينة دفعت بجيوشها إلى تخطي حدود وظائفها الفنية (الدفاع)، مما أفرز ما يسمى بالمؤسسة العسكرية.

وعندما يكون الجيش و/أو المؤسسة العسكرية نتاج التطور الاجتماعي والسياسي، والمجتمعات من طبيعة حركية (Dynamic) وليست ساكنة (Static)، فقد واكبت هذه التشكيلات هذه الطبيعة، الأمر الذي استلزم أن يخصص لها من الموارد حجم ملحوظ، مما يجعلها تشكل قطاعاً حيوياً داخل الاقتصاد القومي لا بد أن يؤثر في غيره من مظاهر الحياة الاجتماعية ويتأثر به.

والاقتصاد، بوصفه علم مجتمع، لم يولِ هذا القطاع، ولفترة زمنية طويلة، الأهمية التي تتناسب مع حجمه (بمعيار الموارد) وكأنما هذا القطاع شر لا بد منه ويجب تحمل النتائج المترتبة على وجوده كافة. ولذلك انصبّ اتجاه معظم الدراسات التي تناولته نحو تحليل القوة (Power Analysis Approach) بمفهومه التقليدي المعروف دون تقصي الدوافع والآثار الاقتصادية لحركيته. وترتب على هذا الاتجاه التحليلي معاناة المكتبة العلمية وبخاصة العربية من ثغرة ملحوظة في موضوعات اقتصادات الدفاع أو الاقتصاد العسكري.

من هذا المنطلق سيكون تناول موضوع «الإنفاق العسكري» بمثابة محاولة لتسليط الضوء على القطاع العسكري وفق رؤية اقتصادية ومالية بغرض تشخيص أبعاده ومضامينه آملين من ذلك تقديم إسهام متواضع في هذا الحقل من حقول المعرفة. كما أن اختيار «إسرائيل» حالة دراسية لم يكن من قبيل الصدفة وإنما أملته

اعتبارات موضوعية عديدة يأتي في مقدمتها أن القطاع العسكري الإسرائيلي، بخلاف غيره من القطاعات، يعد الأقل حظاً بالبحث والتحليل، والنذر اليسير المتداول يتسم بالطابع الوصفي والفني، دون التقليل من أهميته. وبذلك فإن دراسة هذا القطاع من وجهة نظر اقتصادية تكون ذات جدوى وتصب في استكمال جوانبه كافة. ناهيك عن أن «إسرائيل» تقرن قوتها بقوة جيشها، وإذا ما صح ذلك، فإن دراسة مرتكزات القوة غاية في الأهمية. كما أن المواطن العربي بعامة، والمثقف بوجه خاص، يهمه كثيراً التعرف على مجريات الأحداث في «إسرائيل»، مما يجعل من الحالة موضوع الدراسة تستجيب للمتطلبات القومية.

مشكلة الدراسة

تتحدد مشكلة الدراسة في «أن القطاع العسكري قطاع غير منعزل في الاقتصاد القومي وأن الإنفاق العسكري يُعَد إحدى الكميات الاقتصادية ويخضع لعلاقات تأثير متبادلة مع الكميات الاقتصادية الأخرى. هذه التأثيرات قد تكون ذات طبيعة إيجابية أو ذات طبيعة سلبية».

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضيتين مركزيتين:

الأولى، غياب الإطار العام المنظم الذي يحدد معالم الإنفاق العسكري وأبعاده الاقتصادية والمالية على الرغم مما تتيحه النظرية الاقتصادية ونتائج الدراسات التجريبية من إمكانية لاستنباط هكذا إطار.

الثانية، أن الإنفاق العسكري في إسرائيل يثير واقعاً فذاً بسبب تشابك الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية واعتمالها فيه سواء على النطاق المحلي أو الإقليمي أو الدولي، ولذلك يتوقع له أن يشكل مفردة رئيسة في الموازنة العامة وحصة نسبية ملحوظة في الناتج القومي ويوظف لتحقيق آثار إيجابية في الكميات الاقتصادية سواء ما يتعلق منها بالاستثمارات المادية والبشرية والاستهلاك القومي، وبالتالي في الأداء الاقتصادي بعامة.

هدف الدراسة

تسعى الدراسة نحو تحقيق هدفين رئيسين:

الأول، تحديد أهم المتغيرات المتصلة بالإنفاق العسكري وصفاً وتأثراً وتأثيراً بغرض تشكيل إطار عام يكون بمثابة نواة لنظرية الإنفاق العسكري بجوانبها

الاقتصادية والمالية لخدمة الدراسات التجريبية.

والثاني، تحليل الإنفاق العسكري الإسرائيلي للكشف عن الواقع الفريد الذي يعمل فيه وذلك عبر إيجاد إجابات للتساؤلات ذات العلاقة بمستوياته، والعوامل التي تتحكم فيه وفي الطلب عليه والآثار التي تركها في الأداء الاقتصادي والكيفيات أو الآليات التي تحكم حركيته.

وكما هو واضح، فإنه ليس من أهداف الدراسة اختبار الإطار العام من خلال الحالة الاسرائيلية، بقدر ما هو الاستعانة بهذا الإطار في تحليل الظاهرة.

وعندما تكون «إسرائيل»، بوصفها حالة دراسية، حالة فذة لا تجد تماثلاً إلا مع قلة كجنوب افريقيا (سابقاً) وتايوان، فإنه من خطل الرأي استخلاص الدروس والعبر منها، وبالتالي فانه لا يمكن تعميم النتائج فيما يتعلق بسلوك الظاهرة، وإنما تبقى نتائجها تأشيرية لخدمة أغراض قومية استراتيجية محددة.

منهجية الدراسة

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الوصفية ـ التجريبية، هذه الخصوصية فرضت عليها توظيف غير منهج وأسلوب بحثي للوصول إلى غايتها بما يحقق الترابط والتكامل بين الجانبين الوصفي والتجريبي. ففي قسمها الوصفي (النظري) تستعين الدراسة، وهي بصدد الكشف عن الحقيقة، بكل من أسلوبي الاستقراء والاستدلال في تأشير العلاقات التأثيرية بين الإنفاق العسكري وغيره من الكميات الاقتصادية واتجاهاتها وطبيعتها.

بينما توظف في جزئها التجريبي الأسلوب الكمي عبر الاستعانة بالعديد من الأدوات التحليلية الإحصائية كمعامل الارتباطات وتحاليل الانحدار وتحليل المسالك (Path Analysis) بغرض الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغيرات المراد قياسها، كما ستركن الدراسة إلى الأسلوب التحليلي في تقويم نتائج القياس.

وستستند الدراسة في إنجاز اختبارها التجريبي إلى الإطار النظري في بناء النماذج، وفي دعم تحليلاتها.

الفترة الزمنية للدراسة

تم اختيار الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) فاصلاً زمنياً للدراسة في جزئها التجريبي، وقد حكمت هذا الاختيار جملة من الاعتبارات. فمن جهة، ستيسر هذه

الحقبة الزمنية مهمة الكشف عن أثر العوامل الحقيقية المؤثرة في الظاهرة ومدى تأثير هذه الظاهرة في غيرها من المتغيرات لأنه يندر في هكذا فاصل من الطول الزمني هيمنة العوامل الاستثنائية. كما أنها ستسمح بعدد من المشاهدات يفي بمتطلبات التحليل القياسي.

وإلى جانب العوامل الفنية، فإن للعوامل الموضوعية دوراً في هذا الاختيار، حيث إن هذه الحقبة شهدت ايديولوجيات واستراتيجيات يتوقع لها أثر واضح في الظاهرة التي تشكل موضوع الدراسة.

مصادر الدراسة

أملت الندرة النسبية للكتابات النظرية في هذا الموضوع سواء باللغة العربية أو اللغات الأجنبية على الدراسة أن تركز وبشكل مكثف على البحوث والدراسات المنشورة في الدوريات العالمية المتخصصة لباحثين لهم مساهمات جدية مهمة في تقدم نقاش الإنفاق العسكري، إلى جانب جملة من أوراق عمل مؤتمرات حول الموضوع وبحسب ما سترد الإشارة إليه في متن الدراسة، يضاف إلى ذلك دعم الدراسة بعض الوقائع بمقتبسات من الصحف الإسرائيلية المنشورة باللغة العبرية والمترجمة من قبل وكالة المنار في قبرص.

وبخصوص البيانات، فقد اعتمدنا على مصادر متعددة ممثلة بنشرات الأمم المتحدة (UN: SY, NAS) ونشرات صندوق النقد الدولي (IMF: GFSY, FSY, MS) وإصدارات منظمة العمل الدولية (ILO) وتقارير المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية في لندن (IISS) ومعهد بحوث السلام الدولي في ستوكهولم (SIPRI) والوكالة الأمريكية لرقابة التسلح ونزع السلاح (USACDA) ووزارة المالية الاسرائيلية (مشاريع الموازنات).

معوقات الدراسة

عندما يكون قيد البيانات والمصادر معوقاً رئيساً في الدراسات الاعتيادية، فإنه سيصبح بالتأكيد قيداً حاسماً في هذه الدراسة التي تتصدى لموضوع ذي طابع استراتيجي قد أحيطت بياناته بهالة من السرية.

ولن نتذرع بهذه الحجة لتبرير أي إخفاق في الدراسة، لكننا نشدد على أهمية بناء بنك للمعلومات عن الدول المخاصمة لنا كي نيسر مهمة الباحثين.

وإذا ما تجاوزنا هذه العقبة، فإن الدراسة ستواجه مشكلتين رئيستين:

الأولى: ما شهدته العملة في إسرائيل خلال الفترة موضوع الدراسة من تغيرات في التسمية والقيمة. فلغاية ٢٢/ ٢/ ١٩٨٠ كانت العملة السائدة «الليرة» وخلال الفترة (٢٢/ ٢/ ١٩٠٨ ـ ٤/ ٩/ ١٩٨٥) اعتمد «الشيكل». واعتباراً من ٤/ ٩/ ١٩٨٥ وحتى الآن يسود «الشيكل الجديد». ولكل منهما قوة شرائية مختلفة عن الأخرى، فالشيكل يعادل ١٠ ليرات، بينما الشيكل الجديد يعادل ١٠٠٠ شيكل. وبالإمكان تجاوز هذه المشكلة باعتماد عملة اجنبية كالدولار، لكن الخطورة ستكمن في كيفية الربط بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية. كما أنه من غير المرغوب فيه أكاديمياً عند دراسة الحالة المنفردة التعامل بعملة غير عملة الدولة موضوع الدراسة. ولهذا فإن الخيار البديل هو توحيد القوة الشرائية للوحدة النقدية على أساس ذلك المكافئ في بداية الفترة الزمنية أو في نهايتها، وقد اتخذنا من الشيكل الجديد وحدة للقياس لأنه السائد حالياً.

الثانية: يواجه الاقتصاد الاسرائيلي ومنذ ثلاثة عقود حالة تضخم مرتفعة انعكست بشكل ملحوظ على قيم المتغيرات الاقتصادية، وإذا ما اعتمدت الأسعار الجارية في التحليل فإن النتائج التي ستستخلص ستكون غير واقعية. ولهذا لا بد من اعتماد الأسعار الثابتة. وحتى في ظل هذا الخيار، فإن المشكلة لم تذلل لعدم وجود سنة أساس موحدة للبيانات المتاحة. ونظراً لطول الفترة الزمنية فهناك أكثر من سنة أساس. ومما يعمق المشكلة أن أحدث سنة أساس تبتعد عن السقف الأعلى للسلسلة الزمنية بفاصل يربو على عشر سنوات مما يجعل السنوات الأخيرة متضخمة بشكل كبير. ولتجاوز هذه المشكلة فقد أخذنا سنة ١٩٨٦ سنة أساس وثبتنا أسعار سنوات السلسلة الزمنية وفقاً لها. ولم نعتمد على مخفض (Deflator) واحد لهذا الغرض وإنما استخدمنا عدة مخفضات، وبما يتناسب مع المتغير المراد تثبيته.

الدراسات السابقة

حفل مجال الإنفاق العسكري بفيض من الدراسات والبحوث [1] اتخذ معظمه الطابع التجميعي على مستوى تجمعات اقتصادية كالدول الرأسمالية المتقدمة أو الدول النامية أو دول حلف الناتو، أو على مستوى تجمعات اقليمية كالدول

(١) سيشار إليها تفصيلياً في متن الدراسة.

الآسيوية والافريقية وامريكا اللاتينية وبلدان الشرق الأوسط. ولم يكن أمام هكذا دراسات إلا أن تستخدم أسلوب التحليل المقطعي والتركيز على تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري وبعض مؤشرات الأداء الاقتصادي. وإن معظم هذه الدراسات أُنجز من قبل باحثين أجانب وبدعم من مؤسسات مختلفة، بينما تنخفض مساهمة الباحثين العرب.

ومن بين هذا الكم الهائل من الدراسات، فإن ما كرس لدراسة الحالة المنفردة (على مستوى الدولة) يسير جداً. ومع ذلك، فقد كان لحالة إسرائيل حصة منها وقع بين يدينا منها ست دراسات، ثلاث منها بالعربية، وثلاث بالإنكليزية.

فقد تناول محسن خليل[٢] الإنفاق العسكري الإسرائيلي في معرض تحليله للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد من خلال رؤية يغلب عليها طابع الاقتصاد السياسي، وبقدر ما يتعلق الأمر بإسهام هذا الإنفاق في هذه الاختلالات دونما تعمق في حيثياته وتأثيراته. وبذلك كانت نظرته إلى هذا الإنفاق أقرب إلى النظرة الوظيفية (Functional) منها إلى النظرة السياسية (Political).

وخصت يولا البطل[٣] الإنفاق العسكري «الإسرائيلي» بمؤلف كامل غلب عليه طابع الوصف، والاستعراض الرقمي، وتحليل اقتصادي سطحي دونما استثمار للمعطيات الاحصائية الثمينة التي وفرتها في استخلاص مضامين اقتصادية على قدر من الأهمية.

أما جميل الجالودي[٤] فقد تعامل مع آثار الإنفاق العسكري في الاقتصاد الاسرائيلي وفق منهج تحليلي غير مألوف علمياً، إذ انه يخلو من الإسناد النظري والمنهجية. كما أن النتائج التي توصل إليها لم تنبع أو تنبعث من نمذجة اقتصادية لا بل يمكن وصفها بأنها انطباعية، وأن الكثيرين لن يتفقوا معه عليها.

---

(٢) محسن خليل، **تصدع الهيكل الثالث: دراسة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩).

(٣) يولا البطل، **الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال ٣٥ عاماً: قياس عبء التسلح وتمويله**، سلسلة الدراسات؛ ٦٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة، ١٩٨٤).

(٤) سنشير إلى مصدر الدراسة هنا لأننا لا نتوقع أنه سيرد في متن الدراسة: جميل الجالودي، «الإنفاق العسكري وأثره على الاقتصاد الإسرائيلي،» **مجلة دراسات** (جامعة مؤتة)، السنة ٢٠، العدد ٣ (تموز/يوليو ١٩٩٣)، ص ٣٢ ـ ٦٣.

وساهم مارتن ماكغوير (Martin C. McGuire) بدراستين، الأولى في سنة ١٩٨٢[٥] انصبت على تحليل أثر المساعدات الأمريكية في تخصيص الموارد في إسرائيل، والثانية في سنة ١٩٨٧[٦] ركزت على قياس العلاقة بين المساعدات الخارجية والاستثمار والدفاع. وقد وظف في كلتا الدراستين تحليلاً اقتصادياً عميقاً استتبعه بنماذج سلوكية غاية في التعقيد وأساليب تقدير متطورة توصل من خلالها إلى نتائج معنوية غاية في الأهمية منها استخدام اسرائيل للمساعدات العسكرية الأمريكية بكفاية على الرغم من أن جزءاً منها يعد بمثابة موارد محررة (Fungible) يستخدم في أغراض أخرى. وقد لعبت الخلفية الايديولوجية (ربما بسبب إملاءات الإدارة الأمريكية) دوراً كبيراً في نتائجه لتوظيفها في استمرار الدعم الأمريكي لإسرائيل.

أما وارد ومنتز (Ward and Mintz) (١٩٨٧) فقد اهتما بحركيات الإنفاق العسكري ومحدداته في إسرائيل عن طريق بناء إطار نظري وتوصيف نموذج للإنفاق العسكري يضم متغيرات داخلية وخارجية متعددة وبحسب المحتوى المحلي والأجنبي لهذا الإنفاق، وتوصلا إلى العديد من النتائج بخصوص العوامل المحددة لهذا الإنفاق. واختتما دراستهما ببناء نموذج محاكاة (Simulation Model) مستخدمين أدواراً (سيناريوهات) متعددة، فوجدا أن الإنفاق العسكري في إسرائيل، في ظل الأدوار كافة (السيناريوهات)، سينمو بشكل سريع.

وإذا كانت دراستنا ستستعين في غير موضع بسابقاتها، وستوظف عدداً من أدواتها التحليلية، فإنها لن تنسج على منوالها وإنما سيكون لها مجال للاختلاف الذي سنحدد معالمه بالآتي:

ـ بناء إطار نظري شمولي وتوظيفه لخدمة التحليل التجريبي.

ـ تناول الموضوع من زاوية الدوافع والنتائج ومحاولة الربط بين الاثنين. ومن

---

(٥) Martin C. McGuire, «U. S. Assistance, Israel Allocation, and the Arms Race in the Middle East: An Analysis of Three Interdependent Resource Allocation Processes,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 26, no. 2 (June 1982).

(٦) Martin C. McGuire, «Foreign Assistance, Investment, and Defense: A Methodological Study with an Application to Israel, 1960-1979,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 35, no. 4 (July 1978).

جانب آخر، عدم اقتصار تتبع الآثار على مؤشر واحد للأداء الاقتصادي وإنما على العديد من المؤشرات.

ـ عدم التقيد بمقياس محدد في العلاقات الدالية بين المتغيرات، وإنما يتم استخدام مقاييس متنوعة بما ينسجم والعلاقة المدروسة سواء بالنسبة للمتغيرات المعتمدة أو المتغيرات التفسيرية.

ـ توظيف أفضل الطرق الإحصائية لقياس العلاقة بين المتغيرات وبما ينسجم والتطور الحاصل في مجال القياس الاقتصادي.

ووفق هذه التصورات، فإن الدراسة ستتوزع على قسمين، سينصرف **القسم الأول** نحو التعرض إلى نظرية الإنفاق العسكري في ثلاثة فصول، سيتناول **الفصل الأول** منها تحديد ماهية الإنفاق العسكري ضمن أربعة مباحث، يتعرض **الأول** لدراسة اتجاهات التحليل الاقتصادي للإنفاق العسكري، بينما يعرج **الثاني** على مفهوم الإنفاق العسكري، ويركز **الثالث** على المقاييس المعتمدة للإنفاق العسكري، في حين يتعامل **الرابع** مع المعطيات الإحصائية للإنفاق العسكري. أما **الفصل الثاني** فسيركز على الفرضيات الرئيسة للإنفاق العسكري وبأربعة مباحث سواء تعلقت هذه الفرضيات بالعوامل المحددة للإنفاق، وعلاقة هذا الإنفاق بالنمو الاقتصادي وأثره في معدلات التضخم ودوره في إعادة توزيع الدخل. وسيركز **الفصل الثالث** على الاختبارات التجريبية لأهم الفرضيات وبمباحث خمسة، يتناول **الأول** الاختبارات لمحددات الإنفاق العسكري، بينما ينصرف **الثاني** نحو اختبار العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي، في حين يكرس المبحث **الثالث** لاختبار تأثيرات الإنفاق العسكري في التضخم، ويتعرض **الرابع** إلى تلك الخاصة بأثر الإنفاق العسكري في توزيع الدخل القومي. ويختتم الفصل بمبحثه **الخامس** بتقويم هذه الاختبارات.

أما **القسم الثاني** فيتضمن الجانب التجريبي محاولاً الكشف عن الدور الذي يلعبه الإنفاق العسكري في الاقتصاد الإسرائيلي وموزعاً على ثلاثة فصول. يتناول **الفصل الأول** طبيعة الاقتصاد في إسرائيل عبر مبحثين، **الأول** يشخص السمات الرئيسة لهذا الاقتصاد، بينما يكرس **الثاني** لتقويم أداء هذا الاقتصاد عبر العقدين والنصف الماضيين. بينما يخصص **الفصل الثاني** لتحليل الاتجاهات العامة للإنفاق العسكري الإسرائيلي، أي جانب الدوافع، وعبر مباحث أربعة مبتدئاً بمتابعة

التطورات في هذا الإنفاق وتعيين محدداته الرئيسة وسلوك الطلب على هذا الإنفاق ودور المكون الأجنبي (ممثلاً في المساعدات العسكرية الأمريكية) في آلية هذا الإنفاق.

أما **الفصل الثالث** فسيركز على قياس أثر هذا الإنفاق في الأداء الاقتصادي، أي جانب النتائج وبثلاثة مباحث، **الأول** يتناول هذا الأثر في النمو الاقتصادي، بينما يتناول **الثاني** تحليل الأثر في الاستقرار الاقتصادي، في حين يحاول المبحث **الثالث** والأخير تتبع هذا الأثر في الاستهلاك.

وأخيراً تتضمن الدراسة أهم النتائج التي توصلت إليها، وقائمة بالمراجع المعتمدة.

القسم الأول

نظرية الإنفاق العسكري

يعد موضوع اقتصادات الإنفاق العسكري أو اقتصادات الدفاع الوطني، من المواضيع القديمة الحديثة في الوقت نفسه. فقِدمه يستشف من أن هناك إشارات بخصوص الجيش والدفاع وردت في كتاب أفلاطون[١]. بينما تتأتى حداثته من الاهتمام المتصاعد الذي حظي به في العقدين المنصرمين وظهور العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ومن زوايا متعددة. لكن الحقيقة التي يمكن تثبيتها أن هذا الموضوع أصابه السبات لفترة تزيد على قرنين من الزمن، وانصراف النظرية الاقتصادية عبر مراحل تطورها عن إعطاء تكهنات قاطعة بخصوص آثار الإنفاق العسكري وبخاصة في النمو والتنمية والرفاهية[٢]، مما جعل النقاش بخصوص مضامينه الاقتصادية مستمراً ولم يسفر عن أية اتجاهات محددة[٣].

ومما يلفت الانتباه أن الاستعراضات الدولية للاقتصاد العالمي تخلو من أية إشارة إلى سباق التسلح[٤]، سواء في الشمال أو في الجنوب. وهذا الاتجاه ربما كان ناجماً عن مجموعة من الاعتبارات منها[٥]:

---

(١) أفلاطون، **جمهورية أفلاطون**، نقلها إلى العربية حنا خباز (بيروت: دار القلم، ١٩٨٠)، ص ٤٣ ـ ٤٤ و٥٥ ـ ٦٢.

(٢) انظر في ذلك: Robert E. Looney, «Impact of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 38, no. 1 (October 1989), p. 145.

(٣) Shuja Nawaz, «Economic Impact of Defense Expenditures,» *Finance and Development*, vol. 20, no. 1 (March 1983), p. 34.

(٤) سباق التسلح لا يعدو أن يكون مرادفاً لتزايد الإنفاق العسكري.

(٥) Miguel S. Wionczek, «The Emergence of Military Industries in the South: Longer-term Implications,» *Industry and Development*, no. 12 (1984), pp. 116-117.

١ ـ وجود تصور سائد بأن سباق التسلح الواسع الانتشار هو أساساً ظاهرة سياسية وتقنية تتجاوز المجالات الاقتصادية والصناعية العالمية، الإقليمية والمحلية.

٢ ـ الحساسية السياسية العالية جداً في العديد من الدول لمسائل ذات العلاقة بما يسمى بالأمن القومي، والاعتقاد السائد بأن سباق التسلح هو خارج السيطرة ومن المتعذر تجنبه.

٣ ـ الاطلاع المحدود للاقتصاديين على البيانات التفصيلية لنفقات التسليح.

٤ ـ الصعوبات العملية لتحليل عمليات صنع السياسة الوطنية والإقليمية المتعلقة بإدارة الصناعة العسكرية، ونقل التقنية العسكرية وأنماط مشتريات الأسلحة المحلية وتجارة الأسلحة الدولية.

٥ ـ الندرة النسبية والعرض المحدود لأشخاص ذوي تدريب عالٍ وخلفية تقنية جيدة قادرين على التعامل مع المكونات المتداخلة السياسية والاقتصادية والتقنية لسباق التسلح.

٦ ـ هيمنة الاقتصاد القياسي الفضفاض (Rococo)[٦] على الاقتصاد، حيث بنيت نماذج نظرية كمية أعطت انطباعات زائفة معزولة عن الاقتصاد السياسي والمؤسسات، أي عن موضوعات الحياة الواقعية.

وفي ظل الوضع الراهن الذي أخذ فيه الإنفاق العسكري يحتل مكانة مهمة في اقتصاد العديد من الدول المتقدمة منها والنامية، سواء من حيث حجمه المطلق، أو وزنه النسبي في الإنفاق الحكومي أو الناتج المحلي، ترى كيف سيتم تحليل هذا الإنفاق من ناحية علاقاته التأثيرية المتبادلة مع غيره من المتغيرات الاقتصادية في غياب تكهنات قاطعة تزودنا بها النظرية الاقتصادية؟ هل أن الخلل في النظرية الاقتصادية بحيث يمكن وصفها بالعجز؟ المسألة على ما يبدو لا تنحصر في هذا الإطار، وإنما تتمحور في أنه إذا أخذنا النظرية الاقتصادية بعمومياتها عبر مراحل تطورها التاريخي، فسننقاد إلى استنتاج ضمني بأن النظرية الاقتصادية التقليدية تتوقع من منطلق تخصيص الموارد أن الإنفاق العسكري يخفض من الاستثمار و/أو

---

(٦) استخدم هذا المصطلح لأول مرة في الأربعينيات في مجال الرياضيات جون فون نيومان (John von Neuman)، حيث وصف المسائل التي لا تصل إلى نتيجة في التحليل الرياضي بـ «Rococo»، أي الحلول التي لا تقدم إضافة جديدة في حل الفجوات المهمة في علم الرياضيات.

الاستهلاك المدني، وبالتالي سيتباطأ النمو وتنخفض الرفاهية. ووفقاً للمفاهيم الكينزية، وفي ظل عدم كفاية الطلب الفعال، فالإنفاق العسكري بفعل عمل «المضاعف» (Multiplier) سيفضي إلى تزايد الناتج القومي عبر إضافاته إلى الطلب وتوسعه في استخدام الطاقة وزيادته معدل الربح وتعجيله للاستثمار(٧).

ويبدو للوهلة الأولى أن هناك تناقضاً في الآثار التي يرتبها الإنفاق العسكري، لكن حقيقة الأمر ليست كذلك، فكلا التفسيرين صحيح، فالأمر يتوقف على الظروف التي ينفذ فيها الإنفاق. ولذلك يجد المهتم نفسه إزاء وضع غير قادر فيه على امتلاك معالم محددة مسبقاً لسلوكية الإنفاق العسكري، مما يجعل البحث في اقتصادات الإنفاق العسكري مجالاً خصباً يستطيع فيه الاقتصادي أن يستخدم مهاراته ويوظف خبراته في النظرية الاقتصادية بعامة، ونظرية الإنفاق العام بخاصة.

والتحليل الاقتصادي بمفرده يكون عاجزاً عن إعطاء إجابات عن كافة تساؤلات السياسة الدفاعية لأنه ينصب فقط على تحليل الجوانب النقدية (Monetary)، في حين نجد أن هذه السياسة تضم العديد من الجوانب.

وعندما يكون النمط السلوكي للإنفاق العسكري تجاه المتغيرات الاقتصادية غير محدد، فسيتطلب هنا إطاراً نظرياً تحليلياً يمكننا من الملاءمة بين الحقائق وتشخيص جيد لعلاقة الإنفاق العسكري بغيره من المتغيرات الاقتصادية وصولاً إلى تعيين الظروف التي في ظلها يتحدد النمط السلوكي لهذا الإنفاق(٨).

والنظرية تتشكل من مجموعة من الفرضيات تصمم لإيجاد تنبؤات حول سلوك متغير أو عدد من المتغيرات(٩)، ومن غير الضروري لها أن تكون الفرضيات

---

(٧) Saadet Deger and Ron P. Smith, «Military Expenditure and Development: The Economic Linkages,» *IDS Bulletin* , vol. 16, no. 4 (October 1985), p. 42.

(٨) ليس من الضروري أن تتحدد العلاقات من واقع النماذج الشائعة. حيث يرى ساموېلسون (Samuelson) أنه «لكي تكون عالماً متمرساً في عمل تنبؤات بخصوص التغيرات الهيكلية الافتراضية العديدة في النظام، فإنك تحتاج إلى أن تمتلك تشخيصاً من النمط الذي لا يكون من الضروري وجوده في النماذج التي تعمل جيداً في التنبؤات الاعتيادية». انظر: Paul A. Samuelson, «Economic Forecasting and Science,» in: Edwin Mansfield, ed., *Economics: Readings, Issues and Cases* (New York: W. W. Norton and Company, [1974]), p. 92.

(٩) John F. Muth, «Rational Expectations and the Theory of Price Movements,» *Econometrica*, vol. 29, no. 3 (July 1961), pp. 315-335.

واقعية بحيث تكون مرآة تامة وتفصيلية للعالم الواقعي، فعالم الواقع يتشكل من مجموعة معقدة من القوى التي يعجز الفرد عن استيعاب جميع علاقاتها المتداخلة[١٠]. لكن الغاية من الفرضية هي فهم الآلية التي تجعل الأشياء تحصل بالشكل الذي تحصل به، أي أنها بمثابة إطار يربط بين الوقائع ويجعلها بالتالي قابلة للفهم، وهذه الوقائع تكون عديمة المعنى وغير مفهومة دون أن تنظم في إطار نظري يربط الظواهر في علاقة سببية.

وإن أية نظرية هي بالضرورة شرطية (Conditional) وعرضة للتغير مع تقدم المعرفة، ولذلك فإن أفضل ما نتوقعه من أية نظرية أن تكون صائبة في المتوسط، خاصة في نطاق العمل الاقتصادي الذي يختلف عن العلوم الطبيعية بعدم امتلاكه ذلك المجال للتجارب المختبرية[١١].

ووفق هذه التصورات سنحاول في هذا الباب وضع أطر عامة لنظرية الإنفاق العسكري مستهدفين أساساً عبر تحليل سلوك هذا الإنفاق الكشف عن الجوانب الاقتصادية والمالية له كي تكون أساساً للجانب التطبيقي. وسيتضمن هذا القسم ثلاثة فصول، يخصص **الأول** منها لتحديد مفهوم الإنفاق العسكري، بينما يكرس الفصل **الثاني** للفرضيات الرئيسة لسلوك الإنفاق العسكري، في حين يتناول الفصل **الثالث** الاختبارات التي أجريت للفرضيات.

---

(١٠) والاس بيترسون، **الدخل والعمالة والنمو**، ترجمة برهان دجاني (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٧)، ج ١، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١١) Stanley Fischer and Rudiger Dornbusch, *Economics*, 2nd ed. (London: McGraw-Hill Book Company, 1984), p. 45.

الفصل الأول

ماهية الإنفاق العسكري

يعد الدفاع من أقدم الوظائف في العالم، ذلك أن مراجعة سريعة للتاريخ تكشف لنا أن كل المجتمعات، بغض النظر عن التنظيم الذي اتخذته، قد استحوذت على شكل ما من الترتيبات في مؤسساتها التي بواسطتها تعبّأ الموارد لدرء الأخطار[1]. وطالما لم يظهر إلى الآن بديل للجيش، فما على المجتمعات إلا أن تمتلك قوات مسلحة أو تعتمد على الآخرين في الدفاع عنها. وعندما يكون هناك إصرار من قبل الدول على صيانة استقلالها، فإنها ستعزف عن الاعتماد الرئيس على الآخرين للدفاع الخارجي. وبذلك أضحت الكلف العالية للمستلزمات العسكرية إحدى مظاهر حياة السيادة في القرن العشرين.

هذه الكلف هي التي أطلق عليها مصطلح الإنفاق العسكري، والتي تمثل وسيلة الدولة في بناء القوة العسكرية. وهذه القوة تعد جزءاً من القدرات الإجمالية للدولة[2].

---

(١) David K. Whynes, *The Economics of Third World Military Expenditure* (London: Macmillan Press, 1979), p. 1.

(٢) هاشم محمود شهاب، «نظرة عامة في السياسة الدفاعية: دراسة موضوعية،» **مجلة الدفاع** (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد)، السنة ٢، العدد ٢ (١٩٨٦)، ص ١٠٦.

على الرغم من أن هناك من يرى أن الإنفاق العسكري السنوي هو مقياس غير تام للقدرات العسكرية. فهذه الأخيرة تتوقف على الخزين المتراكم من الأسلحة. فالإنفاق العسكري إذا ما اعتبر كمدخلات قد تنجم عن مخرجات عسكرية غير متساوية عندما يتم التعامل مع أسلحة مختلفة. ومع ذلك، فهناك ارتباط قوي بين الإنفاق العسكري والقدرات العسكرية. انظر: Daniel Gallick, «Military Expenditure and Limitations: An Update,» in: United States Arms Control and Disarmament Agency [USACDA], *World Military Expenditures and Arms Transfer, 1971-1980* (Washington, DC: The Agency, 1983), p. 11.

كما أن هذا الإنفاق يعد القاعدة لسياسة الأمن القومي[(٣)].

ويكتنف الإنفاق العسكري الكثير من الغموض أو اللبس، سواء في النظرة إليه أو في مفهومه ومقاييسه مما يستلزم الإيضاح، وهو ما سيكون مجال المباحث الآتية:

المبحث الأول: التحليل الاقتصادي للإنفاق العسكري.

المبحث الثاني: مفهوم الإنفاق العسكري.

المبحث الثالث: مقاييس الإنفاق العسكري.

المبحث الرابع: المعطيات الإحصائية للإنفاق العسكري.

أولاً: التحليل الاقتصادي للإنفاق العسكري

يُعتبر آدم سميث من الاقتصاديين الأوائل الذين تعرضوا لوظيفة الدفاع، حيث عدها بمثابة الواجب الأول للسيادة، وأناط بالدولة مهمة القيام بها في ظل الدولة الحديثة. فهو يرى أن الجندية في المجتمعات الرعوية تمثل النشاط الذي ينجز من قبل الجميع، وهو وضع مقبول طالما كانت طرق الحرب بدائية. ولكن بظهور فن الحرب، فإن هكذا مؤسسة عسكرية عرضية لن تكون ممكنة لسببين رئيسين[(٤)]:

- إن الحروب أصبحت تأخذ وقتاً طويلاً مما يستلزم عدم قدرة الجنود على إمداد أنفسهم لانشغالهم بها.

- تطور التقنية الحربية بحيث أصبحت كلفها خارج إمكانية الدخول الفردية.

يضاف إلى ذلك أن تقسيم العمل والتخصص في الحرفة العسكرية سيقود حتماً إلى فاعلية أكبر.

هذه التصورات لآدم سميث شكلت الإطار الفكري لمساهمات الاقتصاديين في تحليل قطاع الدفاع لحقبة زمنية طويلة، وفي الوقت نفسه تعتبر امتداداً لنموذجه

---

(٣) Sam Nunn, «Defense Budget and Defense Capabilities,» in: W. Scott Thompson, ed., *National Security in the 1980's: From Weakness to Strength* (San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, ©1980), p. 379.

(٤) Whynes, *The Economics of Third World Military Expenditure*, p. 2.

المبكر للكفاية عبر التخصص ومنظوره الوظيفي للدولة[٥]، وطغت على التحليل الاقتصادي على مدى ما يربو على قرن ونصف قرن من الزمن، إلا أنها أفلت في العقود الأولى من هذا القرن بمجيء الكينزية والماركسية. هذه التطورات في الفكر الاقتصادي، على الرغم من أنها تمثل مواقف ايديولوجية معينة، فانها لا بد من أن تعكس اتجاهات تحليلية متباينة مما يستلزم الوقوف عليها.

١ ـ التحليل التقليدي (Orthodox Analysis)

ينطلق هذا التحليل من فرضية أن الدولة بوصفها كياناً (Unitary Actor) تمثل مصلحة قومية عرضة للتهديد من قبل عدو مرتقب معلوم، يوجب عليها أن تتخذ احتياطات عسكرية مناسبة لمواجهته، كما تأمل أيضاً من هذه الاحتياطات مساعدتها في المحافظة على السلام من خلال ضمان توازن القوة[٦]. وعلى الدولة أن تكون في حالة استعداد دائم للحرب نظراً لما يكشفه الزمن من تطور الأسلحة، بدلاً من الاعتماد على التعبئة العامة عندما يتصاعد العداء ويصبح البلد مهدداً.

وبناءً على هذه النظرة، فإن الافتراض الضمني أن الحرب هي حالة طبيعية في المجتمع الإنساني، وأن القوة هي الفيصل النهائي في العلاقات الدولية، وستكون بمثابة نظام لتخصيص الموارد طالما أنه ليس هناك نظام آخر بديل. وبما أن الهدف الأساس للدولة هو الإنتاج والمتاجرة والتراكم بكفاية في ظل درجة مقبولة من الأمن، فإن الإنفاق العسكري سيسهم في ضمان الأمن وتوفير الحماية للثروة والمجتمع.

واتساقاً مع ما طرحه آدم سميث من أن المجتمعات تتفاعل بينما هي باحثة عن الربح عن طريق حصولها على ثروة أكبر، فالمصلحة الذاتية (اليد الخفية) في الحصول على الثروة هي التي تنظم العملية. وإن المفاهيم الاقتصادية كالمنافسة ومعايير الربحية/الكلفة والمخاطرة ستساعد جميعها في تحديد الخيارات الكفوءة بين

---

(٥) من الوجهة التقليدية يعترف الاقتصاد بأن توفير الدفاع الوطني يعد وظيفة مشروعة وضرورية للدولة في اقتصاد السوق. انظر: Ansel M. Sharp and Kent W. Olson, *Public Finance: The Economics of Government Revenues and Expenditures* (St. Paul, MN: West Publishing Company, °1978), p. 63.

(٦) Ron P. Smith, «Military Expenditure and Capitalism,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 1 (1977), p. 63.

أدوات السياسة. وعلى المجتمعات أن توسع من منظومة مواردها من خلال تبني الخيارات التي ترجح المنافع على الكلف[٧]، أي باعتماد أساليب التعظيم المعروفة. وطالما أن الموارد المقدمة للجيش (الإنفاق العسكري) لها كلفة فرصة بديلة تتحدد من خلال التفضيلات (Preferences) بين الأمن والاستهلاك مجسدة في دالة معلومة للرفاهية الاجتماعية، وبمعلومية التقنية العسكرية، فستتمحور المشكلة عندئذ في الوصول إلى تعظيم القدرة بأقل كلفة[٨].

ويفهم من ذلك أن محور اهتمام التحليل التقليدي ينصب على تخصيص الموارد عبر عمليات السوق التنافسية، وبحسب معايير توازن العروض والطلبات مختصراً المسألة إلى عملية فنية محض دونما أي اعتبار للوظائف السياسية والاقتصادية للإنفاق العسكري، وبخاصة في ظل مجتمع طبقي يؤطر هذا التحليل.

٢ ـ التحليل الليبرالي (Liberal Analysis)

يتخذ التحليل الليبرالي للإنفاق العسكري مساراً مختلفاً عن سابقه، إذ ينطلق من أرضية أن القرارات العسكرية وبالتالي الإنفاق العسكري لا تتحدد بالاعتبارات الأمنية الخارجية، وإنما تتحدد بأنواع من الضغوط الداخلية والمصالح الخاصة. ووفقاً لهذا التحليل، لما كانت العوائد من الإنفاق العسكري لا تذهب إلى كيان قومي متجانس معين، وإنما تذهب إلى مجموعات معينة فيه، فإن القرارات الخاصة بالإنفاق لن تنبثق من قبول عام على مصلحة قومية وإنما تنطلق من المساومات والترضيات بين المصالح الخاصة المتعددة[٩]. وحيث إن هذه المصالح لها قوى غير متساوية، فإن القرارات ستميل إلى أن تكون متحيزة في صالح المجموعات ذات التأثير الأكبر في الإنفاق العسكري وهو المجمع العسكري ـ الصناعي (Military-Industrial Complex)[١٠].

---

(٧) William G. Sheperd, «Self-Interest and National Security,» *American Economic Review*, vol. 78, no. 2 (May 1988), pp. 50-52.

(٨) Smith, Ibid., p. 63.

(٩) وعندما تكون قرارات الإنفاق متخذة على أساس ضغوط عديدة من الأطراف أو المجموعات المستفيدة، فسيكون للمعايير غير الاقتصادية دور كبير، انظر في هذا الخصوص: Vernon G. Lippitt, *The National Economic Environment* (New York: Mc-Graw Hill Book Company, 1975), p. 211.

(١٠) وردت هذه التسمية لأول مرة على لسان الرئيس الأمريكي آيزنهاور في خطابه التوديعي في كانون الثاني/يناير ١٩٦١. انظر: Viktor Vasil'evich Borisov, *Militarism and Science*, translated from the Russian by Kim Pilarski (Moskva: Progress Publishers, ©1986), p. 105.

المجمع العسكري الصناعي أساس التحليل الليبرالي

يمثل هذا المجمع والمصالح الخفية (Vested Interests) مرتكز (Core) التحليل الليبرالي للإنفاق العسكري المتزايد. ويصف (Melman) هذا المجمع بأنه «جمعٌ سائب غير رسمي من المنشآت المنتجة للسلع العسكرية، بما في ذلك العسكريون من ذوي الرتب العالية، والمنتسبون البارزون في الإدارتين التنفيذية والتشريعية. وكلهم محددون بعلاقات السوق لشبكة المنتجات العسكرية ولديهم ايديولوجيا مشتركة في أهمية الإبقاء و/أو توسيع القوات المسلحة»[١١]. فكل طرف في هذا المجمع يسعى جاهداً لتقوية تأثيره بهدف أساسي هو دعم الجيش وتوسيع أنشطته. وبذلك ينشأ الترابط بين المؤسسة العسكرية ومنشآت صناعة الأسلحة، وفي صلب هذا الارتباط تختفي علاقة المشتري والبائع الفذة التي تولد مصالح متبادلة بوجود مؤسسة عسكرية كبيرة.

ويشكل المجمع العسكري ـ الصناعي، في بعض الأحيان، اقتصاداً منعزلاً داخل الاقتصاد القومي ويعمل في ظل أحكام خاصة به[١٢]، مما يؤدي إلى إيجاد ظروف تدفع في اتجاه عدم كمالات السوق واتساع نطاق التدخل الحكومي في الاقتصاد القومي[١٣]. وهذا المجمع، في رأي بعضهم[١٤]، لا يمثل تآمراً (Conspiracy) بين تجار الدمار والجنرالات المتعطشين للسلطة، وإنما هو ائتلاف (Coalition) طبيعي لمجموعات ذات مصالح ممثلة بالقوات المسلحة، والمنتجين الصناعيين، ونقابات العمال والجامعات التي تتعاقد على البحث، والمشرعين الذين تعتمد مناصبهم على الإنفاق العسكري.

وبصرف النظر عن طبيعة هذا المجمع، فإن قوته وفاعليته تجعلان لأطرافه حافزاً للمبالغة في النزاعات الدولية والتهديدات المحتملة، وتضييق المنافذ أمام

---

(١١) Seymour Melman, *Pentagon Capitalism: The Political Economy of War* (New York: Mc-Graw-Hill Book Company, 1970), p. 10.

(١٢) Max Ellis Fletcher, *Economics and Social Problems* (Boston, MA: Houghton Mifflin, c1979), p. 443.

(١٣) Walter Adams and William James Adams, «The Military-Industrial Complex: A Market Structure Analysis,» *American Economic Review*, vol. 62, no. 2 (May 1972), p. 280.

(١٤) Sharp and Olson, *Public Finance: The Economics of Government Revenues and Expenditures*, p. 76.

المحاولات لتسوية الخلافات بوسائل غير عسكرية[15]. هذا من جانب، ومن جانب آخر، تحاول الأطراف تكوين تصور عند أعلى المستويات بانخفاض كفاية مخرجات القدرات الدفاعية وتدني كلفة الفرصة الاجتماعية للدفاع الوطني، مما يملي على إدارة الموازنة تنفيذ مطالبيه.

وإذا كان المجمع العسكري ـ الصناعي يمثل الإطار الذي يفسر تنامي الإنفاق العسكري بوتائر عالية في التحليل الليبرالي، إلا أن هذا التحليل لم يسفر عن نظرة موحدة لطبيعة هذا الإنفاق. فالسياسيون الاستراتيجيون يعتبرونه بمثابة استثمار للقوة الاقتصادية في القوات المسلحة[16]، وأن مخرجاته تمثل ثروة[17]، وأن البرامج الدفاعية تعد من بين المشاريع الاستثمارية الكبيرة في العديد من الدول[18]، بينما يعتبره الاقتصاديون عامة بمثابة استهلاك سواء أكان استهلاكاً خالصاً[19]، أم كان استهلاكاً جماعياً[20]، أم استهلاكاً مدنياً في القطاع العام[21]، في حين يرى آخرون[22] أنه لا يمكن اعتباره استهلاكاً أو استثماراً.

---

(١٥) وتدخل الحرب الفيتنامية ضمن هذا السياق. فالنقاش الدائر بين الليبراليين هو أن هذه الحرب خطأ ارتكب غالباً بشكل غير مقصود من قبل السياسيين الساعين إلى إعادة الانتخاب وكذلك من قبل الجنرالات التواقين إلى الترقية إلى جانب المنشآت المتلهفة إلى الربح، وأن هذه الحرب كانت غير ملائمة للأمن القومي الأمريكي. انظر: المصدر نفسه، ص ٧٧ ـ ٧٨.

(١٦) Elmo R. Zumwalt, «Heritage of Weakness: An Assessment of the 1970's,» in: Thompson, ed., *National Security in the 1980's: From Weakness to Strength*, p. 44.

(١٧) ورد على لسان الرئيس الأمريكي رونالد ريغان في خطابه بتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٨٢ أن السلاح النووي قوة وثروة. انظر: USACDA, *World Military Expenditures and Arms Transfer, 1971-1980*, p. 3.

(١٨) Ron P. Smith, «The Economics of Defense,» *Economic Review* (January 1989), p. 2.

(١٩) Dauglas C. Dacy, «Foreign Aid, Government Consumption, Saving and Growth in Less-Developed Countries,» *Economic Journal*, vol. 85 (September 1975), p. 555.

(٢٠) رمزي زكي، **الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر؛ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩**، قضايا التخطيط والتنمية في مصر؛ رقم ١٦ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨١).

(٢١) إذ يقسم بيتر هلر (Peter Heller) الإنفاق الحكومي إلى ثلاثة أنواع: الإنفاق الاستثماري العام للأغراض التنموية، الاستهلاك المدني في القطاع العام والاستهلاك الاجتماعي/الاقتصادي في القطاع العام. ويعتبر الإنفاق العسكري ضمن الصنف الثاني الذي يضم النفقات المتعلقة بالحاجات الرئيسية للدولة المحافظة على وجودها السياسي. انظر: Peter S. Heller, «A Model of Public Fiscal Behavior in Developing Countries: Aid, Investment, and Taxation,» *American Economic Review*, vol. 65, no. 3 (June 1975), pp. 430 - 431.

(٢٢) حيث يرى تومبسون (Thompson) أن الدفاع ليس سلعة استهلاكية أو إنتاجية وإنما هو سلعة تنتج لحماية السلع الأخرى من التهديد الخارجي. وفي نموذج وصفي بيّن أن عمل القطاع الخاص على تراكم أنواع معينة من رأس المال يؤدي إلى وجود عبء دفاعي إضافي لحماية رأس المال. انظر: Earl A. =

إن هذا التباين في تحديد طبيعة الإنفاق العسكري لا ينسحب على من يعتبره استهلاكاً يعترض عليه، بل إن الأمر على العكس تماماً، فهو مفضل لديهم على غيره من بنود الإنفاق الحكومي الأخرى[٢٣].

٣ ـ التحليل الماركسي (Marxist Analysis)

يشكك الماركسيون أمثال ماندل وكيدرون وسويزي وباران (Mandel, Kidron, Sweezy, Baran) بمصداقية المجمع العسكري ـ الصناعي في تفسير الإنفاق العسكري المتزايد في الاقتصاد الرأسمالي. ففاعلية هذا المجمع، من وجهة نظرهم، وكذلك البحث عن الربح من قبل المنشآت محكومان بقوانين الحركة (Laws of Motion) للنظام ومصالح الرأسماليين كطبقة[٢٤]، وعلى هذا فإن تطور النمط الرأسمالي للإنتاج سيقود ـ إذا لم يراقب ـ إلى أزمة اقتصادية بسبب مشكلة الكفاية (Realization) واتجاه معدل الربح إلى الانخفاض. فالأولى تظهر عندما تنمو قوى الانتاج والناتج المحتمل بأسرع من نمو الطلب الفعال بسبب ضغط الرأسماليين على الأجور[٢٥] مما يدفع بالنظام إلى الركود (Stagnate). وعندما تتكون طاقة فائضة ونقص في الأسواق فإن معدل الأرباح سينخفض وينسحب على التراكم والنمو. وإن إمكانية الدولة في تعديل هذه الاتجاهات مقيدة بخصائص الرأسمالية وهيكل القوى في المجتمع والتي تعيقها عن التدخل في المجالات التي تخفض من أرباح الرأسمالية[٢٦]. وبذلك يصبح الإنفاق العسكري مناسباً إيديولوجياً لأنه لا يخل بهذه الخصائص، وأنه قناة لطلب فعال يسمح للرأسمالية بجني الأرباح. وإن القطاع العسكري بحكم علاقاته المتشابكة مع الاقتصاد المدني وكونه تحت السيطرة المباشرة للحكومة يمكن أن يستخدم بشكل مثالي كمنظم مالي

Thompson, «Taxation and National Defense,» *Journal of Political Economy*, vol. 82, no. 4 = (July-August 1974), p. 756.

(٢٣) هناك منظور ليبرالي للإنفاق الاجتماعي مفاده أن النظام الرأسمالي قد يتهدد كلياً من جراء هكذا إنفاق كبير لأنه يتحدى الهيكل الطبقي وينتج إعادة توزيع للدخل، بينما لا نجد الإنفاق العسكري يتدخل في المجالات المتاحة لعمل الربح ولا يتطفل على سوق العمل. لمزيد من التفاصيل، انظر: Michael Reich, «Does the U.S. Economy Require Military Spending?» *American Economic Review*, vol. 62, no. 2. (May 1972), pp. 300-302.

(٢٤) Smith, «Military Expenditure and Capitalism,» p. 65.

(٢٥) Whynes, *The Economics of Third World Military Expenditure*, p. 26.

(٢٦) كتحويل بعض الأنشطة إلى القطاع العام أو الحد من استنزاف الفائض من قبل الرأسماليين.

(Fiscal Regulator)[٢٧].

هذا التحليل يقترب كثيراً من التحليل الكينزي لنقص الاستهلاك (Underconsumption) القائم على أنه كلما أصبح الاقتصاد الرأسمالي أكثر غنىً، فإن الفائض المتاح ينمو بشكل يفوق ذلك الضروري للاستهلاك والاستثمار، وتظهر مشكلة كيفية امتصاص الفائض للمحافظة على الطلب الفعال. ومن خلال إيجاد الحافز باستخدام الإنفاق العسكري سيتمكن الاقتصاد من التوازن دون أن يقع في الركود.

ويبدو من التحليلات السابقة للإنفاق العسكري أنه على الرغم من منطقيتها وسندها النظري المقنع، فإنها تنطوي على ثغرات عديدة، ناهيك عن أبعادها الايديولوجية. فبالنسبة للتحليل التقليدي فإنه يحصر نفسه في بوتقة الأمثلية (Optimality) المستندة إلى التعظيم، ويطوي مضموناً ضمنياً أن الدولة إما أن تكون مسيطرة أو مسيطراً عليها. بينما نجد أن التحليل الليبرالي يغرق نفسه بالصراع الطبقي والمصالح الخفية. والتحليل الماركسي يبالغ في التعويل على الدور المرتقب للإنفاق العسكري في موازنة اتجاه الاقتصاد وكأنه أداة حل المشكلات. لكن ما يجمع هذه التحليلات المتباينة ركونها إلى معايير الاقتصاد السياسي في تفسير الإنفاق العسكري دونما التعرض إلى مخرجات هذا الإنفاق.

٤ ـ التحليل العملي (Operational Analysis)

الإنفاق العسكري، شأنه شأن أي إنفاق، هو وسيلة أو أداة وليس غاية في حد ذاته. والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هو الشيء الذي نشتريه بهذا الإنفاق؟ أو ما هي المخرجات التي نحصل عليها؟ وما هو الإنتاج المتحقق؟ وما هي العملية الإنتاجية؟ ففي إحدى نهايات العملية تدخل النقود (الإنفاق العسكري أو موازنة الدفاع) وينجم عنها امتلاك قوات[٢٨] (تتمثل بشكل رئيس في الأفراد والمعدات والتجهيزات). وهذه القوات تنتج قدرات عسكرية[٢٩]. هذه القدرات تستخدم

---

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) ليس من الضروري وجود تناسب طردي بين الإنفاق والقوات. فحجم القوات سيتوقف على العديد من العوامل من بينها طبيعة نظام التجنيد (إلزامي، تطوع)، وكفاية الصناعة العسكرية، ووضع الفريق القيادي العسكري.

(٢٩) أي القدرة على القتال في المسارح الحربية المرتقبة سواء في الهجوم أو الدفاع أو الردع. =

لتحقيق أهداف؛ المألوف منها الأمن القومي.

إن سلسلة الارتباطات بين المدخل الأصلي (الإنفاق العسكري) والناتج النهائي (الأمن) معقدة، ويكتنفها شك واضح وتخضع لخيارات صعبة وتضم العديد من الإشكاليات. ولكن تبقى المحصلة النهائية لهذه العملية متمثلة بالدفاع أو الحماية.

وانطلاقاً من القول بأن الهدف من الإنفاق العسكري هو حماية الدولة، فقد انصبت معظم التحليلات الاقتصادية، بغض النظر عن قاعدتها الايديولوجية، على اعتبار الدفاع سلعة عامة خالصة (Pure Public Good)[٣٠]. وهذه السلعة، بحكم هذه الطبيعة، يجب أن تتسم بالخصائص الآتية:

ـ مسؤولية الدولة الكاملة عن تقديمها[٣١].

= ونختلف مع تعريف القوة العسكرية الذي جاء به صادق الأسود بأنها القدرة على القتل والتشويه والإكراه والتدمير. فمفهومنا للقوة العسكرية هو المزيج العسكري (Military Mix) من القوات والمعدات التي تشكل مخرجاتها قدرة عسكرية معينة. انظر في ذلك: صادق الأسود، «بعض المنطلقات النظرية لمفهوم الدفاع الوطني الحديث،» **مجلة الدفاع** (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد)، السنة ١، العدد ١ (١٩٨٦)، ص ٦١.

(٣٠) ترد في بعض الكتابات الاقتصادية والمالية تسميات أخرى كالسلعة الجماعية (Collective Good) والسلعة الاجتماعية (Social Good) وهذه التسميات لا تغير من جوهر التحليل. انظر بخصوص التسميات كلاً من: Bernt P. Stigum and Marcia L. Stigum, *Economics* (Reading, MA: Addison-Wesley Publishing Company, 1974), p. 384, and Richard A. Musgrave and Peggy P. Musgrave, *Public Finance in Theory and Practice* (New York: McGraw-Hill Book Company, 1980), p. 7.

على الرغم من أن هناك اعتراضاً على وصف الدفاع بالسلعة العامة الخالصة إذ يرونه توصيفاً على درجة عالية من النقص بالنسبة إلى أهداف النفقات العسكرية لأنه يفضي إلى الاعتقاد بأن عدم الكفاية يشكل الظاهرة السائدة في استخدام الموارد العسكرية لأنه في هكذا سلع يخفق السوق في الوصول إلى المثالية الاجتماعية (Social Optimality). انظر في هذا الصدد: Fred S. Hoffman, «The Economic Analysis of Defense: Choice without Markets,» *American Economic Review*, vol. 49, no. 2 (May 1959), p. 369.

(٣١) ويمثل هذا أحد الشروط التي وضعها آدم سميث. والسبب في هذا الشرط يكمن في أن هذه السلعة يجب أن تقدم بنوعية من مستوى معين. وبذلك، فإن نوعية المنتوج تفرض الجهة المنتجة له. انظر: Tom Riddell, «U. S. Military Power, the Terms of Trade, and the Profit Rate,» *American Economic Review*, vol. 78, no. 2 (May 1988), p. 60, and Peter Richards, «Of Arms and the Man: Possible Employment Consequences of Disarmament,» *International Labour Review*, vol. 130, no. 3 (1991), p. 286.

ـ عدم إمكانية تجزئة منافعها (Indivisibility) سواء بين الأفراد أو المناطق[٣٢]، أي أنها من طبيعة شاملة (Non-exclusive).

ـ استهلاكها غير التنافسي (Non-rival)[٣٣]، إذ إن استهلاك الفرد لها لا يخفض استهلاك الآخرين أو يمنعه، وحالما توفر أو تنتج فإنها تصبح متاحة لكل المستهلكين.

ـ عدم مرونة كل من العرض والطلب عليها[٣٤]، فمن ناحية الطلب، فهي سلعة لا يمكن الاستغناء عنها، أي عدم إمكانية تجنب شرائها[٣٥]، وليس هناك بدائل قريبة لها (Near Substitute)، ومن ناحية العرض، فإنها سلعة مكلفة (Costly)، وإن عملية إنتاجها ذات طبيعة خاصة.

---

(٣٢) هذا لا يعني أن الأفراد والمناطق يحصلون على الدرجة نفسها من الانتفاع. انظر في ذلك: John Short, «Defense Spending in the United Kingdom Regions,» *Regional Studies*, vol. 15, no. 2 (1981), p. 101.

(٣٣) انظر كلاً من: Paul A. Samuelson «The Pure Theory of Public Expenditure,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 36, no. 4 (November 1954), p. 387, and Edgar K. Browning and Jacquelene M. Browning, *Public Finance and the Price System* (New York: Macmillan Publishing Co., 1979), p. 21.

(٣٤) وينسب هذا على كل من المرونة السعرية والمرونة نسبة إلى السكان، إذ عندما يكون الطلب على الدفاع عديم المرونة السعرية، فإنه يعني أن الإنفاق العسكري يتزايد بمعدل نسبي أقل من تزايد السكان وبشكل يختلف عن البنود الأخرى للإنفاق العام. ولا يغير من طبيعة سلعة الدفاع عندما تكون مرنة تجاه السكان إثر ضم مناطق أو الاحتلال. انظر في ذلك: Paul Wonnacott and Ronald Wonnacott, *Economics* (New York: McGraw-Hill Book Company, ©1979), pp. 385-386; Theodore C. Bergstrom and Robert T. Goodman, «Private Demands for Public Goods,» *American Economic Review*, vol. 23, no. 3 (June 1973), p. 282; Martin C. McGuire, «U. S. Assistance, Israeli Allocation, and the Arms Race in the Middle East: An Analysis of Three Interdependent Resource Allocation Processes,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 26, no. 2 (June 1982), pp. 210-211, and Richard S. Thorn, «The Evolution of Public Finances during Economic Development,» *Manchester School of Economic and Social Studies*, vol. 35, no. 1 (January 1967), p. 24.

(٣٥) وهذا يعني انعدام المرونة الدخلية للطلب، لأنه إذا كان الطلب على الدفاع مرناً فإنه سيعتبر من قبيل السلع الراقية التي يشتد بالنسبة إليها أثر الدخل وسينطبق عليها توصيف واغنر (Wagner) في وجود ميل حقيقي للأفراد نحو زيادة طلبهم على السلع الاجتماعية كلما ارتفعت دخولهم. انظر في هذه المسألة: Richard M. Bird, «Wagner's Law of Expanding State Activity,» *Public Finance*, vol. 26, no. 1 (1971), pp. 2 - 4, and S. Ganti and B. R. Kollurim, «Wagner's Law of Public Expenditures: Some Efficient Results for the United States,» *Public Finance*, vol. 34, no. 2 (1979), pp. 225-226.

ـ إخفاق السوق في تحديد الكميات المثلى من هذه السلعة، أي أن الإنفاق عليها سيتحدد بفعل عوامل غير سوقية بسبب:

ـ تشكل المجتمع من أفراد عديدين ذوي أذواق مختلفة ومقادير متباينة من الثروة، ومصالح متعارضة. فلا بد من ظهور قرار منفرد بخصوص هذه السلعة وكمياتها.

ـ المنافع من هذه السلعة غير محددة بمستهلك معين يشتريها كما في السلع الخاصة، وإنما هي متاحة للآخرين، وبذلك تبرز مشكلة المنتفع المجاني المعروفة بـ «Free-rider»[(٣٦)]، والتي يترتب عليها تنوع في منحنيات الطلب الفردية ويصبح من غير الممكن بناءً على السوق الخاص تحديد الكميات المثلى من الأنشطة الدفاعية. وإذا تصرف كل فرد في المجتمع بوصفه منتفعاً مجانياً، فإن الطلب الفعال الخاص سيكون صفراً من الناحية الفعلية.

وإن إخفاق السوق في تحديد الكميات المثلى من هذه السلعة لا يعني أبداً عدم خضوعها للتحليل الاقتصادي، بل يكون العكس تماماً، فهناك ممكنات لتطبيق العديد من المفاهيم والفرضيات الخاصة بالنظرية الاقتصادية في صنع القرار العسكري.

ثانياً: مفهوم الإنفاق العسكري

إن إحدى الظواهر التي أصبحت مألوفة في العديد من الدراسات تجاوُز تعريف الموضوع المراد دراسته بحجة أن ذلك مسألة مفروغ منها. وإذا ما ذكر فإنه

---

(٣٦) يراد بالمنتفع المجاني ذلك الفرد الذي يتجنب تحمل أية كلفة في تمويل السلع العامة، أي أنه يتمتع بمنافع السلعة دون أن يدفع لها. انظر في ذلك: Jay Richard Aronson, *Public Finance* (New York: McGraw-Hill Book Company, ©1985), pp. 34 and 38, and Stigum and Stigum, *Economics*, p. 385.

وتبرز هذه المشكلة بشكل كبير في دول التحالفات العسكرية حين تنعم دولة أو أكثر بالحماية دون أن تتحمل ما يتناسب مع هذه الحماية. لمزيد من التفاصيل، انظر: Martin C. McGuire, «Group Size, Group Homogeneity, and the Aggregate Provision of a Pure Public Good under Cournot Behavior,» *Public Choice*, vol. 18 (Summer 1974), pp. 197-217, and James Andreoni and Martin C. McGuire, «Identifying the Free Riders,» *Journal of Public Economics*, vol. 51 (1993), pp. 447-454.

سينتقص من الدراسة. هذا الاتجاه غير سائغ منطقياً. فالتعريف بالظاهرة يحقق وظيفة مزدوجة. فمن جهة سيمكن من استبعاد أشياء قد دخلت في الظاهرة يفترض بها أن تكون خارجها، ومن جهة ثانية، سيساعد في إدخال أشياء موجودة خارج الظاهرة يفترض بها أن تكون داخلها. وإن هذه الوظيفة للتعريف ستزيل أي غموض أو لبس يحيط بالظاهرة. وعندما يتعلق الأمر بالإنفاق العسكري، فإن تحديد ماهيته والوقوف على أبعاده مسألة غاية في الأهمية لأن تحليل تطوره والنتائج المستقاة من طبيعة دوره ستتوقف إلى حد كبير على المفهوم المستخدم لهذا الإنفاق[٣٧].

وبغرض امتلاك صورة جلية عن الإنفاق العسكري سنتناول النقاط الآتية:

١ ـ الإنفاق العسكري والإنفاق الأمني

كثيراً ما يحصل خلط بين الإنفاق العسكري والإنفاق الأمني ومعاملتهما كأنهما مفهومان مترادفان. ولكن إذا نظرنا إلى الإنفاق الأمني نرى أنه يضم نفقات أمنية مباشرة تتمثل في الإنفاق على الدفاع والشرطة والمخابرات والإنفاق على بنود أمنية في موازنات وزارات أخرى. كما أنه يضم نفقات أمنية غير مباشرة يقوم بها القطاع الخاص كتكاليف إنشاء الملاجئ وتكاليف الاستيطان والترتيبات الأمنية في شركات الخطوط الجوية. إذن الإنفاق العسكري هو أحد أنواع النفقات الأمنية وهو جزء من هذا الإنفاق. وإن الإنفاق الأمني أعم وأشمل.

٢ ـ تعريف الإنفاق العسكري

يكشف الفقه المالي والاقتصادي عن وجود وجهات نظر تعريفية متعددة للإنفاق العسكري. هذه الوجهات يمكن تصنيفها عموماً تحت فصيلتين:

الأولى ذات نظرة ضيقة جزئية تقرن الإنفاق العسكري بذلك المنفذ أو المخصص لوزارة الدفاع حصراً، حيث تعرفه بـ «الموارد المكرسة للدفاع في الموازنة العامة للدولة»[٣٨] بأنه «جزء من الإنفاق العام للدولة، تقوم به من أجل الدفاع عن نفسها في حالة تعرضها لخطر خارجي، أو لمواجهة خطر واقع عليها فعلاً أو

---

(٣٧) Jacques Fontanel and Ron P. Smith, «The Impact of Strategy and Measurement on Models of French Military Expenditure,» *Defense Economics*, vol. 1 (1990), pp. 261-262.

(٣٨) Whynes, *The Economics of Third World Military Expenditure*, p. 6.

لتسخير قوتها العسكرية لتحقيق أهدافها التوسعية»[٣٩].

إن وجهة النظر هذه، بحسب ما تعبر عنها تعاريفها لم تأخذ في الاعتبار المساعدات العسكرية الخارجية والمدفوعات للحروب السابقة والمحاربين القدماء، وإنما تركز فقط على ذلك الإنفاق الوارد في الموازنة. كما أنها لم تشر أيضاً إلى الأنشطة المدنية التي تقع ضمن موازنة الدفاع كمشاريع الأبنية الأساسية وأعمال الإغاثة للكوارث الطبيعية. وإذا ما أخذ بهذا المفهوم للإنفاق العسكري، فإنه سيكون مضللاً ولا يعبر عن حقيقة هذا الإنفاق لأنه سيكون إما متدنياً أو مبالغاً فيه، وسيجعل مقارنته مع نظيره في الدول الأخرى أو في الفترات السابقة غير ذي معنى من الناحية الاستراتيجية.

أما الفصيلة **الثانية** فإنها تأخذ بمنظور واسع وشمولي لهذا الإنفاق مما يجعلها أكثر واقعية، إذ تنظر إليه بأنه لا يتحدد بالنفقات العسكرية المباشرة وإنما يجب أن يضم المساعدات العسكرية وكافة المدفوعات إلى المحاربين القدماء[٤٠]. وقد ذهب بعضهم[٤١] في تعريفه إلى مدى أبعد حيث يعتبر من قبيل الإنفاق العسكري كلاً من:

- النفقات الكلية لوزارة الدفاع للأغراض العسكرية.

- النفقات التي تدعم بشكل مباشر البرامج الدفاعية بصرف النظر عن الإدارة التي تقوم بها.

- نفقات البرامج الأخرى المبررة على أرضية الأمن القومي.

- كل المدفوعات للحروب السابقة أو البرامج العسكرية السابقة.

وأفضل تعريف للإنفاق العسكري ما جاء به صندوق النقد الدولي[٤٢]، إذ

---

(٣٩) عبد الله الطاهر، **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة** ([د. م.]: جامعة الملك عبد العزيز، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨٨)، ص ٥٨.

(٤٠) Musgrave and Musgrave, *Public Finance in Theory and Practice*, p. 145.

(٤١) Sharp and Olson, *Public Finance: The Economics of Government Revenues and Expenditures*, pp. 65-66.

(٤٢) Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI], *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1981*, SIPRI Yearbooks; 12 (London: Taylor and Francis Ltd., 1981), p. 172.

يعرفه بأنه «الإنفاق الإجمالي سواء ما يدرج في بند الدفاع، أو في بنود أخرى، والمخصص للمحافظة على القوات العسكرية بما في ذلك المشتريات العسكرية من الذخيرة والمعدات، وكذلك المخصص للإنشاءات العسكرية، والتعبئة والتدريب والتجهيز والانتقال والغذاء والكساء وإسكان العسكريين، بالإضافة إلى العلاج وخدمات أخرى. كما يضم النفقات الاستثمارية المخصصة لتوفير السكن لأسر العسكريين والإنفاق على المدارس العسكرية ونفقات البحث والتطوير التي تخدم أساساً أغراض الدفاع». وسوف نأخذ بهذا المفهوم للإنفاق العسكري في تحليلنا التجريبي.

٣ ـ مزيج الإنفاق العسكري (Military Expenditure Mix)

يعبر مزيج الإنفاق العسكري عن هيكل أو تشكيلة الإنفاق العسكري، وعن التناسب في مكونات العملية الإنتاجية في قطاع الجيش، أي التوليفة الإنتاجية.

ويؤشر هذا المزيج جملة من المسائل سواء ما يتعلق منها بالأولويات في قطاع الجيش أو طبيعة الاستراتيجيا المعتمدة أو درجة التكثيف، إضافة إلى المضامين الاقتصادية التي يكشف عنها هذا المزيج.

وبالإمكان النظر إلى المزيج العسكري وفق مداخل متعددة وكالآتي:

أ ـ المدخل الوظيفي (التقليدي)

يركز هذا المدخل على البعد الاقتصادي لتشكيلة الإنفاق العسكري، وبخاصة ما يتعلق منها بالتشغيل والطلب. ووفقاً له، تصنف النفقات العسكرية تحت مجموعتين رئيستين[٤٣]: **الأولى** تضم تعويضات المنتسبين سواء اتخذت شكل رواتب وامتيازات ممنوحة للعسكريين، بينما يدخل ضمن المجموعة **الثانية** المشتريات من السلع والخدمات من المنشآت الخاصة والحكومية سواء اتخذت هذه المشتريات شكل سلع معمرة أو سلع غير معمرة أو الخدمات والإنشاءات.

---

(٤٣) Rebecca Blank and Emma Rothschild, «The Effect of the United States Defence Spending on Employment and Output,» *International Labour Review*, vol. 124, no. 6 (November-December 1985), p. 679.

وهناك[٤٤] من يوسع هذا التصنيف بتبويب الإنفاق العسكري تحت أربعة أنواع: الرواتب والأجور والمخصصات والتقاعد، والمشتريات السلعية من الأسلحة والذخائر وقطع الغيار والألبسة والأغذية، ونفقات التشغيل والصيانة (وتدخل ضمنها الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية)، وأخيراً نفقات البحث والتطوير.

ب ـ المدخل القطاعي

ووفق هذا المدخل تقسم النفقات العسكرية قطاعياً بحسب التشكيلات الرئيسة في القوات المسلحة: برية وبحرية وجوية. ويؤشر هذا المدخل سلم الأولويات العسكرية والثقل النسبي للتشكيلات وطبيعة القوات العسكرية في الدولة. كما يعبر عن نمط الاستراتيجيا العسكرية المعتمدة.

ج ـ مدخل التبعية

وبموجبه تقسم النفقات العسكرية إلى: إنفاق محلي وإنفاق خارجي، ويدخل ضمن **الأول** كافة أوجه الإنفاق التي تحصل في الداخل بصرف النظر عن طبيعتها، بينما يدخل في **الثاني** النفقات التي تنفذ في الخارج سواء أكانت مشتريات من الأسلحة والمعدات أو نفقات التدريب والتأهيل العسكري في الخارج. وقد يدخل ضمن النوع الأخير نفقات القواعد العسكرية في الخارج ونفقات وجود القوات.

هذا المدخل على قدر من الأهمية، إذ يكشف عن المحتوى الأجنبي في عملية الإنتاج العسكرية ومدى الالتصاق بالخارج ودرجة ارتهان التسلح بالعالم الخارجي ودرجة الاكتفاء الذاتي من التصنيع العسكري المحلي. ويؤشر من جانب آخر درجة انغماس الدولة في مسرح الأحداث الدولية سواء بدافع الهيمنة وتحقيق المصالح الامبريالية أو لاعتبارات إنسانية مقبولة.

د ـ المدخل السلوكي

ووفقاً له، تقسم النفقات العسكرية إلى قسمين: **الأول** يمثل الإنفاق الدائم الذي يرسم لتلبية احتياجات ذات طبيعة دائمة معروفة مسبقاً. **والثاني** يمثل ذلك

---

(٤٤) انظر كلاً من: يوسف شبل، **أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي**، دراسات فلسطينية؛ ٧٤ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠)، ص ١٥؛ الأسود، «بعض المنطلقات النظرية لمفهوم الدفاع الوطني الحديث،» ص ٧٢ ـ ٧٣، ويولا البطل، **الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال ٣٥ عاماً: قياس عبء التسلح وتمويله**، سلسلة الدراسات؛ ٦٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة، ١٩٨٤)، ص ٤٤.

الجزء المؤقت ذا الطبيعة الانتقالية لمواجهة ظروف استثنائية كحالات الحرب والنزاعات المسلحة.

ويميل الاقتصاديون وغيرهم من المهتمين بهذا نحو التركيز على الجزء الدائم من الإنفاق في معرض دراسة الإنفاق العسكري وتحليله وعزل الجزء المؤقت لأنه لا يعبر عن حالة اتجاهية محددة.

ثالثاً: مقاييس الإنفاق العسكري

يواجه المهتم بموضوع الإنفاق العسكري العديد من المقاييس للتعبير عن هذا الإنفاق، احتل بعضها شهرة كبيرة واستخدم على نطاق واسع في الدراسات التجريبية. ويشار عادة إلى هذه المقاييس بمسميات يطلق عليها تارة مؤشرات قياس عبء التسلح(٤٥) وفي أخرى معايير العبء العسكري(٤٦)، وفي ثالثة الجهد العسكري(٤٧) (Military Effort)، وفي غيرها العبء الدفاعي(٤٨) (Defense Burden) أو العبء العسكري(٤٩) (Military Burden).

وسنلقي الضوء على أهم هذه المقاييس ومدلولاتها وحدود استخدام المقياس المناسب، وذلك وفق الآتي:

١ ـ الإنفاق العسكري بوصفه نسبة من الناتج المحلي (أو القومي) الإجمالي: يكشف هذا المقياس عن حجم الموارد النسبي الذي تسحبه الدولة من الاستخدامات المدنية (الخاصة والعامة) إلى القطاع العسكري. ويعبر عن الثقل النسبي الذي تحتله سلعة الدفاع في الناتج الإجمالي.

---

(٤٥) البطل، المصدر نفسه، ص ٥٣ ـ ٦٠.

(٤٦) عبد الرزاق فارس الفارس، «السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)»، **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٨ ـ ٩.

(٤٧) Riccardo Faini, Patricia Annez and Lance Taylor, «Defense Spending, Economic Structure, and Growth: Evidence among Countries and over Time,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 32, no. 3 (April 1984), p. 487.

(٤٨) Emile Benoit, «Growth and Defense in Developing Countries,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 26, no. 2 (January 1978), p. 271.

(٤٩) Saadet Deger and Ron P. Smith, «Military Expenditure and Development: The Economic Linkages,» *IDS Bulletin*, vol. 16, no. 4 (October 1985), p. 49.

ويعد هذا المقياس من أكثر المقاييس استخداماً للإنفاق العسكري نظراً لشموليته وأهميته(٥٠). ويعده بعضهم(٥١) المقياس الأكثر قبولاً للضغط الذي يمارسه الإنفاق العسكري على الموارد. ويتخذه آخرون(٥٢) مؤشراً لدرجة العسكرة (Militarism).

وهذا المقياس هو الذي يعنيه غالبية المهتمين بالعبء الدفاعي.

٢ ـ الإنفاق العسكري بوصفه نسبة من الدخل القومي: يعبر هذا المقياس عن الوزن النسبي للقطاع العسكري في توليد الدخل، أي النسبة المئوية من الدخل والتي انسابت من القطاع العسكري.

وهذا المقياس من المقاييس النادرة الاستخدام.

٣ ـ الإنفاق العسكري بوصفه نسبة من إجمالي الموازنة الحكومية: يعبر هذا المقياس عن درجة الأهمية التي تستحوذ عليها وظيفة الدفاع بين الوظائف الحكومية (العامة) وعن التفضيل الذي تمنحه السلطة لقطاع الجيش.

٤ ـ نصيب الفرد الواحد من السكان من الإنفاق العسكري: يؤشر هذا المقياس ما يتمتع به الفرد في المتوسط من حماية بلغة نقدية، أو المقدار النقدي للاستهلاك الفردي من سلعة الدفاع. وقد يعبر هذا المؤشر عن ذلك القدر الذي تنازل عنه الفرد من استهلاكه المدني في سبيل التمتع بالحماية اللازمة. وقد يسترشد بهذا المقياس في مجال تقويم المدفوعات الضريبية للأفراد. ويصلح في حالات عديدة في احتساب العبء الدفاعي(٥٣) وفي مجال المقارنات الدولية.

٥ ـ نصيب الفرد في القوات المسلحة من الإنفاق العسكري: يعبر هذا المقياس عن ذلك القدر من الموارد القومية التي تكون تحت تصرف الفرد في

---

(٥٠) B. K. Hunt and Howard J. Sherman, *Economics: An Introduction to Traditional and Radical Views*, 3rd ed. (New York: Harper and Row Publishers, ©1978), p. 443.

(٥١) Kurt W. Rothschild, «Military Expenditure, Exports and Growth,» *Kyklos*, vol. 26, fasc. 4 (1973), p. 809.

(٥٢) Alain Rouquie, *The Military and the State in Latin America*, translated by Paul E. Sigmund (Berkeley, CA: University of California, ©1987), p. 147.

(٥٣) Robert E. Looney, «Budgetary Impacts of Third World Arms Production,» *International Journal of Public Administration*, vol. 11, no. 5 (1988), p. 609.

القوات المسلحة في المتوسط. ويؤشر هذا المقياس إلى حد ما على درجة التركز الرأسمالي والتقني في القوات المسلحة. ومن الممكن الاستفادة منه في المقارنات الدولية، ولم يمنع بعضهم[٥٤] من استخدامه مؤشراً للعبء العسكري.

وإلى جانب هذه المقاييس هناك مقياس شائع الاستخدام في الأدبيات العسكرية وهو معدل المشاركة العسكرية (Military Participation Ratio) والذي يستخرج من خلال نسب عدد أفراد القوات المسلحة إلى إجمالي السكان وعادة ما تقاس درجة العسكرة به.

وكما يتضح من العرض السابق للمقاييس، فإن لكل واحد منها مدلولات معينة ويؤشر جانباً معيناً من جوانب الإنفاق العسكري، مما يعني أنه ليس هناك إشكالية في اختيار المقياس المناسب. فهذا الاختيار سيتقرر في ضوء الظاهرة المراد قياسها. وإن اختيار مقياس دون آخر لا يعني البتة أن هذا المقياس يحوز على أفضلية (Superiority) قياساً بغيره. فلكل مقياس حدود استخدام معينة، كما أن كلاً منها يعطي نتائج مختلفة. وطالما أن التحليل الاقتصادي ينصب على تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والأداء الاقتصادي فإن مقاييس نسبة الإنفاق إلى الناتج وحصة هذا الإنفاق في الموازنة ونصيب الفرد من الإنفاق تناسب هذا التحليل، إضافة إلى مستويات هذا الإنفاق ومعدلات التغير فيه فإنها مرغوبة أيضاً في التحليل الاقتصادي.

رابعاً: المعطيات الإحصائية للإنفاق العسكري

من بين بيانات العلوم الاجتماعية، فإن تلك المتعلقة بالدفاع تعد نادرة ومشكوكاً فيها، مما يستلزم التعامل معها بحذر شديد[٥٥]. ولا يقتصر الأمر على الدول النامية كما يدعي بعضهم[٥٦]، وإنما ينسحب أيضاً على الدول كافة بدون استثناء، والسبب في ذلك أن قطاع الجيش في معظم دول العالم محاط بسرية بحكم

(٥٤) Robert E. Looney, «The Economic Impact of Rent Seeking and Military Expenditures: A Camparison of Third World Military and Civilian Regimes,» *American Journal of Economics and Sociology*, vol. 48, no. 1 (January 1989), p. 23.

(٥٥) Smith, «The Economics of Defense,» p. 2.

(٥٦) Alfred Maizels and Machiko K. Nissanke, «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries,» *World Development*, vol. 14, no. 9 (1986), p. 1133.

كونه يمثل أهمية استراتيجية، لا بل هناك رغبة في السرية من قبل العديد من الدول[٥٧]، لأن أية معلومات عن القدرات الدفاعية بمعيار تخصيص الموارد تعد ذات قيمة استراتيجية بالنسبة إلى الأعداء الفعليين أو المتوقعين[٥٨]. وفي أغلب الحالات تتعمد الدول نشر أرقام متدنية عن إنفاقها العسكري لتحقيق جملة من الغايات منها:

- إرباك الأعداء المتوقعين.

- الخشية من الدول الأخرى أن تفسر الزيادات في النفقات العسكرية بمثابة تهديد.

- تدنية العبء العسكري الظاهري في الاقتصاد[٥٩] بهدف تخفيف حدة معارضة المواطنين لهذا الإنفاق ومطالبتهم بتخصيص الموارد وتوجيهها نحو البرامج الاجتماعية[٦٠].

وعندما تكشف الدول عن إنفاقها العسكري، فإنها عادة ما تعلن عن ذلك القدر المخصص للأجور والغذاء والتجهيزات والصيانة، وتحاول أن تخفي ذلك الجزء المخصص للمعدات وأنظمة التسلح. وقد يساعدها في التغطية على إنفاقها العسكري الحقيقي ما يأتي[٦١]:

- إجراء الحكومات مجموعتين من حسابات الموازنة، الأولى للأغراض الداخلية، والثانية للأغراض الخارجية.

- الإنفاق العسكري في الكثير من الحالات يمول بموارد لا تدخل في موازنات الحكومة القومية.

- سهولة إخفاء النفقات ذات الطابع العسكري في البنود الأخرى من الإنفاق.

---

(٥٧) Wayne Joerding, «Economic Growth and Defense Spending: Granger Causality,» *Journal of Development Economics*, vol. 21 (1986), p. 36.

(٥٨) Whynes, *The Economics of Third World Military Expenditure*, p. 9.

(٥٩) Maizels and Nissanke, «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries,» p. 1133.

(٦٠) Paula De Masi and Henri Lorie, «How Resilient are Military Expenditures?» *International Monetary Fund Staff Papers*, vol. 36, no. 1 (March 1989), p. 135.

(٦١) المصدر نفسه.

ـ المساعدات العسكرية من الحكومات الأجنبية وإليها وهي لا تدرج بالضرورة في حسابات الإنفاق والتمويل.

إن هذا الوضع سيفرض على المهتم أن يتعامل مع معطيات إحصائية غير مؤكدة، وبالتالي ستكون النتائج بعيدة إلى حد ما عن الدقة. ومما يخفف كثيراً من هذه الإشكالية، وخاصة في مجال التحليل الاقتصادي، أن هذا التحليل أبعد من أن يكون تحليلاً مختبرياً ولا يهدف إلى استخلاص نتائج قطعية ومحددة تماماً (Definite)، وإنما يسعى إلى الوصول إلى نتائج تأشيرية (Indicative) مما يجعل التعامل مع بيانات عالية الدقة لا يؤلف مشكلة رئيسة. ومع ذلك فلا بد من أخذ النتائج التي يتم التوصل إليها بحذر.

ومن المفضل عند التعامل مع معطيات تتعلق بالإنفاق العسكري الاعتماد على البيانات المنشورة من قبل جهات محايدة مثل صندوق النقد الدولي (IMF)، والأمم المتحدة (UN)، والوكالة الأمريكية للرقابة على التسلح ونزع السلاح (USACDA)، والمؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية (IISS)، ومؤسسة استوكهولم الدولية لبحوث السلام والنزاعات (SIPRI). وعلى الرغم من أن بيانات صندوق النقد الدولي (نشرة الإحصاءات المالية الحكومية) تعتمد على تعريف حلف الناتو (NATO) للإنفاق العسكري، فإنها ذات موثوقية عالية، وسوف تستند الدراسة إلى هذه القناة في الحصول على بياناتها.

الفصل الثاني

الفرضيات الرئيسة للإنفاق العسكري

يتعذر تحليل الجوانب الاقتصادية والمالية للإنفاق العسكري من دون التعرض إلى الفرضيات الخاصة بهذا الإنفاق، لأن الفرضية، كما تفهم تتضمن العلاقات الأساسية التي يعتقد أنها توضح الظاهرة موضوع الدراسة.

وفرضيات الإنفاق العسكري ليست هي سوى توضيح للطرق التي من خلالها يؤثر الإنفاق العسكري في المتغيرات الاقتصادية المجموعية والكيفية التي يتأثر بها هذا الإنفاق بغيره من المتغيرات.

وإن اختيار هذه التسمية للفصل مقصود بهدف ترك المجال مفتوحاً للتطوير والإضافة والتعديل دونما أخذ هذه العلاقات بوصفها مسلمة نهائية[١].

وسنستعين في صياغة الفرضيات بكل من النظرية الاقتصادية والشهادات التجريبية[٢]، وسيكون تركيزنا على الفرضيات الرئيسة التي تحمل مضامين معينة

---

(١) فالنظرية ذات القيمة العلمية غالباً ما توفر مجالاً للتطوير والإضافة والتعديل كلما تجمعت الخبرة. انظر في هذا الخصوص: Milton Friedman, «The Methodology of Positive Economics,» in: Milton Friedman, *Essays in Positive Economics* ([Chicago, IL]: University of Chicago Press, [1953]), pp. 32-33.

(٢) هناك سوء فهم لدور الشهادة التجريبية في العمل النظري، ذلك أن هذه الشهادة ذات قيمة حيوية في مرحلتين مختلفتين: في صياغة الفرضية وفي اختبار صلاحيتها، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٩.

قابلة للقياس والمشاهدة لكي يمكن اختبارها بالمدى الذي يجعل هذا الفصل متكاملاً مع الفصل الذي سيليه.

وهذه الفرضيات التي تكشف عن علاقات التأثير المتبادلة بين الإنفاق العسكري وغيره من المتغيرات الاقتصادية تصلح لأن تكون نماذج للإنفاق العسكري[٣] مما ييسر إنجاز الجانب التجريبي.

وسيتم تناول هذه الفرضيات بحسب المباحث الآتية:

المبحث الأول: العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الإنفاق العسكري.

المبحث الثاني: علاقة الإنفاق العسكري بالنمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تأثير الإنفاق العسكري في معدلات التضخم.

المبحث الرابع: دور الإنفاق العسكري في توزيع الدخل.

أولاً: العوامل المؤثرة في تحديد مستوى الإنفاق العسكري

يعد الإنفاق العسكري بمثابة قرار سياسي، استراتيجي، اقتصادي، وبناءً على هذه الطبيعة، فإن مستوياته ستكون محكومة إلى حد كبير بطبيعة عملية اتخاذ القرار ونوعيتها في الدولة[٤]. ومن الطبيعي أن تخضع عملية اتخاذ القرار لتأثير عوامل سياسية واقتصادية واستراتيجية وتفاعلها سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو الدولي والتي يمكن عرضها في المصفوفة الآتية:

---

(٣) فالنموذج لا يخرج عن كونه «بنية أو هيكلاً يحتوي على مجموعة من المتغيرات بينها مجموعة من العلاقات المحددة المتبادلة لها تماثل مع المتغيرات والعلاقات القائمة في الحياة الواقعية». انظر في ذلك: د. ن. خان، «استخدامات النماذج وحدودها في رسم السياسة،» ترجمة عزت هلال، **العلم والمجتمع** (اليونسكو، القاهرة)، السنة ١٢، العدد ٤٦ (آذار/مارس ـ أيار/مايو ١٩٨٢)، ص ١٠٨.

(٤) هناك العديد من النظريات تفسر سلوك عملية اتخاذ القرار. لمزيد من الاطلاع، انظر: Ron P. Smith, «Models of Military Expenditure,» *Journal of Applied Econometrics*, vol. 4 (1989), p. 346.

المستوى / العوامل	المحلي	الخارجي (الإقليمي والدولي)
١ ـ العوامل السياسية	١ ـ الاستقرار السياسي ٢ ـ طبيعة نظام الحكم	١ ـ التحالف الإقليمي ٢ ـ الالتصاق بمعسكر قوة دولي
٢ ـ العوامل الاقتصادية	١ ـ الموارد الاقتصادية ٢ ـ مستوى التنمية الاقتصادية ٣ ـ حجم الموازنة الحكومية ٤ ـ التصنيع العسكري	١ ـ الصرف الأجنبي ٢ ـ تأثير مانح المساعدة ٣ ـ المصالح الحيوية ٤ ـ النشاط الاقتصادي الدولي
٣ ـ العوامل الاستراتيجية	١ ـ توقعات التهديد ٢ ـ الحروب الأهلية	١ ـ النزاعات الإقليمية ٢ ـ سباق التسلح ٣ ـ المساعدات العسكرية

وسنتناول أدناه، وبشكل مكثف، مجالات تأثير هذه العوامل في مستويات الإنفاق العسكري وفق الآتي:

١ ـ العوامل السياسية

وتتمثل في:

الاستقرار السياسي: أي مدى ظهور المعارضة السياسية، ونوع ودرجة الضغط الذي تمارسه هذه المعارضة. فعندما تكون درجة التهديد مرتفعة فسيتطلب من السلطة الحاكمة الاحتفاظ بحجم كبير من القوة العسكرية يتناسب مع درجة التهديد لغرض تحجيم المعارضة والمحافظة على النظام. وبذلك توجد علاقة من طبيعة غير مستقيمة (Curvilinear)[٥] بين الإنفاق العسكري وعدم الاستقرار السياسي.

طبيعة نظام الحكم: فيما إذا كان ذا حكومة عسكرية أو حكومة مدنية. وعموماً، فإن سيطرة الجيش على نظام الحكم تعد عاملاً مساهماً في الإنفاق العسكري الفائق[٦].

---

(٥) يرى تريل (Terrell) أنه لغاية مرحلة معينة، فإن الإنفاق العسكري سيزداد لأن عدم الاستقرار السياسي لن ينخفض بل يمكن أن يسوء. لكن بعد هذه المرحلة فإن تزايد الضغط العسكري سيخفض بشكل معنوي من درجة المعارضة السياسية وبالتالي عدم الاستقرار السياسي. انظر في ذلك: Alfred Maizels and Machiko K. Nissanke, «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries,» *World Development*, vol. 14, no. 9 (1986), p. 1128.

(٦) Alan B. Mountjoy, «Third World Military Spending,» *Third World Quarterly*, vol. 5, no. 1 (January 1983), p. 139.

ومما يمكّن أنظمة الحكم العسكرية من ممارسة إنفاق عسكري كبير امتلاكها إمكانات للتمويل تفوق تلك التي تقدر عليها أنظمة الحكم المدنية، إذ نظراً لاتسام أنظمة الحكم العسكرية بالقوة، فإنه بمقدورها أن تحصل على مزيد من الإيرادات سواء عن طريق رفع الأسعار، أو تطبيق ضرائب جديدة، أو غيرها من التدابير.

وفي نطاق أنظمة الحكم المدنية، فإن مستوى الإنفاق العسكري سيختلف بحسب الترجيحات التي تعطيها الأحزاب السياسية للمكونات العسكرية والمدنية للإنفاق العام وبحسب الدوال التفضيلية لهيكل القوة ما بين القوة النووية والقوة التقليدية(٧).

التحالف الإقليمي: سواء كان هذا التحالف سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً، فإن مستوى الإنفاق العسكري سوف يتأثر بشكل ملحوظ بوضع كهذا. والاتجاه الغالب أنه سيكون عند مستوى أعلى في الدول الداخلة في التحالفات منه في الدول الخارجة عن تلك التحالفات.

الالتصاق بمعسكر قوة دولي: سواء اتخذ هذا الانخراط شكل تحالف استراتيجي أو توفير تسهيلات للقواعد العسكرية الأجنبية، فإن ذلك يجعل الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة نظراً لما يترافق مع هكذا التصاق من ارتباطات عسكرية مباشرة تأخذ شكل تدريب وتجهيزات، وارتباطات غير مباشرة تأخذ شكل ضغوطات لتوسيع المؤسسة العسكرية لتوفير تسهيلات أفضل للقواعد العسكرية الأجنبية ودعم لسياسة القوة الإقليمية للمعسكر(٨).

٢ ـ العوامل الاقتصادية

وتتمثل في:

الموارد الاقتصادية: من حيث وفرتها أو شحتها والتي يكشف عنها مستوى الناتج الإجمالي، حيث إن الناتج القومي الإجمالي يفرض قيداً على الإنفاق

---

(٧) وقد يحصل أيضاً بسبب التغير في مفهوم دور الدولة ونظرتها إلى الواجبات. انظر: Allison M. Martin and W. A. Lewis, «Patterns of Public Revenue and Expenditure,» *Manchester School of Economic and Social Studies*, vol. 24, no. 3 (September 1956), p. 206.

(٨) Maizels and Nissanke, «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries,» p. 1129.

العسكري[٩]. وكلما كانت الدولة غنية بمواردها الاقتصادية كانت أقدر من غيرها في الإنفاق على الدفاع الوطني، والعكس صحيح[١٠].

ولا يقتصر الأمر على مسألة القدرة المالية معبراً عنها بحجم الموارد الاقتصادية المتاحة بحيث تكون الدول الميسورة قادرة على تمويل مؤسسة عسكرية ضخمة، وإنما يمتد أيضاً إلى أن هذه الدول وأمثالها قد تكون طعماً طبيعياً (Natural Prey)[١١] للآخرين حيث يفرض عليها تحويل قدر ملحوظ من ثروتها على شكل حماية عسكرية[١٢]. وبذلك سيكون الإنفاق العسكري بمثابة ثمن حماية التجمعات السكانية وثروتها[١٣]، ويمكن أن يترادف مع خيارات التأمين العادية التي يقوم بها الأفراد.

مستوى التنمية الاقتصادية: وهو الذي يعبر عنه عادة بالتغيرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، حيث يلعب مستوى التنمية الاقتصادية دوراً معنوياً في تحديد مستويات الإنفاق العسكري بالمدى الذي يرتب بينهما علاقة موجبة غير مستقيمة[١٤]، أي تزايد الإنفاق العسكري بمعدل متناقص مع تزايد

---

(٩) Ayres Ron, «Arms Production as a Form of Import-Substituting Industrialization: The Turkish Case,» *World Development*, vol. 11, no. 9 (1983), p. 818.

(١٠) طارق أحمد بكر الهاشمي، «دالة الإنفاق الدفاعي،» **مجلة المالية (بغداد)**، السنة ٤، العدد ٤ (١٩٧٧)، ص ٧٧.

(١١) سواء من قبل أطراف خارجية أو حركات انفصالية محلية كما حصل في بيافرا في نيجيريا.

(١٢) William G. Shepherd, «Self-Interest and National Security,» *American Economic Review*, vol. 78, no. 2 (May 1988), p. 53.

(١٣) وهذا لا يعني أن الضغوطات السكانية تشكل عاملاً معنوياً في تقرير الاحتياجات للإنفاق العسكري. فهذا الإنفاق لا يستجيب بشكل تناسبي (Proportionately) للتغيرات السكانية، إذ إن الكلفة الحدية لخدمة الفرد الإضافي ليس من الضروري أن تكون مساوية للكلفة المتوسطة. انظر في تفاصيل ذلك: Mark Pearson, Stephen Smith and Stuart White, «Demographic Influences on Public Spending,» *Fiscal Studies*, vol. 10, no. 2 (1989), pp. 49-52.

لكن هذا لا يمنع في بعض الحالات من وجود استجابة عالية للإنفاق العسكري للزيادات السكانية إثر توسع مساحة الدولة (وخاصة عن طريق الاحتلال). انظر في ذلك: طلعت مسلم، «الميزان العسكري في الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» **المنار**، السنة ١، العدد ١٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٦٨.

(١٤) وهذا لا يعني انطباق تفسير واغنر (Wagner) لسلوك الإنفاق العام على الإنفاق العسكري، بسبب أن واغنر يرى أن الإنفاق الحكومي بوصفه نسبة في الناتج القومي يزداد كلما ازداد نصيب الفرد من الدخل القومي بفعل ضغوطات التقدم الاجتماعي والتغيرات الحاصلة في أجواء الاقتصاد الخاص والعام. انظر في ذلك: Adolph Wagner, «Three Abstracts on Public Finance,» in: Richard A. Musgrave and A. T. Peacock, eds., *Classics in the Theory of Public Finance* (New York: [n. pb.], 1962), p. 8.

معدلات التنمية. وبالإمكان ربط تأثير مستوى التنمية الاقتصادية في الإنفاق العسكري بالآتي:

ـ مع تقدم معدلات التنمية، فإن الدخول المتزايدة بسرعة قد تولد مستويات من الإيرادات الضريبية تكون أكثر ارتفاعاً والتي منها تستطيع المؤسسة العسكرية أن تضمن حصة مناسبة(١٥).

ـ مع تصاعد وتائر النمو، فالإنفاق العسكري يميل إلى التزايد بسبب أن الجيش يصبح أكبر وأكثر تكثيفاً برأس المال(١٦).

ـ قد يترتب على عمليات التنمية أوضاع عدم مساواة بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية(١٧)، تكون مثار نزاع وصراعات داخل الدولة مما يستلزم احتياجات أمنية أكبر.

حجم الموازنة الحكومية: إذ عندما تكون الموازنة العامة للدولة ضخمة، فإن الإنفاق العسكري هو الآخر سيكون عند مستويات مرتفعة، والعكس صحيح، نظراً لكون الإنفاق العسكري يمثل الفقرة ذات الثقل الأكبر في الموازنة. وبما أن حجم الموازنة سيتقرر في ضوء الإيرادات العامة والظروف الاقتصادية فبالتبعية سيكون لهذه المتغيرات أثر في تحديد مستوى الإنفاق العسكري.

التصنيع العسكري: أي مدى وجود صناعة أسلحة محلية من عدمه. ففي الدول التي فيها صناعات عسكرية ستجد المؤسسة العسكرية نفسها تحت ضغط ضمان طلب مستمر كافٍ على إنتاج هذه الصناعات، مما يجعل الإنفاق العسكري عند مستويات مرتفعة، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فقد يحصل في بداية دخول الدولة في مجال التصنيع العسكري أن تكون الكلف الأولية للمشاريع التي يضمها هذا التصنيع منخفضة، مما يجعلها أكثر جاذبية لمتخذ القرار، لكن في مراحل لاحقة يظهر أن الاحتياجات للإنفاق تفوق كثيراً التقديرات الأولية، مما

---

(١٥) Emile Benoit, «Growth and Defense in Developing Countries,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 26, no. 2 (January 1978), p. 275.

(١٦) David K. Whynes, *The Economics of Third World Military Expenditure* (London: Macmillan Press, 1979), p. 34.

(١٧) Paula De Masi and Henri Lorie, «How Resilient are Military Expenditures?» *International Monetary Fund Staff Papers*, vol. 36, no. 1 (March 1989), p. 138.

يفرض على متخذ القرار ضمان موارد إضافية تجنباً للهدر في الموارد إذا لم تكمل المشاريع أو إذا اتخذ قرار بإيقاف الإنتاج[١٨].

الصرف الأجنبي: ويعتبر قيداً رئيساً يحكم الإنفاق العسكري عبر تأثيره في المحتوى الاستيرادي لهذا الإنفاق. ذلك أن توافر الصرف الأجنبي يمكّن الدولة من تلبية احتياجاتها من المعدات العسكرية المتطورة التي غالباً ما تكون بأثمان مرتفعة نظراً لكونها منتجات مكثفة بالمهارة (Skill-intensive)، مما يدفع بالنفقات العسكرية إلى مستويات عالية. وعلى العكس، فإن الدول التي تعاني شحاً في الصرف الأجنبي، ستتقيد عن طريق استيرادات عسكرية أكثر انخفاضاً، وبالتالي سيكون إنفاقها العسكري أقل.

تأثير مانح المساعدة: يتأثر الإنفاق العسكري في الدول المتلقية للمساعدات بحسب ما إذا كانت الدولة مانحة المساعدة طرفاً رئيساً في معسكر قوة دولي ومجهزاً رئيساً للأسلحة، أو كون كل من مصدر المساعدة ومصدر التسليح مختلفاً. ففي حالة الاعتماد على دولة معينة بالذات في كل من المساعدة والتسليح سترافقها مستويات عالية من الإنفاق العسكري أكثر مما لو كان مصدر المساعدة ومصدر التسليح مختلفين[١٩].

المصالح الحيوية: تستخدم المجتمعات منظومة مواردها المتاحة عن طريق عمل خيارات ترجيحية للعوائد والكلف. وكل دولة ترغب في ممارسة درجة من التأثير في الدول الأخرى بهدف تطوير مصالحها التجارية وبوسائل متنوعة من السياسات الخارجية والعسكرية. ولكي يحصل هذا التأثير فإنه يكون ذا كلفة. والتكاليف الحدية لهذا التأثير تزداد مع المسافة، في حين تتناقص العوائد الحدية مع المسافة[٢٠].

وبذلك، فإن لكل دولة منطقة طبيعية للتأثير تكون محددة (منطقة المصالح الحيوية) (Finite Natural Zone of Influence) والتي تقع حدودها حيثما تتساوى الكلف الحدية والعوائد الحدية للتأثير. وهذه المنطقة تكون ضيقة بالنسبة للدول

---

(١٨) Whynes, Ibid., pp. 25-26.

(١٩) Maizels and Nissanke, «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries,» p. 1130.

(٢٠) Shepherd, «Self-Interest and National Security,» p. 50.

الصغيرة وعادة ما تقع ضمن حدود رقعتها الجغرافية. ووفق ذلك سترسم السياسة الدفاعية وسيتحدد الإنفاق العسكري (الذي يعتبر بمثابة كلفة) بذلك القدر الذي يوفر الأمن القومي للمجتمع (العوائد).

أما الدول الكبرى (الإمبريالية أو التي تدور في فلكها) فعادة ما تبحث عن تأثير خارج حدودها الجغرافية لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية. ولهذا سيكون إنفاقها العسكري ضخماً لأن مصالحها لا تنحصر في رقعتها الجغرافية فقط، وإنما تشمل مناطق أبعد والتي ستتحدد عندما تتساوى التكاليف الحدية (الإنفاق العسكري الخارجي) مع المنافع التي تتطلع إليها[٢١].

النشاط الاقتصادي الدولي: ويعتبر هذا العامل مكملاً لسابقه. وطالما أن القوى الدافعة الرئيسية للامبريالية تكمن في البحث عن منافذ استثمارية[٢٢]، وأن الاستثمار يتوقف على مقدار الأرباح التي تحققها المنشآت[٢٣]، فسيصبح النشاط الاقتصادي الدولي على قدر من الأهمية لتكوين رأس المال للدولة الرأسمالية ولعملية النمو الطويلة الأجل فيها. فالرأسمالية تُعتمد وتحرَّك بعملية التراكم الرأسمالي، وهذا التراكم يتحفز محلياً ودولياً عبر التنافس على الأرباح. ولذلك تسعى الدولة الرأسمالية إلى استخدام إنفاقها العسكري وقوتها لدعم ومساندة الأبعاد الدولية لإقامة هيكل اجتماعي للتراكم (Social Structure Of Accumulation)[٢٤]. وهذا الهيكل بدوره سوف يشجع على إيجاد مناخ ملائم للقوى الدافعة للتراكم الرأسمالي ـ الأرباح[٢٥]. ووفق هذا التصور ستصبح الأهداف الاقتصادية الدولية

---

(٢١) وهي التي قد تتخذ أشكالاً متعددة كالكسب والسيطرة وأخذ فرائض اقتصادية كبيرة من الضحية، أو على الأقل التخلص منه كمنافس اقتصادي سواء تم ذلك عن طريق الغزو والاحتلال والسيطرة على الاقتصاد أو بشكل غير مباشر كالابتزاز النووي.

(٢٢) E. K. Hunt and Howard J. Sherman, *Economics: An Introduction to Traditional and Radical Views*, 3rd ed. (New York: Harper and Row Publishers, ©1978), p. 110.

(٢٣) Edward J. Shapiro, *Macroeconomic Analysis*, 4th ed. (New York: Harcourt Brace Jovanovich, ©1978), p. 176.

(٢٤) Tom Riddell, «U. S. Military Power, the Terms of Trade, and the Profit Rate,» *American Economic Review*, vol. 78, no. 2 (May 1988), p. 60.

(٢٥) أتاح وضع الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الثانية (بوصفها قوة سياسية واقتصادية وعسكرية) أخذ زمام المبادرة في إيجاد نظام مالي واقتصادي يضمن لها تجارة مستقرة ومتنامية لسلعها وتوليد أرباح من خلال النفاذ إلى المواد الأولية والعمل الرخيص من خلال استثماراتها عبر البحار، والتي اعتبرت لازمة أساساً لعملية التراكم الرأسمالي. وقد كان السند المهم لهذا النظام تفوقها العسكري الناجم عن إنفاقها =

محدداً معنوياً للسياسة الخارجية والعسكرية[٢٦]، ولعل بعضهم[٢٧] يرى أن توزيع الثروة بين الشعوب وتوزيع العوائد من التجارة هو ليس فقط دالة للأسواق والموارد كما في النظرية التقليدية للتجارة الدولية، وإنما هو لقوة المجتمعات كذلك.

٣ ـ العوامل الاستراتيجية

وتضم المتغيرات العسكرية أو ذات العلاقة بالنشاط العسكري وتتمثل في:

توقعات التهديد: وتتعلق بالحروب المرتقبة التي يتوقف تقديرها على توقعات الساسة والعسكريين. فالإنفاق العسكري سيكون عالياً في المناطق التي تلوح في أفقها احتمالات الحرب[٢٨]. وسيكون أكثر ارتفاعاً عندما تكون هناك مبالغة أو مغالاة في درجة التهديد.

الحروب الأهلية: تعد من بين العوامل الحاسمة في تحديد مستوى الإنفاق العسكري نظراً لما تشكله من أعباء على المؤسسة العسكرية في امتلاك قوات عسكرية كبيرة، وبخاصة عندما تكون مثل هذه الحروب مدعومة من أطراف خارجية، مما ينعكس بشكل مباشر على رفع مستويات الإنفاق العسكري.

النزاعات الإقليمية: أو الحروب التي يكون تأثيرها واضحاً، وتعتبر محدداً رئيساً للإنفاق العسكري في الكثير من الدول نظراً لما تتطلبه من تيار مستمر من الإنفاق لإدامة انسياب المعدات والتجهيزات.

سباق التسلح: أي تركيم الأسلحة بين المتخاصمين كفعل ورد فعل (Action-Reaction) من قبل كل طرف من الأطراف المتخاصمة. وسيصبح الإنفاق

= العسكري الضخم. حول هذا الموضوع، انظر: Samuel Bowles, David Gordon and Thomas Weisskopf, «Power and Profits: The Social Structure of Accumulation and Profitability of the Postwar United States Economy,» *Review of Radical Political Economics*, vol. 18, nos. 1-2 (1986), pp. 132-167.

(٢٦) وهذا ما يؤكده تصريح الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريغان حين ربط بين المصالح الاقتصادية وأهمية القوة العسكرية: «لقد بدأنا بواقعية متجددة ورؤية واضحة للعالم... ومسؤولياتنا الكونية التي لا يمكن التهرب منها. فمصانعنا تعتمد على توريد الطاقة والمعادن من الأراضي البعيدة. وإن رفاهيتنا تتطلب نظاماً دولياً متماسكاً وأسواقاً تجارية حرة ومفتوحة. وإن أمننا غير منفصل عن أمن أصدقائنا وجيراننا». انظر في ذلك: Riddell, Ibid., p. 62.

(٢٧) أمثال بريتو (Brito) وإنتريليغاتور (Intriligator). انظر: المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٢٨) Benoit, «Growth and Defense in Developing Countries,» p. 275.

العسكري للخصم المرتقب متغيراً مهماً في تفسير مستويات الإنفاق العسكري لدى الطرف المقابل. وقد يحصل سباق تسلح بين دول لا تعادي إحداها الأخرى وإنما بفعل تأثير عامل المحاكاة (Conspicuous)[٢٩].

المساعدات العسكرية: المقدمة من أطراف خارجية ومهما كان شكلها، أسلحة أو معدات أو خبرات، فانها تسهم في رفع مستويات الإنفاق العسكري نظراً لما يواكبها من متطلبات محلية كالصيانة والتكميلات.

نخلص مما سبق أنه ليس هناك عامل فذ يحدد مستوى الإنفاق العسكري، وإنما يتحدد هذا المستوى بفعل تشابك العديد من العوامل وتداخلها.

ثانياً: علاقة الإنفاق العسكري بالنمو الاقتصادي

كان أحد الدروس التي استنبطها البنك الدولي من خبرته عبر سنوات عمله الطويلة أن التنمية الاقتصادية والنمو يعتمدان بشكل رئيس على التحسين المستمر في الفاعلية التي بها تستخدم الموارد المتاحة[٣٠]. وبمفهوم كوزنتز (Kuznets) فإن زيادة الكفاية تفسر الجزء الأعظم من النمو إضافة إلى تراكم رأس المال[٣١].

ووفق هذه التصورات، سنتناول الفرضيات التي تحلل العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي عبر تأثير هذا الإنفاق في الكفاية من خلال إسهامه في التحديث والوفورات، وكذلك عبر إضافاته إلى الطلب المجموعي وتشغيله للموارد العاطلة ورفعه معدلات الاستغلال للموارد، وأخيراً تأثيره في تخصيص الموارد، وذلك وفق الآتي:

١ ـ دور الإنفاق العسكري في عمليات التحديث

تتشكل المجتمعات، وبخاصة التعددية، من مزيج بشري ذي أعراق متشتتة (Heterogenous Ethnic) وأصول ثقافية متباينة. والجيش، وهو بصدد الإيفاء

---

(٢٩) لمزيد من التفاصيل والاطلاع على موضوع سباق التسلح، انظر على سبيل المثال: Martin C. McGuire, «A Quantitative Study of the Strategic Arms Race in Missile Age,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 59, no. 3 (August 1977), pp. 328-339.

(٣٠) Andrew M. Kamarck, «The Appraisal of Country Economic Performance,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 18, no. 2 (January 1970), pp. 153-154.

(٣١) Simon Kuznets, *Modern Economic Growth* (New Haven, CT: Yale University Press, 1966), pp. 80-81.

باحتياجاته البشرية، يغترف من هذا المزيج. ومن خلال إحلاله الشعور القومي محل ذلك الإقليمي أو العرقي أو القبلي، فإنه يمارس أثراً ثورياً (Revolutionary Effect) في تغيير مواقف وأفكار الأفراد من تلك التي يحملونها من محيطهم الذي جاءوا منه إلى تلك التي تحمل قيماً عصرية. فالجيش سيعد بمثابة وعاء الإذابة القومية والذي من خلاله تلغى الاختلافات في المجتمع التعددي[٣٢]، وسيشكل إحدى القنوات الفاعلة في تصعيد التعبئة الاجتماعية، ويساعد في تكوين هيكل سياسي/اجتماعي أكثر ملاءمة للنمو[٣٣].

فالجيش يتأهل في المجتمعات التي فيها فجوات اجتماعية واقتصادية وثقافية لأن يكون وكالة تحديث. ويعتبره العديد من المهتمين بأنه القطاع الوحيد المحدث في اقتصادات الدول النامية[٣٤]. ويتأتى هذا التوصيف من الاعتبارات الآتية:

أ ـ التعامل مع التقنية المتقدمة

غالباً ما يتطلع الجيش إلى مجالات نشاط خارج المجتمع الأم. فالمؤسسة العسكرية تقارن تنظيمها مع ذلك الموجود لدى القوى الخارجية. ويحصل التنافس ضمن هذا الإطار[٣٥]. وبذلك ستتبنى هذه المؤسسة شكلاً من التنظيم يقترب من ذلك الموجود في الدول التي تكون أكثر تطوراً في التصنيع والتقنية العسكرية. وسيصبح القطاع العسكري الأول في الاحتكاك والاتصال مع التقنية الحديثة، وسيعمل على تدريب منتسبيه للتعامل مع معدات عالية التعقيد. وستجد هذه الخبرة طريقها إلى القطاعات الأخرى في الاقتصاد القومي[٣٦].

---

(٣٢) A. Bopegamage, «The Military as a Modernizing Agent in India,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 20, no. 1 (October 1971), p. 78.

(٣٣) Saadet Deger, «Economic Development and Defense Expenditure,» vol. 34, no. 2 (January 1986), p. 184.

(٣٤) Whynes, *The Economics of Third World Military Expenditure*, p. 67.

(٣٥) هناك وجهات نظر تنظر إلى العلاقة من زاوية مختلفة مفادها أن الجيش يعتمد على المجتمع الذي حوله ويتكامل معه. فالمجتمع المحافظ والرجعي سينتج نظاماً عسكرياً متخلفاً جداً في توجهاته. وبدلاً من البحث عن كيفية تحديث الجيش للمجتمع يجب البحث عن كيفية تحديث المجتمع للجيش. انظر: Faris I. Khuri, «Modernizing Societies in the Middle East,» in: Morris Janowitz, ed., *Civil-Military Relations: Regional Perspectives* (Beverly Hills, CA: Sage Publications, °1981).

(٣٦) Robert E. Looney and Peter C. Frederiksen, «Defense Expenditures, External Public Debt and Growth in Developing Countries,» *Journal of Peace Research*, vol. 23, no. 4 (1986), p. 330.

ب ـ التعليم والتدريب وتوسيع المهارات

يخضع منتسبو القوات المسلحة خلال خدمتهم العسكرية لأشكال عديدة من التعليم والتدريب التي يغلب عليها الطابع المهني والتي لها استخدامات في القطاع المدني. وهذا التدريب يضاف إليه ما اكتسبه هؤلاء المنتسبون من طرق جديدة لحفظ النظام سيجعل منهم أعضاء فاعلين في التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية بعد التسريح والعودة إلى مناطقهم وخاصة في الريف[٣٧]. ولا يقتصر الأمر على الجانب المهني، وإنما يمتد أيضاً إلى الجانب الإداري. ففي العديد من الدول يشغل ضباط الجيش مراكز إدارية وقيادية في الخدمة العامة وبكفاية عالية وقد أسهموا في تذليل جملة من مشكلات التنمية. فيكون الجيش بذلك بمثابة صانع التغييرات التقنية والإدارية من خلال ما يوفره من كوادر مدربة بشكل جيد في الإدارة ويتمكن بسهولة من أن يصبح الوكالة الاجتماعية الرئيسة للثورة التقنية ـ الإدارية.

ج ـ البحث والتطوير (R & D)

يمول الإنفاق العسكري مجالات بحثية وتطويرية عديدة. وعلى الرغم من نتائج هكذا أبحاث ذات مردود بالنسبة للقطاع العسكري، إلا أنه في المجالات ذات الاستخدام المزدوج يكون لها انعكاسات مرغوب فيها على القطاع المدني، وبخاصة ما ينجم عنها من معارف جديدة، اختراعات وابتكارات لها تطبيقات مدنية.

د ـ الأشغال العامة المدينية (Civic Service)

يسهم الجيش بشكل فاعل في الأشغال العامة، كتعبيد الطرق وإقامة الجسور. وهذه الإسهامات تمثل عائداً صافياً إلى المجتمع بسبب أن الجنود هم في كل الأحوال مدفوع لهم، وأن هذه الإسهامات تدعم وتقوي من البنية الارتكازية في الدولة[٣٨].

---

(٣٧) هناك من يرى أن على القوات المسلحة أن تبرر وجودها، وبخاصة في المناطق التي تتسم بمستوى منخفض من التوتر، من خلال عمل بعض الإسهامات الاقتصادية ذات الفائدة بالنسبة للمجتمع. انظر: Sabi H. Shabtai, «Army and Economy in Tropical Africa,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 23, no. 4 (July 1975), p. 687.

(٣٨) لا بد من الإشارة إلى أن نطاق الإسهام سيتوقف على حجم المؤسسة العسكرية. فعندما يكون صغيراً فإنه من غير الممكن له التورط في برامج كبيرة أو متوسطة الحجم. والمؤسسات العسكرية التي تسهم =

إن الأوضاع الآنفة الذكر ستسهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي عبر ما ترتبه من آثار في الإنتاجية من خلال ما يعرف بأثر الانتشار (Spin off) أو (Spill over)[٣٩]، وكذلك عبر إسهامها في الإزالة أو التخفيف من قيد الطاقة الاستيعابية (Absorptive Capacity) وما تقدمه من إضافات إلى خزين رأس المال البشري[٤٠].

ولا تقتصر الآثار الانتشارية على جانب الأفراد فقط، وإنما يرتب التصنيع العسكري أيضاً آثاراً انتشارية واسعة عبر المعرفة والتقدم التقني التي يحولها إلى القطاعات الصناعية المدنية وما يخلقه من طلب بيني (Inter-demand) من خلال الترابطات الخلفية. ففي الحالة الأولى سيوفر إمكانية لنقل (Shift) دالة الإنتاج، وسيجعل المنشآت المستفيدة تعمل على جبهة منحنى إمكانية الإنتاج (On Production Possibility Curve) وليس داخل هذا المنحنى. أما في الحالة الثانية فسيرفع من معدل الطاقة المستخدمة.

ومن البداهة، فإن العامل الحاسم المحدد لمعدل الانتشار الفعال هو حجم الفجوة التقنية بين القطاع المدني والقطاع العسكري.

ولا يغيب عن البال أن الإنفاق العسكري بما يوفر من حماية وأمن يمكن اعتباره مدخلات في عمليات الإنتاج الخاصة، وهو عادة ذو ناتج حدي موجب، ومن المحتمل أن يوسع النواتج الحدية للعوامل الخاصة[٤١]، وهذا ما يؤهله لممارسة دور في تنظيم هيكل الإنتاج وفي ديمومة عجلة الإنتاج. وعندما يكون هذا الإنفاق مرتفعاً بالمدى الذي يؤشر حالة خطر وتوتر عسكري، فإنه يدفع إلى مزيد من التماسك الاجتماعي والتعاون بشكل أكثر فاعلية والعمل بشدة أكثر بسبب أن كلفة الإخفاق ستكون مرتفعة[٤٢]. وإن درجة التماسك تزداد مع تزايد خطورة

= بأعمال مدنية معنوية لا بد من أن تكون لديها جيش عدده أكثر من ٥٠٠٠٠ عنصر. انظر في ذلك: المصدر نفسه، ص ٦٩٠.

(٣٩) مع اعترافنا بوجود تقنيات استراتيجية ذات طبيعة سرية لا يسمح بانتشارها إلى القطاع المدني. كما أن القطاع العسكري قد يضم تقنيات متقدمة جداً تفوق قدرة القطاع المدني على توظيفها.

(٤٠) Saadet Deger and Ron P. Smith, «Military Expenditure and Development: The Economic Linkages,» *IDS Bulletin*, vol. 16, no. 4 (October 1985), p. 50.

(٤١) Robert J. Barro, «Output Effects of Government Purchases,» *Journal of Political Economy*, vol. 89, no. 6 (December 1981), p. 1090.

(٤٢) Robert E. Looney, «The Economic Impact of Rent Seeking and Military Expenditures: A Comparison of Third World Military and Civilian Regimes,» *American Journal of Economics and Sociology*, vol. 48, no. 1 (January 1989), p. 17.

التهديد الخارجي[٤٣].

٢ ـ دور الإنفاق العسكري في حفز الطلب المجموعي

أشارت روزا لوكسمبرغ (Rosa Luxemburg)[٤٤] في معرض تحليلها للإمبريالية إلى أن الإنفاق العسكري ثنائي الوظيفة. فهو من جهة يحمي الامبراطوريات الرأسمالية حول العالم بينما هو يوفر الحفز الضروري للطلب المجموعي في الداخل.

وعندما يكون الطلب المجموعي غير كافٍ قياساً بإمكانية الإنتاج، أي وضع دون التشغيل، فسيشكل الإنفاق العسكري إضافة إلى هذا الطلب، وسيمثل قوة دافعة لرفع معدل استغلال الموارد المتاحة وتعبئة الفائض من العمل ونمو إنتاج المواد الخام وتحويل الفائض الزراعي إلى الصناعة[٤٥]، مما يضع الاقتصاد على نسق نمو طويل الأجل بشكل أسرع[٤٦]. فالزيادة في الإنتاج تحصل عبر قيام السلطة العامة بالمساعدة في تكوين دخول جارية إضافية بوساطة الإنفاق العسكري[٤٧].

ويمارس الإنفاق العسكري دوراً في حفز الطلب المجموعي من خلال قناتين:

القناة المباشرة: وتشكل الآثار الأولية (First-order Effects) وتتمثل بالتحويلات المالية التي تتخذ شكل طلبات من قبل القطاع العسكري على ناتج الصناعات التي تعاني وجود طاقات غير مستخدمة. فهذه التحويلات هي بمثابة

---

(٤٣) ضياء رشوان، «لماذا تراجعت الهوية العربية في السبعينات،» المنار، السنة ١، العدد ٨ (آب/ أغسطس ١٩٨٥)، ص ٦٦.

(٤٤) Hunt and Sherman, *Economics: An Introduction to Traditional and Radical Views*, p. 110.

(٤٥) Saadet Deger and Ron P. Smith, «Military Expenditure and Growth in Less Developed Countries,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 27, no. 2 (June 1983), p. 338.

(٤٦) Riccardo Faini, Patricia Annez and Lance Taylor, «Defense Spending, Economic Structure, and Growth: Evidence among Countries and over Time,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 32, no. 3 (April 1984), p. 448.

(٤٧) John Maynard Keynes, «An Open Letter,» in: American Economic Association, *Readings in Fiscal Policy*, edited by Arthur Smithies and J. Keith Butters (London: George Allen and Unwin, 1955), p. 33.

أوكسجين لهذه الصناعات[٤٨] وإليها يعزى الدور التأثيري الرئيس لهذا الإنفاق في الطلب المجموعي.

القناة غير المباشرة: وتشكل الآثار المضاعفة (Multiplier Effects)[٤٩] بما تفضي إليه النفقات العسكرية من زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، وما يترتب على ذلك من زيادة في الطلب المجموعي وما يتبع ذلك من زيادة في الناتج القومي.

ومما يجعل تأثير الإنفاق العسكري في الطلب المجموعي معنوياً ومتميزاً أن الطلب المتأتي من هذا الإنفاق ذو سمات خاصة يختلف فيها عن الطلبات الأخرى والتي يمكن تمثيلها بالآتي:

ـ الاستمرارية والتجدد بشكل سريع، فالأسلحة، عموماً، تتقادم بسرعة. فتقنية أنظمة التسليح تصبح متقادمة بالسرعة نفسها التي يفكر فيها الخبراء العسكريون في التحسينات. وبذلك يصبح الطلب على الأسلحة منجماً لا قاع له. ومن جانب آخر، فبالنظر لكون المكننة اللازمة لإنتاج الأسلحة على درجة عالية من التخصص، فان هذا يعني أن إنتاج أنظمة تسليح جديدة يستلزم طلب مكننة جديدة. وبذلك فإن عمل المضاعف والمعجل سيسري مفعولهما من جراء

(٤٨) Jacques Royer, «The Long-Term Employment Impact of Disarmament Policies: Some Findings from an Econometric Model,» *International Labour Review*, vol. 125, no. 3 (May-June 1986), p. 290.

(٤٩) يرى سيفر (Cypher) أنه من خلال أثر المضاعف فإن ٢٥ بالمئة من الناتج القومي لأية سنة بعد حرب معينة يتولد (بشكل مباشر أو غير مباشر) من خلال النفقات العسكرية. انظر: J. Cypher, «Capitalist Planning and Military Expenditures,» *Review of Radical Economics*, vol. 6 (1974), pp. 1-19.

كما أن التخفيضات في الإنفاق العسكري تترك أثراً ركونياً في الاقتصاد بشكل مضاعف، فالفائض الذي سيتحقق في الموازنة على إثر تخفيض الإنفاق العسكري ستقابله كلفة عالية تتمثل في الإنتاج والتشغيل والدخل الذي فقد. فقد وجد ليونتيف (Leontief) من خلال نموذج مستخدم ـ منتج أن تخفيض الإنفاق العسكري الأمريكي بـ ٢٠ بالمئة في سنة ١٩٥٨ أي بمقدار ٦,٣ مليار دولار يستلزم لغرض الإبقاء على مستوى التشغيل والإنتاج على حاله زيادة في الإنفاق غير العسكري بمقدار ٧,٦ مليار دولار. وهذا يعطي مضموناً بأن الآثار المضاعفة للإنفاق العسكري أكبر من نظيرتها في الإنفاق المدني. انظر في تفاصيل ذلك كلاً من: Emile Benoit, «The Propensity to Reduce the National Debt out of Defense Spending,» *American Economic Review*, vol. 51, no. 2 (May 1961), p. 457, and Wassily Leontief [et al.], «The Economic Impact–Industrial and Regional–of an Arms Cut,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 47, no. 3 (August 1965), p. 219.

الطلب العسكري[٥٠].

ـ إن الطلبات العسكرية على المعدات والأجهزة تترك أثراً في الاقتصاد بتوقيت يسبق عملية الشراء الفعلية، أي في الوقت الذي تتم فيه المصادقة على هذه الطلبات من قبل الجهة المسؤولة[٥١].

ـ يؤدي هذا الطلب إلى زيادة الطلب المجموعي بصورة مستقيمة على عكس بعض أنواع الطلبات الأخرى الحكومية التي تؤدي إلى تخفيض الطلب الكلي[٥٢]، ولهذا فإنه لا يعتبر منافساً للطلب الخاص.

وعندما يكون الطلب المولد بالإنفاق العسكري جزءاً حاسماً في الطلب الفعلي[٥٣]، فإنه يتيح إمكانية لاستخدامه أداة لإدارة الطلب المجموعي، أي توظيفه

---

(٥٠) وهذا ما يستشف من تحليل ماري كالدور حيث وجدت ارتباطاً قوياً بين الإنفاق العسكري المرتفع والمعدلات المرتفعة للنمو الصناعي. انظر: Mary Kaldor, «The Military in Development,» *World Development*, vol. 4, no. 6 (June 1976), p. 475.

(٥١) وقد يكون هذا أحد المبررات لمعاملة الإنفاق العسكري كشكل منفصل عن الأنواع الأخرى من الإنفاق في نماذج معهد ماساشوستس (MIT) وجامعة ميتشيغان. انظر: Michael C. Lovell, *Macroeconomics: Measurement, Theory and Policy* (New York: John Wiley and Sons, [1975]), p. 476.

(٥٢) مثلما يحصل عندما تقوم الدولة بتنفيذ برامج واسعة للأشغال العامة مما قد يترك انطباعاً لدى المستثمرين وشركات الأعمال بأن الاقتصاد على درجة عالية من عدم التأكد بحيث يجعلهم متحفظين، كما يؤدي إلى انخفاض الحافز لديهم. انظر في ذلك: Summer H. Slighter, «The Economics of Public Works,» in: American Economic Association, *Readings in Fiscal Policy*, p. 44.

يضاف إلى ذلك سهولة التوسع في هذا الإنفاق دون معارضة واحتواؤه بعض جوانب الهدر لأن العقود العسكرية لا ترسو عادة على المنشآت كثيرة الكفاية وقليلة الكلفة وإنما ترسو على أساس «الكلفة زائداً» (Cost Plus). وإن قلة من الناس سيكونون راغبين في المقامرة بالدفاع القومي من أجل تخفيض الكلفة. لمزيد من التفاصيل، انظر: Michael Reich, «Does the U. S. Economy Require Military Spending,» *American Economic Review*, vol. 62, no. 2 (May 1972), pp. 298-300.

(٥٣) في هذا الخصوص يرى هاريس (Harriss) أن الإنفاق العسكري قد لعب دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة وأن دوره في النمو المستقبلي أكثر أهمية. كما أن أحمد (Ahmad) يشير إلى أن الإنفاق العسكري الضخم أسهم بشكل كبير في نمو اقتصاد باكستان في الخمسينيات، إذ إن الطلب المتزايد على السلع والخدمات للأغراض العسكرية قاد إلى نمو عدد كبير من الأنشطة. ويشدد فؤاد مرسي على أن التاريخ دلل أكثر من مرة على صحة الرأي القائل بأن النظم الرأسمالية كثيراً ما تلجأ إلى تصعيد سباق التسلح بل وإشعال نيران الحروب للخروج من أزماتها. ويرى الجنرال فيكتور فرنر أن أي برنامج لنزع السلاح لا يمكن تطبيقه من الناحية الواقعية، لأن تكييف الاقتصاد على أساس نزع السلاح يمس عُشر الإنتاج الكلي للاقتصاد العالمي. انظر في ذلك كلاً من: Lowell Spending, «Government Spending and Long-Run = Economic Growth,» *American Economic Review*, vol. 46, no. 2 (May 1956), p. 155;

منظماً مالياً فعالاً (Effective Fiscal Regulator) وصمام أمان بيد الدولة تستخدمه خارج نظام العرض والطلب(٥٤).

٣ ـ أثر الإنفاق العسكري في الاستثمار

يعد الإنفاق العسكري كمية من الكميات الاقتصادية في الاقتصاد القومي ويمثل أحد أشكال استخدام الموارد المتاحة. وفي ظل محدودية الموارد فإن هذا الإنفاق سيكون على حساب موارد أقل ستخصص للمجالات الأخرى من ضمنها الاستثمار. وعندما يحصل هذا التنافس على الموارد بين الإنفاق العسكري والاستثمار، فإنه يعني ضمناً أن هذا الإنفاق يزاحم أو يطرد (Crowding Out) الاستثمار، وسيعتبر الاستثمار المخفض بمثابة كلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري، وما يترتب على ذلك من آثار سلبية في فاعلية الجهد الإنمائي وبخاصة عندما يكون الاستثمار محدداً حاسماً لجهد كهذا.

ويمكن الوقوف على الدور الطارد الذي يمارسه الإنفاق العسكري للاستثمار من خلال استعراض الأوضاع الآتية:

= فؤاد مرسي، «أزمة الإنفراج الدولي وانعكاساتها على العالم العربي،» المنار، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥)، ص ١٠، وفيكتور فرنر، **الحرب العالمية الثالثة (الخوف الكبير)**، ترجمة هيثم الكيلاني (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٦٨.

(٥٤) انظر في ذلك كلاً من: G. Goergio and Ron P. Smith, «Assessing the Effect of Military Expenditure on OECD Countries,» *Arms Control,* vol. 4 (1983), pp. 3-15; Slighter, «The Economics of Public Works,» p. 42, and Robert E. Looney, «Impact of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World,» *Economic Development and Cultural Change,* vol. 38, no. 1 (October 1989), pp. 148-149.

على الرغم من أن هناك من يعترض على استخدام الإنفاق العسكري بوصفه أداة ناجحة من أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لأنه (بحسب رأيهم) لا يتمتع بدرجة عالية من المرونة ولا تتوافر فيه المثبتات الذاتية (Built-in Stability) وأنه لا يرتب آثاراً اقتصادية لا يمكن تحقيقها عن طريق الأشكال الأخرى من الإنفاق. انظر في هذه الآراء: رياض الشيخ، **المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦)، ص ٩٠ ـ ٩١؛

Dan Throop Smith, «Government Expenditures and the Short-Run Goal of Steady Growth,» *American Economic Review,* vol. 46, no. 2 (May 1956), p. 173, and Royer, «The Long-Term Employment Impact of Disarmament Policies: Some Findings from an Econometric Model,» p. 279.

أ ـ الإيفاء بالاحتياجات العسكرية

يعتمد الجيش، وهو بصدد توفير احتياجاته من المعدات والمستلزمات، بشكل ما على التصنيع العسكري المحلي وعلى ما يعرف بصناعات الطاقة الدفاعية (PDC) (صناعات السلع الإنتاجية، الهندسية، الالكترونية والمعدنية). وتكرس الصناعات الأخيرة إنتاجها بشكل كبير للاستثمار والتصدير. وسينجم عن التوسع في الإنفاق العسكري ضغوطات طلب. ونظراً لكون طاقة هذه الصناعات في الأجل القصير غير مرنة نسبياً لأنها تعمل بكامل طاقاتها أو ما يقرب من طاقاتها التشغيلية، فهذا التوسع سيخلق اختناقات عرض. وحتى يتم الإيفاء بهذا الطلب، فتحويل الإنتاج من ذلك المخصص إلى الاستثمار والتصدير لا بد من أن يحصل[٥٥]. وإذا كان الاتجاه للإيفاء بهذه الاحتياجات من الأسواق الخارجية فإنها ستفضي إلى تخفيض حصة الاستيرادات من السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة اللازمة للاستثمار المدني[٥٦]. ويبدو أنه في كل الأوضاع هناك نوع من الإحلال التبادلي (Trade-Off) بين الإنفاق العسكري والاستثمار.

ب ـ تمويل الإنفاق العسكري

تلجأ الدول في تمويل إنفاقها العسكري إلى خيارات متعددة منها:

ـ **إعادة تخصيص بنود الموازنة**: وحيث إن الموازنة تضم بنوداً ثابتة (كالرواتب وفوائد الدين العام) لا يمكن المساس بها، لذلك يكون تمويل الإنفاق العسكري على حساب البنود المتغيرة (الإنفاق على السلع الاجتماعية والإنفاق الاستثماري). فإذا لجأت الدولة إلى تخفيض عرض السلع الاجتماعية[٥٧]، فسيفضي ذلك إلى تزايد الإنفاق الخاص على هذه السلع لتعويض الانخفاض في عرضها مما يؤدي إلى انخفاض الادخار القومي، وبالتالي يؤثر سلباً في عرض رأس المال، لأن عرض رأس المال يستحث من الادخار، وفي ظل غياب أسواق مالية متطورة، فإن مصدر تجهيز رأس المال يتأتى من الإدخار العائلي. وبذلك سيكون لهذا الإجراء أثر سلبي

---

(٥٥) Ron P. Smith, «Military Expenditure and Capitalism,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 1 (1977), p. 70.

(٥٦) Maizels and Nissanke «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries,» p. 1126.

(٥٧) وهو خيار بسبب خسائر سياسية ترغب الدول في تجنبها.

غير مباشر في الاستثمار، إلا إذا كان تمويل الإنفاق العسكري على حساب الاستثمار وعندها سيكون الإنفاق العسكري قد حل (Displaced) مباشرة محل الاستثمار[٥٨].

ـ **فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعار الضرائب المطبقة**: وفي كلتا الحالتين سيترتب انخفاض في الدخل القابل للتصرف والذي منه يستحث الادخار، وسينكمش عرض رأس المال، مما ينعكس على ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض في الاستثمار.

ـ **الاقتراض من السوق المالية**: مما يجعلها تتنافس مع المقترضين الأهليين وجعل الاقتراض الخاص أكثر صعوبة وكلفة[٥٩] نظراً لما تستلزمه هذه العملية من تغيرات في هيكل الأسعار (معدلات الفائدة) وانحرافات في التوازن[٦٠]، وكلها تؤثر سلباً في الاستثمار.

ـ **التمويل بالعجز (الإصدار النقدي)**: وفي هذه الحالة لن يحصل تنافس مع القطاع المدني على الموارد[٦١]، مما يؤدي بالتالي إلى اختفاء الأثر الطارد للاستثمار على الرغم مما ينطوي عليه هذا الأسلوب من أثار تضخمية قد تضر بالاستثمار[٦٢].

ثالثاً: تأثير الإنفاق العسكري في معدلات التضخم

إن التصور السائد أن الإنفاق العسكري من طبيعة تضخمية، وأنه يؤدي إلى تحطيم القيم نظراً لما يترتب عليه من تغير في المستوى العام للأسعار وإعادة توزيع

---

(٥٨) P.C. Frederiksen and Robert E. Looney, «Another Look at the Defense Spending and Development Hypothesis,» *Defense Analysis*, vol. 1, no. 3 (1985), pp. 205-206.

(٥٩) Thomas F. Pogue and L. G. Sgontz, *Government and Economic Choice: An Introduction to Public Finance* (Boston, MA: Houghton Mifflin, ©1978), p. 402.

(٦٠) يمثل هذا وجهة نظر النقوديين. انظر في ذلك: Roger W. Spencer and William P. Yohe, «The Crowding-out of Private Expenditures by Fiscal Policy Action,» in: William E. Mitchell, John H. Hand and Ingo Walter, eds., *Readings in Macroeconomics: Current Policy Issues* (New York: McGraw-Hill Book Company, [1974]), pp. 158-160.

(٦١) ويعتبر من السياق نفسه الاقتراض من المصارف التي لديها احتياطات وعرض وفير من الموجودات السائلة. انظر في ذلك: Haskell P. Wald, «Fiscal Policy, Military Preparedness and Postwar Inflation,» in: American Economic Association, *Readings in Fiscal Policy*, p. 159.

(٦٢) B.F. Hayey, «The Federal Budget: Economic Consequences of Deficit Financing,» in: Ibid., pp. 88-89.

الدخل القومي[٦٣] وما يستتبعه من سوء تخصيص للموارد وتشوهات في الاقتصاد القومي وإعاقة الأفراد عن امتلاك تصورات صحيحة لهيكل السعر النسبي والمجالات لتخفيض الكلف الحقيقية[٦٤].

وبغرض الوقوف على العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم لا بد من التعرض إلى النقاط الآتية:

١ ـ طبيعة الإنفاق

إن جزءاً لا يستهان به من الإنفاق العسكري يتخذ شكل رواتب وأجور مدفوعة إلى الأفراد مقابل خدمتهم في الجيش، فهذه الخدمة لا تعرض أو تباع في السوق، مما يعني أنه لا يوجد تدفق عيني (سلعي أو خدمي) يقابل هذا التدفق النقدي. وكذلك في حالة التصنيع العسكري، فهناك مدفوعات إلى العاملين الذين يغادر إنتاجهم السوق حالاً. كما أن المواد الأولية ومنها: الطاقة والمعدات المستخدمة في تصنيع المنتجات العسكرية، تجهز من قبل قوة العمل في الاقتصاد والتي لا تجد منتجات تقابل المدفوعات لها لغرض التبادل. وهذه الأوضاع تولد ضغوطاً عديدة على الأسعار[٦٥].

يضاف إلى ذلك أن العقود العسكرية غالباً ما تتم على أساس «الكلفة زائداً» فيكون الإنفاق العسكري بذلك أقل مقاومة لزيادات الأسعار والأجور، مما يجعله مصدراً لتضخم الكلفة[٦٦].

٢ ـ طريقة تمويل الإنفاق

نظراً لما تواجهه الحكومات من صعوبات عند فرض ضرائب جديدة أو رفع

(٦٣) رفعت المحجوب، **إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية** (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨)، ص ٢٥.

(٦٤) Arnold C. Harberger, «The Fundamentals of Economic Progress in Underdeveloped Countries,» *American Economic Review*, vol. 49, no. 2 (May 1959), p. 134.

(٦٥) Seymour Melman, «Ten Propositions of the War Economy,» *American Economic Review*, vol. 62, no. 2 (May 1972), p. 316.

(٦٦) Steve Chan, «The Impact of Defense Spending on Economic Performance: A Survey of Evidence and Problems,» *Orbis*, vol. 29, no. 2 (Summer 1985), p. 418.

أسعار الضرائب المطبقة أو تخفيض البنود الأخرى للإنفاق الحكومي وهي بصدد تمويل إنفاقها العسكري المتزايد، فإن اللجوء إلى التمويل بالعجز سيكون خياراً يتعذر تجنبه. وهذا الخيار سيحفز الدولة على إرخاء سياستها المالية والنقدية وتحريرها، مما سيفضي إلى زيادة العرض النقدي. وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي بعرض سلعي فإنه سيرتب ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار(٦٧).

أما إذا كانت طريقة التمويل من خلال الاقتراض، فإنها لا تجلب بالضرورة ارتفاع الأسعار، لأن الاكتتاب بالقروض سيتم إما من خلال الأموال المتروكة بيد الأفراد أو من خلال المدخرات التي تحققت من الدخل الجاري، وفي كلتا الحالتين سيتوازن الطلب الإضافي الناجم عن الإنفاق العسكري مع الطلب المنكمش للأفراد(٦٨).

٣ ـ طبيعة الجهاز الإنتاجي

إن القناتين السابقتين اللتين عبرهما يؤثر الإنفاق العسكري في معدلات التضخم ستكونان محكومتين إلى حد كبير بدرجة مرونة الجهاز الإنتاجي نسبة إلى الطلب المجموعي. فعندما يكون الجهاز الإنتاجي (العرض الكلي) عديم المرونة، والإنفاق العسكري يسهم في تعجيل نمو الطلب، فسترتفع الأسعار بصورة تضخمية حقيقية(٦٩). وسيكون ارتفاعها بالمعدل نفسه الذي ازداد به الدخل القومي على أثر الإنفاق العسكري، أي بمعدل نمو الدخل القومي نفسه. أما إذا ترتبت على التغير في الطلب الناجم عن الإنفاق العسكري تغيرات في العرض (الإنتاج)، وبخاصة عندما يكون الاقتصاد متباطئاً (Sluggish) وبطاقة فائضة ويكون هناك تزايد في الإنتاجية، فستختفي الآثار التضخمية لهذا الإنفاق أو تنخفض حدتها(٧٠).

ولا تقتصر آثار الإنفاق العسكري في التضخم على الافتراضات السابقة

---

(٦٧) Jesse Burkhead, «The Balanced Budget,» in: American Economic Association, *Readings in Fiscal Policy*, p. 23.

(٦٨) O.M.W. Sprague, «Loans and Taxes in War Finance,» in: Ibid., pp. 107-108.

(٦٩) Farrokh Nourzad, «A Reexamination of the Effect of Rapid Military Spending on Inflation,» *Quarterly Journal of Business and Economics*, vol. 26, no. 3 (Summer 1987), p. 58.

(٧٠) لمزيد من التفاصيل انظر: Kenneth K. Kurihara, «Contributions and Limitations of Keynsian Theory,» in: S. Mittra, ed., *Dimensions of Macroeconomics: A Book of Readings* (New York: Random House, 1971), pp. 136-137.

فحسب، وإنما هناك قنوات أخرى يسهم الإنفاق العسكري من خلالها في إيجاد ضغوطات تضخمية. فمن جهة، يفضي الضغط الذي يمارسه الإنفاق العسكري على الصرف الأجنبي (تمويل الاستيرادات العسكرية) إلى إيجاد مشكلة ميزان المدفوعات، مما قد يدفع الدولة إلى تخفيض قيمة العملة (Devaluation)، وبالتالي يجعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة. ومن جانب آخر، فإذا اتسم الماضي، لأي سبب كان، بدرجة عالية من الترابط بين الإنفاق العسكري المتزايد والتضخم المرتفع، فقد يسبب التزايد في الإنفاق العسكري انتقالاً (Shift) في منحنى التوقعات (منحنى فيليبس قصير الأجل)، مما ينتج عنه ارتفاع في معدلات التضخم[٧١]. وان الأفراد سيكيفون سلوكهم الاستهلاكي والادخاري بحسب توقعاتهم للتضخم، وعندئذ يصعب إزالة هذه التوقعات.

رابعاً: دور الإنفاق العسكري في توزيع الدخل

عندما يشكل الإنفاق العسكري إحدى الكميات الاقتصادية، فلا بد من أن يكون له أثر في توزيع الإنتاج الحقيقي وفي إدخال تعديلات على هذا التوزيع. ويطلق على الآثار من النوع الأول الآثار التوزيعية، بينما يطلق على الثانية آثار إعادة التوزيع[٧٢].

١ ـ الآثار التوزيعية

يمارس الإنفاق العسكري آثاراً توزيعية للدخل القومي عبر العديد من القنوات سنتناول أهم اثنتين منها:

نظام التجنيد: بحسب ما إذا كان إلزامياً (Draft System) أو نظام التطوع،

---

(٧١) وظف فيتاليانو منحنى فيليبس في تحليل العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم. لمزيد من الاطلاع على هذا التحليل والنموذج الأصلي لفيليبس، انظر: Donald F. Vitaliano, «Defense Spending and Inflation: An Empirical Analysis,» *Quarterly Review of Economics and Business,* vol. 24, no. 1 (Spring 1984), p. 29, and A. W. Phillips, «The Relationship between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861-1957,» *Economica,* vol. 25, no. 100 (November 1958), pp. 283-299.

(٧٢) لمزيد من الاطلاع على هذه المفاهيم، انظر: عادل فليح العلي وطلال محمود كداوي، **اقتصاديات المالية العامة** (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨٨)، الكتاب الأول: **المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة،** ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

حيث إن سلم الرواتب يختلف فيما بين النظامين. ففي نظام التطوع، تكاد الرواتب تقترب من نظام السوق، إذ بدونه تكون إمكانية ضمان العدد الكافي من المنتسبين ضعيفة. أما في نظام التجنيد الإلزامي، فإن سلم الرواتب غالباً ما يبتعد عن نظام السوق ويكون أقل عادة. وهناك من يعتبر[٧٣] الفرق بين ما يمكن أن يحصل عليه المجند (كلفة الفرصة البديلة) وما يحصل عليه في الجيش بمثابة ضريبة دخل ضمنية تجمع بصيغة معدلات منخفضة للدفع. وهذا الفرق يترك آثاراً توزيعية للدخل، وتتسع هذه الآثار كلما ازداد عدد الذين هم في سن السّوق. ولا تقتصر هذه الآثار التوزيعية على الدخل وعلى العمر فقط، بل قد تمتد جغرافياً أيضاً. وآية ذلك أنه طالما كانت الرواتب المدفوعة من قبل المؤسسة العسكرية ذات نسق واحد عبر الدولة، ففي حالة وجود تباين في الأجر بين الأقاليم في القطاع المدني ستكون الخدمة العسكرية أكثر جاذبية لبعض المناطق (ذات الأجر المنخفض) وسيكون توزيع الدخل لصالحها.

الطلبات العسكرية: يولد الإنفاق العسكري في بعض الأحيان طلبات قد يتم الإيفاء بها بتحويل عدد من طاقات الصناعات المنتجة للسلع المطلوبة من قبل العمال ذوي المهارات المحدودة ومنخفضي الدخل (السلع الأجرية Wage Goods). وعندما يحصل ذلك، فإنه سيؤثر في توزيع الدخل ويجعله في غير صالح ذوي الدخول المنخفضة (في ظل أن الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مكثفة بالعمل) وفي صالح ذوي الدخول المتوسطة والمرتفعة (بحكم أن العاملين في الصناعات الإنتاجية هم من ذوي المهارة والدخول العالية نسبياً). وسيتأثر ذوو الدخول المنخفضة بأكثر من اتجاه. فمن جهة، ما يترتب على التحول في الطاقة من بروز مشكلة بطالة في العمل غير الماهر، ومن جهة ثانية، ما يترتب على تجميد إنتاج السلع الاستهلاكية من ارتفاعات في أسعارها[٧٤].

٢ ـ إعادة التوزيع

لا تقتصر آثار الإنفاق العسكري على جانب تخصيص الموارد الاقتصادية

---

(٧٣) W. Lee Hansen and Burton A. Weisbrod, «Economics of the Military Draft,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 81, no. 3 (August 1967), p. 396.

(٧٤) Looney, «Impact of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World,» pp. 146-148.

وتوزيعها فحسب، وإنما تمارس آثار تعديلية وناقلة للموارد. وهذه التأثيرات الناقلة قد تحصل ضمن الجيل الحالي (من شريحة إلى أخرى) أو بين الأجيال (من الحالي إلى اللاحق). وسنركز في تشخيص هذه الآثار في نطاق تمويل الإنفاق العسكري وفق الآتي:

برامج التنمية الاجتماعية: أو ما يطلق عليه الإنفاق على الرفاهية (Welfare Expenditures)، وتشير إلى تشكيلة الإنفاق التي تؤثر في تحويلات الدخل من مجموعة معينة من الأفراد إلى مجموعة أخرى، والتي يكون أعضاؤها، وفق معايير معينة، يعتبرون أقل حظوة من أولئك الذين هم في المجموعة الأولى[٧٥].

إن هذه البرامج، بصورة عامة، تتعهدها الدولة عبر الموازنة العامة. وعندما يكون هناك إحلال تبادلي بين الإنفاق العسكري والإنفاق على الرفاهية، فإنه سينعكس بنتائج سلبية على برامج التنمية الاجتماعية الاقتصادية[٧٦]، وستكون الشريحة الدخلية المنخفضة الأكثر تضرراً من جراء هكذا إحلال لكون منافع هذه البرامج تقدم إما مجاناً أو بثمن رمزي، مما يعني أن الدخول الحقيقية لأعضاء هذه الشريحة ستنخفض بالمدى الذي يشير إلى أن الدخل أعيد توزيعه في غير صالحها.

الدين العام: يتوافق غالباً مع الوتائر المتصاعدة من الإنفاق العسكري دين عام سواء كان داخلياً أو خارجياً. وتتوقف آثار الدين العام على إعادة توزيع الدخل على عاملين: **الأول**، يتعلق بالنطاق الزمني. فإذا كانت أقساط الدين العام وفوائده تسدد خلال فترة زمنية قصيرة، فلن يترتب عليه إعادة توزيع بين الأجيال، لأن الجيل الحالي سيتحمل عبء ومغانم هذا الدين. أما إذا كانت الفوائد والأقساط تسدد بعد مضي فترة زمنية طويلة فسيكون هناك نقل للعبء من الجيل الحالي إلى الجيل اللاحق[٧٧].

أما العامل **الثاني**، فيشمل طريقة تمويل عبء الدين العام، فإذا تمت من

---

(٧٥) ينسجم هذا المفهوم للإنفاق على الرفاهية مع ذلك الذي جاء به كل من دالي وجيرتز لنظام الرفاهية. انظر التفاصيل في: George Daly and Fred Giertz, «Economics and Welfare Reform,» *American Economic Review*, vol. 62, no. 1 (March 1972), p. 131.

(٧٦) United Nations [UN], *Economic and Social Consequences of Arms Race and Military Expenditures*, Document no. A/8469/ Rev. (New York: UN, 1971), pp. 19-29.

(٧٧) Sprague, «Loans and Taxes in War Finance,» p. 113.

خلال الضرائب وكانت الضرائب المباشرة تشكل ثقلاً نسبياً في الهيكل الضريبي، فلن تحصل إعادة ملحوظة للتوزيع بين الشرائح الاجتماعية في فترة تسديد الدين، لأن الشريحة التي تتحمل عبئه هي نفسها التي ستنعم بمغانمه (الفائدة). ولكن في الفترة التي انعقد فيها الدين فإن الشريحة الدخلية المنخفضة ستستفيد من منافع الإنفاق، مما يعني أن إعادة التوزيع تكون لصالحها، بل إن هذه الشريحة ستكون بمثابة منتفع مجاني (Free Rider).

الفصل الثالث

الاختبارات التجريبية للفرضيات

إن القطاع العسكري كغيره من القطاعات في نظم الاقتصاد القومية للدول خضع للتحري التجريبي. وقد اتسم هذا التحري في الفترة السابقة على سبعينيات هذا القرن بالتركيز على الجوانب الفنية والجوانب الاقتصادية ذات الطبيعة العامة كتحليل الكلفة العسكرية[١] واحتساب النتائج الاقتصادية لأنظمة التجنيد[٢] دونما اهتمام باختبار فرضية معينة بالذات. وانصبت غالبية هذه الاختبارات على الحالة الأمريكية[٣].

غير أن ما شهده العقد السابع من هذا القرن من ارتفاع معدلات نمو الإنفاق العسكري وتسارعها في الثمانينيات في غالبية الدول أدى إلى تحول الاهتمام صوب قياس النتائج الاقتصادية لهذا الإنفاق، بهدف اختبار أو إعادة اختبار فرضيات معينة إما بقصد دعم هكذا فرضيات أو دحضها. ولهذا ظهرت اختبارات لا حصر لها، مما يجعلنا إزاء مشكلة تبدو في كيفية التعامل مع هذه الاختبارات. وفي تقديرنا هناك ثلاثة مداخل للخروج من هذه المشكلة وهي:

- أن يستعرض كل اختبار بأدواته التحليلية ونتائجه بغض النظر عن الفرضية محل الاختبار. ويمكن أن يدار هذا الاستعراض تاريخياً أو أبجدياً.

---

(١) Robert N. Grosse and Arnold Proschan, «Military Cost Analysis,» *American Economic Review*, vol. 65, no. 2 (May 1965), pp. 427-433.

(٢) W. Lee Hansen and Burton A. Weisbrod, «Economics of the Military Draft,» *Quarterly Journal of Economics*, vol. 81, no. 3 (August 1967), pp. 395-421.

(٣) نظراً إلى انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بحرب فيتنام ومتطلباتها الضخمة بحيث إن بعضهم أطلق عليها حرب الـ ٦٧٦ مليار دولار.

ـ تناول الاختبارات من خلال رؤية نقدية وتشخيص نقاط القوة أو الضعف فيها.

ـ تبويب الاختبارات بحسب التسلسل الزمني.

فالأخذ بالمدخل **الأول** معناه استعراض مرجعي لا يخدم كثيراً الهدف الأساس لهذا القسم من الدراسة. في حين سيكون المدخل **الثاني** بمثابة تقويم لسنا بصدده. وبذلك يكون المدخل **الأخير** أفضل الخيارات وهو يتلاءم مع الهدف الذي نصبو إليه، وهو ما سنأخذ به بحسب المباحث التالية:

المبحث الأول: محددات الإنفاق العسكري.

المبحث الثاني: أثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: تأثير الإنفاق العسكري في معدلات التضخم.

المبحث الرابع: أثر الإنفاق العسكري في توزيع الدخل القومي.

المبحث الخامس: تقويم الاختبارات.

أولاً: محددات الإنفاق العسكري

الاختبارات التي أجريت لتعيين المحددات الرئيسة للإنفاق العسكري اتخذت اتجاهات متباينة. وقد انصب عدد منها على اختبار معنوية تأثير العوامل الاقتصادية (وبالتحديد مرحلة التنمية)، بينما نجد عدداً آخر ركز على اختبار معنوية عوامل متعددة سياسية واستراتيجية بالإضافة إلى الاقتصادية. كما أن قسماً منها نفذ على مستوى العينة المنفردة (الدولة الواحدة)، بينما نجد أخريات أنجزت على المستوى التجميعي (الدول)، وسنتناول هذه الاختبارات بحسب مستوياتها آخذين في الاعتبار جانب العوامل ووفق الآتي:

١ ـ على المستوى التجميعي

توصل فرد هوفمان (Fred Hoffman)[٤] من تحليله للإنفاق العسكري في كل

(٤) Fred S. Hoffman, «The Economic Analysis of Defense: Choice without Markets,» *American Economic Review*, vol. 49, no. 2 (May 1959), pp. 297-300.

من الدول النامية والدول المتقدمة إلى أن مرحلة التنمية (معبراً عنها بمتوسط الدخل الفردي) محدد معنوي لهذا الإنفاق، إذ وجد اتجاه لتزايد حصة الإنفاق العسكري في الناتج القومي الإجمالي كلما ارتفع معدل الدخل الفردي. وهذه النتيجة دحضت من قبل لوتز (Lotz)[٥]، إذ وجد من خلال دراسة مقطعية لـ ٣٧ دولة نامية أن الإنفاق العسكري لا يرتبط بشكل قريب بمرحلة معينة للتنمية الاقتصادية نظراً لظهور معامل متوسط الدخل الفردي بعلامة سالبة في نموذجه، بينما ظهرت معاملات درجة التحضر (كمقرب لعملية التغيير الاجتماعي) وحصة الموازنة في الناتج القومي (كقيد دخل) وحوزة الموارد الطبيعية بعلامات موجبة ومعنوية. وتأكدت له عدم معنوية تأثير مرحلة التنمية من خلال معامل الارتباط السالب والمنخفض (ـ ٠,١٦) بين العبء الدفاعي ومتوسط الدخل الفردي. وتوصل واينز (Whynes)[٦] إلى النتيجة نفسها تقريباً. فمن خلال بيانات مقطعية لـ ٨٣ دولة، ٣٠ منها متقدمة، و٥٣ نامية، وجد ارتباط قوي وموجب بين الإنفاق العسكري والناتج القومي الإجمالي، في حين ظهر أن الارتباط سالب وغير معنوي بين العبء الدفاعي ومتوسط الدخل الفردي، مما يؤشر إلى أنه كلما كان المجتمع أغنى، كان الاقتصاد أكثر قدرة على توجيه الموارد نحو الدفاع. وأيضاً ظهر لسميث (Smith)[٧] عبر دراسته لـ ١٤ دولة متقدمة خلال الفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٧٣) وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العسكري ومستوى الناتج المحلي الإجمالي، في حين لم يجد هكذا علاقة مع متوسط الدخل الفردي، وظهر له أن للعوامل الاستراتيجية (الحروب) دوراً معنوياً كبيراً. وكذلك لم يجد بنوا (Benoit)[٨] من دراسته لـ ٤٤ دولة نامية للفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) ارتباطاً معنوياً بين متوسط الدخل الفردي والعبء الدفاعي، مما جعله يستنتج أن العلاقة السببية

---

(٥) Joergen R. Lotz, «Patterns of Government Spending in Developing Countries,» *Manchester School of Economic and Social Studies*, vol. 38, no. 2 (June 1970), pp. 119-144.

(٦) David K. Whynes, *The Economics of Third World Military Expenditure* (London: Macmillan Press, 1979), p. 36.

(٧) Ron P. Smith, «Military Expenditure and Capitalism,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 1 (1977), pp. 61-76.

(٨) Emile Benoit, «Growth and Defense in Developing Countries,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 26, no. 2 (January 1978), pp. 271-280.

هذه الدراسة بنيت على معطيات سبق أن نشرها في كتابه: Emile Benoit, *Defense and Economic Growth in Developing Countries* (Boston, MA: D. C. Heath; Lexington, MA: Lexington Books, 1973).

(الاتجاهية) هي من الدفاع إلى النمو وليس العكس، لأن النمو الاقتصادي لم يظهر محدداً معنوياً للعبء الدفاعي وإنما ظهر له أن المحدد الرئيس لهذا العبء هو توقعات القادة السياسيين والعسكريين. ولم يظهر له أن الدول ذات أنظمة الحكم العسكري عليها أعباء دفاعية أثقل وتمارس اتفاقاً عسكرياً أكثر مما تتحمله الحكومات المدنية في هذا الجانب.

ويعترض جوردينغ (Joerding)[٩] على نتائج الدراسات التي ترى أن الإنفاق العسكري غير متأثر بالنمو الاقتصادي. لأن هذا الوضع سيجعل الإنفاق العسكري متغيراً خارجياً في النموذج[١٠]. ومن خلال استخدامه مشاهدات سنوية لـ ٥٧ دولة نامية للفترة (١٩٦٢ ـ ١٩٧٧) لقياس اتجاه العلاقة السببية بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي وبتوظيف مفهوم سببية كرانغر (Granger Causality)[١١]، ظهر له أن النمو الاقتصادي يسبب الإنفاق العسكري، مما جعله يشدد على أن الإنفاق العسكري من الناحية القياسية متغير غير خارجي في نماذج النمو، بل هو متغير داخلي يؤثر بالنمو الاقتصادي ويتأثر به.

ويلاحظ، عموماً، أن الاختبارات السابقة اهتمت بقياس مدى تأثر الإنفاق العسكري بالنمو الاقتصادي، أي أنها حاولت اختبار أحد العوامل المؤثرة في مستوى الإنفاق. غير أن اختبار كل من مايزلز (Maizels) ونيسانكي (Nissanke)[١٢] كان أكثر شمولية، إذ حاولا قياس العوامل المؤثرة في الإنفاق العسكري باستخدام مقياسين لهذا الإنفاق: الأول، هو العبء الدفاعي، والثاني حصة هذا الإنفاق في الموازنة الحكومية. والعوامل التي أراد قياس تأثيرها أربعة هي: **الأول**، النشاط العسكري (الحرب بين الدول، والحروب الأهلية، ونظام الحكم العسكري واستخدام العنف). **والثاني** يضم العوامل الاقتصادية المحلية (متوسط الدخل الفردي، ومعدل نمو الناتج المحلي، والإنفاق الحكومي كنسبة في

---

(٩) Wayne Joerding, «Economic Growth and Defense Spending: Granger Causality,» *Journal of Development Economics*, vol. 21 (1986), pp. 35-40.

(١٠) يعتبر المتغير خارجياً في أي نموذج للانحدار إذا كان التغاير (Covariance) بين هذا المتغير وحد الاضطراب يساوي صفراً.

(١١) يستند هذا المفهوم إلى أن المستقبل يولد من الماضي وليس العكس.

(١٢) Alfred Maizels and Machiko K. Nissanke, «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries,» *World Development*, vol. 14, no. 9 (1986), pp. 1125-1140.

الناتج وإجمالي السكان). والثالث يضم متغيرات اقتصادية خارجية (الصرف الأجنبي، والاستثمار الأجنبي المباشر). والرابع يضم متغيرات خارجية سياسية واستراتيجية (التحالف، ومصدر التسليح). وباعتماد عينة من ٨٣ دولة نامية للفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٠) ظهر لهما أن حصة الموازنة الحكومية في الناتج (قيد الموارد) تعد العامل المنفرد الأكثر أهمية في تحديد الاختلافات في معدل الإنفاق العسكري. بينما ظهر أن مستوى الدخل الفردي (مرحلة التنمية) ذو تأثير غير معنوي، كما ظهر لهما أن حالات الحرب والحروب الأهلية ذات تأثير كبير في العبء الدفاعي، وأن سيطرة الجيش على الحكم والمتزامن معها استخدام متكرر للعنف ترتبط بها مستويات أعلى من الإنفاق العسكري. كما ظهر لهما معنوية قيد الصرف الأجنبي، ووجود ارتباط سلبي بين انسياب رأس المال والعبء الدفاعي، وهذا ما يدعم فرضية أن الشركات عابرة الأقاليم تفضل الاستثمار في دول ذات مستويات عالية من الاستقرار[١٣]. وتبين أيضاً أن الالتصاق بتحالف استراتيجي سياسي دولي عالي المعنوية. فالدول التي تعتمد بشكل رئيس على مجهز خارجي واحد للمعدات العسكرية يكون إنفاقها العسكري في المتوسط أعلى من تلك الدول ذات المصادر المتنوعة في التجهيز.

وسلكت س. ديجر (Saadet Deger)[١٤] في معرض اختبارها العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي مسلك جورดينغ في اعتبار الإنفاق العسكري متغيراً داخلياً يتحدد ضمن النموذج وليس معطى خارجياً. وظهر لها من خلال اعتماد عينة من ٥٠ دولة نامية للفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) أن العوامل الاستراتيجية (الحرب) والتكامل الدولي (معبراً عنه بدرجة الانفتاح للخارج) والموازنة الحكومية والدخل الفردي تعد جميعها محددات رئيسة للإنفاق العسكري ولها أثر موجب فيه، بينما لم يظهر للسكان أثر معنوي في هذا الإنفاق.

(١٣) لكن ظهر لهم على المستوى القاري ما يدحض هذه الفرضية، حيث ظهر لهم أن المتغير الأكثر معنوية في التأثير في الإنفاق في دول أمريكا اللاتينية هو رأس المال الأجنبي، مما أشر لهم أن الدول ذات المستويات المرتفعة في الإنفاق العسكري في أمريكا اللاتينية هي الدول نفسها التي تجذب أعلى نمو في الاستثمار من قبل الشركات عابرة الأقاليم. وبذلك، فإن فرضية مدرسة التبعية التي بزغت في أمريكا اللاتينية تنطبق على هذه المنطقة حصراً وليس على العالم الثالث.

(١٤) Saadet Deger, «Economic Development and Defense Expenditure,» *Economic Development and Cultural Change,* vol. 34, no. 2 (January 1986), pp. 179-196.

٢ ـ على المستوى الانفرادي

حاول كل من هارتلي (Hartley) وماكلين (Mclean)[١٥] تفسير الإنفاق العسكري البريطاني خلال الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٧٣) في ضوء نظرية الدولة. وبجعلهما الإنفاق العسكري (وقد استخدما أكثر من مقياس لهذا الإنفاق) دالة في كل من متوسط الدخل الفردي (مؤشراً لقيد الموارد) ومعدل البطاقة (مؤشراً للطاقة المستخدمة) وميزان المدفوعات، ومتغيراً وهمياً يميز بين حكومة العمال وحكومة المحافظين (بوصفه مؤشراً يعكس الأذواق أو التفضيلات السياسية) ومتغيراً وهمياً للحروب (العوامل الاستراتيجية)، ظهر لهما أن المتغيرات السياسية تسهم بشكل إيجابي ومعنوي في تفسير الإنفاق العسكري البريطاني، وكذلك تبين وجود أثر ملحوظ لكل من الحروب ومعدل البطالة، بينما وجدت علاقة سالبة معنوية بين الإنفاق العسكري والإنفاق على الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية. وهذه النتيجة غير المتوقعة لدور المتغيرات السياسية دفعتهما إلى اختبار الترابط بين الأصوات الانتخابية والإنفاق العسكري البريطاني، وظهر أن أكثر من ٥٠ بالمئة من التباين في الأصوات الانتخابية شرحه الإنفاق العسكري، مما يعني أن لهذا الإنفاق أثراً إيجابياً في الأصوات الانتخابية.

إن هذه النتيجة أثارت حفيظة سميث[١٦] لأنه لم يقتنع أصلاً بأهمية دور العوامل السياسية. فاعتمد نموذج هارتلي وماكلين مع إضافة متغيرات استراتيجية أخرى كالإنفاق العسكري الأمريكي والروسي، حيث ظهر له معلمة نوع الحكومة سالبة وغير معنوية، مما جعله يؤكد استنتاجه السابق في أن العوامل السياسية والاقتصادية لا تقدم أية إضافة معنوية إلى العوامل الاستراتيجية المقتنع بها. كما ظهر له معنوية تأثير الإنفاق العسكري في كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (سابقاً) وأن بريطانيا منتفع مجاني (Free-Rider) في حلف الناتو

---

(١٥) Keith Hartley and Pat McLean, «Military Expenditure and Capitalism: A Comment,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 2, no. 3 (1978), pp. 287-292.

(١٦) رد فعل سميث انصب في: Ron P. Smith: «Military Expenditure and Capitalism: A Reply,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 2, no. 3 (1978), pp. 299-304, and «The Demand for Military Expenditure,» *Economic Journal*, vol. 90 (December 1980), pp. 811-820.

والتصحيح للدراسة الأخيرة الذي ورد في: Ron P. Smith, «The Demand for Military Expenditure: A Correction,» *Economic Journal*, vol. 97 (1987), pp. 989-990.

(NATO). كما تأكدت أيضاً معنوية العوامل الاستراتيجية في اختبارات ماكغوير (McGuire)[١٧] وكذلك اختبار ورد (Ward) ومنتز (Mintz)[١٨] على الكيان الصهيوني.

وظهر لكل من رياض المؤمني وفوزي الخطيب[١٩] في معرض دراستهما للإنفاق العسكري الأردني خلال الفترة (١٩٦٨ ـ ١٩٨٧) أن لمعدل النمو في الناتج المحلي والاستقرار السياسي والسكان آثاراً إيجابية ومعنوية في مستوى الإنفاق العسكري.

واختبر أوكامورا (Okamura)[٢٠] أثر التهديدات الخارجية في الإنفاق العسكري على مستوى الدولة وعلى مستوى حصتها في التحالف. ولقياسه على التحالف الياباني ـ الأمريكي خلال الفترة (١٩٧٢ ـ ١٩٨٥)، ظهر له أن مرونة التهديد موجبة في كلا البلدين، لكن اليابان كانت أكثر استجابة للتهديد السوفياتي من الولايات المتحدة[٢١]، وأن الدخل أيضاً محدد مهم للإنفاق العسكري في هذين البلدين، في حين وجد أن الأسعار لا تؤثر في سلوك الطلب العسكري.

ونخلص من الاختبارات السابقة لمحددات الإنفاق العسكري إلى أن حجم الناتج المحلي والعوامل الاستراتيجية (الحروب والتهديد) والالتصاق بالأحلاف والتكامل الدولي ووفرة الصرف الأجنبي وحجم الموازنة الحكومية تعد جميعها عوامل حاسمة لحجم الإنفاق العسكري، في حين لم يظهر بشكل جلي دور ملحوظ للعوامل السياسية (نوع الحكومة) والسكان ومرحلة التنمية. وبالنسبة للعوامل

---

(١٧) خاصة في دراسته: Martin C. McGuire, «Foreign Assistance, Investment, and Defense: A Methodological Study with an Application to Israel, 1960-1979,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 35, no. 4 (July 1987), pp. 847-873.

(١٨) Michael D. Ward and Alex Mintz, «Dynamics of Military Spending in Israel: A Computer Simulation,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 31, no. 1 (March 1987), pp. 86-105.

(١٩) رياض المؤمني وفوزي الخطيب، «الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة تطبيقية،» **أبحاث اليرموك**، السنة ٦، العدد ٤ (١٩٩٠)، ص ٥٩ ـ ٧١.

(٢٠) Minoru Okamura, «Estimating the Impact of the Soviet Union's Threat on the United States-Japan Alliance: A Demand System Approach,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 73, no. 2 (May 1991), pp. 200-207.

(٢١) على الرغم من أن اليابان مشمولة بالمظلة النووية الأمريكية، لكن الدستور الياباني يسمح بامتلاك قوات دفاعية دون أن يمتلك قوات هجومية.

الاقتصادية فإن الشهادة التي يمكن استجلاؤها أن ما تستطيع الدولة أن توفره للدفاع يتحدد بمستوى دخلها أكثر مما يتحدد بمعدل نموها.

ثانياً: أثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي

اتساقاً مع عرضنا السابق للفرضيات الخاصة بعلاقة الإنفاق العسكري بالنمو الاقتصادي[22] والتي منها نستشف أن الإنفاق العسكري يؤثر في النمو الاقتصادي عبر قناتين: **الأولى** تتخذ شكل تأثير مباشر (عبر التحديث والوفورات والطلب المجموعي)، و**الثانية** تتخذ شكل تأثير غير مباشر (عبر تخصيص الموارد، أي الاستثمار)، سنتناول الاختبارات بحسب هذه القنوات التأثيرية ووفق الآتي:

١ ـ الآثار المباشرة

وجد بنوا (Benoit)[23] في دراسته على ٤٤ دولة نامية للفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥) علاقة قوية موجبة بين الأعباء الدفاعية المرتفعة ومعدلات النمو السريعة. وعزا هذا الاستنتاج إلى مساهمات الإنفاق العسكري في التغيير الاجتماعي والتحديث. ولم تكن هذه النتيجة سارة لدافيد: ليم (David Lim)[24]، ولهذا فقد اعتبرها محصلة علاقات دالية غير متناسقة واستخدام متغيرات مقاسة بشكل غير صحيح، وأن العلاقة الدالية المناسبة يجب أن تكون في إطار نموذج هارود دومار (Harrod Domar). وباعتماده على العلاقات الدالية لهذا النموذج أخذ عينة من ٥٤ دولة نامية للفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) فظهر له أن الإنفاق العسكري مؤذٍ للنمو الاقتصادي، أي أنه «ذو أثر سلبي». وعند تقسيمه الدول في العينة إلى مجموعات، وجد أنواعاً من التباين الإقليمي بخصوص العلاقة بين الدفاع والنمو. فالدول الافريقية أظهرت أن نموها يتأثر سلباً بالإنفاق العسكري، بينما لم يظهر وجود علاقة بين الدفاع والنمو في الدول الآسيوية والشرق أوسطية، أي أن أثر الإنفاق العسكري فيها محايد تقريباً.

---

(٢٢) انظر ص ٥٦ ـ ٦٥ من هذا الكتاب.

(٢٣) Benoit, «Growth and Defense in Developing Countries,» pp. 271-280.

(٢٤) David Lim, «Another Look at the Growth and Defense in Less Developed Countries,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 31, no. 2 (January 1983), pp. 377-384.

ووجدت ديجر[٢٥] في عينتها المتكونة من ٥٠ دولة نامية للفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) آثاراً موجبة ومعنوية رتبها الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي عبر الطلب والوفورات. وظهر لبارو (Barro)[٢٦] عبر تحليله الناتج القومي الأمريكي خلال الفترة (١٨٨٩ ـ ١٩٧٨) أن للمشتريات العسكرية آثاراً إيجابية ومعنوية في الناتج القومي، وبتقسيمه هذه المشتريات إلى دائمة ومؤقتة، تبين له أن الآثار التوسعية للمشتريات المؤقتة أكبر، وينتج منها استجابة مضاعفة في الانتاج عن تلك المساوية لها في الحجم من النوع الدائم.

وأخذ كل من بيسواس (Biswas) ورام (Ram)[٢٧] عينة من ٥٨ دولة نامية للفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٧)، فلم يجدا أي أثر للوفورات المعنوية للقطاع العسكري في الإنتاج المدني، وليس هناك اختلافات معنوية في إنتاجية العوامل بين القطاعين مما جعلهما يستنتجان أن الإنفاق العسكري لا يساعد النمو في الدول النامية ولا يؤذيه. ولم يظهر لدَنْ (Dunne) وسميث (Smith)[٢٨] في معرض تحليلهما للعلاقة بين الإنفاق العسكري والبطالة في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكذلك في ١١ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وجود أثر معنوي لهذا الإنفاق في معدل البطالة، وإن هذين المتغيرين قد استقل كل منهما عن الآخر ولا توجد بينهما علاقة سببية، مما جعلهما يوصيان بعدم وجود داع للقلق من أن التخفيضات في الإنفاق العسكري ستفضي إلى معدلات بطالة أعلى، وذلك على الرغم مما ظهر لشستر (Chester)[٢٩] من علاقة إيجابية بين معدل البطالة والإنفاق العسكري، إلا أنها ضعيفة وغير معنوية إحصائياً.

وظهر لفريدريكسون (Fredrikson) ولوني (Looney)[٣٠] أن العبء الدفاعي

---

(٢٥) Deger, «Economic Development and Defense Expenditure,» pp. 179-196.

(٢٦) Robert J. Barro, «Output Effects of Government Purchases,» *Journal of Political Economy*, vol. 89, no. 6 (December 1981), pp. 1086-1121.

(٢٧) Basudeb Biswas and Rati Ram, «Military Expenditures and Economic Growth in Less Developed Countries: An Augmented Model and Further Evidence,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 34, no. 2 (January 1986), pp. 361-372.

(٢٨) Paul Dunne and Ron P. Smith, «Military Expenditure and Unemployment in the OECD,» *Defense Economics*, vol. 1 (1990), pp. 57-73.

(٢٩) Eric Chester, «Military Spending and Capitalist Stability,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 2, no. 3 (1978).

(٣٠) انظر في ذلك: Robert E. Looney, «Budgetary Impacts of Third World Arms: =

ذو تأثير موجب ومعنوي في النمو في الدول النامية الميسورة، في حين ظهر أن هذا العبء ذو أثر سلبي في الدول ذات الموارد الشحيحة، مما جعلهما يستنتجان أن القيد المالي يلعب دوراً مهماً في علاقة الدفاع ـ النمو. وقد توصلا إلى هذه النتيجة بأخذهما عينة من ٩٥ دولة نامية للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٧) وعينة أخرى من ٦١ دولة نامية للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢). ولكنهما لم يقسما الدول بحسب قيد الموارد، وإنما كان تقسيمهما بحسب كونها منتجة للسلاح أو غير منتجة له[٣١]. وبأخذهما عينة من ٥٧ دولة نامية للفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٢) ظهر لهما أن العبء الدفاعي له أثر موجب ومعنوي في النمو في الدول المنتجة للسلاح، بينما ظهر للعبء الدفاعي أثر سالب ومعنوي في النمو في الدول غير المنتجة للسلاح. وهذه النتيجة دفعتهما إلى مهاجمة وجهة النظر السائدة عن التصنيع العسكري في العالم الثالث المتضمنة بأنه مكلف بمعيار الموارد وبصورة خاصة المهارات العلمية والتقنية النادرة، وأنه يعتمد على الاستيراد المكثف للأجزاء والتبعية الدائمة لمصنعي الأسلحة في الدول المتقدمة، وهما يريان أن الارتباطات الكلية (Marco-Linkages) من التصنيع العسكري إلى الاقتصاد تمكن منتجي الأسلحة في العالم الثالث من تخفيض معظم الآثار العكسية في الاقتصاد، والتي تتوافق مع الأعباء الدفاعية المرتفعة.

٢ ـ الآثار غير المباشرة

عند قيام سميث[٣٢] بقياس أثر الإنفاق العسكري في الاستثمار في دول حلف الناتو خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٠) وجد أن معامل الإنفاق العسكري لا يختلف معنوياً عن ـ ١، أي أن الإنفاق العسكري والاستثمار متنافسان على حصة

Production,» *International Journal of Public Administration*, vol. 11, no. 5 (1988), pp. 601-621, = and P. C. Frederiksen and Robert E. Looney: «Defense Expenditures and Economic Growth in Developing Countries,» *Armed Forces and Society*, vol. 9, no. 4 (Summer 1983), pp. 633-645, and «Another Look at the Defense Spending and Development Hypothesis,» *Defense Analysis*, vol. 1, no. 3 (1985), pp. 205-210.

(٣١) وفق معيار ما إذا كانت الدولة تنتج محلياً منظومة الأسلحة الرئيسية وحسب القائمة التي أوردتهـــــــا: Stephanie G. Neuman, «International Stratification and Third World Military Industries,» *International Organization*, vol. 38, no. 1 (Winter 1984), pp. 167-198.

(٣٢) Ron P. Smith, «Military Expenditure and Capitalism,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 1 (1977), pp. 61-76.

ثابتة من الإنتاج الكلي وإن الإحلال التبادلي (Trade Off) بينهما بنسبة واحد إلى واحد. ودعم هذا الاختبار شستر[٣٣] حيث ظهر له قيمة معامل الإنفاق العسكري ـ ٠,٥٧ وتعزز استنتاج سميث في دراسة لاحقة له على ١٤ دولة كبيرة من دول منظمة التعاون والاقتصاد والتنمية للفترة (١٩٥٤ ـ ١٩٧٣)[٣٤]. كما ظهر لراسيت (Russett)[٣٥]، عند تحليله كلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري الأمريكي للفترة (١٩٣٩ ـ ١٩٦٨)، أن زيادة هذا الإنفاق بدولار واحد تؤدي إلى انخفاض الاستثمار الخاص بـ ٠,٤٢ دولار، والاستثمار العام بـ ٠,٢٩ دولار.

ووجد كل من ديجر وسميث[٣٦] في عينتهما المؤلفة من ٥٠ دولة نامية خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) أن للإنفاق العسكري أثار تغذية عكسية سالبة كبيرة في الاستثمار عبر الادخار. وكذلك ظهر لفيني (Faini) وأنيز (Annez) وتايلور (Taylor)[٣٧] في عينتهم المكونة من ٦٩ دولة متقدمة ونامية للفترة (١٩٥٢ ـ ١٩٧٠) أن تزايد الإنفاق العسكري يتزامن معه معدل استثمار أقل.

وعلى الرغم من الآثار الإيجابية للإنفاق العسكري في الاقتصاد الأمريكي، فقد توصل ملمان (Melman)[٣٨] إلى أن هذا الإنفاق الواسع المستمر كان السبب الرئيس في الإهلاك المتراكم للاقتصاد الصناعي وتحويله إلى اقتصاد صناعي من الدرجة الثانية. فقد أنفقت الولايات المتحدة على الحساب العسكري خلال الفترة (١٩٤٧ ـ ١٩٨٧) من الموارد الرأسمالية ما يعادل ٧,٦٢٠ تريليون دولار بأسعار ١٩٨٢. وهذه الموارد كانت كافية لتجديد القسم الأعظم من المنشآت الصناعية ومنشآت البنى الارتكازية.

---

(٣٣) Chester, «Military Spending and Capitalist Stability,» pp. 293-298.

(٣٤) Ron P. Smith, «Military Expenditure and Investment in OECD Countries, 1954-1973,» *Journal of Comparative Economics*, vol. 4 (1980), pp. 19-32.

(٣٥) مذكور في: Gavin Kennedy, *Defense Economics* (New York: St. Martin's Press, 1983), p. 189.

(٣٦) Saadet Deger and Ron P. Smith, «Military Expenditure and Growth in Less Developed Countries,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 27, no. 2 (June 1983), pp. 335-353.

(٣٧) Riccardo Faini, Patricia Annez and Lance Taylor, «Defense Spending, Economic Structure, and Growth: Evidence among Countries and over Time,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 32, no. 3 (April 1984), pp. 487-498.

(٣٨) Seymour Melman, «Economic Consequences of the Arms Race: The Second-Rate Economy,» *American Economic Review*, vol. 78, no. 2 (May 1988), pp. 55-59.

ووجد لوني[39] في الدول النامية المنتجة للسلاح أن الإنفاق العسكري يرفع إيجابياً وبشكل معنوي معدل الاستثمار، بينما تبين أن هذا الإنفاق يؤثر بشكل سلبي في الاستثمار في الدول غير المنتجة للسلاح. وفي نطاق تحليله العلاقة الترابطية بين الإنفاق العسكري والسلوك الريعي بين أنظمة الحكم العسكرية وأنظمة الحكم المدنية وجد في عينة من ٣١ دولة نامية خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨١)[40] أن أثر الإنفاق العسكري في الاستثمار موجب في كلا النظامين، لكنه كبير ومعنوي في الدول ذات نظام الحكم العسكري، في حين أنه منخفض وغير معنوي في الدول ذات الأنظمة المدنية، وفسر ذلك بأن النظام العسكري قادر على المحافظة على مستويات إنتاجية مرتفعة للاستثمار على عكس الأنظمة المدنية.

ووجد كل من المؤمني والخطيب[41] عند تحليلهما للإنفاق العسكري الأردني أن هذا الإنفاق له أثر موجب ومعنوي في تكوين رأس المال، ولكن الأثر السالب المباشر له كان ضخماً إلى درجة أنه استوعب الأثر الإيجابي غير المباشر وبهذا ظهر الأثر الكلي سالباً.

ويبدو من الاختبارات التي تناولت العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي أنها ترجح كفة وجود آثار مباشرة موجبة لهذا الإنفاق من خلال حفزه الطلب وإسهامه في التحديث والوفورات، في حين كانت آثاره غير المباشرة في النمو عبر الاستثمار سالبة.

ثالثاً: تأثير الإنفاق العسكري في معدلات التضخم

على الرغم من قلة المحاولات لاختبار العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم، ربما بسبب التصور السائد بأن هذا الإنفاق ذو طبيعة تضخمية مما لا

---

(٣٩) Robert E. Looney, «Impact of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 38, no. 1 (October 1989), pp. 146-148.

(٤٠) Robert E. Looney, «The Economic Impact of Rent Seeking and Military Expenditures: A Comparison of Third World Military and Civilian Regimes,» *American Journal of Economics and Sociology*, vol. 48, no. 1 (January 1989), pp. 11-29.

(٤١) المؤمني والخطيب، «الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة تطبيقية،» ص ٥٩ ـ ٧١.

يحتاج إلى دعمها تجريبياً، فقد وقعت بين يدينا أربع دراسات تناولت هذه العلاقة، اثنتان منها جدلية انصبتا على حالة فردية، بينما انصرفت الدراستان الباقيتان إلى حالة مجموعية. وسنتناول هذه الدراسات وفق الآتي:

١ ـ اختبارات الحالة الفردية

كان للجدل الملحوظ في الأوساط الأمريكية حول الزيادة المقترحة لحصة الدفاع في الناتج المحلي من ٥،٥ بالمئة في سنة ١٩٨١ إلى ٧ بالمئة سنة ١٩٨٥، والآثار المحتملة لهذه الزيادة في التضخم محط اهتمام فيتاليانو (Vitaliano)[٤٢]، إذ يرى أن ربط الرأي العام الإنفاق العسكري بالتضخم ناجم عن حالات فترات الحرب التي تتصف بموجات تضخمية. فالمشكلة بحسب رأيه ليست في الإنفاق العسكري، ولكنها تكمن في إخفاق راسمي السياسة في اتباع سياسات مالية/نقدية متوازنة مناسبة. وهذا الإخفاق يعزى إلى الرغبة في تجنب ما هو سلبي أكثر من التضخم كانخفاض الروح المعنوية للسكان أو انخفاض المساندة للجهد العسكري إذا ما زيدت الضرائب. وظهر له من تحليله العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم خلال الفترة (١٩٥٥ ـ ١٩٧٩) في الولايات المتحدة عدم وجود دور مشاهد يمكن أن يعزى بشكل منفصل إلى الإنفاق العسكري على معدل تضخم السعر، ذلك أن معاملات الإنفاق العسكري وفق أي مقياس له (أخذ ثلاثة مقاييس: معدل نمو الإنفاق والعبء الدفاعي ومعدل نمو العبء الدفاعي) كانت صغيرة جداً وقريبة من الصفر، إضافة إلى عدم معنويتها إحصائياً، بل إنه قد ظهر في إحدى المعادلات أن معامل الإنفاق العسكري سالب ومعنوي، مما دفعه إلى استنتاج أن هذه شهادة على أن الإنفاق العسكري قد استخدم أداة لمعالجة الدورة الاقتصادية.

إن نتيجة هذا الاختبار التي ترفض فرضية إسهام الإنفاق العسكري في التضخم أثارت نورزاد (Nourzad)[٤٣] معترضاً عليها، ووصفها بأنها استندت إلى

(٤٢) Donald F. Vitaliano, «Defense Spending and Inflation: An Empirical Analysis,» *Quarterly Review of Economics and Business*, vol. 24, no. 1 (Spring 1984), pp. 9222-32.

(٤٣) Farrokh Nourzad, «A Reexamination of Effect of Rapid Military Spending on Inflation,» *Quarterly Journal of Business and Economics*, vol. 26, no. 3 (Summer 1987), pp. 57-66.

فرضية غير مقنعة، حيث اتخذت من المعدل الاسمي لسعر الفائدة كمقرب (Proxy) لمعدل التضخم المتوقع. ثم أعاد الاختبار مستخدماً نموذج وبيانات فيتاليانو نفسها، لكنه استخدم معدل التضخم المتوقع بدلاً من معدل الفائدة الاسمي، وظهر له أن الإنفاق العسكري وفق أي مقياس مستخدم ذو معامل موجب ومعنوي، أي أنه يمارس آثاراً سلبية برفعه معدل تضخم السعر.

٢ ـ اختبارات الحالة المجموعية

حاول لوني[٤٤] اختبار العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم في الدول النامية، فلم يظهر له وجود تباين في اتجاهات العلاقة فيما إذا كان نظام الحكم مدنياً أو عسكرياً، إذ وجد أن هذا الإنفاق في كلا النظامين يؤثر إيجابياً في التضخم، أي أنه يرفع من معدلات التضخم، ولكن ظهر له وجود تباين في حجم التأثير ومعنويته. ففي الدول ذات الإدارة العسكرية، فإن تأثير الإنفاق العسكري في التضخم صغير وغير معنوي إحصائياً (أي يمكن وصفه بتأثير محايد)، بينما في الدول ذات الإدارة المدنية يكون أثره كبيراً ومعنوياً. وقد برر هذه النتيجة بأن الأنظمة العسكرية لديها قدرة أكبر في السيطرة على الأسعار من قدرة الأنظمة المدنية عليها.

أما عن العلاقة بين الإنفاق العسكري والتضخم في الدول بحسب كونها منتجة أو غير منتجة للسلاح، فقد ظهر له في الدول غير المنتجة للسلاح أن زيادة العبء العسكري تخفض من معدلات التضخم، بينما في الدول غير المنتجة للسلاح نجد أن هذا العبء يزيد من معدلات التضخم لكن بمعامل غير معنوي. وفسر هذه النتيجة بأنه في الدول المنتجة للسلاح نجد أن الإنفاق العسكري يشجع الانتفاع الكامل من الإمكانات الانتاجية المتاحة.

نخلص مما سبق إلى أن الشهادات، على الرغم من قلتها، تميل إلى ترجيح فرضية ممارسة الإنفاق العسكري لضغوط تضخمية.

---

(٤٤) كما ورد في دراساته: Looney: «The Economic Impact of Rent Seeking and Military Expenditures: A Comparison of Third World Military and Civilian Regimes,» pp. 11-29, and «Impact of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World,» pp. 150-151.

رابعاً: أثر الإنفاق العسكري في توزيع الدخل القومي

طالما أن الإنفاق الاجتماعي يعبر عن ذلك الإنفاق الموجه نحو الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية الأخرى، فإن هذا الإنفاق يؤشر إلى جوانب إعادة توزيع الدخل القومي. وبذلك فإن الاختبارات التي سترد ستتناول العلاقة بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي لناحية مدى وجود إحلال بين هذين النوعين من الإنفاق من عدمه، وذلك وفق الآتي:

١ ـ الاختبارات التي تدعم وجود إحلال تبادلي بين الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي

وجدت [٤٥] في عينة من ٥٠ دولة نامية خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٣) علاقة سالبة بين الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم، بالمدى الذي يشير إلى أن تزايد العبء الدفاعي يتزامن معه تخفيضات في الإنفاق المخصص لتكوين المهارات، مما يؤثر في رأس المال البشري سلباً. وتوصل نيب (Nabe)[٤٦] في اختباره لـ ٢٦ دولة أفريقية خلال الفترة (١٩٦٧ ـ ١٩٧٦) إلى أن الإنفاق العسكري يرتبط سلبياً بمستويات التنمية الاجتماعية (وقد أخذ الإنفاق على الصحة والتعليم وعدد المعلمين لكل ١٠٠٠ من السكان وعدد الأطباء لكل ١٠٠ فرد من السكان كمؤشر للتنمية الاجتماعية).

وظهر لمرغريت هايز (Margaret Hayes)[٤٧] من تحليلها للعلاقة بين تخصيصات موازنة الدفاع والبرامج الاجتماعية والاقتصادية في البرازيل خلال الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٦٧) أن الإحلالات تحصل بشكل متكرر بين التخصيصات العسكرية وتخصيصات البرامج الأخرى. لكن هذه الإحلالات ليست حادة لأنها تتوزع على

---

(٤٥) Saadet Deger, *Human Resources, Government Education Expenditure and the Military Burden in Less Developed Countries*, Discussion Paper; no. 109 (Birkbeck: College University of London, 1981).

(٤٦) المصدر نفسه.

(٤٧) Margaret D. Hayes, «Policy Consequences of Military Participation in Politics: An Analysis of Tradeoffs in Brazilian Federal Expenditures,» in: Craig Liske, William Loehr and John McCamant, eds., *Comparative Public Policy: Issues, Theories, and Methods*, Comparative Political Economy and Public Policy Series; v.1 (New York: John Wiley and Sons, [1975]), pp. 21-52.

كل القطاعات في وقت واحد. لكنها تبقى مؤشراً على وجود آثار عكسية للإنفاق العسكري في الإنفاق الاجتماعي على الرغم من أنها لا تمثل مشكلة (من وجهة نظرها) لأن الاستثمار الاجتماعي لا يحظى بالأولوية من قبل أية حكومة من الحكومات المتعاقبة.

٢ ـ الاختبارات المعارضة لوجود الإحلال التبادلي

لم يظهر لآيمز (Ames) وغوف (Goff)[٤٨] من عينتهما لـ ١٨ دولة أمريكية لاتينية خلال الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٦٨) وجود إحلال تبادلي بين الإنفاق العسكري والإنفاق على التعليم، وإنما ظهر لهما وجود أوجه ارتباط عالية وموجبة بين هذين النوعين من الإنفاق. وظهر أيضاً للوني[٤٩] في عينة من ٣١ دولة نامية أن عدداً كبيراً من بنود الموازنة في هذه الدول متكاملة مع الدفاع. فالإنفاق على التعليم والصحة والخدمات العامة وأوجه النشاط الاجتماعي يزداد وينخفض مع حصة النفقات العسكرية في الموازنة.

ويبدو أن هناك تكافؤاً بين عدد الاختبارات التي تدعم وجود الإحلالات التبادلية وتلك المعارضة لوجود هكذا إحلالات. ولعلنا نميل إلى دعم تلك الاختبارات التي ترفض وجود الإحلالات، وبخاصة في الدول النامية، لأن حصول هكذا إحلال سيكون ذا كلفة سياسية باهظة تحاول هذه الدول أن تتجنبها.

خامساً: تقويم الاختبارات

يبدو من المباحث السابقة أن هناك جهداً ملحوظاً كرس لدراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والمتغيرات الاقتصادية المجموعية. وتوحي الاختبارات المسجلة إلى الآن بأنها لا تعبر عن إجماع بخصوص طبيعة هذه العلاقة واتجاهاتها، مما يجعل الخروج بإجابة قاطعة مسألة ليست سهلة لأن الإجابات أحياناً إيجابية وفي أخرى سلبية، وما بين هذين الحدين هناك أيضاً عدم اتفاق ملحوظ.

هذا الوضع، في تقديرنا، لا يثير مشكلة، وإنما سيكون السبيل لتعميق

---

(٤٨) Barry Ames and E. Goff, «Education and Defense Expenditures in Latin America,» in: Ibid., pp. 175-198.

(٤٩) Looney, «Impact of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World,» pp. 146-148.

المعرفة لأنه ترك مساحة واسعة لمزيد من البحث والتقصي. ولولا ذلك لتحدد الاهتمام بقياس درجات التأثير دون البحث في اتجاهاته.

ولما كانت العلاقة بين الإنفاق العسكري والمتغيرات الاقتصادية المجموعية ظاهرة تجريبية خاضعة للاختبار، فإن الاختلافات في وجهات النظر إنما تنبعث من التباين في التوجهات، والمنهجية، والايديولوجية، وحتى الناحية السلوكية وتعكسها كذلك. ولسنا هنا بصدد إعطاء أنواع من التقويم للاختبارات بصيغتها الانفرادية، وإنما سنعطي تقويماً شمولياً لها بغرض أساس هو الكشف عن أسباب الاختلاف.

فالتباين في نتائج الاختبارات إنما ينجم عن الآتي:

ـ التوصيف الدالي للمتغير المراد قياس علاقته مع الإنفاق العسكري، فهناك مجال واسع للاجتهاد. وبالتأكيد ستختلف النتائج بحسب التوصيف الذي يفترضه البحث.

ـ نوعية ومصدر البيانات المتعلقة بالإنفاق العسكري. فالاختبارات التي تعتمد على مصدر معين بالذات ستكون نتائجها مختلفة عن تلك التي تعتمد على مصدر آخر. ولا يقتصر الاختلاف على قيمة المعلمة وإنما قد يمتد إلى إشارة المعلمة، وهي مسألة غاية في الأهمية.

ـ العينة المدروسة. فالتباين قد ينجم بسبب حجم العينة (كونها صغيرة أو كبيرة). كما أن عدم التجانس داخل العينة الواحدة قد يسبب نتائج مختلفة.

ـ أسلوب التحليل. فقسم من الاختبارات اعتمد على التحليل المقطعي، بينما اعتمد قسم آخر التحليل الطولي.

ـ أدوات التحليل. فقسم من الاختبارات وظف أدوات تحليل إحصائية بسيطة كمعاملات الارتباط البسيطة وارتباط الرتب ونموذج الانحدار البسيط، بينما وظف قسم آخر أدوات تحليل متطورة كنظام المعادلات الآنية.

ـ الخلفية الايديولوجية. تلعب دوراً حاسماً، وبخاصة في صياغة الفرضيات مما يترتب عليه تحيز في النتائج.

ـ تباين توصيف متغير الإنفاق العسكري. فقسم من الاختبارات تناول العبء الدفاعي، بينما نجد الآخر قد أخذ حصة الفرد من الإنفاق، وثالثاً أخذ

حصة هذا الإنفاق في الموازنة، ورابعاً أخذ مستوى الإنفاق، وخامساً أخذ معدل النمو. وبهذا فقد ترتب على هذا التباين في التوصيف نتائج مختلفة.

وبذلك سيكون هناك سبب منطقي للاختلاف في الاختبارات، على الرغم من أن هذا لا يلغي قيمتها، إذ تبقى مؤشرات يحتاج إليها المهتم. لكن إذا ما أريد تشخيص الدور الحقيقي لهذا الإنفاق فلا بد من:

- الاعتماد على مصادر موثوقة للبيانات.
- استخدام عينة متجانسة كبيرة (أو حالة انفرادية).
- الركون إلى التحليل الطولي.
- استخدام أدوات تحليل متطورة ومتعددة.
- استخدام المقياس المناسب للإنفاق العسكري في المكان المناسب.
- الابتعاد عن التحيز.

القسم الثاني

الإنفاق العسكري في إسرائيل

تتكشف الجوانب الاقتصادية والمالية للإنفاق العسكري في إسرائيل عبر علاقات التأثير المتبادلة بين هذا الإنفاق والمتغيرات الاقتصادية المجموعية الرئيسة فيها. ولتشخيص هكذا علاقات بشكل واضح لا بد من امتلاك تصور عن الطريقة التي يعمل بها الاقتصاد الإسرائيلي والقيود التي تواجهه، بمعنى التعرف على الموارد الطبيعية والبشرية والهيكل الإنتاجي والتجارة الخارجية والتمويل والهيكل الاجتماعي والمؤسسات والسياسات الاقتصادية المتبعة ودور النشاط الحكومي فيها.

ومن هذه الرؤية، سيتضمن هذا القسم من الدراسة، وهو الجانب التطبيقي، ثلاثة فصول متكاملة. يستعرض **الفصل الأول** طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي، بينما يتناول **الفصل الثاني** تحليل الاتجاهات العامة للإنفاق العسكري فيها. في حين يكرس **الفصل الثالث** للكشف عن أثر هذا الإنفاق في الأداء الاقتصادي.

وهذه الفصول الثلاثة ستعيننا في الإجابة عن التساؤلات التي طرحناها في مستهل الدراسة وإثبات الفرضيات التي اعتمدناها، وبما ينسجم مع مشكلة البحث.

الفصل الرابع
طبيعة الاقتصاد الإسرائيلي

يُعد الاقتصاد واحداً من أهم مقومات الدولة، وبالنسبة لإسرائيل فإنه يحتل أهمية خاصة وبشكل متكافئ مع الأمن الذي ترفع لواءه على صعيدي شن الحرب والحصول على المساعدات[١].

ومن البداهة أن الإنفاق العسكري لا يعمل في فراغ، فالحكمة التي يعرفها الساسة والعسكريون جيداً منذ أمد بعيد وهي أن «الجيوش لا تزحف على بطون خاوية» تدل على أن هناك ترابطاً قوياً بين الاقتصاد والجيش إلى المدى الذي يجعل التعرف على واقع الاقتصاد الإسرائيلي مسألة أساس لفهم حركية الإنفاق العسكري سواء ما يتعلق بمساراته واتجاهاته أو يتعلق بتأثيراته[٢].

ولعل أفضل ما يعبر عن الواقع الاقتصادي في إسرائيل تشخيص السمات الرئيسية لاقتصادها، ومن ثم تتبع مسيرة هذا الاقتصاد (الأداء الاقتصادي) خلال الفترة التي تناولتها الدراسة، واللذان سيتم تناولهما في المبحثين الآتيين:

---

(١) وهذا ما عبر عنه شمعون بيريس في أحد تصريحاته من «أن القوة الاقتصادية في المقام الأولى وليست القوة العسكرية هي التي ستحدد مستقبل دولة إسرائيل... ففي المستقبل ستكون المواجهات في مختبرات البحث والتطوير أكثر منها في جبهات القتال...»، انظر ذلك في: **ها آرتس**، ٢/٦/١٩٨٩.

(٢) لم يكن من ضمن أهداف الدراسة إقامة علاقة من إفرازات هذا الواقع بين حجم الكيان الصهيوني والنمو الاقتصادي فيه مثل تلك التي أثارت اهتمام كازنتز (Kuznets) وتشينري (Chenery) وخلف (Khalaf). لمزيد من التفاصيل حول تأثير حجم الدولة على النمو الاقتصادي، انظر كلاً من: Hollis B. Chenery and Lance Taylor, «Development Patterns: Among Countries and over Time,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 50, no. 4 (November 1968), p. 395, and Nadim G. Khalaf, «Country Size and Economic Growth and Development,» *Journal of Development Studies*, vol. 16, no. 1 (October 1979), pp. 68-71.

المبحث الأول: السمات الرئيسة للاقتصاد الإسرائيلي.
المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي في إسرائيل.

أولاً: السمات الرئيسية للاقتصاد الإسرائيلي

تحت أي نظام من نظم الاقتصاد يمكن تصنيف الاقتصاد الإسرائيلي؟ هل هو اقتصاد متقدم أم اقتصاد نام؟ هل هو من نظم اقتصاد الشمال أم من نظم اقتصاد الجنوب؟ هل هو اقتصاد حرّ أم اقتصاد مخطط؟

إن الاتجاه السائد في الاستعراضات الاقتصادية هو عدم اعتبار إسرائيل جزءاً من الجنوب أو من الدول النامية[٣]. والبنك الدولي في تقاريره للتنمية البشرية يدخل إسرائيل ضمن الدول المتقدمة، والأمم المتحدة في تقاريرها الإحصائية تعتبرها من الدول المصنعة.

ولن ندخل في نقاش جدلي بخصوص هذه التوصيفات. فطبيعة هذا الاقتصاد ستتحدد عبر السمات التي يتصف بها والتي يمكن عرض أبرزها بالآتي:

١ ـ ندرة الموارد الطبيعية

اختارت الإمبريالية العالمية أرض فلسطين العربية وأقامت عليها الكيان الصهيوني بمساحة أرضية هي ٢٠٧٧٠ كم٢[٤]. والأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين عموماً محدودة، إذ لا تزيد على الثلث[٥] بسبب مشكلة التصحر وقلة سمك التربة وانعدام خصوبتها وطبيعتها الصخرية[٦]. وتفتقد فلسطين تقريباً إلى المواد الأولية كافة، وأما الموارد الموجودة فيها فتتمثل فيما يجود به البحر من بوتاس وفوسفات فقط.

وتُعد مشكلة المياه في إسرائيل مشكلة مصيرية، وتزداد خطورة بسبب القيود الطبيعية الجيوبوليتيكية والجغرافية (قلة المصادر في الداخل ووجودها خارج الحدود)

---

(٣) Miguel S. Wionczek, «The Emergence of Military Industries in the South: Longer-Term Implications,» *Industry and Development*, no. 12 (1984), p. 118.

(٤) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Supplement 1980* (New York: UNCTAD, 1981), p. 334.

(٥) Orville J. McDiarmid, «Japan and Israel,» *Finance and Development*, vol. 3, no. 2 (June 1966), p. 136.

(٦) دورين وورنر، **الأرض والفقر في الشرق الأوسط**، ترجمة حسن أحمد السلمان (القاهرة: مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥٠)، ص ٨٩.

والمناخية (قلة الأمطار)(٧). إن هذا الواقع دفعها إلى إحكام السيطرة شبه التامة على روافد مياه نهر الأردن خلال الستينيات والسبعينيات، إذ استحوذت على ٥٥ بالمئة من مياه هذا النهر وتركت للأردن ١٠ بالمئة. كما نجحت في عمليات امتصاص منظم لمياه نهر الليطاني في الجنوب اللبناني وسحب المياه من منابع نهر الحاصباني(٨). وانجزت أخطر مشروع اقتصادي مائي في الثمانينيات حين وصلت بين البحرين الميت والمتوسط بقناة طولها ١٠٨ كم(٩). كما عمدت إلى تحلية المياه المالحة في اسدود. وبذلك تمكنت من التغلب على أهم عقبة تواجهها في القطاع الزراعي، إذ استصلح المزيد من الأراضي ووسع من رقعة المساحة المزروعة من ١,٦ مليون دونم في سنة ١٩٤٩ إلى ٤,٨ مليون دونم في سنة ١٩٩١، وتضاعفت الأراضي المروية حوالى ثماني مرات(١٠). إن هذا الاهتمام الذي أولته إسرائيل للقطاع الزراعي لم يكن ناجماً عن اعتبارات اقتصادية فقط، وإنما يرجع إلى اعتبارات استراتيجية وسياسية وايديولوجية، فهو من جهة يهدف إلى الإيفاء بمتطلبات استراتيجية الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بالسلع الغذائية الاستراتيجية(١١). ومن جهة ثانية يهدف إلى المساعدة في استيعاب المهاجرين وإنشاء المستوطنات الزراعية وربط هؤلاء المهاجرين بالأرض. ومن ناحية ثالثة، فقد استهدف عبر هذا القطاع تكوين أشكال معينة من التنظيم الاجتماعي لخدمة أهداف الدفاع الإقليمي.

ولم تكتفِ إسرائيل بإقامة قطاع زراعي واستغلاله إلى أقصى طاقاته، بحيث

---

(٧) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر كلاً من: رفعت سيد أحمد، «تهويد الماء بعد تهويد الأرض،» المنار، السنة ١، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥)، ص ٢٢٦، ومحمد الصواف، «مشكلة المياه في إسرائيل بين الادعاء والاعتداء،» الملف (وكالة المنار، قبرص)، السنة ٦، العدد ١٢/٧٢ (آذار/مارس ١٩٩٠)، ص ١٠٨١.

(٨) تجدر الإشارة إلى أن شركة المياه الإسرائيلية «تاهال» قدمت خطة بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ لاستغلال خط أنابيب البترول «التابلاين» في سحب المياه من منابع نهر الحاصباني. انظر: **ها آرتس**، ١٤/٨/١٩٨٤.

(٩) افتتح هذا المشروع من قبل مناحيم بيغن بتاريخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٨١.

(١٠) يوسف شبل، «المواجهة الاقتصادية المرتقبة بين لبنان وإسرائيل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٧٠.

(١١) استهدفت السياسة الزراعية الإسرائيلية إنتاج كل ما يمكن إنتاجه داخلياً بصرف النظر عن حجم المواد اللازمة. انظر في تفاصيل ذلك: عمرو محيي الدين، «نمط التنمية الاقتصادية في إسرائيل: دراسة في استراتيجية الإنماء في الاقتصاد الإسرائيلي،» في: محيي الدين عمرو، محمد أحمد صقر وفؤاد حمدي بسيسو، **الاقتصاد الإسرائيلي**، سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٥ (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٨٣.

وصل هذا القطاع حد الإشباع وبدأ مفعول قانون تناقص الغلة يسري مفعوله (انظر المؤشرات المحتسبة في الجدول رقم (٤ ـ ١))، وإنما أيضاً انصرفت إلى بناء صناعة متقدمة. وبحكم مواجهتها قيداً رئيساً[١٢] يتمثل في افتقارها إلى المواد الأولية المنتجة محلياً وعدم تناسب عناصر الانتاج الأساسية من رأس المال والعمل، فقد ركزت على الصناعات غير التقليدية التي تتوافر مقوماتها في الداخل. ولذلك فقد تبنت الصناعات المكثفة بالمهارة والعلم كالصناعات الكيميائية والأجهزة الكهربائية والإلكترونية والآلات الدقيقة، وتمكنت[١٣] من إقامة قطاع صناعي ذي ثقل نسبي ملحوظ في الاقتصاد من حيث إسهامه في الناتج المحلي والتشغيل وجلب العملات الصعبة (انظر المؤشرات المحتسبة في الجدول رقم (٤ ـ ١)).

كما تمكنت إسرائيل من إيجاد قطاع خدمات كبير متجاوزاً بمعيار وزنه في الناتج المحلي حصة كل من قطاع الصناعة وقطاع الزراعة. واستحوذت على هيكل للخدمات مشابه لما هو موجود في الدول المتقدمة الذي تتعاظم فيه أهمية الخدمات الارتكازية والمالية والتجارية وبشكل مخالف لما هو مألوف عادة في الدول النامية والمتمثل باختلال هيكل الخدمات لصالح الخدمات الشخصية وفي غير صالح الخدمات ذات العلاقة بالإنتاج[١٤]. كما تمكنت من إقامة جهاز مصرفي وتمويلي متقدم[١٥] وقطاع تأمين متطور. وتشكل السياحة[١٦] فيها نشاطاً ذا أهمية ومصدراً مهماً للصرف الأجنبي. وبذلك أصبح قطاع الخدمات يشكل سنداً للاقتصاد من حيث إسهامه في الناتج المحلي وفي التشغيل وفي الحصول على الصرف الأجنبي (انظر المؤشرات في الجدول رقم (٤ ـ ١)).

---

(١٢) لمزيد من الاطلاع على قيود وخصائص الصناعة في إسرائيل، انظر: فؤاد حمدي بسيسو، «تأثير المقاطعة العربية على الاقتصاد الإسرائيلي،» في: المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(١٣) ارتبط هذا التطور أساساً بالتعويضات الألمانية والمساعدات الأجنبية. لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: سلمان رشيد سلمان، «التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في إسرائيل،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٧ (أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤)، ص ١٠٣، وشبل، «المواجهة الاقتصادية المرتقبة بين لبنان وإسرائيل،» ص ٦٨ ـ ٧٢.

(١٤) S. A. Kuzmin, «Structural Change and Employment in Developing Countries,» *International Labour Review*, vol. 121, no. 3 (May-June 1982), pp. 315-326.

(١٥) القطاع المصرفي فيه مملوك للدولة بنسبة ٨٥ بالمئة وللهستدروت (اتحاد العمال) بنسبة ١٥ بالمئة.

(١٦) لمزيد من الاطلاع على هذا الموضوع، انظر: عبد الرحيم غنيم، «حرب تشرين وأثرها على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة،» **شؤون فلسطينية**، العددان ٥٠ ـ ٥١ (تشرين الأول/ اكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٥)، ص ١٩٣.

الجدول رقم (٤ ـ ١)
مؤشرات عن القطاعات الاقتصادية في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)

القطاعات والمؤشرات / الفترة الزمنية	القطاع الزراعي				القطاع الصناعي				قطاع الخدمات				
	معدل نمو إنتاج الغذاء (بالمئة)	العاملون في الزراعة إلى إجمالي التشغيل (بالمئة)	حصة الزراعة في الناتج المحلي (بالمئة)	حصة الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات (بالمئة)	عدد المشاريع الصناعية (٥ عمال فأكثر)	العاملون في الصناعة إلى إجمالي التشغيل (بالمئة)	حصة الصناعة في الناتج المحلي (بالمئة)	حصة الصادرات الصناعية في الصادرات السلعية (بالمئة)	الأهمية النسبية للخدمات الإنتاجية (بالمئة)	حصة الخدمات (عدا الحكومية) في الناتج (بالمئة)	العاملون في الخدمات إلى إجمالي التشغيل (بالمئة)	عدد السياح (ألف)	إيرادات السياحة (مليون دولار)
المتوسط السنوي													
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٤,٠	(*) ١٠,٤	٧,٦	٢٥,٩	(*) ٥٨٥٤	(*) ٢٤,٣	٢٣,٤	٦٩,١	٩٠,٧	٤٩,٤	(*) ٣٨,٣	٣٦٥,٥	٧٦,٦
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٣,٤	(*) ٨,٨	٦,٠	٢٢,٦	(*) ٦٢١٨	(*) ٢٥,٩	٢٢,٢	٧٢,٠	٩٤,٢	٥٢,٨	(*) ٤٢,٩	٦٠٠,٩	١٨٨,٢
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	(٣,١)	(*) ٧,١	٥,٦	١٩,٤	(*) ٦٥٢٧	(*) ٢٤,٥	١٩,٠	٧٧,١	٩٤,٤	٥٥,٠	(*) ٤١,٥	٨٩٥,٤	٥٦٤,٣
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١,٤	(*) ٥,٨	٤,٦	١٥,٢	(*) ٦٧٥٠	(*) ٢٣,٨	٢٠,٢	٨١,٧	٩٤,٩	٥١,٩	(*) ٤٠,٢	١١٦٩,٣	٩٧٢,٧
١٩٨٥ ـ ١٩٩٠	٦,٤	(*) ٤,٨	٣,٨	١٣,٢	(*) ١٥١٣٥	(*) ٢٨,٣	٢١,٧	٨٤,٠	٩٣,٠	٥٢,٥	(*) ٤١,٥	١٢٢١,٢	١٢٤٦,٥

(*) نهاية الفترة.

المصادر: احتسبت من قبل الباحث بالاستناد إلى البيانات الواردة في: United Nations [UN]: *Yearbook of National Accounts Statistics, 1970* (New York: UN, 1972), p. 602; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1976* (New York: UN, 1977), pp. 455-456; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982* (New York: UN, 1985), pp. 687- 691; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1990* (New York: UN, 1993), pp. 938-944; *Statistical Yearbook, 1978* (New York: UN, 1979), p. 575; *Statistical Yearbook, 1979/80* (New York: UN, 1981), p. 532; *Statistical Yearbook, 1981* (New York: UN, 1983), p. 1041; *Statistical Yearbook, 1983* (New York: UN, 1986), p. 986; *Statistical Yearbook, 1985/86* (New York: UN, 1988), p. 801; *Statistical Yearbook, 1990/91* (New York: UN, [1993]), pp. 369 and 966; *Industrial Statistics Yearbook, 1974* (New York: UN, 1976), p. 264; *Industrial Statistics Yearbook, 1976* (New York: UN, 1978), p. 289; *Industrial Statistics Yearbook, 1978* (New York: UN, 1980), p. 265; *Industrial Statistics Yearbook, 1979* (New York: UN, 1981), p. 258, and *Industrial Statistics Yearbook, 1990* (New York: UN, 1992), p. 298; World Bank, *World Tables, 1989-1990* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1990), pp. 318-319; International Labour Office [ILO]: *Yearbook of Labour Statistics, 1992* (Geneva: ILO, 1993), pp. 361 and 404, and *World Labour Report, 1989* (Geneva: ILO, 1989), p. 152, and United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]: *Supplement 1980* (New York: UNCTAD, 1981), p. 117, and *Supplement 1988* (New York: UNCTAD, 1989), p. 145.

نستخلص مما سبق أن إسرائيل تمكنت من تجاوز قيد الموارد الطبيعية، وشكلت اقتصاداً في ضوء إشكاليات معقدة يضم تشكيلة من الطلب والإنتاج متغيرة، وقد لعبت القوى الخارجية دوراً حاسماً في هذا الخصوص.

٢ ـ ارتفاع متوسط الدخل الفردي

على الرغم من أن متوسط الدخل الفردي مقياس غير كافٍ لتحديد فصيلة الدولة: هل هي متقدمة أو نامية[١٧]، إلا أن اسرائيل اتخذت منه وسيلة لتحقيق جملة من الغايات، أولاها باعتباره أحد مؤشرات مستوى المعيشة، فرفعه يشكل أحد ثوابت السياسة الاقتصادية الإسرائيلية ليس لكونه عامل رفاهية فقط، وإنما بوصفه عامل وجود أو عدم وجود. فنظراً للطبيعة الديمغرافية الخاصة لها، والقائمة على سياسة الاستزراع البشري والمستندة في الأساس إلى التدفق المستمر للهجرة من الخارج، فبدون مستوى معيشة مرتفع لا توجد هجرة، وبدون هجرة لا توجد «إسرائيل»[١٨]. ومن جهة ثانية، وبسبب ضآلة حجم السكان في إسرائيل، فإنه من غير الممكن إقامة عدد من الصناعات إذا لم يكن الدخل الفردي والاستهلاك الفردي متزايدين بصفة مستمرة، مما يسمح بزيادة حجم الطلب. فهو إذن عامل جذب للهجرة من جهة، وعامل حاسم في حفز الطلب المحلي ودفع عملية التوسع الصناعي من جهة ثانية[١٩].

وبناءً على ذلك، فقد شهد متوسط الدخل الفردي في إسرائيل تطوراً ملحوظاً، إذ تضاعف بحدود ثماني مرات خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢)، وحين بلغ ١٤٠٠ دولار في سنة ١٩٦٥ ارتفع إلى ٥٣٢٠ دولاراً في سنة ١٩٨٠، ووصل إلى ١١٢٤٣ دولاراً في سنة ١٩٩٢[٢٠]. وإذا كانت هذه المستويات للدخل

---

(١٧) فهناك العديد من العوامل يجب أخذها بنظر الاعتبار كطبيعة الإنتاج، ونمط المعيشة والمؤسسات السياسية. انظر في ذلك: David K. Whynes, *The Economics of Third World Military Expenditure* (London: Macmillan Press, 1979), p. 4.

(١٨) حسين أبو النمل، **بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي**، سلسلة أبحاث فلسطينية؛ ٤٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٢٣.

(١٩) محيي الدين، «نمط التنمية الاقتصادية في إسرائيل: دراسة في استراتيجية الإنماء الاقتصادي الإسرائيلي،» ص ١٢٤.

(٢٠) World Bank, *World Tables, 1989-1990* (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1990), pp. 316-317, and United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), pp. 135-137 and 212.

الفردي في إسرائيل تقترب من نظيرتها في العديد من الدول الأوروبية بحيث أحيطت بهالة من الدعاية والإعجاب، فإن حقيقة الأمر أن هذه المستويات لا تعدو أن تكون ذات طبيعة مظهرية لا تعبر عن حقيقة المعيشة فيها. فحالات الفقر والتمييز العنصري والعرقي من الظواهر المألوفة في إسرائيل، فقد شهد عدد الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر[٢١] تزايداً ملحوظاً عبر السنوات الماضية، فحين كان عددهم ٢١٧٠٠٠ في سنة ١٩٨٤، ارتفع إلى ٤٨٧٩٣٩ في سنة ١٩٨٨[٢٢]. وهناك مليون شخص يعيشون فوق مستوى خط الفقر الرسمي بقليل، لكنهم على حدود الفقر فعلاً، والاحتمال الكبير أنهم سيصبحون في المستقبل القريب تحت خط الفقر[٢٣]. كما أن معظم الفقراء هم من بين العرب[٢٤]. ومما يعمق تركز الفقر سياسة التمييز العنصري[٢٥] التي تتبعها إسرائيل، سواء من خلال اعتمادها سياسة العمل العبري أو توجيه الموارد الاقتصادية والمالية المقدمة من مصادر خارجية نحو تلبية احتياجات اليهود بدعوى أنها من مؤسسات خيرية[٢٦]، ناهيك عن التمييز العرقي ضد اليهود السفارديم[٢٧].

---

(٢١) هناك مقاييس عدة لخط الفقر. لمزيد من الاطلاع، انظر: Victor R. Fuchs, «Redefining Poverty and Redistributing Income,» *Public Interest*, no. 8 (Summer 1967), pp. 88-95, and Edgar K. Browning, *Redistribution and the Welfare System*, Evaluative Studies; 22 (Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975), p. 19.

وفي إسرائيل يحتسب خط الفقر بأخذ متوسط الدخل الاعتيادي وتخصم منه الضرائب وتضاف إليه مخصصات التأمين الوطني ويقسم على اثنين. وقد كان هذا الخط في شهر آب/أغسطس ١٩٨٩ بحدود ٤٨٠ شيكلاً للفرد الواحد و٧٧٠ شيكلاً لشخصين. انظر في ذلك: يسرائيل تومر، في: **يديعوت أحرونوت**، ٢٢/١١/١٩٨٩.

(٢٢) تسفي زراحيا، في: **ها آرتس**، ٢٢/١١/١٩٨٩.

(٢٣) ليلي غاليلي، في: **ها آرتس**، ٢٣/١١/١٩٨٩.

(٢٤) **ملحق ها آرتس**، ١/١٢/١٩٨٩.

(٢٥) بدلالة قول عضو الكنيست سولاميت الوني: «إن الميزانيات في وزارات الحكومة لا توزع حسب الاحتياجات وإنما حسب أفضلية عرقية». انظر: حاييم شيفي، في: **يديعوت أحرونوت**، ٥/١٢/١٩٨٩.

(٢٦) ايليا زريق، «سياسة نزع الملكية في الأرض المحتلة،» **المنار**، السنة ١، العدد ٨ (آب/أغسطس ١٩٨٥)، ص ٢١٤ ـ ٢١٦.

(٢٧) تطلق تسمية اليهود السفارديم على أولئك المتحدرين من أصول شرقية كالعرب والأتراك والإيرانيين، بينما مصطلح اليهود الاشكنازيم على المتحدرين من أصول أوروبية وأمريكية.

٣ ـ التدخل الحكومي

يحتل النشاط الحكومي أهمية ملحوظة في الاقتصاد الإسرائيلي. ويبدو أن هذا الوضع لا ينسجم مع التصور السائد في أن اقتصادها رأسمالي حر تحكمه آلية السوق. فالقطاع العام يمتص ما يقرب من نصف الموارد الاقتصادية المتاحة[٢٨]، وتربو المشتريات الحكومية على أكثر من ثلث الإنتاج. ويقدم القطاع العام بحدود ثلث الخدمات المتاحة، ويشغل ما يقرب ثلث العاملين (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٢)).

الجدول رقم (٤ ـ ٢)

مؤشرات التدخل الحكومي في الاقتصاد الإسرائيلي خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)

المؤشرات / الفترة الزمنية	حصة الإنفاق الحكومي في الإنفاق القومي (بالمئة)	حصة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي (بالمئة)	نسبة الاستهلاك الحكومي في إجمالي الاستهلاك (بالمئة)	حصة الخدمات الحكومية في إجمالي الخدمات (بالمئة)	الوظائف الحكومية إلى إجمالي التشغيل (بالمئة)
المتوسط السنوي لـ:					
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٣٢,٥	٤٢,٤	٢٩,٧	٢٨,٨	٢٢,٦(*)
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٣٩,٣	٥٤,٦	٣٩,١	٢٧,٦	٢٤,٠(*)
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	٤٥,٢	٦٦,٨	٣٨,٨	٣٠,١	٢٧,٣(*)
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٤٩,٩	٧٤,٢	٤٠,٦	٣١,٨	٢٩,٦(*)
١٩٨٥ ـ ١٩٩٠	٤١,٢	٥٣,١	٣٤,٥	٣١,١	٢٩,٨(*)

(*) بداية الفترة.

المصادر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: UN: *Yearbook of National Accounts Statistics, 1970*, pp. 590- 593; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1977* (New York: UN, 1978), pp. 455-457; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982*, pp. 684-687, and *Yearbook of National Accounts Statistics, 1990*, pp. 934- 939.

---

(٢٨) هذا ما يعبر عنه مؤشر حصة الإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الذي يعد من أكثر المؤشرات استخداماً لقياس حجم القطاع العام ودرجة التدخل الحكومي. انظر في ذلك: A. R. Prest, «The Taxable Capacity of a Country,» in: J. F. J. Toye, ed., *Taxation and Economic Development* (London; Totowa, NJ: Frank Cass, 1978), p. 15.

هذه الدرجة المرتفعة من التدخل الحكومي في الاقتصاد الإسرائيلي ينبغي ألا تفسر كما يدعي بعض الباحثين[(٢٩)] بأنها نابعة من فكر اقتصادي أو ايديولوجي معين. فهذا التدخل ليس بديلاً من اقتصاد السوق الذي قوامه المشروع الخاص، وإنما يعتبر مكملاً له، إذ لم يحصل في إسرائيل تنافس على الموارد بين القطاع الخاص والقطاع العام. وآية ذلك، أن القطاع العام يستند على موارد لم يكن باستطاعة القطاع الخاص الوصول إليها (مثل بيع السندات، ومشروع البوندز، والقروض الدولية، والتعويضات الألمانية، ومساعدات التنمية الرسمية، والمساعدات الأمريكية). وحتى الاتجاه الذي ساد منذ أواسط الثمانينيات[(٣٠)] (كما يؤشر الجدول رقم (٤ ـ ٢)) بالانحسار النسبي لدور القطاع العام، فإن هذا القطاع يبقى ممسكاً بالخيوط الأساسية في رسم معالم الاقتصاد وتوجيهه بما يتفق مع الصالح الاقتصادي العام، وتهيئة الجو الاقتصادي الملائم لتحقيق أقصى مستوى ممكن من الكفاءة الإنتاجية في القطاع الخاص، والسيطرة على السلوك العام للمتغيرات الاقتصادية الأساسية[(٣١)]، أي أنه لا يعدو أن يكون تغليباً للبعد

---

(٢٩) هناك من يربط هذا الدور ببعد تاريخي اقتصادي مفاده أنه عند إنشاء إسرائيل عام ١٩٤٨ كانت النظرية الكينزية في أوجها وكان المنظرون الاقتصاديون في «إسرائيل» أمثال باتنكن ومايكل برونو ودافيد هورويتز من أشد المؤيدين للنظرية الكينزية. وبالتالي كانت السياسة الاقتصادية في «إسرائيل» كينزية الاتجاه. والمعروف عن النظرية الكينزية أنها تدخلية. ويربط آخرون هذا الدور ببعد ايديولوجي من منطلق أن معظم القادة الصهاينة كانوا قد هاجروا إلى فلسطين من دول أوروبا الشرقية وكانوا يحملون معهم أفكاراً اشتراكية ديمقراطية. انظر في تفاصيل ذلك كلاً من: يوسف شبل، «دراسة تحليلية لدور القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد الإسرائيلي،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١١ (تموز/يوليو ١٩٧٢)، ص ٨٠، و Howard Pack, *Structural Change and Economic Policy in Israel*, A Publication of the Economic Growth Center, Yale University (New Haven, CT: Yale University Press, 1971), p. 277,

مشار إليه في: محسن خليل، **تصدع الهيكل الثالث: دراسة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ٢٩٢.

(٣٠) إن هذا الانحسار جاء تلبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي طبق في تموز/يوليو ١٩٨٥ عقب تشكيل ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية الأولى في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. علماً بأن تخفيض درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد كان من ضمن برنامج حكومة الليكود المشكلة سنة ١٩٧٧ على أثر المقترحات التي قدمها فريدمان (Friedman) حين عمل مستشاراً اقتصادياً في إسرائيل. لمزيد من التفاصيل حول هذه البرامج. انظر: International Monetary Fund [IMF], European Department, *IMF Survey* (14 September 1987), pp. 260-264;

ها آرتس، ٣٠/١٠/١٩٧٧؛ مقابلة مع فريدمان منشورة في: **يديعوت أحرونوت**، ٨/٧/١٩٧٧، وعادل الجادر، «السياسة الاقتصادية الجديدة لحكومة الليكود الصهيونية،» **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**، العدد ٢٦ (كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٧٨)، ص ٦٣.

(٣١) لمزيد من الاطلاع على دور الدولة، انظر: سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية** (الكويت: =

الاجتماعي العام ومصلحة وجود النظام السياسي القائم ككل على البعد الخاص والمصلحة الاقتصادية المحدودة، كما أنه تعبير عن مطرقة الحرب، لأن إسرائيل تعتبر نفسها في حالة حرب دائمة، وأن السلام هو استثناء. وكما هو معروف، فإن حالة الحرب تتطلب وجود دور ملحوظ للدولة في المجال الاقتصادي.

٤ ـ الاستزراع الاقتصادي

الاقتصاد الإسرائيلي اقتصاد استزراعي يقوم على نقل حجم سكاني بكامل أعداده ورأسماله ومهاراته ومعارفه الفنية والسوق الذي يمثله من مكان إلى مكان آخر. فقد أدركت الحركة الصهيونية، وهي بصدد تحقيق غايتها في إقامة كيان قومي مزعوم لليهود، أبعاد المشكلة الديمغرافية المتمثلة بضآلة عدد السكان اليهود ضمن المحيط العربي الواسع. ذلك أن اليهود قبل قيام اسرائيل كانوا أقلية، لا تصل نسبتها إلى أكثر من ١,٧ بالمئة من السكان في سنة ١٨٠٠، ثم ارتفعت النسبة إلى ١٤,٤ بالمئة في سنة ١٩٢٥، ثم ارتفعت النسبة في سنة ١٩٤٥ إلى حدود ٣١,٦ بالمئة[٣٢]. ولهذا شكلت الهجرة إلى «إسرائيل» إحدى الركائز الأساس للمشروع الصهيوني لأنها ستكون عماد الجيش والاقتصاد، بل عماد المجتمع بأسره. ولم تتخذ الهجرة إلى إسرائيل شكل الانسياب المستمر البطيء، وإنما اتخذت شكل موجات[٣٣] (Aliya) بدفعات كبيرة متقطعة. وإن ما يقارب نصف سكان إسرائيل البالغ ٥,٣٢٥ مليون نسمة في سنة ١٩٩٣ يتشكل من الهجرات التي حصلت بعد سنة ١٩٤٨[٣٤]. والهجرة إلى إسرائيل لا تشكل عبئاً مثلما يحصل في حالات الهجرات المعروفة، فهنالك صندوق خاص لاستيعاب المهاجرين يمول من

= وكالة المطبوعات، ١٩٧٣)، ص ٤٤ ـ ٤٥.

(٣٢) احتسبت النسب من الأرقام الواردة في: وورنر، **الأرض والفقر في الشرق الأوسط**، ص ٩٢ ـ ٩٣.

(٣٣) الموجة الأولى حصلت في نهاية القرن التاسع عشر من الاتحاد السوفياتي. لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: Amos Perlmutter, *Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Expansion* (London: Frank Cass, 1969), pp. 9, 15 and 40.

(٣٤) إذ بلغ عدد المهاجرين إلى إسرائيل خلال الفترة (١٩٤٨ ـ ١٩٩٣) بحدود ٢,٣٢٩ مليون شخص. انظر في تفاصيل ذلك: United Nations [UN], *Demographic Yearbook, 1970* (New York: UN, 1971), p. 767;

ها آرتس: ١٨/٣/١٩٨٤ و٢٩/١/١٩٩٠؛ **معاريف**، ٣١/١/١٩٩٠، ويتسحاق برمين، «الهجرة إلى إسرائيل: الايديولوجيا مقابل الواقع،» **كيفونيم**، العدد ٢٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤).

قبل المنظمات الصهيونية، إذ تحصل «إسرائيل» على ٢٠ ألف دولار عن كل مهاجر (من الوكالة اليهودية)، وفي الوقت نفسه يتم الحصول على أشخاص كاملين بمهاراتهم ومعارفهم الفنية التي تعد مكوناً مهماً في عملية الإنماء الاقتصادي، إضافة إلى توفيرهم أحد مكونات حجم السوق (الطلب)، ناهيك عن المبالغ التي يحملها المهاجرون معهم. وبناءً على ذلك فقد أضحت الهجرة بالنسبة لإسرائيل بمثابة موجودات اقتصادية (Assets)[٣٥] ولازمة أساس حتى الوقت الحاضر لكون المجتمع الإسرائيلي بني منذ قيامه على عملية الاستزراع الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة كلما ازدادت الهجرة، أي أن النمو الاقتصادي مرتبط باستمرار بعملية الهجرة وبشكل مخالف للهجرات الاقتصادية المحض التي تعتمد على فرص العمل المتاحة، أي على مرحلة النمو الاقتصادي[٣٦].

فإذا كان مؤشر الكثافة الحسابية[٣٧] يوحي بوجود نوع من الاكتظاظ السكاني في إسرائيل، ووجود مشكلة استيعاب وعدم تناسب بين حجم السكان والموارد الأرضية، إذ وصل إلى ٢٥٦ شخصاً لكل كم في سنة ١٩٩٣، فإن هذا التصور غير صحيح، إذ يجب ألا ينظر إلى هذه المسألة من زاوية مساحة أرضية محددة، وإنما ينظر إلى علاقة الحجم السكاني بالمتوافر من الموارد، وبخاصة رأس المال المنتج. وبهدف الكشف عن درجة الضغط السكاني في إسرائيل فقد عمدنا إلى احتساب الثروة القومية[٣٨] واحتسبنا عدداً من المؤشرات المتصلة بها، وكما موضح في الجدول رقم (٤ ـ ٣).

---

(٣٥) حول هذا الموضوع، انظر: Dennis J. Mahar, «Population Distribution with LDCs,» *Finance and Development*, vol. 21, no. 3 (September 1984), p. 16.

(٣٦) محمد قرش، «الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠١ (نيسان/ابريل ١٩٨٠)، ص ١٠٥.

(٣٧) هذا المؤشر شائع الاستخدام لدى الجغرافيين والديمغرافيين ويستند إلى فروض خاطئة تجعل منه مفهوماً سكونياً (Static) وبعيداً عن الواقع. انظر في ذلك: منصور الراوي، «في السكان والحرب،» **مجلة الدفاع** (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد)، السنة ١، العدد ١ (١٩٨٦)، ص ١٩٨، و Stephen Enke, «Economic Consequences of Rapid Population Growth,» *Economic Journal* (December 1971), p. 801.

(٣٨) أضفنا لهذا الغرض نموذج أدلمان وتشينري المطبق على اليونان. انظر: Irma Adelman and Hollis B. Chenery, «Foreign Aid and Economic Development: The Case of Greece,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 48, no. 1 (February 1966), pp. 1-19.

الجدول رقم (٤ ـ ٣)

خزين رأس المال القومي في إسرائيل وعدد من المؤشرات المتصلة به خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)

السنة	رأس المال القومي بأسعار سنة ١٩٨٦ (مليون شيكل جديد)	السكان (مليون)	التشغيل (ألف)	نصيب الفرد من رأس المال (مليون شيكل جديد)	نصيب العامل من رأس المال (مليون شيكل جديد)
١٩٦٥	٣٢٣٠٣,٩	٢,٥٦٣	٧١٣,٨	١٢٦٠٣,٩	٤٥٢٥٦,٢
١٩٧٠	٤٦٤١٩,٦	٢,٩٧٤	٨٨٠,٨	١٥٦٠٨,٥	٥٢٧٠١,٦
١٩٧٥	٧٦٤٤٧,٥	٣,٤٥٥	١٠٥٢,٦	٢٢١٢٦,٦	٧٢٦٢٧,٣
١٩٨٠	٩٥٦٦٥,٩	٣,٨٧٨	١٢٣٠,٥	٢٤٦٦٨,٩	٧٧٧٤٥,٥
١٩٨٥	١٠٧٣٢١,٥	٤,٢٣٣	١٣٤٩,٤	٢٥٣٥٣,٥	٧٩٥٣٢,٧
١٩٩٠	١١٤٠٢٧,١	٤,٦٦٠	١٤٩١,٥	٢٤٤٦٩,٣	٧٦٤٥١,٢

المصادر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: ILO, *Yearbook of Labour Statistics, 1992*, p. 361; *Monthly Bulletin of Statistics, 1972* (UN), p. 12 and *Monthly Bulletin of Statistics, 1978*, p. 12; World Bank, Ibid., pp. 316- 317, and UN, *Yearbook of National Accounts Statistics*, various issues.

ويكشف الجدول رقم (٤ ـ ٣) صورة معاكسة لما يشير إليه مؤشر الكثافة الحسابية، فحصة كل من الفرد والعامل من رأس المال تعد من المعدلات المرتفعة في العالم، والنمو السكاني المرتفع الناجم على الهجرة لم يكن قيداً على الاقتصاد الإسرائيلي، بل إن الثروة نمت بمعدلات عالية وبشكل متناسق مع الزيادة السكانية وإن هناك إمكانية واستعداداً لاستقبال المزيد من المهاجرين، وإن هذه الهجرة هيأت ظروفاً مؤاتية، حيث إن قوة العمل بلغت في المتوسط ٣٩ المئة(٣٩) من إجمالي السكان خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩١)، وتعادل أكثر من مرة ونصف هذا المعدل في البلدان العربية والنامية، وتقترب من نظيرتها في الدول المتقدمة. وتشكل النساء في قوة العمل ٣٥ بالمئة(٤٠) وهو معدل مرتفع.

---

(٣٩) UNDP, *Human Development Report, 1993*, p. 200.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٩٥.

وإذا كان وجود إسرائيل يعتمد على الهجرة، فهذا لا يعني أنها تتعامل معها بهدوء بعيداً عن المتاعب، ذلك أنها تعاني مشكلات اجتماعية خطيرة ناجمة عن التشكيلة السكانية غير المتجانسة والأعراق المتباينة والثقافات المتنوعة. وتتمثل هذه المشكلات بسوء التوزيع السكاني(٤١) وتقسيمات إقليمية بحسب المجموعات الدينية، وارتفاع ظاهرة التساقط(٤٢)، وتناقص معدلات الخصوبة(٤٣)، وانخفاض معدلات الولادات والزواج، وارتفاع معدلات الطلاق، وتناقص معدل إعادة الإنتاج(٤٤)، وتزايد معدل الإعالة الكلي(٤٥)، وغلبة السكان الإناث على الذكور، وذلك ما يوضحه الجدول رقم (٤ ـ ٤).

وبذلك تكون إسرائيل قد أفادت اقتصادياً من الاستزراع الاقتصادي، لكنها أضحت أشبه بالمجتمعات المنقسمة والمتعددة القوميات مع كل المشكلات المرتبطة بوضع كهذا(٤٦).

---

(٤١) ليس فقط على مستوى الريف والحضر، وإنما أيضاً على مستوى التركز الاقليمي، حيث إن ٥٥ بالمئة من السكان يتركزون في ثلاث مدن: تل أبيب، القدس وحيفا. انظر: Rasha Faris, «Population in Israel,» in: Yusuf Shibl, ed., *Essays on the Israeli Economy*, Palestine Books; no. 15 (Beirut: Palestine Research Centre, 1969), p. 16.

(٤٢) وتتمثل أساساً بإحجام اليهود السوفيات عن التوجه إلى إسرائيل بعد وصولهم إلى فيينا. فقد كان هذا المعدل ٤ بالمئة في سنة ١٩٧١، ووصل إلى ٩٢ بالمئة في سنة ١٩٨٢. لمزيد من الاطلاع حول ذلك، انظر: دافيد خوشيوف، «في هدوء،» **دافار**، ٢/١/١٩٩٠؛ **ها آرتس**، ٢١/١١/١٩٨٩، ومجلة **بمرحاف** (١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣).

(٤٣) يعبر هذا المعدل عن عدد المواليد الأحياء للمرأة خلال فترة حياتها. انظر: Nancy Birdsall, «Population Growth,» *Finance and Development*, vol. 21, no. 3 (September 1984), p. 13.

(٤٤) يعبر عن عدد ولادات الإناث على قيد الحياة اللواتي تنجبهن المرأة خلال سنوات الحمل. انظر: Enke, «Economic Consequences of Rapid Population Growth,» p. 804.

(٤٥) السكان في سن دون ١٤ سنة وأكبر من ٦٥ سنة إلى إجمالي السكان.

(٤٦) يحزقيل درور، **استراتيجيا شاملة لإسرائيل** (القدس: اكدمون، ١٩٨٩). اكدمون هو عبارة عن دار النشر التابعة لاتحاد طلبة الجامعة العبرية.

الجدول رقم (٤ ـ ٤)

مؤشرات ديمغرافية عن إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)

المؤشرات / الفترة الزمنية	معدل الولادات (بالألف)	معدل الزواج (بالألف)	معدل الطلاق (بالألف)	معدل الخصوبة الكلي	معدل إعادة الإنتاج الإجمالي	معدل الإعالة الكلي (بالمئة)	الذكور إلى الإناث	السكان الحضر إلى إجمالي السكان (بالمئة)
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٢٥,٦	٨,٣	٠,٨٤	٣,٧٤	١,٨٤	٦٨,١	١,٠٢	٨٢,١
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٢٧,٥	٩,٣	٠,٨٤	٣,٧٩	١,٨٣	٦٦,١	١,٠٢	٨٥,٣
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	٢٦,٠	٨,٣	١,٠٢	٣,٤٠	١,٦٦	٦٨,٤	١,٠٠	٨٨,٦
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٢٣,٨	٧,٣	١,١٧	٣,١٢	١,٥٢	٧١,٩	١,٠٠	٨٩,٢
١٩٨٥ ـ ١٩٩٠	٢٢,٧	٦,٩	١,١٨	٣,٠٠	ـ	٧٠,٥	١,٠٠	٩١,٦

المصادر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: United Nations [UN]: *World Population Prospects, 1988* (New York: UN, 1989), p. 414; *Demographic Yearbook, 1970* (New York: UN, 1971), p. 745; *Demographic Yearbook, 1975* (New York: UN, 1976), p. 429; *Demographic Yearbook, 1981* (New York: UN, 1983), p. 462; *Demographic Yearbook, 1986* (New York: UN, 1988), pp. 178 and 471; *Monthly Bulletin of Statistics, 1972*, pp. 6-10; *Monthly Bulletin of Statistics, 1978*, pp. 6 - 10; *Monthly Bulletin of Statistics, 1985*, pp. 6 - 10; *Monthly Bulletin of Statistics, 1993*, p. 11, and United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), p. 207.

٥ ـ التبعية الاقتصادية

تعد من أبرز ظواهر الاقتصاد الإسرائيلي على مر السنين، ذلك أن ندرة الموارد فيها استلزمت الاعتماد على الاستيرادات على نطاق واسع لتأمين احتياجاتها الآنية والإنمائية من المواد الأولية والسلع الوسيطة. ولهذا كانت درجة الانفتاح على الخارج[٤٧] عالية، إذ بلغت ٤٤,٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)[٤٨]. ومن

---

(٤٧) ويعبر عنها بنسبة الاستيرادات إلى الموارد (الناتج المحلي). انظر في ذلك: Hartley H. Hinrichs, «The Structure Change during Development,» in: Richard M. Bird and Oliver Oldman, eds., *Readings on Taxation in Developing Countries*, rev. ed. (Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, [1967]), p. 106.

(٤٨) احتسبت من واقع البيانات الواردة في: International Monetary Fund [IMF]: *International Financial Statistics Yearbook, 1984* (Washington, DC: IMF, 1984), pp. 348-349; *International Financial Statistics Yearbook, 1990* (Washington, DC: IMF, 1990), p. 300, and *International Financial Statistics Yearbook, 1993* (Washington, DC: IMF, 1993), p. 106; United Nations [UN]: *Yearbook of National Accounts Statistics, 1976* (New York: UN, 1977), p. 455; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982* (New York: UN, 1985), p. 684, and *Yearbook of National Accounts Statistics, 1990* (New York: UN, 1993), p. 834.

جانب آخر، فإن ضيق نطاق السوق المحلية وطاقتها الاستيعابية المحدودة، جعلاها تواجه قيداً لتشغيل الطاقات المتوافرة لديها، مما أظهر أهمية الأسواق الخارجية، بحيث استوعبت هذه الأسواق ما يعادل ٣١,١ بالمئة من إنتاجها خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٩٠). وبذلك، كانت درجة التبعية التجارية للخارج[٤٩] مرتفعة جداً فيها، إذ بلغت ٧٥,٦ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٩٠) بالمدى الذي يؤشر درجة عالية من ارتباط اقتصادها بالتقلبات في الأسواق العالمية وارتفاع درجة حساسية هذا الاقتصاد للتغيرات الاقتصادية الخارجية، كما يؤكد أن هذا الاقتصاد على درجة عالية من التكامل مع نظم الاقتصاد الإمبريالية، لكون ٦٥,٤ بالمئة[٥٠] من صادراتها متركزة مع أوروبا وأمريكا و٨٠,٣ بالمئة[٥١] من استيراداتها تنساب من هذه الدول.

ومع الانسياب الغزير للموارد المالية على إسرائيل من الخارج (سواء اتخذت شكل هبات أو تعويضات أو مساعدات) والتي بلغت الرسمية منها ٥١٣٨٦ مليون دولار، التحويلات الخاصة ٢٨٠١٨ مليون دولار خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٩٢)[٥٢]، لم يحصل أن حققت إسرائيل معدل تغطية[٥٣] كاملة، على الرغم من أنها رفعت هذا المعدل حتى جعلته بحدود ٦٩,٩ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٥ - ١٩٩٠)[٥٤]. ولهذا فإن اقتصادها يعاني عجزاً مزمناً في الميزان التجاري بلغ متوسطه السنوي ٢٢٨٠,٥ مليون دولار خلال الفترة (١٩٦٥ -

---

(٤٩) ويعبر عنها بنسبة كل من الصادرات والاستيرادات إلى الموارد. انظر:
UNDP, *Human Development Report, 1993*, p. 204.

(٥٠) United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD], *Supplement 1988* (New York: UNCTAD, 1989), p. 115.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٥٢) احتسبت من واقع البيانات في: IMF: *International Financial Statistics Yearbook, 1984*, pp. 348-349; *International Financial Statistics Yearbook, 1987* (Washington, DC: UN, 1987), pp. 284-285, and *International Financial Statistics Yearbook, 1993*, p. 300.

(٥٣) ويعبر عنها بنسبة الصادرات إلى الاستيرادات.

(٥٤) IMF: *International Financial Statistics Yearbook, 1984*, pp. 348-349; *International Financial Statistics Yearbook, 1990*, p. 300, and *International Financial Statistics Yearbook, 1993*, p. 106; UN: *Yearbook of National Accounts Statistics, 1976*, p. 455; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982*, p. 684, and *Yearbook of National Accounts Statistics, 1990*, p. 834.

١٩٩٠)[٥٥]. وبذلك تعد إسرائيل تابعاً تجارياً ومالياً للخارج، كما أن درجة اعتمادها على المصادر الأجنبية آخذة في التزايد.

٦ ـ العسكرة

هناك تصور سائد يقرن حالة العسكرة بوجود الجيش في نظام الحكم ويوظف هذا المدخل في نفي وجود هذه الظاهرة في إسرائيل لكونها على عكس غيرها من الدول في الشرق الأوسط، والدول المستقلة حديثاً، ليست نظاماً رئاسياً (Praetorian) والجيش فيها لا يمثل نخبة حاكمة مركزية[٥٦]. وحتى وجهات النظر الأخرى، فإنها تنظر إلى الظاهرة نظرة مجتزأة[٥٧] أو متداخلة مع غيرها من الظواهر، وبخاصة اقتصاد الحرب[٥٨]. وعلى الرغم من أن وجود حالة العسكرة في الاقتصاد الإسرائيلي يعني استكمالاً لحالة الحرب، فإن هناك فرقاً كبيراً بين كل من الاقتصاد المعسكر واقتصاد الحرب. ففي اقتصاد الحرب تسخر الإمكانات الاقتصادية المتاحة لخدمة المجهود الحربي، وترتب الأولويات، وبخاصة الإنفاقية، لتصب في تعزيز هذا المجهود[٥٩]. أما الاقتصاد المعسكر فيعبر عن حالة تعاظم المكون العسكري (Military Component) في الاقتصاد، وارتفاع الدرجة التي

---

(٥٥) المصادر نفسها.

(٥٦) انظر في هذا المدخل: Perlmutter, *Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Expansion*, pp. 123-124, and Ruth Sivard, *World Military and Social Expenditures* (Washington, DC: World Priorities, 1983), pp. 11-12.

(٥٧) ينظر حسين أبو النمل إلى عسكرة الاقتصاد لتعني بدرجة أساس ابتلاع الصناعات الحربية لمزيد من الطاقة البشرية على حساب غيرها من الصناعات. انظر: أبو النمل، **بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي**، ص ١٦١.

(٥٨) تحدد ربيعة الصالحي العسكرة بأنها تحويل العلاقات الاقتصادية والمؤسسات في وقت السلم إلى علاقات عسكرية، أي تسيير الاقتصاد في خدمة الأغراض العسكرية في أوقات السلم استعداداً للحرب أولاً وللقضاء على القوى المعارضة ثانياً. انظر: ربيعة مصطفى خضر الصالحي «المخاطر الاقتصادية للاحتلال الصهيوني،» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٨٤)، ص ٣٨ ـ ٣٩.

(٥٩) قد تكون هذه التدابير من طبيعة موقتة لا تلبث أن تزول بانتهاء حالة الحرب. وربما وجدت في ظل هذا الاقتصاد أنماط معينة من المنشآت ذات سمات تشغيلية مميزة من غيرها من المنشآت، وعادة ما يغض النظر عن الاعتبارات الاقتصادية في ظل هذا الاقتصاد.

وقد وضع ملمان (Melman) عشر فرضيات أساسية لاقتصاد الحرب. انظر: Seymour Melman, «Ten Propositions of the War Economy,» *American Economic Review*, vol. 62, no. 2 (May 1972), pp. 312-318.

يمارسها التأثير العسكري في صنع القرار الاقتصادي في الدولة[٦٠].

ووفق هذا التوصيف، فإن عسكرة الاقتصاد والمجتمع سمة بارزة من سمات إسرائيل، والتي يستدل على مظاهرها من خلال كل من المؤشرات النوعية والكمية الآتية. فبالنسبة للمؤشرات النوعية يلاحظ فيها:

ـ تنظيم المجتمع على أسس عسكرية بحتة، وخضوعه لقوى المؤسسة العسكرية. فمن جهة، يكرس التعليم في إسرائيل لغرس التقاليد العسكرية، إذ إن التدريب العسكري مادة أساس في مناهج المدارس الثانوية، ويعد إكمال الخدمة العسكرية الإلزامية بعد الثانوية مباشرة شرطاً أساسياً للقبول في الجامعات سواء للطلبة أو الطالبات، مما يجعل منهم ضباط احتياط جاهزين في أي وقت[٦١]. ومن جهة ثانية، تضخ المؤسسة العسكرية أعداداً ضخمة من منتسبيها لشغل وظائف مدنية في المجالات كافة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية)، مما يوسع من تغلغل المؤسسة العسكرية داخل المؤسسات المدنية، وتوجيه سياساتها[٦٢].

ـ خضوع عملية اختيار مواقع المستوطنات وتحديد طبيعتها لاعتبارات عسكرية لإيجاد نظام أمني مترابط ومتكامل اقتصادياً وعسكرياً[٦٣].

---

(٦٠) وهذا ينسحب على الديمقراطيات المؤسسة طويلاً والتي يوجد فيها عرفاً سيطرة مدنية على الجيش، فهي ليست محصنة من التأثير العسكري. وهذا التأثير ليس بتلك الصعوبة بحيث يتعذر اكتشافه داخل بنية الحكومة المركزية حيث تملك المؤسسة العسكرية المكون الإفرادي الأكبر وتدير حصة كبيرة من الموازنة العامة. للتفاصيل انظر:
Mark Kuhl, «Civil-Military Relations in Colombia,» *Journal of Inter-American Studies and World Affairs* (May 1981), pp. 123-146.

(٦١) يعتبر يادين، رئيس الأركان السابق، مهمة المدارس «الإسرائيلية» العليا ليست فقط تدريب علماء المستقبل، لكن تدريب الضباط أيضاً، وأن تدريب الضباط يعد مهمة مدنية في «إسرائيل». لمزيد من التفاصيل، انظر: Perlmutter, *Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Expansion*, p. 71; أحمد طربين، «تعليم العلوم الإنسانية في فلسطين المحتلة،» **شؤون فلسطينية**، العدد ٨ (نيسان/ ابريل ١٩٧٢)، ص ١٤٣، وسهيل حسن الفتلاوي، «التربية والتعليم العام في إسرائيل،» **مجلة الأمن القومي** (بغداد)، العدد ١ (١٩٨٦)، ص ٦٧ ـ ٦٨ و٧٠.

(٦٢) تستخدم إسرائيل سياسة التسريح المبكر لكبار الضباط من الخدمة. فهناك تشريع يوجب على الضباط أن يتسرحوا بين سن الأربعين والخامسة والأربعين. وهؤلاء يجري توزيعهم على وظائف مدنية في مناطق يتسنى لهم في أوقات الطوارئ أن يوظفوا تجاربهم القيادية في الموضع الأفضل. انظر في ذلك: أسعد رزوق، «الدور «الاكسترا ـ عسكري» للجنرالات المتقاعدين في إسرائيل،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١١ (تموز/ يوليو ١٩٧٢)، ص ٥٨ ـ ٦٤.

(٦٣) فؤاد مرسي، **الاقتصاد السياسي الإسرائيلي** (بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ١١٩.

ـ إيجاد بنية صناعية لخدمة الأغراض الحربية، وتعد الاعتبارات العسكرية من أبرز العوامل في تحديد التوطن الصناعي. ولهذا، فقد وطنت المشاريع الصناعية في القسم الأوسط من إسرائيل وبشكل انتشاري.

ـ توظيف المؤسسة العسكرية كبوتقة لصهر الأشتات وتكوين مجتمع توحيدي[٦٤] وإخماد التناقضات الطبقية الطائفية في التركيبة الاجتماعية الناجمة عن الأصول الحضارية والثقافية المتباينة للسكان، إذ يعتبر الجيش «الإسرائيلي» استيعاب الهجرة مهمة قومية من الطراز الأول[٦٥].

ـ تعد المؤسسة العسكرية معيناً للقطاعات المدنية في الإيفاء باحتياجاتها، إذ تحرص هذه المؤسسة على إكساب كل منتسب مهنة تمكنه من دخول سوق العمل، فهي بذلك تشكل نظاماً تبادلياً مع القطاع المدني يهيئ كل منهما قوة العمل للآخر[٦٦].

ـ تعد المؤسسة العسكرية أهم مؤسسة في مجال البحث العلمي، وإن نسبة عالية من أنشطة البحث العلمي تتم لحسابها بشكل مباشر أو غير مباشر[٦٧].

أما المؤشرات الكمية لظاهرة العسكرة فيمكن استخلاصها من معدل المشاركة (الامتصاص) العسكري[٦٨] المرتفع، إذ يبلغ للجيش النظامي ٣,٣ بالمئة وهو يفوق المعدل المألوف دولياً والذي يتراوح بين ١,٢ بالمئة[٦٩]. كما أن نصيب الفرد الواحد من السكان من الإنفاق العسكري البالغ ١١٥٤ دولاراً[٧٠] يعد من أعلى المعدلات

---

(٦٤) عبد الحفيظ محارب، «المتمردون على الخدمة العسكرية في إسرائيل،» **شؤون فلسطينية**، العدد ١٦ (كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢)، ص ١٣٧.

(٦٥) هذا ما جاء على لسان رئيس الأركان دان شومرون. انظر: **ها آرتس**، ١٥/ ١/ ١٩٩٠.

(٦٦) Perlmutter, *Military and Politics in Israel: Nation-Building and Role Expansion*, p. 71.

(٦٧) تنفق إسرائيل على البحث والتطوير نسبة من الناتج المحلي تعد من أعلى المعدلات في العالم، إذ وصلت خلال الفترة (١٩٨٩ ـ ١٩٩١) متوسطاً قدره ٣,١ بالمئة، وإن ٤٦ بالمئة من الأموال المخصصة للبحث العلمي مكرسة للقطاع العسكري. انظر: UNDP, *Human Development Report, 1993*, p. 194, and لمياء فوزي الكيالي، «أعباء التسلح على الاقتصاد الإسرائيلي،» في: **التسلح في العالم الثالث** (بغداد: جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨)، ص ٣١٣.

(٦٨) حول مضمون هذا المؤشر انظر في ما سبق ص ٤٣ ـ ٤٤ من هذا الكتاب.

(٦٩) هاشم محمود شهاب، «نظرة عامة في السياسة الدفاعية: دراسة موضوعية،» **مجلة الدفاع** (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد)، السنة ٢، العدد ٢ (١٩٨٦)، ص ١١٦.

(٧٠) International Institute for Strategic Studies [IISS], *Military Balance, 1988-1989* (London: IISS, 1988), p. 225.

في العالم، وكذلك ارتفاع النسبة المخصصة من الناتج المحلي للإنفاق على الجيش والتي وصلت إلى ١١,٤ بالمئة. كما أن هناك ٢,١ جندي لكل معلم، و ١٤,٤ جنود لكل طبيب[٧١]. وتشكل الصادرات العسكرية ٢٠ بالمئة من الصادرات الصناعية[٧٢]. وتحتل اسرائيل المرتبة الثانية عشرة في العالم في قائمة الدول المصدرة للسلاح، وتهيمن على ٢٦ بالمئة من إجمالي صادرات الأسلحة إلى الدول النامية. ويعمل في مصانع الأسلحة حوالى ربع قوة العمل المشتغلة في الصناعة.

وعندما تتحدد علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع عبر مجموعة الوظائف الاقتصادية والسياسية التي تحدد التغير الاجتماعي[٧٣]، تتضح حقيقة الدور الذي تلعبه هذه المؤسسة في إسرائيل. وان هذا الدور يؤشر إلى أن العسكرة حالة دائمة وأساس في النظام السياسي والاقتصادي.

وعندما تكون درجة التصنيع العسكري أحد معايير عسكرة الدولة والمجتمع[٧٤]، ويكون التصنيع ذا علاقة وثيقة الصلة بحالة الأداء الاقتصادي، يصبح من الأهمية بمكان امتلاك بعض المؤشرات الاقتصادية عن التصنيع العسكري في إسرائيل كي نتمكن من تعزيز تحليلنا السابق المتمثل بالدرجة المرتفعة من العسكرة الاقتصادية. وسنركز في استخلاص هذه المؤشرات على مجموعة الصناعات التي يشار إليها عادة بصناعات الطاقة العسكرية الممكنة (PDC)[٧٥]. وهذه الصناعات تعد بمثابة القاعدة الصناعية الأساس لتوفير المدخلات الضرورية للتصنيع العسكري والتي بدونها سيكون هكذا تصنيع مجرد تجميع للأجزاء.

وباعتماد التصنيف الصناعي المعياري الدولي (ISIC) ذي الحدود الثلاثة للمجموعات الرئيسة (الحديد والصلب، والمعادن غير الفلزية، والمنتجات المعدنية، والمكائن، والمكائن الكهربائية، وبناء السفن، والسيارات)، وأخذ عدد المؤسسات،

---

(٧١) UNDP, *Human Development Report, 1993*, p. 205.

(٧٢) توم سيغف، «تفاصيل جديدة عن صادرات السلاح الإسرائيلية،» **كوتيرت راشيت**، ٤/٤/١٩٨٤.

(٧٣) عبد الملك عوده، «التسلل الإسرائيلي في افريقيا،» **السياسة الدولية**، السنة ٢، العدد ٤ (نيسان/ ابريل - حزيران/ يونيو ١٩٦٦)، ص ١٣٣.

(٧٤) خليل، **تصدع الهيكل الثالث: دراسة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي**، ص ٣٣٧.

(٧٥) Gavin Kennedy, *The Military in the Third World* ([London]: Duckworth, [1974]), pp. 296-297.

والتشغيل، والأجور، والإنتاج الإجمالي، والقيمة المضافة، وإجمالي تكوين رأس المال في سنة ١٩٨٦ كمؤشرات للوزن النسبي، فقد تم تشكيل الجدول رقم (٤ ـ ٥) الذي تفصح المؤشرات المحتسبة فيه عن الأهمية النسبية الملحوظة لصناعات الطاقة العسكرية في قطاع التصنيع، ولو لم يكن في إسرائيل قطاع تصنيع عسكري ضخم لما احتلت صناعات الطاقة هذه الأهمية المرتفعة. وهذا يكشف، في جانب آخر، أن التصنيع العسكري في إسرائيل قادر على توليد ارتباطات خلفية كبيرة وذات تأثير ملموس في الاقتصاد بالمدى الذي يجعله يمارس دوراً حاسماً في الاقتصاد ويرقى إلى مستوى المحرك لهذا الاقتصاد.

نخلص من العرض السابق لسمات الاقتصاد الإسرائيلي إلى أن وصف هذا الاقتصاد بالاقتصاد المتقدم وتصنيفه ضمن الدول الصناعية كما دأبت عليه الدوائر الدولية هو تجنٍّ على الحقيقة، ذلك أن هذا الاقتصاد لا يعدو أن يكون اقتصاداً مهجناً يجمع بين عدد من سمات الدول المتقدمة وعدد من سمات الدول النامية. فمن ناحية ارتفاع متوسط الدخل الفردي ودرجة التحضر ومعدلات البطالة والسمات الديمغرافية فإنه يصطف إلى جانب الدول المتقدمة، لكن من ناحية التدخل الحكومي والاعتماد على رأس المال الأجنبي والتبعية الاقتصادية، فإنه يدخل ضمن الدول النامية.

الجدول رقم (٤ ـ ٥)

الأهمية النسبية لصناعات الطاقة العسكرية في الصناعة في إسرائيل

صناعات الطاقة العسكرية الممكنة (PDC)	عدد المؤسسات	التشغيل (ألف)	الرواتب والأجور (مليون شيكل)	الإنتاج الكلي (مليون شيكل)	القيمة المضافة (مليون شيكل)	تكوين رأس المال (مليون شيكل)
الحديد والصلب						
المعادن غير الفلزية	١٤٢	٦	٨٧	٦٨٠	١٨٢	١٧
المنتجات المعدنية	٢٣,٢	٤١	٦٣٨	٢٧٩٦	١١٤٠	١٦٦
المكائن	٢٧٨	٩	١٥٢	٨٣٣	٢٦٤	٢٧
المكائن الكهربائية	٥٠٢	٤٥	١٠١٦	٣٨٩٨	١٦٦٨	٢٩٥
بناء السفن						
السيارات	٧٨	١٩	٤٤٣	١٥٠٠	٦١٥	٥
مجموع صناعات الطاقة	٣٣٠٢	١٢٠	٢٣٣٦	٩٧٠٧	٣٨٦٩	٥١٠
الإجمالي للصناعة ككل	١٠٤٧٠	٢٩٣	٤٣٤٣	٢٦٣٧٩	٧٨٤٠	١٢٦٨
نسبة صناعات الطاقة إلى إجمالي الصناعة (بالمئة)	٣١,٥	٤١,٠	٥٣,٨	٣٦,٨	٤٩,٣	٤٠,٢

المصادر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: United Nations [UN], *Industrial Statistics Yearbook, 1987* (New York: UN, 1989), pp. 289-293.

ثانياً: الأداء الاقتصادي في إسرائيل

الأداء الاقتصادي (Economic Performance) بوصفه مفهوماً يمكن أن يؤخذ ليعني سلوك مؤشرات معينة للاقتصاد القومي كمعدل نمو الناتج المحلي، ومعدل الادخار القومي، ومعدل البطالة ومعدل التضخم، أو التدابير التي تتخذها الدولة للتأثير في الاقتصاد أو توجيهه.

وبناء على ذلك، يمكننا أن نفهم أن هناك أبعاداً عدة للأداء الاقتصادي، وإذا ما وضعت هذه الأبعاد ضمن إطار متكامل فيصبح بالإمكان تقويم الأداء الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات على أرضية صلدة. فنقطة البدء في أية عملية تقويم واقعية للأداء يجب أن تنصرف نحو قياس التغيرات الحاصلة في السلع والخدمات المنتجة، أي الوقوف على معدلات التغير في الناتج المحلي والتشغيل، على أن تسند بتفحص المؤشرات المالية الرئيسة كالتضخم والعجز الخارجي. وعلى هذا فتقويم الأداء من زاوية معدل النمو الاقتصادي وحده يكون عملية مضللة (Misleading)، وبخاصة حينما تمتلك الدولة قدراً من المرونة في تحقيق زيادات معقولة في معدل النمو من خلال سياسات إدارية توسعية للطلب. كما يجب ألا يعطى تركيز غير مبرر إلى المؤشرات المالية وحدها، إذ إن بمقدور الدولة أن تضمن معدل تضخم يكون صفراً عبر الضغط على الطلب المحلي بما فيه الكفاية. لكن مثل هذا الأداء الجيد على التضخم قد تكون له حتماً آثار معاكسة في النمو، على الأقل في الأجل القصير. كما أن العجز الخارجي الأقل لا يعني بالضرورة أن الأداء الاقتصادي جيد، وكذلك العجز الأكبر فهو لا يعني أن الأداء أقل إقناعاً[٧٦].

وبهذا، فإن المسألة بخصوص تقويم الأداء لا تنحصر بصورة انفرادية في الاعتماد على مؤشرات كمية معينة، وإنما هي مسألة شمولية نسبية. ووفق هذا التصور سنحاول إلقاء الضوء على وضعية النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي بأبعاده الثلاثة المتمثلة بالتضخم والبطالة وميزان المدفوعات في إسرائيل لتأشير اتجاهات الأداء الاقتصادي فيه، وذلك وفق الآتي:

---

(٧٦) Donal Donovan, «Measuring Macroeconomic Performance,» *Finance and Development,* vol. 20, no. 2 (June 1983), p. 3.

١ ـ النمو الاقتصادي

شهد الناتج المحلي بالقيم الحقيقية في إسرائيل تطوراً ملحوظاً خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢)، إذ تضاعف أكثر من ثلاث مرات ونصف، وحين تحدد عند ١٦٠٧١,٦ مليون شيكل جديد في سنة ١٩٦٥، نجده قد وصل إلى ٥٨٦٠٤,٣ مليون شيكل جديد في سنة ١٩٩٢ (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٦)). وهذا التطور يوحي للوهلة الأولى بأن إسرائيل حققت أداءً اقتصادياً جيداً في نطاق الإنتاج. ولكن بتتبع المستويات السنوية للإنتاج تتكشف حقيقة أن هذا الأداء كان فعلاً جيداً خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٠) حيث تضاعف أكثر من مرتين ونصف، لكنه كان بطيئاً ومنخفضاً خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٩٢)، إذ ازداد بأقل من نصف مرة. ويأتي هنا التساؤل الذي يثار بهذا الخصوص: ما هي العوامل التي تقف وراء هذه التطورات؟

وبمعلومية، إن الإنتاج يتحقق بتضافر عنصري العمل ورأس المال، وإذا ما اعتمدنا في توليف هذين العاملين على صيغة «Cobb-Douglas» وهي شائعة الاستخدام وذات صيغة عامة:

$$Y = A\, K^{a}\, L^{b}$$

حيث إن:

(Y): تمثل الإنتاج (الناتج المحلي الحقيقي).

(K): تمثل رأس المال (خزين رأس المال القومي).

(L): تمثل العمل (التشغيل).

(A): تشير إلى التقدم التقني (الإنتاجية الكلية).

(a,b): معاملات المرونات.

فإن نتائجها تظهر على حالة الكيان الصهيوني وفق الآتي[٧٧]:

---

(٧٧) تم تقدير النموذج وفق افتراض أن البواقي تتبع الترتيب الأول، أي: $\hat{e} = p\, \hat{e}_{t-1} + V_t$
حيث بلغ معامل الارتباط الذاتي /p/ ٠,٦٧٣، وعدلت المشاهدات للمتغيرات بهذا المعامل وتم توظيف طريقة المربعات الصغرى العمومية (GLS) في عملية التقدير. لمزيد من الاطلاع على آلية التعديلات، انظر:
Ronald J. Wonnacott and Thomas H. Wonnacott, *Econometrics*, Wiley Series in Probability and Mathematical Statistics, 2nd ed. (New York: John Wiley and Sons, ©1979), pp. 212-223, and Robert S. Pindyck and Daniel L. Rubinfeld, *Econometric Models and Economic Forecasts*, 2nd ed. (New York: McGraw-Hill Book Company, ©1981), pp. 519-526.

$$Y = 0.006 \quad K^{0.274} \quad L^{0.894}$$
$$(0.91) \quad (1.46) \quad (3.86)$$
$$R^2 = 57.7\% \quad \bar{R}^2 = 53.9\% \quad DW = 1.66$$

وتشير التقديرات لدالة الإنتاج في إسرائيل إلى أن عنصر العمل محدد حاسم لهذا الإنتاج يفوق في أهميته رأس المال كثيراً، وهي نتيجة مخالفة للتصورات المحمولة عنها.

هذا الوضع يجد تفسيره بحسب ما يمدنا به من معطيات الجدول رقم (٤ ـ ٦) بأن هناك درجة عالية من التشبع الرأسمالي في إسرائيل، بحيث إن الاستثمارات المنفذة تفوق الاحتياجات الفعلية كثيراً، وإن وضع الاستثمار الفائق (Over Investment) جعل استجابة الإنتاج للتراكم الرأسمالي ضعيفة، بينما يستجيب بشكلٍ عالٍ جداً لعنصر العمل (وهو العنصر النادر في الكيان الصهيوني). وإن تعاظم أهمية عنصر العمل لا يعني أن الإنتاج في إسرائيل مكثف بالعمل (Labour Intensive)، فالعكس تماماً هو المعمول به. فالفن الإنتاجي المختار هو في صالح رأس المال بدلالة أن نصيب العامل من رأس المال يعد من أعلى المعدلات في العالم، وأنه آخذ بالتزايد المستمر ولغاية أواسط الثمانينيات (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٦)). وربما كان الاتجاه التنازلي الذي اتخذه منذ أواسط الثمانينيات ناجماً عن إدراك إسرائيل لسلوك دالة الإنتاج فيها، وأن التوسع في سياسة الإحلال لرأس المال محل العمل لا يمكن أن يحصل إلى ما لا نهاية.

وعندما يكون العمل عنصراً حاسماً، وعرض العمل يعتمد على السكان[٧٨]، فإن تزايد السكان سينقل منحنى عرض العمل الكلي إلى الأعلى، وبذلك ستكون دالة عرض العمل في إسرائيل مستقلة ومستندة إلى الفرضية الديمغرافية التي تنتقل إلى الأعلى عبر الزمن وعند جميع مستويات الإنتاج بمقدار يساوي[٧٩]:

$$\triangle L = a \triangle P$$

---

(٧٨) Michael Hopkins and Rolph van der Hoeven, «Basic-Needs Planning and Forecasting: Policy and Scenario Analysis in Four Countries,» *International Labour Review*, vol. 121, no. 6 (November-December 1982), p. 691.

(٧٩) Kenneth K. Kurihara, «Contributions and Limitations of Keynsian Theory,» in: S. Mittra, ed., *Dimensions of Macroeconomics: A Book of Readings* (New York: Random House, 1971), pp. 141-142.

الجدول رقم (٤ ـ ٦)

تطور عدد من المتغيرات الاقتصادية في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون شيكل جديد)	خزين رأس المال بالأسعار الثابتة (مليون شيكل جديد)	التشغيل (مليون)	إجمالي تكوين رأس المال أسعار ثابتة (مليون شيكل جديد)	إجمالي الادخار أسعار ثابتة (مليون شيكل جديد)	انسياب رأس المال الأجنبي الصافي (مليون دولار)	معامل رأس المال/ العامل (مليون شيكل جديد)
١٩٦٥	١٦٠٧١,٦	٣٢٣٠٣,٩	٠,٧١٣٨	٤٤٨٦,٩	٣٦١٥,٢	٦٠٩	٤٥٢٥٦,٢
١٩٦٦	١٥٨٦٤,٤	٣٤٥٨٢,١	٠,٧١٣٨	٣٧٧٧,٣	٣٠٤٨,٣	٤٤٤	٤٨٤٤٧,٩
١٩٦٧	١٦١٢٢,٧	٣٥٨٢٥,٧	٠,٦٩٤٥	٢٩٧٣,٧	٢٩٥٧,٢	٧٤٩	٥١٥٨٤,٩
١٩٦٨	١٨٨٤٨,٧	٣٨٤٨٤,٣	٠,٧٥٨٨	٤٠٩٦,٠	٣٣٤٣,٦	٥٨٤	٥٠٧١٧,٣
١٩٦٩	٢١٢٥١,٩	٤٢١٨٦,١	٠,٨٣٦٠	٥٢٧٠,٠٠	٣٦١٦,٦	٥٩٥	٥٠٤٦١,٨
١٩٧٠	٢٣٠٩٨,٨	٤٦٤١٩,٦	٠,٨٨٠٨	٦٠١٦,٨	٣٦٦١,١	١٣٤١	٥٢٧٠١,٦
١٩٧١	٢٥٤٨٠,٤	٥١٨٣١,٩	٠,٩٣٣٦	٧٣٢٦,٠	٥٤١٥,٥	١٣٨١	٥٥٥١٨,٣
١٩٧٢	٢٨٧٥٢,٢	٥٧٩٩٨,٦	٠,٩٧٧٧	٨٧٥٩,٤	٨٠٩٢,٤	١٥٨٣	٥٩٣٢١,٥
١٩٧٣	٣٠٥٣٢,٨	٦٤٤٦٠,٣	١,٠٠٥٩	٩٣٥٥,٣	٨٣٣٢,٧	٣٢١٩	٦٤٠٨٢,٢
١٩٧٤	٣٢٣٠٦,٤	٧٠٣٣٩,٠	١,٠١٨٢	٨٩٣٠,٤	٤٤٥٩,٥	٢٧٢٢	٦٩٠٨١,٧
١٩٧٥	٣٣٣٠٣,٠	٧٦٤٤٧,٥	١,٠٥٢٦	٩٥٢٩,٥	٣٧٢٣,٨	٣٦٩٢	٧٢٦٢٧,٣
١٩٧٦	٣٣٥٠١,٥	٨١٠٩٤,٠	١,٠٨٠٧	٨٣٤٤,٠	٦٦٦١,١	٣١٩٦	٧٥٠٣٨,٤
١٩٧٧	٣٣٥٨٥,٥	٨٤٨٢٤,٥	١,١١٢٤	٧٦٨٤,٠	٦٦٤١,٥	٢٣٦٣	٧٦٢٥٣,٦
١٩٧٨	٣٥٣٥٦,٧	٨٨٥٣٧,٩	١,١٤٥٩	٧٧٨٨,٢	٥٦٥٥,٥	٣٧٣٥	٧٧٢٦٤,٩
١٩٧٩	٣٧٦٨٧,٢	٩٢٧٠٦,٥	١,٢٣٢٢	٨٢٥٤,٠	٦١٨٤,٩	٤٥٣٩	٧٥٢٣٦,٦
١٩٨٠	٤٠٠٠٠,٠	٩٥٦٦٥,٩	١,٢٣٠٥	٧٤٣٦,٤	٧٥٢٧,٠	٤١٧٢	٧٧٧٤٥,٥
١٩٨١	٤١٨١٨,٢	٩٧٦٧٠,٤	١,٢٦٨٤	٧٤٨٣,٤	٦٠١٣,٥	٤١١١	٧٧٠٠٢,٨
١٩٨٢	٤٢٣٣٣,٣	١٠٠٦١٤,٨	١,٢٩٨٣	٨٥٨٧,٨	٥٦٤٣,٤	٣٧٢٥	٧٧٤٩٧,٣
١٩٨٣	٤٣٩٤١,٠	١٠٤٠٢٦,٩	١,٣٣٩٣	٩٤٤٨,٨	٧٢٩٦,٦	٥٢٠١	٧٧٦٧٢,٦
١٩٨٤	٤٤٣٣٦,١	١٠٦٤٠١,٠	١,٣٥٩٠	٨٧٧٥,٨	٨٥٩٠,٣	٤٧٢١	٧٨٢٩٣,٦
١٩٨٥	٤٥٨٣٤,٥	١٠٧٣٢١,٥	١,٣٤٩٤	٧٨٤٣,٩	١٠٥٥٨,٧	٥٠٤٠	٧٩٥٣٢,٧
١٩٨٦	٤٧٨١٣,٠	١٠٨٧٧١,٥	١,٣٦٧٩	٨٥٨٦,٠	١٠٧٦٧,٠	٥٢٣٠	٧٩٥١٧,٢
١٩٨٧	٥١٠٩٨,٤	١١٠٣٦٩,١	١,٤٠٣٧	٨٨٠٤,٢	٧٤٢٥,٨	٦٢٢١	٧٨٦٢٧,٣
١٩٨٨	٥٢١٦٣,٤	١١١٨٤٥,٢	١,٤٥٣١	٨٧٧٣,٣	٧٨١٩,٣	٤٠٨٨	٧٦٩٧٠,١
١٩٨٩	٥٢٨٢٨,٥	١١٢٢١٨,٠	١,٤٦٠٨	٨٣١١,١	٩٤٢٩,٥	٣٩٦٨	٧٦٨١٩,٥
١٩٩٠	٥٥٢٦٥,٨	١١٤٠٢٧,١	١,٤٩١٥	١٠٤٠٦,٢	١٠٨٦٣,٠	٥٢٣١	٧٦٤٥١,٣
١٩٩١	٥٤٨٦٨,٥	–	١,٥٨٣٣	١٣٨٦٨,٩	١٣٥٤٢,٠	٦١٣٥	–
١٩٩٢	٥٨٦٠٤,٣	–	١,٦٥٩٨	١٤٧٩٣,١	١٤٨٨٠,٥	٤١٧٨	–

المصادر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: UN: *Yearbook of National Accounts Statistics, 1976*, p. 456; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982*, p. 684, and *Yearbook of National Accounts Statistics, 1990*, p. 834; International Monetary Fund [IMF], *International Financial Statistics Yearbook, 1984* (Washington, DC: IMF, 1984), pp. 346-347; *International Financial Statistics Yearbook, 1987* (Washington, DC: IMF, 1987), pp. 282, and *International Financial Statistics Yearbook, 1993* (Washington, DC: IMF, 1993), p. 298; *Monthly Bulletin of Statistics, 1972*, p. 12; *Monthly Bulletin of Statistics, 1978*, p. 12, and ILO, *Yearbook of Labour Statistics, 1992*, p. 361.

حيث إن:

($\triangle L$): التغير في عرض العمل

($\triangle P$): التغير في السكان

(a): معامل القوة البشرية الثابت

وقد بلغ (a) في إسرائيل ما يربو على ٠,٥، أي أن أكثر من نصف الزيادة السكانية يضاف إلى قوة العمل. وبما أن السكان في إسرائيل يتشكلون في الأصل من المهاجرين[٨٠]، لذلك تصبح الهجرة محدداً أساساً للإنتاج[٨١]. ومن هنا يأتي اهتمام إسرائيل بالهجرة، ونظرتها إليها على أنها حجر الزاوية في استمرار وجودها وليس رأس المال كما يتصور بعض الباحثين[٨٢]. فالإنتاج المتسارع في الستينيات والسبعينيات إنما حصل عندما كانت الهجرة على أوجها. ولكن عندما أخذت هذه الهجرة تنحسر في الثمانينيات والتسعينيات ظهر أثرها في تباطؤ الإنتاج. واتبعت إسرائيل سياسة استخدام النساء بديلاً مدنياً طبيعياً[٨٣] في العديد من الأنشطة، ومن ضمنها الجيش[٨٤].

ومن الأمور الأخرى التي تكشف عنها دالة الإنتاج في إسرائيل أن هذا الإنتاج يتضافر في ظل ظروف عوائد الحجم المتزايدة (Increasing Return of Scale) نظراً لكون مجموع معامل المرونات يفوق الواحد الصحيح، إذ بلغ ١,١٦٨.

---

(٨٠) انظر فيما سبق ص ١٠٣ ـ ١٠٥ من هذا الكتاب.

(٨١) يؤثر السكان في كل من العرض الكلي (الإنتاج) والطلب الكلي. وإن العوامل المحددة لتغير السكان هي معدل الولادات والوفيات والهجرة. انظر في ذلك: Christopher Probyn, «Demographic Trends for the Next Quarter-Century,» in: Allen R. Sanderson, ed., *DRI Readings in Macro-economics* (New York: McGraw-Hill Book Company, °1981), p. 103.

(٨٢) خليل، **تصدع الهيكل الثالث: دراسة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي**، ص ٢٣٩.

(٨٣) هذا الإحلال يحصل عندما يكون هناك ضغط على معدلات المشاركة السكانية وخاصة إثر توسع الانخراط في القوات المسلحة. انظر في ذلك: Richard Anders, Christopher Caton and Christopher Probyn, «Labour Force Projections and Potential Qutput,» in: Sanderson, ed., Ibid., p. 133.

(٨٤) يعمل في الجيش الإسرائيلي ٣١,٠٠٠ امرأة ويشكلن ٢٢ بالمئة من إجمالي المنتسبين. انظر: IISS, *Military Balance, 1988-1989*, p. 103.

ويعد معدل المشاركة النسوية في إسرائيل البالغ ٣٥ بالمئة من المعدلات العالمية المرتفعة. انظر: UNDP, *Human Development Report, 1993*, p. 195.

وإذا انتقلنا إلى معدلات النمو في هذا الناتج، نجد أنه بلغ في المتوسط ٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢) ويعد من المعدلات المرتفعة لمثل هذه الفترة الزمنية الطويلة. ولكن هذا النمو لم يتخذ اتجاهاً متناسقاً خلال الفترة، وإنما اتسم بالتذبذب (انظر الشكل رقم (٤ ـ ١))، مما يشير، على الرغم من اتجاهه العام الموجب، إلى وجود أزمات وفورات اقتصادية في إسرائيل استحدثتها ظروف معينة لعل أهمها حالات التوتر الإقليمي (الحروب)، إذ اتسمت السنوات اللاحقة لحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بتحسن في معدلات النمو الاقتصادي[٨٥]، بينما نجد في السنوات التي تلت حرب تشرين الأول/اكتوبر١٩٧٣ أنها قد اتسمت بتراجع اقتصادي ملحوظ، حيث تدهورت معدلات النمو ووصلت إلى الحضيض في سنة ١٩٧٧ بفعل إفرازات الحرب وما تركته من إرباك على العديد من المتغيرات الاقتصادية، مما دفع بحكومة الليكود إلى تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي في سنة ١٩٧٧[٨٦]. وعلى الرغم من الإخفاق العام لهذا البرنامج، إلا أن التدابير التي تضمنها انعكست على تحسن معدلات النمو طيلة الفترة (١٩٧٧ ـ ١٩٨٠). وشهد هذا النمو تدهوراً ملحوظاً خلال سنتي ١٩٨١ و١٩٨٢، ليتحسن نوعاً ما في سنة ١٩٨٣ إثر النتائج الإيجابية الآنية للغزو الإسرائيلي للبنان[٨٧]. إلا أن استمرار الوجود الإسرائيلي في لبنان أثقل كاهله في عام ١٩٨٤، مما اضطره إلى تبني برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل عام ١٩٨٥، والذي دعمته الولايات المتحدة بـ ١,٥ مليار دولار[٨٨]، مما حسن من النمو طيلة ثلاث سنوات، ثم تدهور مرة أخرى خلال سنتي ١٩٨٨ و١٩٨٩ ونجده يتحسن قليلاً خلال سنة ١٩٩٠ ويشهد أسوأ وضع له في سنة ١٩٩١.

---

(٨٥) إثر الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية واستفادته من الموارد المتاحة في هذه الأراضي وتوسيع سوقه وإقامته الجسور المفتوحة وتدفق أعداد هائلة من المهاجرين إلى هذا الكيان.

(٨٦) حول هذا البرنامج، انظر: الجادر، «السياسة الاقتصادية الجديدة لحكومة الليكود الصهيونية،» ص ٦٣.

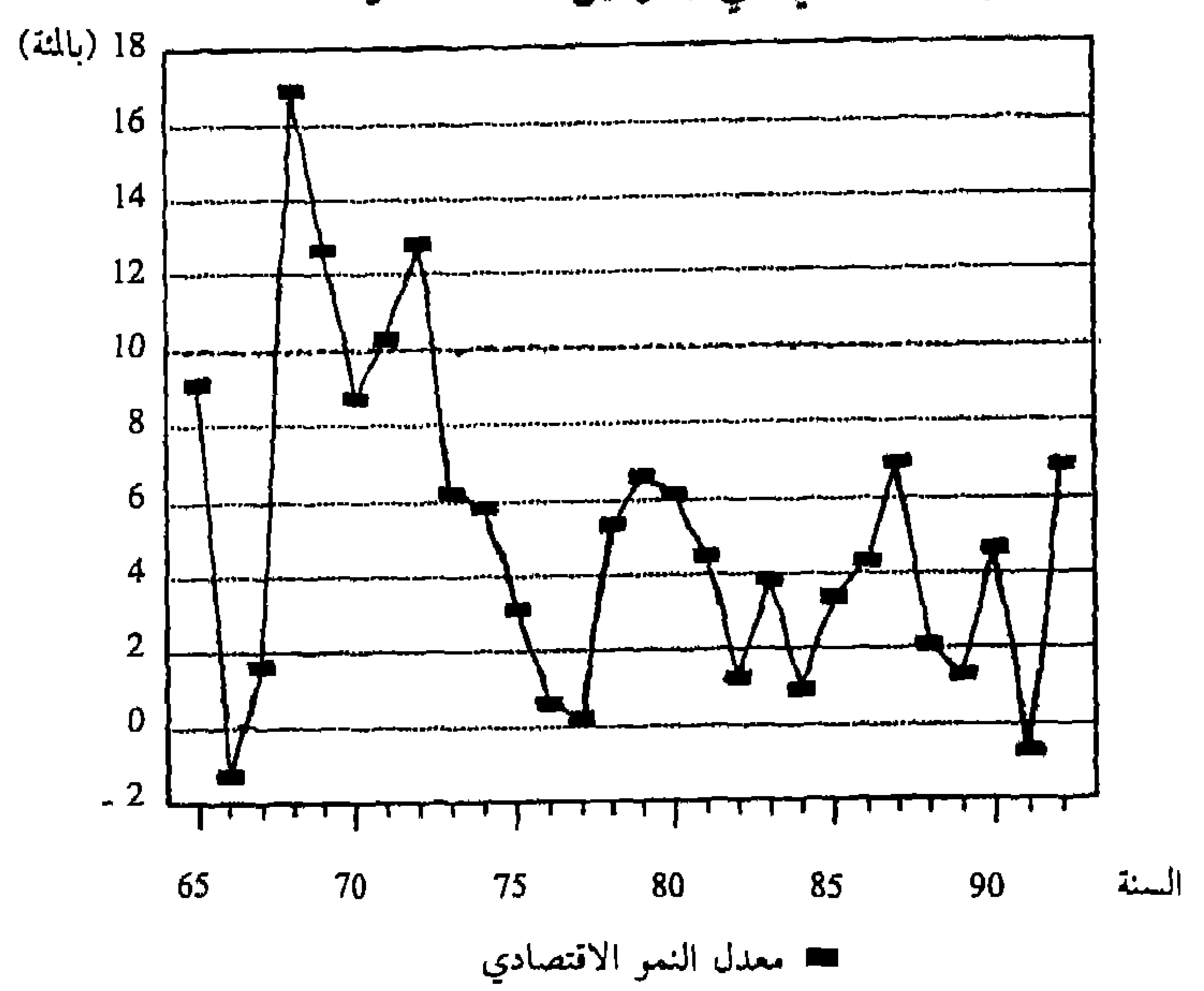
(٨٧) اثر فتح أبواب «الجدار الطيب» من قبل سعد حداد في جنوب لبنان حيث أغرقت السوق اللبنانية والجنوب اللبناني بالسلع الإسرائيلية.

(٨٨) حول هذا البرنامج، انظر: IMF, European Department, *IMF Survey* (14 September 1987), pp. 260-264.

الشكل رقم (٤ ـ ١)



اتجاهات النمو الاقتصادي في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢)



وبربط معدلات النمو الاقتصادي في إسرائيل (g) بمحدداته (ممثلة بكل من الاستثمارات المادية التي يعبر عنها بمعدل نمو خزين رأس المال ($\dot{K}$) ومعدل نمو التشغيل $\dot{L}$)»، فقد ظهرت النتائج الآتية:

$$g = 0.79 + 0.903\dot{L} + 0.327\dot{K}$$

$$(0.76) \quad (3.92) \quad (1.87)$$

$$R^2 = 59.1\% \quad \bar{R}^2 = 55.6\% \quad DW = 1.85$$

وتشير النتائج المدونة في أعلاه إلى أهمية العنصر البشري (التشغيل) في النمو الاقتصادي، إذ إن هذا النمو يستجيب وبشكل أكبر إلى التغيرات في التشغيل، مما يستجيب إلى التغيرات في الاستثمارات المادية، ودرجة الاستجابة تعادل تقريباً ثلاثة أضعاف. وكما هو معلوم، فإن أهم مسألة تتعلق بالعنصر البشري هي الإنتاجية. وواقع الحال تشير إلى أن الإنتاجية (الكلية) في إسرائيل مرتفعة، وأن لهذه الإنتاجية دوراً حاسماً في عملية النمو الاقتصادي بدلالة أن معامل الارتباط بينهما موجب ومعنوي ٠,٧٣١. كما تتأشر هذه العلاقة أيضاً من خلال نتائج انحدار النمو الاقتصادي على كل من نمو الإنتاجية ($\dot{O}$) ونمو خزين رأس المال ($\dot{K}$) التي ظهرت:

$$g = 1.11 + 0.917O + 0.399K$$
$$(1.15) \quad (4.58) \quad (2.60)$$
$$R^2 = 64.3\% \quad \bar{R}^2 = 61.2\% \quad DW = 1.50$$

وإذا كانت الهجرة إلى إسرائيل قد تكفلت بضمان العنصر البشري اللازم للإنتاج، فإنها في الوقت نفسه محدد رئيس للإنتاجية المرتفعة، نظراً لارتفاع مستوى المهارات والمعارف الفنية للمهاجرين والتي انعكست بتزايد الأهمية النسبية لفصيلة العلماء والمهنيين والفنيين في هيكل القوى العاملة (الجدول رقم (٤ ـ ٧)).

الجدول رقم (٤ ـ ٧)

هيكل القوى العاملة في إسرائيل خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٩١) (نسبة مئوية)

الخبرات والمهارات	١٩٧٠	١٩٨٢	١٩٨٥	١٩٨٨	١٩٩١
١. العلماء والمهنيون والفنيون	١٣,٢	٢٢,٧	٢٣,٧	٢٣,٩	٢٥,٥
٢. المديرون والتنفيذيون والكتبة	١٦,٤	٢٢,٣	٢٣,٣	٢٣,٨	٢١,٣
٣. التجار ورجال المبيعات	٩,٠	٧,٤	٧,٦	٨,٣	٨,٦
٤. العمال الزراعيون	١٠,٦	٥,١	٤,٨	٤,٣	٣,٤
٥. عمال الإنتاج	٣٢,٠	٢٩,٢	٢٧,٣	٢٦,١	٢٧,٢
٦. عمال الخدمات	١٧,٨	١١,٨	١٢,٤	١٢,٨	١٣,١
٧. أخرى	١,١	١,٦	١,٠	٠,٩	١,٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: ILO, Ibid., p. 405.

وعلى الرغم من أهمية العنصر البشري والعوامل المتصلة به في كل من دالة الإنتاج والنمو الاقتصادي، فهو لا يلغي على الإطلاق أهمية الاستثمارات المادية. إن هذه الاستثمارات كما تعبر عنها المعدلات المحتسبة تشير إلى أنها تسهم بشكل معنوي في النمو الاقتصادي. ويعد معدل الاستثمار في إسرائيل من المعدلات المرتفعة، إذ بلغ بوصفه متوسطاً سنوياً ٢٢,٦ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢). وإذا كانت النظرية الاقتصادية ترى أن الاستثمار يمول بالمدخرات، فإن هذا لا ينطبق على حالة إسرائيل نظراً لكون معدلات الادخار تقل كثيراً عن معدلات الاستثمار، إذ لم تزد على ١٨,٩ بالمئة خلال الفترة (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٦))، وفي ٨٦ بالمئة من الحالات (عدا السنوات ١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٨٩ و١٩٩٠) فإن المدخرات كانت أقل من الاستثمارات المنفذة، وفي بعض السنوات فإن الفجوة بينهما كانت واسعة جداً. ويشير هذا الوضع إلى أن إسرائيل تركن

وبثقل كبير إلى انسياب رأس المال الأجنبي في تنفيذ برامجها الاستثمارية. وهذا الانسياب كان بمستويات عالية جداً (كما يؤشر الجدول رقم (٤ ـ ٦))، كما أنه بصورة عامة قد اتخذ شكل مساعدات وهبات، ويعد بمثابة بديل للادخار المحلي وليس مكملاً له نظراً لما تكشفه العلاقة الارتباطية السالبة بينهما -١٥١,٠ [٨٩].

وأن معامل انحدار الادخار المحلي (الذي يعبر عنه بمعدل الادخار القومي S) على انسياب رأس المال الأجنبي (الذي يعبر عنه بمعدل انسياب رأس المال A) ظهر أنه سالب وغير معنوي وحسب الآتي:

$$S = 20.3 - 0.0741\ A$$
$$(9.20) \quad (-0.77)$$
$$R^2 = 2.28\%$$

وعندما يشكل انسياب رأس المال ثقلاً نسبياً ملحوظاً في معدل الاستثمار في إسرائيل، فإن هذا الاستثمار يسهم إيجابياً ومعنوياً في النمو الاقتصادي. وهذا يعني أن لهذا الانسياب دوراً إيجابياً في النمو[٩٠].

نخلص مما سبق إلى أن الأداء الذي حققته إسرائيل على صعيد الإنتاج والنمو الاقتصادي السريع إنما حصل بفعل ما هيأته القوى الخارجية (الامبريالية والصهيونية العالمية) من ظروف مؤاتية على صعيدي حفز الهجرة والمساعدة على استيعابها وضمان تدفق غزير للأموال. وإنه لمن خطل الرأي استخلاص دروس من تجربة إسرائيل في النمو واتخاذها نموذجاً ذا نافذية عالمية كما تروج الأوساط

---

(٨٩) هناك العديد من الاختبارات التجريبية لهذه العلاقة في الدول النامية، قسم منها يؤكد وجود علاقة سالبة بينما يؤكد قسم آخر منها وجود علاقة موجبة. انظر: Gustav F. Papanek, «The Effect of Aid and Other Resource Transfers on Savings and Growth in Less Developed Countries,» *Economic Journal*, vol. 82, no. 327 (September 1972), pp. 934-950; Umesh C. Gulati, «Foreign Aid, Savings and Growth: Some Further Evidence,» *Indian Economic Journal*, vol. 24, no. 1 (July 1976), p. 153, and K. L. Gupta, «Foreign Capital and Domestic Savings: A Test of Haavelom's Hypothesis with Cross-Country Data: A Comment,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 52, no. 2 (May 1970), pp. 214-216.

(٩٠) وهذا ينسجم مع نتائج تشينري التي استخلصها من اختباره على ١٣ دولة نامية، بينما تتعارض مع نتائج كل من غريفن وإنوس على ١٢ دولة أمريكية لاتينية. انظر في ذلك: Hollis B. Chenery, «Growth and Structural Change,» *Finance and Development*, vol. 8, no. 3 (September 1971), p. 27, and K. B. Griffin and J. L. Enos, «Foreign Assistance: Objectives and Consequences,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 18, no. 3 (April 1970), pp. 313-327.

الامبريالية، لأن ما توافر لها قد لا يكون متاحاً لغيرها.

ويلاحظ أن التقدم النسبي الذي أنجزته إسرائيل في مجال النمو الاقتصادي، على ما يبدو، لم يترافق مع أي اتجاه يشاهد في تحقيق تنمية اقتصادية[٩١] نظراً لكون الهيكل أو البنية الاقتصادية اتسمت إلى حد ما بالثبات النسبي، وأن ما حصل من تغيرات في الحصص النسبية للقطاعات لم يكن نتيجة فعل إرادي مقصود، وإنما بسبب عوامل أملتها اعتبارات تتعلق بطبيعة القطاعات ذاتها. فانخفاض الأهمية النسبية للزراعة إلى النصف (الجدول رقم (٤ ـ ٨)) ناجم عن استغلال هذا القطاع إلى أقصى حدوده، بحيث إن ثبات الغلة أو تناقصها أخذ يسري مفعولهما. كما أن تدني أهمية قطاع التشييد والكهرباء حصل بسبب تناقص الضغوط الناجمة عن الهجرة على السكن والبناء[٩٢].

الجدول رقم (٤ ـ ٨)
الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية
في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) (نسبة مئوية)

القطاعات / الفترة الزمنية	الزراعة	الصناعة	التشييد والكهرباء والماء	خدمات النقل والمالية والخدمات الشخصية والاجتماعية	الخدمات الحكومية
١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	٧,٦	٢٣,٤	١٠,٢	٣٩,١	١٩,٨
١٩٧٠ ـ ١٩٧٥	٦,٠	٢٢,٢	١٢,٨	٣٩,٩	١٩,٠
١٩٧٥ ـ ١٩٨٠	٥,٦	١٩,٠	٩,٩	٤٥,٠	٢٠,٣
١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	٤,٦	٢٠,٢	٨,٩	٤٣,٠	٢٣,٢
١٩٨٥ ـ ١٩٩٠	٣,٨	٢١,٨	٧,٠	٤٥,٤	٢١,٩

المصادر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: UN: *Yearbook of National Accounts Statistics, 1976*, p. 456; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982*, p. 687, and *Yearbook of National Accounts Statistics, 1990*, pp. 938- 939.

(٩١) تعد التغيرات الهيكلية في الاقتصاد أفضل مؤشر على مجهودات التنمية. انظر في هذا الخصوص: فائق علي عبد الرسول، «النمو والتغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي،» **الاقتصادي** (جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد)، السنة ٢٣، العددان ٣ ـ ٤ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٩٢) الأهمية النسبية المرتفعة التي احتلها هذا القطاع في الستينيات والسبعينيات بسبب إقامة إسرائيل العديد من المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي بلغ عددها حتى نهاية ١٩٩١ بحدود ١٤٤ مستوطنة وحوالى ٩٩٠٠٠ مستوطن. انظر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢**، تحرير صندوق النقد العربي، ص ٢٠٠.

والتساؤل الذي يثار بهذا الخصوص هو: هل أن الحالة السكونية للهيكل الاقتصادي في إسرائيل تعبر عن حالة توازن إذا ما فسرت حالة التوازن بأنها تعبر عن استقرار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية؟

وفي هذا الصدد هناك وجهة نظر(٩٣) ترى أن مسألة الاستقرار أو الاختلال في الهيكل تتقرر من خلال الموازنة بين واقع الهيكل وهيكل آخر يكون بمثابة النموذج. هذا الطرح يستقيم إذا أمكن الركون إلى معيار (Standard) مقبول. لكن في ظل تباين الدول في إمكاناتها، يصبح إيجاد النموذج مسألة ليست عملية. ولذلك فإن تقويم الهيكل الاقتصادي لناحية توازنه أو اختلاله يتحدد وفق معطيات الاقتصاد نفسه من حيث إن العلاقات التناسبية الموجودة تتلاءم مع المتاح من الموارد. وهذه الهيكلية الساكنة تتناسب إلى حد كبير مع الواقع الاقتصادي لإسرائيل وتعبر عن أقصى ما تستطيع أن تحققه. ولهذا فإنها تحاول أن تحافظ على هذه التركيبة القطاعية من خلال ضمان النمو وليس تحقيق التنمية.

٢ ـ الاستقرار الاقتصادي

تتباين أهداف سياسة الاستقرار الاقتصادي بحسب ما إذا كانت الدولة متقدمة أو نامية. وبصورة عامة، فقد كانت هذه السياسة تستهدف كلاً من تحقيق التشغيل الكامل واستقرار الأسعار(٩٤). وقد أضيف إلى هذه السياسة بعد ثالث هو توازن ميزان المدفوعات بعد ما شهدته نظم اقتصاد العديد من الدول من تطورات خلال العقود الثلاثة الماضية(٩٥).

وإذا ما ألقينا نظرة سريعة على الاقتصاد الإسرائيلي، فإننا سنجد أن هذا الاقتصاد على درجة عالية من عدم الاستقرار الاقتصادي والاختناق بالأزمات من

---

(٩٣) خليل، تصدع الهيكل الثالث: دراسة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي، ص ٢٤.

(٩٤) Emile Despres [et al.], «The Problem of Economic Instability,» in: American Economic Association, *Readings in Fiscal Policy*, edited by Arthur Smithies and J. Keith Butters (London: George Allen and Unwin, 1955), p. 406, and Thomas F. Pogue and L. G. Sgontz, *Government and Economic Choice: An Introduction to Public Finance* (Boston, MA: Houghton Mifflin, ©1978), p. 357.

(٩٥) رمزي زكي، الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩، قضايا التخطيط والتنمية في مصر؛ رقم ١٦ (القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨١)، ص ١.

تضخم حلزوني، وعجز حساب جارٍ، وتزايد معدلات البطالة، وانخفاض في احتياطي العملات الصعبة(٩٦).

وبهدف الوقوف على أبعاد إنجازات إسرائيل بخصوص الاستقرار الاقتصادي باعتباره يضم المؤشرات المالية المعبرة عن الأداء الاقتصادي، سنحاول إلقاء الضوء على أوضاع البطالة والتضخم وميزان المدفوعات فيها خلال فترة العقدين والنصف الماضية، وذلك وفق الآتي:

أ ـ البطالة

إن التشغيل الكامل بوصفه واحداً من أهداف سياسة الاستقرار الاقتصادي لا يشير إلى وضع بطالة بدرجة صفر، وإنما يعني غياب البطالة الواسعة (Mass Unemployment)(٩٧). فالتشغيل الكامل يتحقق عندما لا تزيد البطالة على نسبة مئوية معينة من قوة العمل (معدل البطالة الطبيعي). هذا المعدل يختلف من دولة إلى أخرى، كما يختلف في نطاق الدولة نفسها بين فترة وأخرى تبعاً لتباين الظروف الاقتصادية.

ويشير المهتمون(٩٨) باقتصاد إسرائيل إلى أن حالة التشغيل الكامل تتحقق إذا كان معدل البطالة ٣,٥ بالمئة من قوة العمل. وإذا اعتبرنا هذا المعدل نافذاً في فترة الستينيات والسبعينيات، فإنه لا بد من رفعه لفترة الثمانينيات على الأقل إلى ٤ بالمئة نظراً لما شهدته قوة العمل في إسرائيل من تزايد مشاركة الشباب والنساء فيها.

ووفق هذا التصور، فبالإمكان تتبع اتجاهات البطالة من خلال الشكل رقم (٤ ـ ٢) الذي يكشف عن أن البطالة في إسرائيل شهدت تغيرات حادة (Radical)، إذ اتسمت الفترة السابقة على سنة ١٩٦٧ باتجاه معدلات البطالة نحو

---

(٩٦) أعطى الصحفي الإسرائيلي شموئيل شنيتسر واستاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية افرام كليمان وصفاً دقيقاً لأزمات الاقتصاد في الكيان الصهيوني. للاطلاع انظر: **معاريف**، ٢٠/٦/١٩٨٩، و**سكيراه حودشيت**، العدد ٧ (١٩٨٨).

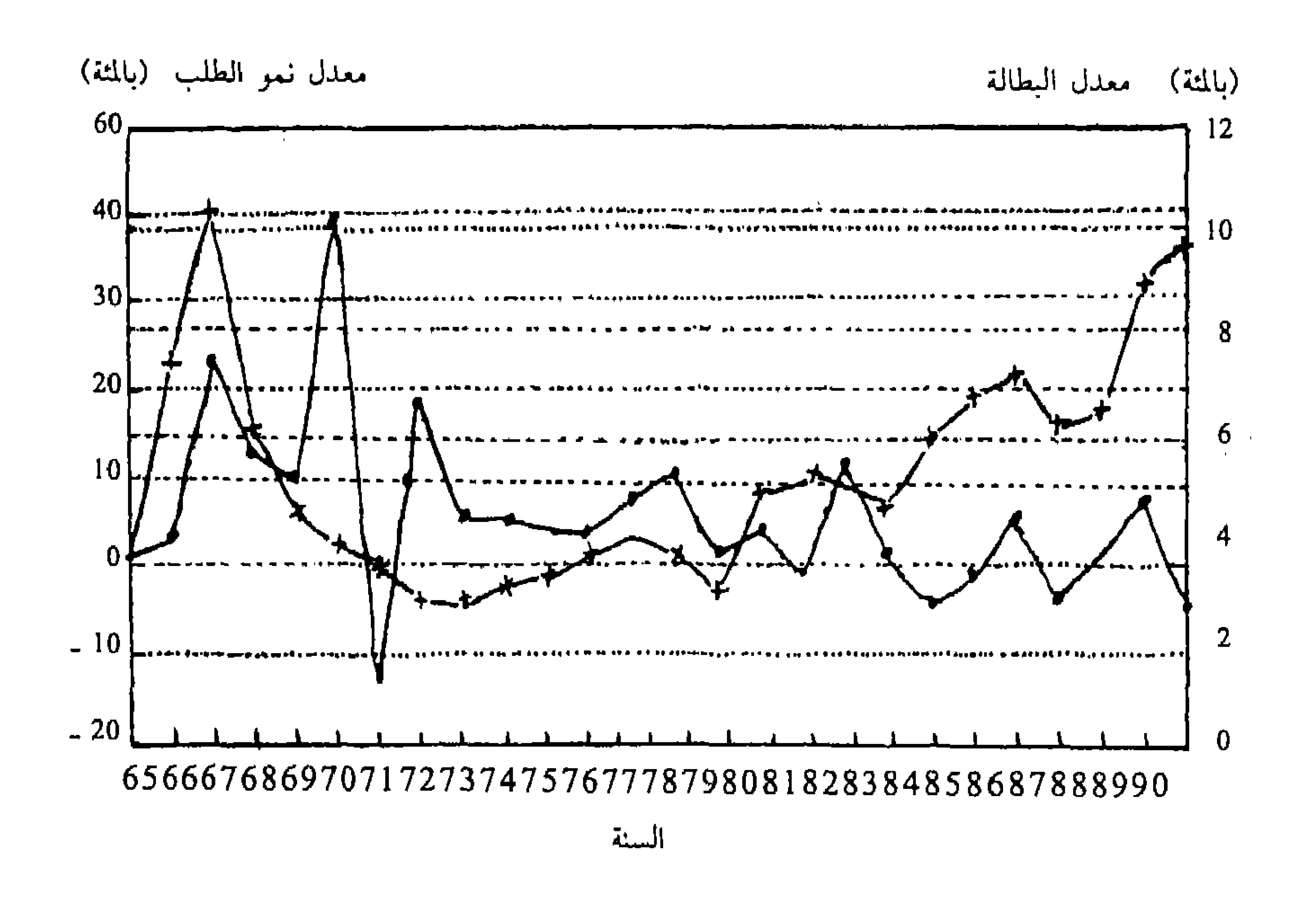
(٩٧) Despres [et al.], «The Problem of Economic Instability,» p. 406.

(٩٨) حسب تقديرات كانوفسكي. انظر في ذلك: خليل، **تصدع الهيكل الثالث: دراسة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي**، ص ٥٠.

التزايد حتى وصلت ذروتها في سنة ١٩٦٧، ثم شهدت هذه المعدلات انخفاضات حادة ولفترة زمنية امتدت عشر سنوات، بحيث كان الاقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل، وبالفعل فقد عمل عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل لأن معدلات البطالة كانت دون المعدل الطبيعي. وهذا الوضع يرتبط في الأساس بما حققته إسرائيل من مكاسب اقتصادية كانت واحدة من إفرازات حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. لكن منذ عام ١٩٨٤ دخل الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة عصيبة كان أحد وجوهها اتجاه معدلات البطالة نحو التزايد بشكل حاد ومختلف عن الاتجاه الذي ألفه عبر السنوات السابقة.

الشكل رقم (٤ ـ ٢)

اتجاهات البطالة والطلب الكلي في إسرائيل



وطالما أن نمط البطالة يحدد مسبباتها إلى درجة كبيرة، وكذلك الأدوات والسياسات المستخدمة لمعالجتها، فالبطالة في إسرائيل تختلف عن تلك السائدة في الدول النامية، حيث يوجد في هذه الدول فيض من العمل الزراعي الذي لا يمكن أن يعالج باستخدام الوصفات الكينزية القائمة على زيادة الطلب المجموعي. فحجم التشغيل الزراعي في إسرائيل منخفض جداً، والبطالة بين العمال الزراعيين لا تشكل أكثر من متوسط قدره ١,٧ بالمئة من إجمالي البطالة (انظر الجدول رقم (٤ ـ ٩))، بينما نجد أن البطالة بين ذوي المؤهلات وعمال الإنتاج والخدمات والإداريين تشكل وزناً ملحوظاً، مما يعني أن البطالة متركزة في القطاع الحضري والتي تتحدد اتجاهاتها باتجاهات الطلب الكلي. وبذلك فإن مشكلة البطالة في إسرائيل محكومة بافتقاد فرص العمل، مما يجعل التدابير الكينزية المتمثلة بسياسة الطلب التوسعية أفضل المعالجات لبطالة كهذه. وتنجلي حقيقة هذه العلاقة بتتبع الشكل رقم (٤ ـ ٢)، والربط بين التغيرات في معدل البطالة مع التغيرات في معدلات نمو الطلب الكلي.

ويلاحظ من الشكل أن السنوات التي شهد فيها الطلب الكلي نمواً اتجهت معدلات البطالة فيها إلى الانخفاض، بينما يلاحظ أن السنوات التي تباطأ فيها نمو الطلب أو تراجع انعكست بتزايد معدلات البطالة فيها، عدا سنوات منتصف السبعينيات حيث نجد أن هذه العلاقة بين الطلب الكلي والبطالة غير متناسقة، إذ تزامن مع تباطؤ نمو الطلب انخفاض في معدلات البطالة، وهو وضع غير مألوف. وهناك تبرير لذلك، حيث لعبت عوامل عديدة في عدم تفاقم معدلات البطالة ومنها[٩٩]:

---

(٩٩) Edi Karni, «The Israeli Economy, 1973 1976: A Survey of Recent Developments and a Review of an Old Problem,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 28, no. 1 (October 1979), pp. 68-69.

الجدول رقم (٤ ـ ٩)

هيكل البطالة بحسب الخبرة العملية في إسرائيل للفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٩٠)

السنة	إجمالي البطالة (ألف)	العلماء والمهنيون والفنيون		المديرون والتنفيذيون والكتبة		رجال المبيعات		العمال الزراعيون		عمال الإنتاج		عمال الخدمات		غير مصنفين		غير مشغلين أصلاً	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
١٩٨٢	٦٨,٤	٣,٦	٥,٣	٦,٢	٩,١	١,٩	٢,٨	١,٠	١,٥	١٥,٧	٢٢,٩	٤,٥	٦,٦	١,٤	٢,٠	٣٤,٠	٤٩,٧
١٩٨٣	٦٣,٢	٣,١	٤,٩	٦,١	٩,٦	٢,١	٣,٣	١,٠	١,٦	١٣,١	٢٠,٧	٤,٣	٦,٨	٠,٨	١,٣	٣٢,٧	٥١,٧
١٩٨٤	٨٥,١	٤,٩	٥,٧	٨,٠	٩,٤	٣,٥	٤,١	١,٤	١,٦	١٨,١	٢١,٣	٦,٧	٧,٩	١,٠	١,٢	٤١,٥	٤٨,٨
١٩٨٥	٩٨,٥	٤,٨	٤,٩	٨,٤	٨,٥	٣,٣	٣,٣	١,٨	١,٨	٢٢,٨	٢٣,١	٨,٣	٨,٤	٠,٩	٠,٩	٤٨,٢	٤٨,٩
١٩٨٦	١٠٤,٢	٦,١	٥,٨	٩,٨	٩,٤	٣,٥	٣,٣	٢,٢	٢,١	٢١,٩	٢١,٠	٨,٩	٨,٥	٠,٥	٠,٥	٥١,٣	٤٩,٢
١٩٨٧	٩٠,١	٤,٣	٤,٨	١٠,٣	١١,٤	٣,٣	٣,٧	١,٤	١,٥	١٧,٢	١٩,١	٨,٣	٩,٢	٠,٣	٠,٣	٤٥,٠	٤٩,٩
١٩٨٨	٩٩,٩	٦,٥	٦,٥	١٠,٦	١٠,٦	٥,٢	٥,٢	١,٩	١,٩	٢٠,٨	٢٠,٨	٨,٦	٨,٦	٠,٣	٠,٣	٤٦,٠	٤٦,٠
١٩٨٩	١٤٢,٥	٧,٨	٥,٥	١٥,٤	١٠,٨	٦,٣	٤,٤	٢,١	١,٥	٣٢,٠	٢٢,٤	١٢,٥	٨,٨	٠,٥	٠,٣	٦٥,٩	٤٦,٢
١٩٩٠	١٥٧,٩	٧,٥	٤,٧	١٥,٠	٩,٥	٥,٩	٣,٧	٢,٦	١,٦	٣٠,٧	١٩,٤	١٣,٨	٨,٧	٠,٩	٠,٦	٨١,٦٠	٥١,٧
المتوسط			٥,٣		٩,٨		٣,٧		١,٧		٢١,٢		٨,٢		٠,٨		٤٩,١

المصدر: احتسب من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الخام الواردة في: ILO, Ibid., p. 695.

ـ انخفاض معدلات نمو قوة العمل المدنية بسبب كل من انخفاض معدل نمو السكان وانخفاض معدل المشاركة (كما يوضح ذلك الجدول رقم (٤ ـ ١٠))، مقارنة بما كانت عليه في أواسط الستينيات. وهذا يرتبط أساساً بالانخفاض في ميزان الهجرة الصافي بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، وتزايد أعداد القوات المسلحة وتزايد اتجاه الشباب نحو الطلب على التعليم العالي، مما انعكس على سوق العمل وجعلها مشدودة إلى حد كبير.

ـ انخفاض عدد ساعات العمل.

ـ انخفاض عدد العاملين من الأراضي العربية المحتلة بسبب إيجاد فرص عمل لهم في البلدان العربية المجاورة.

ـ انخراط جزء كبير من قوة العمل في القطاع العام، والتشغيل في هذا القطاع بطبيعته منخفض الاستجابة لظروف السوق المتغيرة.

الجدول رقم (٤ ـ ١٠)

جملة مؤشرات عن قوة العمل في إسرائيل

المؤشر	١٩٦٥ ـ ١٩٧٠	١٩٧١ ـ ١٩٧٧
معدل نمو السكان (بالمئة)	٣,٠٢	٢,٨
معدل المشاركة لقوة العمل (بالمئة)	٣٥,٣	٣٣,٢
ساعات العمل الأسبوعية	٤١,٦	٤٠,٤

المصادر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: United Nations [UN]: *Statistical Yearbook, 1976* (New York: UN, [1977]), p. 93; *Statistical Yearbook, 1981,* p. 87, and *Demographic Yearbook, 1970,* p. 605; *Monthly Bulletin of Statistics,* 1972, p. 2, and World Bank *World Tables, 1989-1990,* pp. 316-317.

لكن وضع الثمانينيات، كما يبدو من النظر في الشكل رقم (٤ ـ ٢)، يعبر عن المأزق الذي تواجهه إسرائيل، وبخاصة عدم استقرار الطلب وتواضع معدلات نموه واتجاه معدلات البطالة نحو الارتفاع. وهذا الوضع هو الذي يفصح عن إصرار إسرائيل وبعض الدوائر الامبريالية على إدخال إلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل ضمن جدول مخططات التسوية. وهذه المقاطعة إذا قدر لها أن تلغى، فإن ذلك سيعطي دفعة قوية للاقتصاد الإسرائيلي، لأنه سيجد منفذاً سهلاً لاجتياح السوق العربية وضمان مستوى من الطلب كافٍ لإنعاش اقتصاده وإعادة حالة التشغيل الكامل التي كانت سائدة في السبعينيات. وعلى الرغم من كل التدابير التي اتخذتها إسرائيل، وبرامجها المتعددة للإصلاح الاقتصادي، يبقى أداؤها

على صعيد البطالة رديئاً، ذلك أن البطالة أصبحت فيه كابوساً يؤرق مخططي السياسة الاقتصادية. ولهذا يجب على العرب أن يستحضروا في عقولهم أن الصراع العربي - الإسرائيلي هو صراع حضاري لا صراع حكومات، ويجب أن يصروا على استمرار المقاطعة العربية، فضلاً عن العمل على تعزيزها أكثر، لأن غير ذلك سيجعل من البطالة في إسرائيل ثروة ذات قيمة مستقبلية كبيرة لأنها ستصبح احتياطياً جاهزاً. وليس عامل ضعف ينخر في هذا الكيان.

ب ـ التضخم

يتحدد التضخم، وكذلك درجاته، بمعدلات التغير في المستوى العام للأسعار. واستقرار الأسعار يجب ألا يفهم بعدم تغير الأسعار. وإنما يراد به أن يكون التغير في الأسعار قليلاً. ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) المؤشر الأكثر شيوعاً للتعبير عن التضخم[١٠٠]. لأن اهتمام الأفراد ينصب أساساً على التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية التي يدفعونها. وإن معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين ٦,٥ بالمئة سنوياً يعد مقبولاً من قبل الأطراف كافة تقريباً[١٠١].

وبتتبع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في إسرائيل ومعدلات نموه من خلال الشكل رقم (٤ ـ ٣)، يتكشف لنا أن جذور التضخم تعود إلى الستينيات. وأن هذا التضخم مر بثلاث مراحل: المرحلة **الأولى**، وتتمثل بالستينيات والتي كان التضخم خلالها ينمو ببطء شديد، وذا حد واحد (One-digit) وكان ضمن الحدود المقبولة. لكن مع بداية السبعينيات أخذت معدلات التضخم تتسارع ودخلت طوراً جديداً بحيث أصبحت ذات حدين. ومع بداية الثمانينيات أخذت إسرائيل تعمل في ظل تضخم ذي ثلاثة حدود (Three-digit Inflation)، ووصلت معدلاته ذروتها في سنة ١٩٨٤، مما دفع ما يسمى بحكومة الوحدة الوطنية التي تشكلت في أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ إلى تبني هدف مكافحة التضخم خوفاً من تهديد التضخم الحلزوني (Hyper Inflation)، فوضعت برنامجاً استقرارياً شاملاً في تموز/يوليو ١٩٨٥ لمعالجة العديد من المشكلات من ضمنها التضخم باستخدام الأدوات

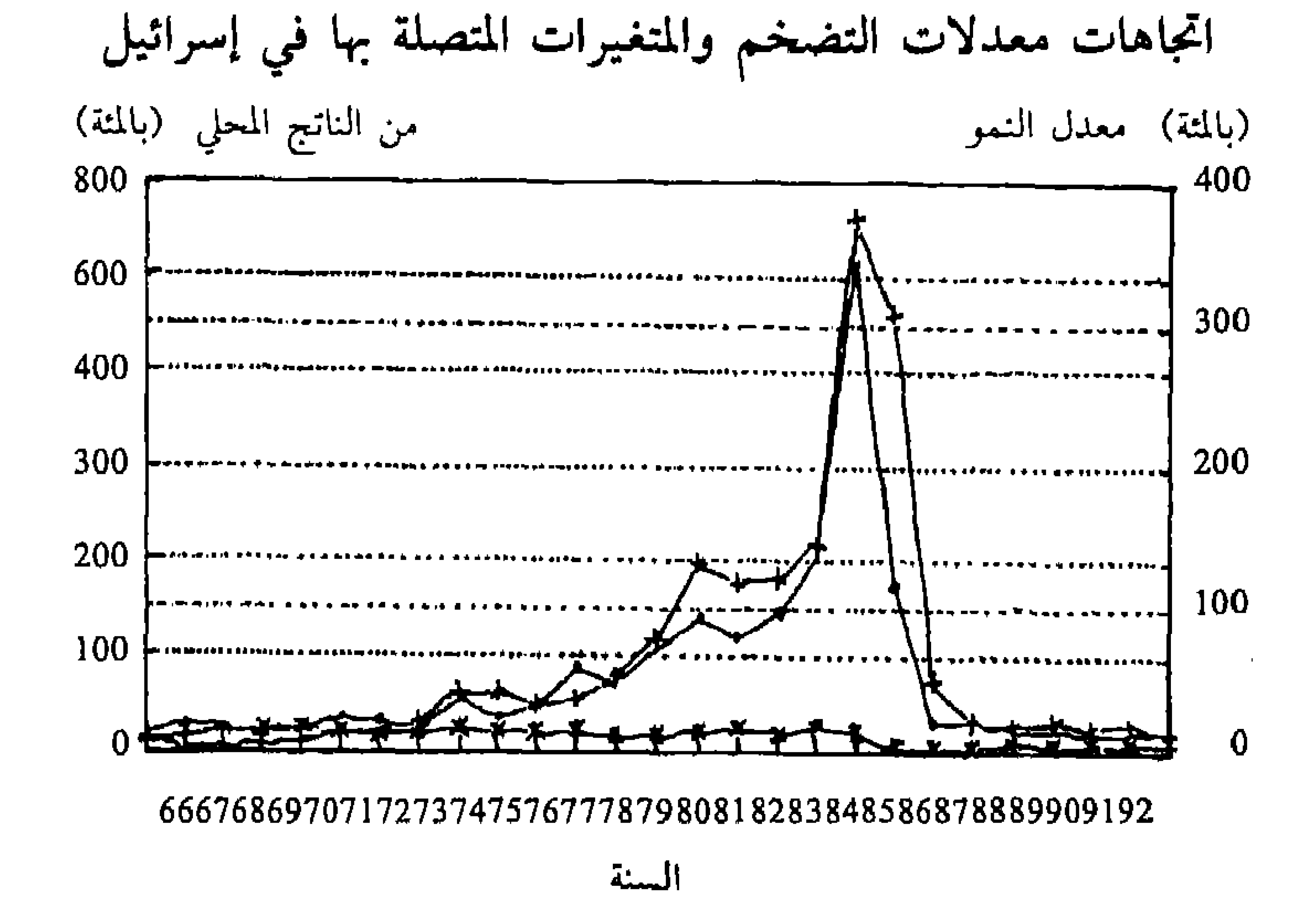
(١٠٠) Pogue and Sgontz, *Government and Economic Choice: An Introduction to Public Finance*, p. 359.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٣٦٠.

الاستقرارية المعروفة (التقليدية) المالية والنقدية. فمن جملة ما تضمنه البرنامج من تدابير: إجراء تخفيضات في الموازنة عبر تخفيض الإنفاق العام، وبخاصة الدعم ورفع أسعار السلع الاستهلاكية المدعومة بين ٣٠ و١٠٠ بالمئة، ووقف تعديلات غلاء المعيشة (Cola) لمدة ثلاثة أشهر، وزيادة أسعار ضريبة الدخل بـ ١٠ بالمئة. وكذلك تقييد السياسة النقدية من خلال رفع متطلبات الاحتياطي ورفع سعر الفائدة الحقيقي للائتمان المصرفي. وقد أدت هذه الإجراءات إلى خفض معدلات التضخم (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٣)).

الشكل رقم (٤ ـ ٣)

اتجاهات معدلات التضخم والمتغيرات المتصلة بها في إسرائيل



ومما تجدر ملاحظته أن معدلات التضخم في إسرائيل ذات علاقة وثيقة بكل من عجز الموازنة والتوسع النقدي (عرض النقد). ففي السنوات التي يزداد بها عجز الموازنة[١٠٢] يتزامن معه توسع نقدي كبير، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى تضخم أعلى، مما يعني أن جزءاً كبيراً من الإنفاق الحكومي يمول عن طريق

---

(١٠٢) يمكن وصف العجز في الموازنة «الإسرائيلية» بأنه خارج السيطرة (Uncontrollable) نظراً لكون الإنفاق العسكري وفوائد الدين العام والتأمين الاجتماعي تشكل جميعها ثقلاً نسبياً في الموازنة، وهذه البنود ليس من السهل تخفيضها.

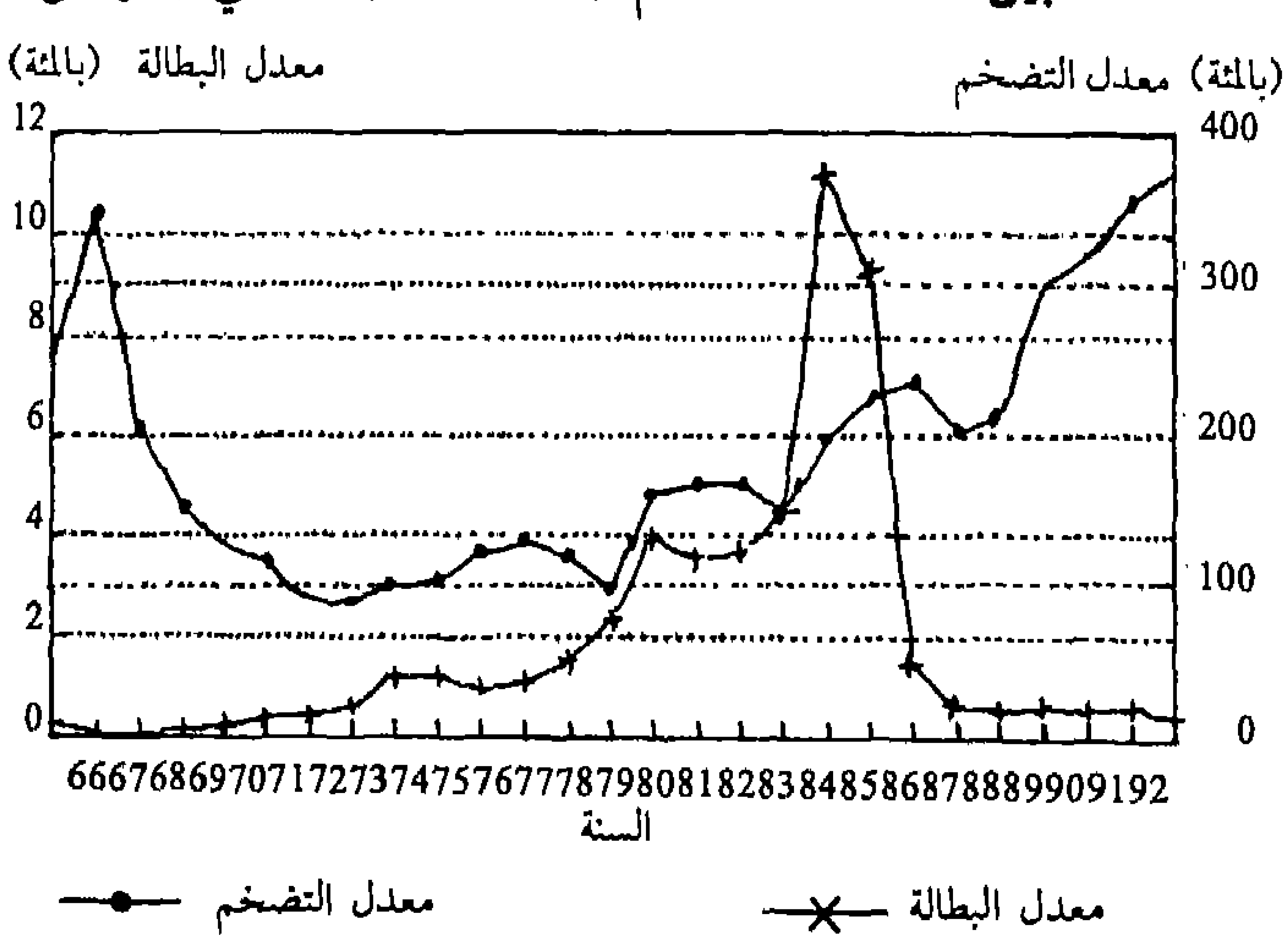
الإصدار النقدي. ومما يلاحظ من النظر في الشكل رقم (٤ ـ ٣)، أن معدل الزيادة في عرض النقد الاسمي (M_1) فاق في السنوات كافة تقريباً معدل الزيادة في مستوى السعر. مما جعله بذرة لمعدلات تضخم أعلى في السنوات اللاحقة. وبذلك يصبح الإنفاق الحكومي مسؤولاً عن نسبة كبيرة من هذا التضخم.

وإزاء المعدلات المرتفعة للتضخم وما تتركه من آثار توزيعية حادة. سعت إسرائيل للتخفيف من هذه الآثار. لأن غير ذلك سيجعلها تواجه مشكلات اجتماعية كثيرة. ولذلك اعتمد نظام واسع للمقايسة (Indexation). إذ تم ربط الأجر وهيكل المديونية بمؤشر سعر المستهلك أو سعر الصرف لضمان عدم تأثر توزيع الدخل وتخصيص الموارد بالتغيرات في مستوى السعر ولتأمين عزل (Insulation) الاقتصاد من آثار التضخم واحتواء الاتجاه المرتفع للتضخم، بالمدى الذي مكنها من تكييف اقتصادها لمشكلات النمو الاقتصادي التضخمي.

وبربط معدلات التضخم بمعدلات البطالة التي ناقشناها سابقاً في شكل واحد (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٤)) يتبين لنا أن هناك إحلالاً تبادلياً بينهما، مما يجعل تحليل فيليبس (Phillips Curve) ينطبق على حالة إسرائيل، والذي يفسر أن ما حققته إسرائيل من أداء جيد منذ أواسط الثمانينيات على صعيد التخفيف من حدة الضغوط التضخمية كان على حساب معدلات بطالة مرتفعة.

الشكل رقم (٤ ـ ٤)

العلاقة بين معدلات التضخم ومعدلات البطالة في إسرائيل



ج ـ ميزان المدفوعات

تعد مشكلة ميزان المدفوعات في إسرائيل ذات اهتمام خاص بالنسبة لصانعي السياسة نظراً للجدل الواسع[(١٠٣)] المثار حول فائض الاستيراد، والاعتماد الفائق على التحويلات، والمخاوف الكبيرة من تناقص الأموال المتاحة والآثار التي تترتب عليها، وبخاصة في ظل عدم قدرة الاقتصاد الإسرائيلي على إجراء التحولات الضرورية في الأجل القصير. ويكشف الجدول رقم (٤ ـ ١١) جملة من أبعاد مشكلة ميزان المدفوعات في إسرائيل. وبحسب ما يؤشره وضع الحساب الجاري، فإن إسرائيل لم يحصل أن حققت فائضاً في هذا الحساب، بل إن فائض الاستيراد يمثل الحالة الدائمة. وتنامى هذا الفائض بمعدلات ملحوظة، حيث شكل في السنتين الأخيرتين أكثر من أربعة أضعاف ما كان عليه في بداية الفترة. ويكشف الجدول عبر السنوات أن الجزء الأكبر من هذا الفائض موّل بتحويلات متعددة الأطراف[(١٠٤)]، وفي الكثير من السنوات غطت هذه التحويلات الفائض وزيادة. أما في السنوات التي لا تغطي التحويلات فيها الفائض، فلم يكن أمام إسرائيل إلا الالتجاء إلى الاقتراض الخارجي، حيث بلغ الدين المتراكم بحدود ٢٤,٤ مليار دولار سنة ١٩٨٨[(١٠٥)].

وبمعلومية أن وضعية الحساب الجاري تتقرر بكل من الاستيرادات والصادرات من السلع والخدمات، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها إسرائيل من أجل توسيع صادراتها، فإن ضغط الاستيرادات حال دون إدراك حساب جارٍ موجب، مما دفع بها إلى اعتماد سياسة التخفيض الزاحف لليرة (Creeping Devaluation) في سنة ١٩٧٥، والتي ظهر أثرها في سنتي ١٩٧٦ و١٩٧٧، وابتداءً من سنة ١٩٧٧ طبق نظام التعويم المدار (Managed Float System).

ومع المحاولات التي تبذلها إسرائيل بين فترة وأخرى لتحسين وضعية الحساب الجاري، سواء عن طريق التخفيضات المتكررة للشيكل، أو تخفيض الدعم

---

(١٠٣) انظر في تفاصيل ذلك: Karni, Ibid., pp. 71-76.

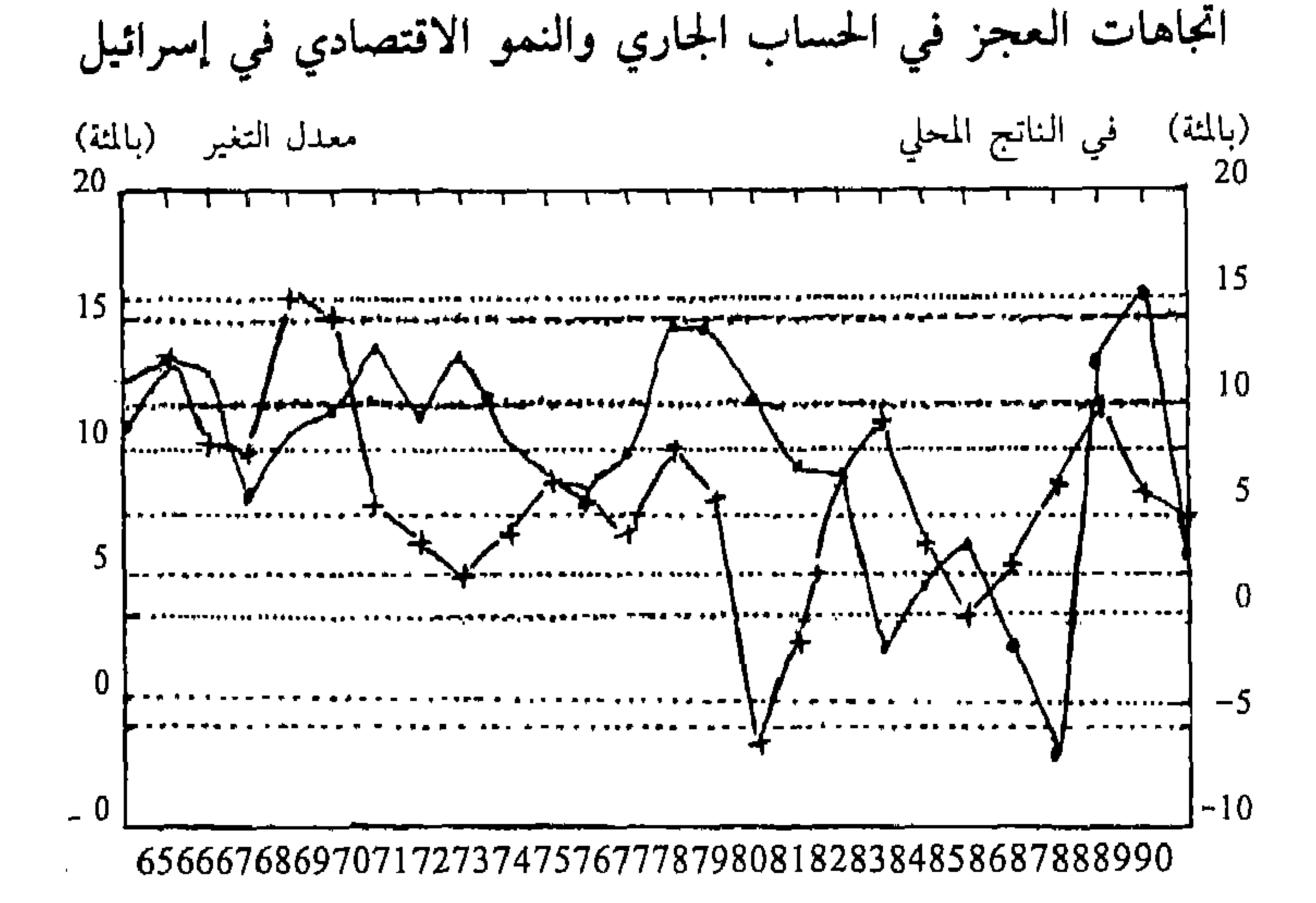
(١٠٤) أهم مصادر هذه التحويلات هي المساعدات من الحكومة الأمريكية وأنواع الإسهام من العالم وبشكل خاص من اليهود الأمريكيين.

(١٠٥) ها آرتس، ٣/٥/١٩٨٩.

السلعي والزيادات في الضرائب غير المباشرة، فإنها لم تفلح كلياً في تحقيق هذا الهدف، وإن ما حققته من نجاح في بعض السنوات كان على حساب دفع ثمن غالٍ في جانب النمو. وإذا ما ربطنا اتجاهات العجز في الحساب الجاري مع اتجاهات النمو في شكل بياني (انظر الشكل رقم (٤ ـ ٥))، فإننا نلاحظ أنه في العديد من السنوات تزامن الانخفاض في العجز مع نمو أبطأ، أي أن هناك كلفة دفعها الاقتصاد الإسرائيلي من أجل تحسين وضعية الحساب الجاري(١٠٦). فالمعضلة الأساس التي تواجه مخططي السياسة في إسرائيل تتمثل في كيفية المحافظة على النمو بدون زيادة فائض الاستيراد.

الشكل رقم (٤ ـ ٥)

اتجاهات العجز في الحساب الجاري والنمو الاقتصادي في إسرائيل



---

(١٠٦) أجرى كارني حساباً للكلفة التي دفعها الاقتصاد الإسرائيلي لتحسين وضعية ميزان المدفوعات عبر افتراض أنه ابتداءً من سنة ١٩٧٤ صعوداً لو نما الاقتصاد بمعدل متوسط ٨ بالمئة والذي لا يخرج عن أدائه السابق، بدلاً من معدلات النمو المشاهدة، فإن هذا الاقتصاد كان قد أنتج في سنة ١٩٧٦ وحدها ١,٣ مليار دولار أكثر مما حققه فعلاً. وبمقارنة هذا الإنتاج الضائع بالتحسن في ميزان المدفوعات، فإن الاقتصاد الإسرائيلي في سنة ١٩٧٦ يكون قد دفع تقريباً دولارين إنتاجاً ضائعاً لكل دولار واحد انخفاض في العجز. انظر: Karni, Ibid., p. 67.

نخلص من كل ما سبق إلى أن الأداء الاقتصادي في إسرائيل ليس بتلك الدرجة التي تروج لها الصهيونية والامبريالية العالمية، فهناك تراجع في معدلات النمو وتزايد في معدلات البطالة وعجز في ميزان المدفوعات، وكل ما تحقق هو نجاح جزئي في التخفيف من حدة الضغوط التضخمية.

الجدول رقم (٤ ـ ١١)
الحساب الجاري والتحويلات المتعددة الأطراف في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢)

السنة	الاستيرادات من السلع والخدمات (مليون شيكل جديد)	الصادرات من السلع والخدمات (مليون شيكل جديد)	فائض الاستيراد (مليون شيكل جديد)	إجمالي التحويلات متعددة الأطراف (مليون شيكل جديد)	معدل تغطية التحويلات (مليون شيكل جديد)
١٩٦٥	٤٩٥٣	٣٠٠٩	١٩٤٤	١٣٧٦	٠,٧١
١٩٦٦	٥٦٥٨	٣٥٤١	٢١١٧	١٢١٧	٠,٥٧
١٩٦٧	٥٤٦٧	٣٤٨٤	١٩٨٣	٢١٩٠	١,١٠
١٩٦٨	٦٩٧٨	٤٤٢٤	٢٥٥٤	١٨٧٢	٠,٧٣
١٩٦٩	٨٠٨٤	٤٧٦١	٣٣٢٣	١٨٧٥	٠,٥٦
١٩٧٠	٩٦٤٨	٥٢٨٠	٤٣٦٨	٢٥٨٥	٠,٥٩
١٩٧١	١٠٥٨٥	٦٤٢٤	٤١٦١	٣٠٠٩	٠,٧٢
١٩٧٢	١٠٧٢٢	٧٣٨١	٣٣٤١	٣٨٦٨	١,١٠
١٩٧٣	١٤٧٣٤	٧٨٢٧	٦٩٠٧	٦٧٣٨	٠,٩٧
١٩٧٤	١٤٣٥٤	٨١٩٦	٦١٥٨	٤٠٤٧	٠,٦٦
١٩٧٥	١٥٠٩٨	٨٣٣٤	٦٧٦٤	٣٩٧٧	٠,٥٩
١٩٧٦	١٤٧٥١	٩٦٤٩	٥١٠٢	٥٣٩٠	١,٠٦
١٩٧٧	١٤٤٤٢	١٠٧٣٠	٣٧١٢	٤١٨١	١,١٣
١٩٧٨	١٥٧٥١	١١٢٨٢	٤٤٦٩	٤٠٠٥	٠,٩٠
١٩٧٩	١٥٦٧٨	١١٦٧٧	٤٠٠١	٤٢١٤	١,٠٥
١٩٨٠	١٤٩٣٢	١٢٥٢١	٢٤١١	٣٨٢٤	١,٥٩
١٩٨١	١٦٣٩٥	١٣٠٨٦	٣٣٠٩	٣٨٩٢	١,١٨
١٩٨٢	١٦٩٥٩	١٢٦٧٨	٤٢٨١	٣٧١٢	٠,٨٧
١٩٨٣	١٧٩١٧	١٢٩٦٩	٤٩٤٨	٤١٧٨	٠,٨٤
١٩٨٤	١٧٩٧٠	١٤٧٦٣	٣٢٠٧	٤٩١٥	١,٥٣
١٩٨٥	١٧٨٥٦	١٦٠٣١	١٨٢٥	٧٤٥٨	٤,٠٩
١٩٨٦	١٩٤١٦	١٦٩٠٨	٢٥٠٨	٧٩٨٨	٣,١٨
١٩٨٧	٢٣١٣٢	١٨٨٠٣	٤٣٢٩	٦٨٠٣	١,٥٧
١٩٨٨	٢٢٧١٥	١٨٤٧٧	٤٢٣٨	٦١٦٩	١,٤٥
١٩٨٩	٢١٢٤٧	١٩١٧٨	٢٠٦٩	٦١٠٩	٢,٩٥
١٩٩٠	٢٢٨١٤	١٩٥٧٩	٣٢٣٥	٦٥٨٧	٢,٠٤
١٩٩١	٢٦٦٦٢	١٧٩٠٣	٨٧٥٩	٦٦٧٣	٠,٧٦
١٩٩٢	٢٨٣٢٨	١٩٨٤٩	٨٤٧٩	٦٦٨٣	٠,٧٩

المصادر: احتسبت بالاعتماد على البيانات الواردة في: UN: *Yearbook of National Accounts Statistics, 1976*, p. 455; *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982*, p. 684, and *Yearbook of National Accounts Statistics, 1990/91* (New York: UN, 1991), p. 934, and IMF, *International Financial Statistics Yearbook, 1993*, p. 300.

الفصل الخامس

الاتجاهات العامة للإنفاق العسكري في إسرائيل

ينصرف تحديد الإتجاه العام للإنفاق العسكري في إسرائيل أساساً نحو معاينة السلوك الذي اتخذه هذا الإنفاق خلال الفترة التي ندرسها، وتشخيصه. وهذا يستلزم الوقوف على التطورات التي شهدها الإنفاق والعوامل المحددة له وطبيعة الطلب عليه، وكذلك أهم العوامل المؤثرة في حركيته.

هذه الموضوعات ستكون مجال اهتمام في المباحث الأربعة التالية:

المبحث الأول: تطور الإنفاق العسكري.

المبحث الثاني: محددات الإنفاق العسكري.

المبحث الثالث: تقدير دالة الطلب على الإنفاق العسكري.

المبحث الرابع: المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل.

أولاً: تطور الإنفاق العسكري

أنفقت إسرائيل خلال فترة عقدين ونصف بين عامي ١٩٦٥ و١٩٩٠ ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار[١] على مؤسستها العسكرية. ويمثل هذا المبلغ الجانب المعلن، فضلاً عن النفقات السرية والمموهة[٢]. وبغرض الكشف عن آماد وأبعاد

---

(١) وعلى وجه التحديد بلغ هذا الإنفاق ٩٧٦٨٩ مليون دولار.

(٢) وفي هذا الصدد يشير ألياهو كانوفسكي إلى أن هناك بنوداً عسكرية مموهة في باب الميزانيات الخاصة، وكذلك في أبواب إنفاق في الوزارات الأخرى. كما أن اساف رازين يرى أن النفقات العسكرية توزع أحياناً على سنوات عدة وليس بالضرورة في السنة التي ينفذ فيها الإنفاق فعلاً، وهذا ما حصل بالنسبة لتكاليف غزو لبنان. انظر في ذلك: مقابلة مع اساف رازين، عل همشمار، ١٩٨٣/١٢/٣١.

التطورات التي شهدها هذا الإنفاق لا بد من تناول النقاط التالية:

١ ـ مستويات الإنفاق

تشير المعطيات الإحصائية (انظر الجدول رقم (٥ ـ ١))، إلى أن المستويات السنوية للإنفاق العسكري بالقيم الحقيقية[٣] شهدت تغيرات ملحوظة خلال الفترة التي تتناولها الدراسة، إذ ارتفع هذا الإنفاق من ١٤٦٥,٥ مليون شيكل جديد في سنة ١٩٦٥ إلى ٦٠٤٢,٩ مليون في سنة ١٩٩٠، أي أنه تضاعف بأكثر من أربع مرات. لكن الملاحظة التي تجلب الانتباه هي أن اتجاهات التغير لم تكن متناسقة عبر الفترة، وإنما اتسم مستوى الإنفاق بالتذبذب إلى حدٍ كبير. وتتكشف هذه الحقيقة إذا عرضنا هذا الإنفاق كإجمالي وبحسب مكوناته في شكل بياني على النحو المدون في الشكل رقم (٥ ـ ١)، والذي يتضح منه أن الإنفاق العسكري في إسرائيل قد تصاعد وبوتائر عالية منذ أواسط الستينيات ولغاية أواسط السبعينيات، ثم أخذ اتجاهاً متنازلاً لكن باستقرار نسبي منذ أواسط السبعينيات ولغاية مطلع الثمانينيات، ثم شهد اتجاهاً تنازلياً عاماً منذ بداية الثمانينيات. وهذا الاتجاه تؤشره أيضاً معدلات التغير السنوية، إذ نما هذا الإنفاق بمعدل متوسط ٢٥,١ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٢)، ثم انخفض هذا المعدل إلى النصف تقريباً خلال الفترة (١٩٧٣ ـ ١٩٨٠) إذ بلغ ١٢,٧ بالمئة، في حين كانت هذه التغيرات سالبة خلال الفترة (١٩٨١ ـ ١٩٩٠) إذ بلغت ـ٥,٣ بالمئة. ومن غير المعقول أن تكون هذه التطورات في مستويات الإنفاق العسكري ونمط الاتجاه الذي اتخذه حصيلة عامل واحد، وإنما هناك العديد من العوامل التي تضافرت سواء ظهرت في آن واحد أو ظهر بعضها في فترة من الفترات بحيث لعبت دوراً في هذا الخصوص.

---

(٣) لتلافي مشكلة التضخم وتغير القدرة الشرائية للعملة تم بناء مخفض (Deflator) خاص للإنفاق العسكري يتخذ من سنة ١٩٨٦ كأساس، وعدلت البيانات وفقاً له.

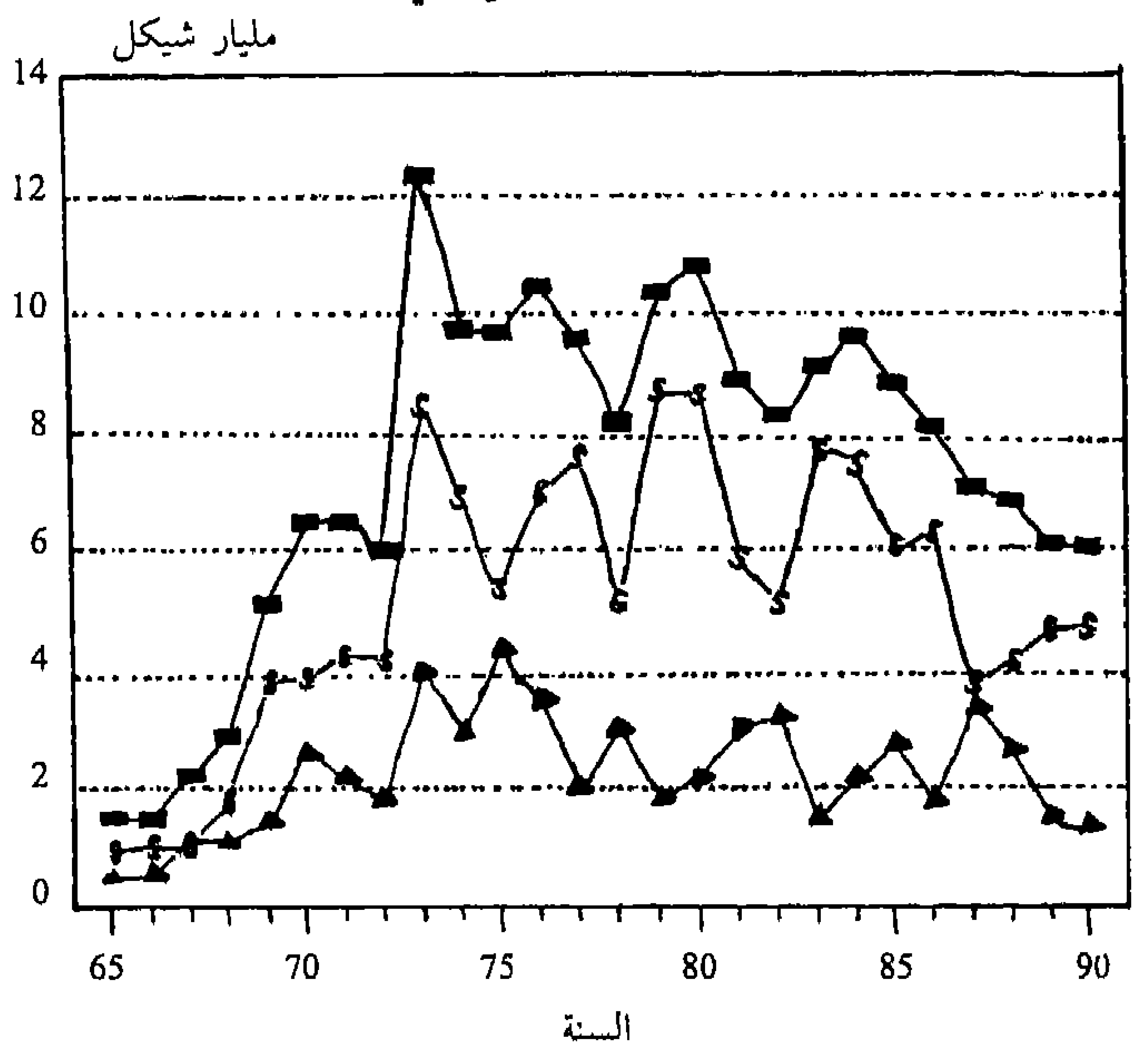
الجدول رقم (٥ ـ ١)
تطور الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٨٦

السنة	الإنفاق العسكري (مليون شيكل جديد)	معدل التغير السنوي (بالمئة)	الاستيرادات العسكرية (مليون شيكل جديد)	المجموع	الإنفاق المحلي مكونات الإنفاق المحلي (بالمئة)		
					رواتب	مشتريات	إنشاءات
١٩٦٥	١٤٦٥,٥	-	٥٢٠,٠	٩٤٥,٥	٤٦,١	٥٣,٩	
١٩٦٦	١٥١٣,٨	٣,٣	٥٣٦,١	٩٧٧,٧	٤١,٩	٥٨,١	
١٩٦٧	٢١٩٦,٨	٤٥,١	١١٧٥,٧	١٠٢١,١	٤٠,١	٥٩,٩	
١٩٦٨	٢٨٤٦,٣	٢٩,٦	١٠٥٠,٦	١٧٩٥,٧	٣٢,٢	٦٧,٨	
١٩٦٩	٥١٠٢,٩	٧٩,٣	١٣٥٨,١	٣٧٤٤,٨	٣١,٧	٦٨,٣	
١٩٧٠	٦٤٨٧,٨	٢٧,١	٢٦٠٢,٣	٣٨٨٥,٨	٣١,٦	٦٨,٤	
١٩٧١	٦٤٣٤,٥	(٠,٨)	٢١٧٣,٥	٤٢٦١,٠	٢٩,٩	٧٠,١	
١٩٧٢	٥٩٤١,٧	(٧,٦)	١٧٩١,٣	٤١٥٠,٤	٣١,٠	٦٩,٠	
١٩٧٣	١٢٣٢٠,٠	١٠٧,٣	٣٨٩٩,٣	٨٤٢٠,٧	٣٧,٦	٦٢,٤	
١٩٧٤	٩٧٢٠,٠	(٢١,١)	٢٨٤٨,٩	٦٨٧١,١	٢٨,٦	٥٩,٥	١١,٨
١٩٧٥	٩٦٥٥,٢	(٠,٧)	٤٢٩١,٢	٥٣٦٤,٠	٢٩,٧	٥٧,٩	١٢,٤
١٩٧٦	١٠٤١٣,٧	٧,٨	٣٤٦٤,١	٦٩٤٩,٦	٣١,٧	٥٨,٦	٩,٧
١٩٧٧	٩٥٤٣,٥	(٨,٣)	١٩٦٧,٢	٧٥٧٦,٣	٣٧,٢	٥٥,٩	٦,٩
١٩٧٨	٨١٥١,٩	(١٤,٦)	٢٩٩٣,٢	٥١٥٨,٧	٣٧,١	٥٥,٩	٦,٩
١٩٧٩	١٠٣٤٥,٠	٢٦,٩	١٧٤٦,١	٨٥٩٨,٩	٣٩,٦	٥٠,١	١٠,٢
١٩٨٠	١٠٧٦٦,٧	٤,١	٢١٥٠,٠	٨٦١٦,٧	٣٦,٩	٤٩,٠	١٤,١
١٩٨١	٨٨٢٨,٦	(١٨,٠)	٢٩٦٥,١	٥٨٦٣,٥	٣٦,٣	٤٨,٧	١٥,٠
١٩٨٢	٨٢٣٧,٢	(٦,٧)	٣١٦٣,٧	٥٠٧٣,٥	٣٥,٠	٥٤,٤	١٠,٥
١٩٨٣	٩١١٥,٧	١٠,٧	١٤٥٣,١	٧٦٦٢,٦	٣٧,٧	٥٢,٩	٩,٣
١٩٨٤	٩٦٠٩,٦	٥,٤	٢١٣٤,٥	٧٤٧٥,١	٣٨,٦	٥٤,٤	٦,٩
١٩٨٥	٨٧٧٠,٧	(٨,٧)	٢٦٨٧,٠	٦٠٨٣,٧	٣٨,٥	٥٤,٩	٦,٥
١٩٨٦	٨٠٤٥,٣	(٨,٣)	١٧٣٩,٠	٦٣٠٦,٣	-	-	-
١٩٨٧	٧٠٣٤,٠	(١٢,٦)	٣٣١٢,٣	٣٧٢١,٧	٣٠,٥	٥٧,٥	٤,٥
١٩٨٨	٦٧٨٦,٢	(٣,٥)	٢٦١٨,٤	٤١٦٧,٨	٣٢,٩	٥٣,٢	٤,٥
١٩٨٩	٦٠٦٥,١	(١٠,٦)	١٤٢٧,٩	٤٦٣٧,٢	-	-	-
١٩٩٠	٦٠٤٢,٩	(٠,٤)	١٣٢٨,١	٤٧١٤,٨	-	-	-

المصادر: احتسبت من البيانات الواردة في: United Nations [UN]: *Statistical Yearbook, 1972* (New York: UN, 1973), p. 697, and *Statistical Yearbook, 1976* (New York: UN, 1977), p. 771; International Monetary Fund [IMF], *Government Finance Statistics Yearbook, 1981*, p. 309; *Government Finance Statistics Yearbook, 1989*, p. 354; *International Financial Statistics Yearbook, 1984* (Washington, DC: IMF, 1984), pp. 346- 347; *International Financial Statistics Yearbook, 1987* (Washington, DC: IMF, 1987), p. 283, and *International Financial Statistics Yearbook, 1992* (Washington, DC: IMF, 1992), p. 302;
رؤوبين فدهتسور، «نحو نظرية قتال جديدة،» **بوليتيكا**، العدد ٢٦ (أيار/مايو ١٩٨٩)؛ **ها آرتس**، ٣٠/ ١/ ١٩٩٠؛ محسن خليل، **تصدع الهيكل الثالث: دراسة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ٣٢٧، ويولا البطل، **الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال ٣٥ عاماً: قياس عبء التسلح وتمويله**، سلسلة الدراسات؛ ٦٤ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة، ١٩٨٤)، ص ٦٨ ـ ٧٠.

الشكل رقم (٥ ـ ١)

مستويات الإنفاق العسكري في إسرائيل



وفي تقديرنا، هذه الاتجاهات تعكس:

ـ تباين حدة الأزمات.

ـ التغيرات في الظروف الاستراتيجية والإقليمية.

ـ التحولات في العقيدة العسكرية.

ـ التغير في الظروف الاقتصادية.

فمن جهة، يكشف الشكل رقم (٥ ـ ١) عن وجود ذروات (قمم) لهذا الإنفاق (في السنوات ١٩٧٠، و١٩٧٣، و١٩٨٠، و١٩٨٣). وهذه الذروات حكمها عدم الاستقرار الإقليمي (المواجهات العسكرية). فمنذ سنة ١٩٦٥ أخذت مستويات الإنفاق بالتزايد استعداداً لحرب ١٩٦٧، ومن خلال تكثيف كل من المحتوى الأجنبي (الاستيرادات العسكرية) والمحتوى المحلي. والذي يلاحظ خلال سنة ١٩٦٧ أن الاستيرادات العسكرية تضاعفت أكثر من مرة وذلك بسبب الجسر الجوي الذي أقامته الولايات المتحدة لإدامة آلة الحرب الإسرائيلية. واستمر الإنفاق بالتزايد بعد حرب ١٩٦٧، على كلا المستويين المحلي والخارجي بسبب إعادة بناء

الحزين وتعويض الخسائر التي سببتها الحرب وما تطلبه الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية من الاحتفاظ بقوات نظامية كبيرة نسبياً، وكذلك إدامة حرب الاستنزاف مع مصر خلال عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠. وشهد الإنفاق انخفاضاً بسيطاً خلال سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢ بسبب انخفاض الاستيرادات العسكرية، في حين استمر الإنفاق المحلي بالتصاعد. ويعزى ذلك بصفة أساس إلى دخول إسرائيل مرحلة تطوير أسلحة محلية جديدة بمساعدة الولايات المتحدة، حيث بدئ بإنتاج دبابة «ميركافاه» وطائرة «كفير»، مما مكنها من الاستغناء عن استيراد مثيلاتهما. وشهد الإنفاق العسكري أقصى مستوى له في سنة ١٩٧٣ التي شهدت حرب تشرين الأول/ أكتوبر، حيث ازداد كل من الإنفاق المحلي والاستيرادات العسكرية وبشكل مضاعف. ومرة ثانية يتضح بجلاء دور الجسر الجوي الأمريكي في إسناد الجهد العسكري الإسرائيلي. لكن الإنفاق في السنوات التالية لسنة ١٩٧٣ على الرغم مما لحق به من انخفاض إلا أن مستواه لا زال يفوق كثيراً ما كان عليه في السنوات السابقة لحرب تشرين/اكتوبر ١٩٧٣ وبخاصة خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٤)، ويعزى ذلك إلى جملة من الأسباب، منها التكثيف الفائق لبرامج إعادة التسليح التي قامت بها إسرائيل، والتي اتخذت أبعاداً كمية ونوعية جديدة[٤]، وأفضت إلى رفع القدرة العسكرية الإسرائيلية بدرجة كبيرة، كما أدت إلى فجوة في توازن القوى بحيث أصبحت إسرائيل في بداية الثمانينيات متفوقة على من حولها بقوة نيران ٥ : ١[٥].

(٤) فالبعد الكمي يتمثل في أن إسرائيل خلال هذه الفترة أنتجت واستوردت ٥٠٠ طائرة، و٢٠٠٠ دبابة جديدة، و٢٥٠٠ ناقلة أشخاص مدرعة، وما بين ٥٠٠ - ٦٠٠ قطعة مدفعية، و١٦ زورق إطلاق صواريخ و٣ غواصات، وعدداً كبيراً من الصواريخ. وهذا التزايد العددي تزامن معه تغير نوعي تمثل في إدخاله إلى الخدمة عدداً من أنظمة التسليح المتطورة الموجودة في الغرب لقاتلات F-15 و F-16 ودبابات M60-A3. انظر في تفاصيل ذلك: Michael D. Ward and Alex Mintz, «Dynamics of Military Spending in Israel: A Computer Simulation,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 31, no. 1 (March 1987), pp. 86-87.

(٥) لا نريد الخوض في تفاصيل الميزان العسكري العربي - الإسرائيلي. فهناك العديد من الإصدارات التي تناولت هذا الجانب، وبخاصة الكتاب السنوي لمركز الدراسات الاستراتيجية في لندن. ومما يلفت الانتباه أن هناك سوء استخدام للتوازن العسكري في الصراع العربي - الإسرائيلي، وبخاصة عندما ينظر إلى هذا التوازن بالقياس إلى العرب مجتمعين مع إسرائيل وبناء حسابات على هذا الأساس، حيث يبدو أنه في صالح العرب وتظهر إسرائيل في وضع يرثى لها فيه. ومما يؤسف له أن العديد من الأوساط يجري حسابات القوى على أساس معطيات هذا الميزان ويطالب أو يمارس سياسات بهدف تعديل التوازن ليبرر =

وعلى الرغم من زيارة السادات للقدس في عام ١٩٧٧، والتي أفضت إلى اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وإنهاء حالة الحرب بينهما، وخروج حد ترجيحي مهم من معادلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، فإن الإنفاق العسكري الإسرائيلي استمر في التزايد نظراً لما تطلبه الانسحاب من سيناء من إعادة تمركز في النقب وإقامة تحصينات أمنية.

وخلال سنتي ١٩٨٣ و١٩٨٤، شهد الإنفاق ارتفاعاً بسبب الغزو الإسرائيلي للبنان في صيف ١٩٨٢. لكن الذي يلاحظ من الشكل رقم (٥ ـ ١) أن إسرائيل، بخلاف حروبها السابقة، لم تحتج إلى جسر جوي خارجي، بدلالة أن الاستيرادات العسكرية انخفضت في سنة ١٩٨٣ وتزايدت بشكل طفيف في سنة ١٩٨٤، ويعزى ذلك إلى المخزون الضخم الذي تملكه إسرائيل[٦]، وكانت بصدد إتلافه واستبداله بآخر من نوعية أرقى أثر التطوير الذي شهده نظامها التسليحي. وبمعلومية أن الجزء الأعظم من هذا المخزون مصدره التصنيع العسكري المحلي، فسيتيح هذا العمل إعادة تشغيل صناعته العسكرية.

وعلى الرغم من أن الدوافع المعلنة للغزو الإسرائيلي للبنان كانت مركزة على إخراج المقاومة الفلسطينية، إلا أن الأحداث التي شهدتها السنوات الأولى من الثمانينيات تؤشر وجود نيات أخرى لهذا الغزو. فقد تم توقيت توقيع الاتفاق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل في أواخر عام ١٩٨١. ومن الناحية الاستراتيجية فإن هذا الاتفاق غير مبرر لأن أهم طرف من أطراف معادلة الصراع (مصر)، قد خرج من المعادلة، واحتمالية تعرض الأمن القومي الإسرائيلي للخطر

= الزيادات في الإنفاق ومنح المساعدات السخية متناسياً حقيقة أن القدرات العسكرية العربية ليست كلها متاحة في ساحة المواجهة. كما أن إسرائيل تتعمد إعطاء انطباع عن معطيات هذا الميزان بأنها تواجه معادلة غير متكافئة للحصول على المزيد من المساعدات. وإلى جانب هذا المظهر الخادع للميزان، هناك العديد من الفقرات لا يتضمنها الميزان. كما أنه من خطل الرأي إجراء موازنة بين المعدات العسكرية نفسها دون الأخذ في الاعتبار الخواص الفنية لها. ومن هنا يجب توخي الحيطة والحذر عند التعامل مع الميزان العسكري. لمزيد من الاطلاع على الميزان العسكري، انظر: طلعت مسلم، «الميزان العسكري في الصراع العربي ـ الإسرائيلي،» المنار، السنة ١، العدد ١٠ (تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٦٠ وما بعدها.

(٦) وهذا ما يستشف من تصريح سيفر بلوتسكر الذي جاء فيه: «إن جيشنا يملك أكثر الأعتدة العسكرية تطوراً في العالم. راكمنا مخزوناً عسكرياً قائماً على نطاق هائل يبلغ ضعف الناتج القومي، وآلة إسرائيل العسكرية مخططة للانتصار على تحالف معاد من خمس دول عربية قد تتكل ضدنا في أسوأ سيناريو». انظر: **يديعوت أحرونوت**، ملحق الاقتصاد والأعمال، ٢٦/١١/١٩٨٩.

قد انخفضت إلى أدنى درجاتها. ومن الأجدى أن يعقد هكذا اتفاق في الوقت الذي تكون فيه حدة التوتر في أشدها. فهذا الاتفاق بما تضمنه من بنود[٧]، وتزامنه مع غزو لبنان، كانا بقصد تصعيد سباق التسلح في المنطقة عبر إشاعة عدم الاستقرار، وبخاصة إذا ما نظر إلى أن الوضع بعد الاتفاق المصري ـ الإسرائيلي سيتسم بهدوء نسبي قد ينجم عنه آثار اقتصادية سلبية في اقتصاد القوتين العظميين آنذاك. كما أن هناك طرفاً آخر خارج نطاق دول المواجهة العربية على قدر من الأهمية في معادلة الصراع وهو العراق، حين فاجأت إمكاناته الاقتصادية وإنجازاته على صعيد القدرات العسكرية الدوائر الامبريالية بحيث وضع بتركيز كبير في التخطيط الاستراتيجي الامبريالي ـ الصهيوني[٨].

وبذلك، فإن التغيرات الاستراتيجية في المنطقة، إضافة إلى غزو لبنان، كانت من المسببات الرئيسة لبقاء الاتفاق العسكري خلال النصف الأول من الثمانينيات عند مستويات مرتفعة. وطيلة عقدين من الزمن بين العامين ١٩٦٥ و١٩٨٤، فإن الذي مكن الإنفاق من النمو والتطور هو عدم مواجهته مشكلات تشريعية أو معارضة بسبب تأثيرات المجمع الصناعي ـ العسكري، باعتباره المستفيد من طلبيات وزارة الدفاع والنجاح الملموس الذي حققته إسرائيل بغرسها في ذهنية المستوطنين الصهاينة خرافة الإبادة[٩].

واعتباراً من سنة ١٩٨٥، اتخذ الإنفاق العسكري مساراً معاكساً لنمطه

---

(٧) لمزيد من التفاصيل، انظر: زياد خالد الدليمي، «الاتفاق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ١٩٨١،» في: **علاقات إسرائيل الدولية** (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠)، ص ٩٧ ـ ١٣٢، وسامي منصور، «الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي والأقطار العربية،» المنار، السنة ١، العدد ١٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٥٤ ـ ٦١.

(٨) هذا ما يفهم من تصريح أريل شارون وقوله: «ينبغي أن نفهم بوضوح أن مصالح أمن إسرائيل تتأثر في المناخ الاستراتيجي الجديد بتطورات وأحداث تتجاوز منطقة المواجهة المباشرة... ففيما وراء الدائرة الأولى التقليدية لدول المواجهة المحيطة بإسرائيل ينبغي أن تتسع اهتمامات إسرائيل الاستراتيجية لتشمل مجالين جغرافيين آخرين لهما أهمية أمنية، أما الدائرة الثانية فتتعلق بالدول العربية الخارجية التي تضيف قدرتها العسكرية المتزايدة بعداً أكثر خطورة إلى الخطر المباشر... سواء بإرسال قوات مقاتلة إلى منطقة المجابهة أو بالقيام بعمليات جوية تستطيع تنفيذها...» انظر: **معاريف**، ١٨/١٢/١٩٨١.

(٩) هذه الخرافة افتضحت باعترافات المسؤولين. فحسب تصريح ميتاهو بيلد (عميد احتياط)، «جرى منذ الحرب جهد محسوب لطمس جوهر المشكلة... وطرح الحرب وكأنها تفجرت عقب خطر كبير وأن العرب كانوا يعرضوننا للخطر، وأن هذا الخطر ناجم عن وضع حدودنا التي كانت مكشوفة... وأن الهدف من هذا الطرح هو توسيع حدودنا». انظر: **معاريف**، ٢٤/٣/١٩٧٢.

السابق، إذ اتجه نحو الانخفاض وبشكل مستمر. وهذا الانخفاض فرضته جملة من الاعتبارات من ضمنها العوامل الاقتصادية، وتخفيض الإنفاق العام الذي تبناه برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل في عام ١٩٨٥، والتطورات على الصعيد الدولي وبالذات في أوروبا الشرقية، والانخفاض المستمر في ميزانيات دفاع عدد من دول المواجهة العربية[١٠]. كما أسهمت القيود الموضوعية ممثلة بوصول الجيش «الإسرائيلي»، حسب تصريح إسحق رابين، حدود نموه الكمي.

وعندما تكون الذروات (القمم) التي أشرنا إليها سابقاً، محكومة إلى حد كبير بالجو الاستراتيجي (الحروب)، فإن الشكل رقم (٥ ـ ١) الذي يعبر عن سلوك الإنفاق العسكري في إسرائيل يمكن وصفه بأنه يطوي دورات للحروب وبشكل مطابق لتصنيف بيرن للدورات التجارية في نظم الاقتصاد الرأسمالي[١١].

وإذا ما تجاوزنا هذا العامل الجيواستراتيجي، فإننا نقف على حقيقة أن هذا الإنفاق، حتى في ظل أدنى مستوياته، لا يتناسب على الإطلاق مع الاحتياجات الفعلية الذاتية لـ «دولة» بحجم إسرائيل ولا مع حجم التهديدات المزعومة. وبمعلومية أن مستوى الإنفاق العسكري في أية دولة يتناسب طردياً مع المهام أو الدور الموكول لها، فإن الإنفاق العسكري في إسرائيل لا يكون محصلة صراع عربي ـ صهيوني فحسب، وإنما هو أيضاً محصلة صراع عربي ـ امبريالي. وإن هذين الصراعين متعددي الأبعاد تعتمل في إطارهما العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاستراتيجية والعرقية[١٢]، مما يدفعنا إلى تثبيت أن هناك وظائف عديدة أسندت إلى هذا الإنفاق.

فعلى الصعيد الضيق (المصلحة الذاتية لإسرائيل) فإنها تمثل مشروعاً سياسياً واستراتيجياً واقتصادياً واضح المعالم، وهو يقوم على ايديولوجيا لم تتغير في يوم من

---

(١٠) والمقصودة هنا سوريا حسب تصريح ميخائيل برونو، محافظ بنك إسرائيل. انظر: **على همشمار**، ١٢/١٢/١٩٨٩.

(١١) انظر في ذلك: Ronald W. Crowley, «Long Swings in the Role of Government: An Analysis of Wars and Government Expenditures in Western Europe since the Eleventh Century,» *Public Finance*, no. 1 (1971), p. 35.

(١٢) ركز المشاط على الصراع العربي ـ الإسرائيلي وكأنما المسألة متعلقة بمصلحة إسرائيل الذاتية دونما إشارة إلى الترابط العضوي بين إسرائيل والامبريالية. انظر في ذلك: عبد المنعم المشاط، «البعد الأمني للصراع العربي ـ الإسرائيلي،» المنار، السنة ١، العدد ٣ (آذار/ مارس ١٩٨٥)، ص ٣٨ ـ ٤١.

الأيام وترتكز على الاستيطان والتوسع على حساب الآخرين (العرب على وجه التخصيص)، وربط المناطق المحيطة بها بشبكة من العلاقات الاقتصادية يكون لها فيها حصة الأسد. ففي الخمسينيات صاغ بن غوريون استراتيجية الأطراف[١٣]. وأعلن موشي دايان بكل صراحة «أن التوسع الإسرائيلي أمانة يحملها جيل اسرائيلي بعد جيل وعلى الأجيال القادمة الاستمرار في هذا التوسع»[١٤]. وبذلك، فإن التوسع الإقليمي[١٥] يعد أحد مرتكزات استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي[١٦]. وقد وظفت المؤسسة العسكرية لتحقيق هذا الهدف، لأن القوة العسكرية تعد وسيلة من بين وسائل عديدة في تركيبة القوة التي تستخدم لتحقيق المصالح. وحتى يمكن ضمان هذه القوة وإدامتها لا بد من وجود إنفاق عسكري يتناسب معها. ومن هنا يأتي سعي إسرائيل إلى إبقاء إنفاقها العسكري عند مستويات مرتفعة كي تضمن التفوق العسكري الذي تعده حجر الزاوية في ضمان أمنها القومي وفرض نفسها على ساحة الصراع واحتلال دور إقليمي مؤثر. ولهذا سعت إسرائيل إلى الاحتفاظ بقوة ردع لا تتحدد بالدفاع فقط وإنما تتجاوز ذلك إلى فاعلية هجومية.

أما على الصعيد الواسع (الخارجي)، فعلى حسب ما يؤشر الجدول رقم (٥ ـ ١) والشكل رقم (٥ ـ ١)، فإن مستوى الإنفاق العسكري في إسرائيل تحكم فيه المحتوى الأجنبي بشكل كبير. ويمكن بسهولة استشفاف العلاقة التكاملية بين المكون المحلي والمكون الخارجي. أما المكون الخارجي لهذا الإنفاق فإنه يتشكل كلياً من المساعدات. والذي يلاحظ على هذا المكون حرصه على إدامة مستوى معين من الإنفاق الإجمالي. ترى ما هو تفسير هذا الترابط بين الإنفاق العسكري في إسرائيل والعوامل الخارجية؟

---

(١٣) ومفادها إيجاد موطئ قدم في إيران وتركيا واثيوبيا والعراق. وكان القصد من هذه الاستراتيجيا هو التخلص من الحصار المفروض من قبل دول الطوق العربية في تجاه الدائرة الخارجية. انظر في ذلك: يوئيل بن ـ بورات، في: **عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/٢٢.

(١٤) مثبت في: عبد الرحيم حسين أحمد، «الاستراتيجية الإسرائيلية وتدابيرها،» في: اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني** (عمان: الاتحاد، ١٩٨٩)، ج ٢، قسم ٢، ص ٤٠١.

(١٥) منظورنا للتوسع الاقليمي لا ينحصر في زاوية ضيقة قائمة على أساس ضم ساحات أرضية، وإنما هو حالة تقوم على أهمية الدور والتأثير.

(١٦) علماً بأن مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي غامض وضبابي غير محدد.

والإجابة عن هذا التساؤل تعتمل على مستويين: عام وخاص. وبخصوص تعلق الأمر بالجانب العام، فإن إسرائيل لا تخرج عن كونها امتداداً للنظام الامبريالي والهياكل الرأسمالية الغربية. وهذا النظام يستلزم وجود هيكل سياسي وعسكري راقٍ للدفاع عنه، مما يجعل إسرائيل مكلفة بمتطلبات استراتيجية يجب عليها تنفيذها باستخدام أدواتها المتاحة، وبخاصة المؤسسة العسكرية، وإن هذه المتطلبات ذات بعدين رئيسين:

الأول: يتمثل في أن إسرائيل جزء من النظام الرأسمالي، وبهذا يقع عليها واجب الدفاع عن هذا النظام (العالم الحر كما يدعون)، ضد أي تهديد[١٧] سواء كان ناجماً من قوة منظمة (من جانب حلف وارسو سابقاً) أو من حركات التحرر الوطنية[١٨]. وطالما أن الرأسمالية تمثل نظاماً على درجة عالية من التكامل، فيصبح لزاماً على الدول السائرة في فلكه أن تنسق أنشطتها[١٩]. وبذلك سيتأثر مستوى الإنفاق العسكري في إسرائيل بما يمليه النظام الامبريالي[٢٠].

الثاني: في مجموعة الدول الرأسمالية، لا بد من وجود قوة قائدة تتولى التنظيم. وهذه القوة تفرضها القوة العسكرية النسبية. والقوة القائدة تعمل على مستويين، عالمي، وإقليمي. فعلى المستوى العالمي، نجد أن الولايات المتحدة قد ضمنت لنفسها أن تكون القائد والشرطي الدولي (World Policeman). وعلى المستوى الإقليمي (الشرق أوسطي)، فقد سعى النظام الرأسمالي إلى جعل إسرائيل قوة إقليمية مهيمنة (Hegemonic Power) تقوم بدور شرطي في المنطقة (Regional Policeman) للمعاونة في حماية المصالح. وحتى يكون لهذه القوة تأثير لا بد من أن تظهر وتستعرض كلاً من القدرة والرغبة في استخدام القوة للتعامل مع التحديات الموجهة إلى القواعد المقامة.

---

(١٧) المقصود بالتهديد تعرض المصالح للخطر.

(١٨) وهذا ما يفسر التدخل الإسرائيلي في آسيا وافريقيا ومساندة الحركات الانفصالية في العديد من بقاع العالم.

(١٩) Ron P. Smith, «Military Expenditure and Capitalism,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 1 (1977), p. 74.

(٢٠) وهذا ما يستشف من تصريح شمعون بيريس من أن «الأمن الذي هو ضرورة فرضت علينا من الخارج». انظر: شمعون بيريس، «اقتصاد بلا حدود،» ها آرتس، ١٩٨٩/٦/٢.

إذن، فالترابط العضوي بين إسرائيل والامبريالية[٢١] يفسر قدراً ملحوظاً من مستويات الإنفاق العسكري المرتفعة في إسرائيل.

وفيما يخص الجانب الخاص، فإنه يتعلق بتأثيرات الولايات المتحدة في تحديد الإنفاق العسكري في إسرائيل، ذلك أن أحد المحاور التي ارتكزت عليها السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط منذ الخمسينيات تمثل في توطيد دعائم الوجود الصهيوني واتخاذه رأس حربة للضغط على دول المنطقة تلبية للمصالح الأمريكية العليا[٢٢]، مما جعل إسرائيل تحتل مكانة بارزة في الاستراتيجيا الدفاعية الأمريكية[٢٣]. ولهذا سعت الولايات المتحدة عبر مساعداتها العسكرية[٢٤] والاقتصادية إلى تثبيت دعائم الوجود الإسرائيلي وإيجاد مؤسسة عسكرية ضخمة خدمة للمصالح المشتركة[٢٥]. ويأتي السؤال هنا: ما هي المصالح المشتركة؟ أما من جانب الولايات المتحدة، فإن مصالحها في منطقة الشرق الأوسط متعددة الأبعاد، الاقتصادية ومنها: ضمان إمدادات النفط والاحتفاظ بالأسواق: والاستراتيجية ومنها: المحافظة على الوضع القائم بين البلدان العربية وإسرائيل، ومساندة الرجعية العربية في صراع القوى بين البلدان العربية. أما من جانب إسرائيل، فإن مصالحها تتمثل في استمرار انسياب المساعدات والعديد من المكاسب الاقتصادية الإقليمية.

---

(٢١) هذا الترابط لا يعني تطابق وجهات النظر بخصوص طبيعة العلاقة بينهما. فالعلاقة من وجهة نظر الامبريالية هي علاقة بإحدى أدواتها، وهي تستلزم من إسرائيل أن تؤدي دورها بوصفه أداة عسكرية ضاربة، بينما تطمح إسرائيل من جهتها إلى تجاوز الدور الذي حددته لها الامبريالية، إذ تحاول أن تؤدي دورها من موقع الشريك وليس من موقع الأداة. وإن انتقالها إلى موقع الشريك مسألة تحددها القدرات الاقتصادية والقاعدة الصناعية الموجودة لديها وهي ما تحاول أن تنجزه. ومن البداهة أنه مهما بلغت العلاقة بين الامبريالية وأدواتها وأهمية الدور الذي تلعبه هذه الأدوات، فإن الامبريالية ما اعتادت مساعدة الآخرين وأدواتها ليصبحوا شركاء لها. لمزيد من التفاصيل انظر: حسين أبو النمل، **بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي**، سلسلة أبحاث فلسطينية؛ ٤٦ (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥)، ص ٢٠.

(٢٢) فتحي عثمان، «الصراع العربي ـ الصهيوني والقوتان العظميان،» المنار، السنة ١، العدد ١٠ (تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥)، ص ٤٣.

(٢٣) وهذا ما تفصح عنه مقولة أحد الاستراتيجيين الأمريكان «أن القوات المسلحة الإسرائيلية وبناءها التحتي تعد موجودات سياسية واضحة». انظر: Geoffrey T. H. Kemp, «Defense Innovation and Geopolitics,» in: W. Scott Thompson, ed., *National Security in the 1980's: From Weakness to Strength* (San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, c1980), p. 73.

(٢٤) سنتناول بشكل تفصيلي هذا الموضوع في المبحث الأخير من هذا الفصل.

(٢٥) فحسب تصريحات دان شومرون رئيس الأركان في إسرائيل، «إن لإسرائيل والولايات المتحدة مصلحة مشتركة وهي أن تظل إسرائيل قوية». انظر: **معاريف**، ١٨/١/١٩٩٠.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجيا الأمريكية شهدت تحولاً جذرياً، فإن أهمية دور إسرائيل في خدمتها لم تتدنَّ. فخلال الخمسينيات والستينيات أولت هذه الاستراتيجيا اهتماماً بالتطورات في ساحة الصراع التقليدي العربي - الصهيوني، وركزت بشكل خاص على البلدان العربية ذات الثقل السكاني. لكن التطورات التي شهدتها السبعينيات، وبخاصة عندما استخدم سلاح النفط، جعلت الاستراتيجيا الأمريكية تولي اهتماماً وثقلاً لمنطقة الخليج العربي لأن مصالحها مرتبطة بقوة بهذه المنطقة(٢٦). فالولايات المتحدة، وهي بصدد تأمين مصالحها، سعت إلى إيجاد مراكز إقليمية تعاونها في تنفيذ استراتيجيتها، فاختيرت كل من تركيا وإسرائيل ومصر لهذا الغرض(٢٧). هذا التوجه الاستراتيجي نحو هذه الدول هو محصلة استقراء أمريكي في عدم إمكانية الاعتماد على الهيكل المتبقي من سياستها في الخليج العربي(٢٨). ولهذا، أولت الولايات المتحدة القدرات العسكرية الإسرائيلية (لكون إسرائيل أحد أدواتها الرئيسة) اهتماماً خاصاً، وسعت بشكل مستمر إلى تنمية هذه القدرات وتطويرها عبر برامج المساعدات العسكرية، وأن يبقى الإنفاق العسكري في إسرائيل عند المستويات التي تلبي رغبات الإدارة الأمريكية لأن انخفاضه سيعني إضعافاً للقدرات الأمريكية(٢٩). ووفق هذه الرؤية، فإن الإنفاق العسكري

---

(٢٦) وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي الأسبق كارتر في خطابه عن حالة الاتحاد سنة ١٩٨٠ بقوله: «الخليج الآن يقع ضمن مؤشر الدفاع الأمريكي». ووصف أحد الاستراتيجيين الأمريكان ذلك بقوله: «من السذاجة أن نسأل فيما إذا حدث هجوم على الخليج هل يكون أقل أهمية من هجوم على المركز الأوروبي». انظر كلاً من: Kenneth L. Adelman, «Revitalizing Alliances,» p. 305, and Albert Wohlsteller, «Half - Wars and Half Policies in the Gulf,» p. 124, in: Thompson, ed., Ibid.

(٢٧) وهذا ما يستشف من غير إشارة، حيث ورد: «نحو تركيا وإسرائيل ومصر يجب أن نعمل الكثير في سلسلة اتفاقيات ثنائية ومنفصلة علنية». وفي مكان آخر: «إذا كنا ما نزال قادرين على أن نحصل على موطئ قدم في السعودية ونحرك القوات فيها ونحتفظ بها هناك ونضع سوية قوة مشتركة للإسرائيليين، والمصريين والأمريكان وأي طرف آخر يرغب أن يشارك بما يمكن من تحقيق استقرار في المنطقة». انظر في ذلك: Francis J. West, «Conventional Forces beyond Nato,» pp. 334-335, and Leonard Sullivan, «Quick Fixes,» p. 251, in: Ibid.

(٢٨) والمقصود هنا السعودية، وعلى حسب ما يراه أحد الاستراتيجيين الأمريكان «سنكون جداً أغبياء إن اعتمدنا على الاستقرار المستقبلي وجاذبية النظام السعودي للمساعدة في تخطيطنا العسكري وليضمن لنا النفاذ إلى النفط. فيجب علينا أن نتواجه مع حقيقة أن النظام السعودي قد يسقط وأن مصدرنا الوحيد سيكون محل تدخل لإقامة حكومة مؤيدة للغرب أو نواجه ابتزازاً محكماً». انظر:
Kemp, «Defense Innovation and Geopolitics,» pp. 72-74.

(٢٩) لأنه كما يرى بعضهم «أن إشراك الموارد الإسرائيلية وربط المخابرات الإسرائيلية قد يضيف إلى القدرات الكلية». انظر:
Adelman, «Revitalizing Alliances,» p. 308.

في إسرائيل لا يعد إنفاقاً خاصاً بها، وإنما هو امتداد ومكمل للإنفاق العسكري الأمريكي، وستعطي فرضية المنطقة الطبيعية للتأثير (Natural Zone of Influence) أفضل تفسير لهذا الإنفاق[٣٠]. فالمساعدات العسكرية الأمريكية التي تعد مرتكزاً أساساً في بناء القدرة العسكرية الإسرائيلية، هي كلفة وفق الحسابات الأمريكية، وإن إقرارها يخضع لحسابات اقتصادية دقيقة تجريها الإدارة الأمريكية، أي في مقابل منافع عديدة تحصل عليها تتخذ شكل إمدادات نفطية مستمرة وبأسعار متواضعة، ومبيعات أسلحة إلى البلدان العربية في المنطقة، بالإضافة إلى ضمان الأسواق للمنتجات. وإن هذه المساعدات التي أفضت إلى رفع مستوى الإنفاق العسكري الإسرائيلي وهيأت دوراً لإسرائيل في المنطقة تعد البديل الأفضل الثاني من وجهة النظر الأمريكية مقابل الكلفة التي تتحملها في ظل غياب هذه المساعدات، وبالتالي قد يؤدي إلى اضمحلال دور إسرائيل.

ومن غير الممكن إغفال تأثر مستويات هذا الإنفاق بالتغيرات في النظرية العسكرية الإسرائيلية. وهذه النظرية تنطلق من ركيزة أساس تتمثل بأن الحاجة إلى جيش قوي ليست مسألة مؤقتة، وإنما هي حالة دائمة حتى لو وصل الأمر إلى حالة تعايش مع العرب. فإن شرط التعايش الدائم، حسب نظرهم، هو وجود قوة قومية على أن تكون القوة العسكرية أحد أركانها[٣١]. وبهذا تأطرت هذه النظرية خلال الستينيات والسبعينيات، وبالتحديد لغاية زيارة السادات للقدس وانخفاض احتمالات الحرب، في إيجاد قوة عسكرية هجومية فعالة، والحرب على أرض الأعداء، وتبني الحرب الخاطفة والمفاجئة، وتكثيف خسائر الخصم، وإحباط القدرة العسكرية والتقانية[٣٢]. وقد انسجم المتوسط السنوي للإنفاق العسكري خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٧٧) والبالغ ٦٤٣٤ مليون شيكل جديد بالقيم الحقيقية مع هكذا أطر. لكن التطورات التي شهدتها الثمانينيات في أنظمة التسليح العربية، وبخاصة صواريخ أرض/أرض[٣٣]، أفقدت نظرية الأمن الإسرائيلية[٣٤] عنصرين

---

(٣٠) انظر في ما سبق ص ٥٢ ـ ٥٤ من هذا الكتاب.

(٣١) يسرائيل طل، «الحربان،» ملحق **يديعوت أحرونوت**، ٦/٦/١٩٧٥.

(٣٢) المشاط، «البعد الأمني للصراع العربي ـ الإسرائيلي،» ص ٤١.

(٣٣) هذا التطور أثار قلق الإسرائيليين، فقد عبر يتسحاق شامير عن ذلك بقوله: «هناك اتجاه فعلي من جانب الدول العربية لإدخال صواريخ أرض/أرض إلى منطقتنا، وإن هذه مسألة خطيرة وتدعو للقلق. ولكننا لن نجلس في هدوء إزاء هذه المسألة». انظر: **يديعوت أحرونوت**، ٢٢/٦/١٩٨٨.

(٣٤) النظرية العسكرية الإسرائيلية تستمد من نظريتها الأمنية.

من عناصرها الثلاثة، وهما الردع والعمق الاستراتيجي ليبقى العنصر الثالث وهو الضربة الاستباقية موضع شك هو الآخر، مما حدا إسرائيل على تغيير نظريتها الأمنية بأن جعلها تقوم على التوسع في مجالات استخدام الأسلحة الموجهة الدقيقة وشبكة سيطرة متطورة. وهذه النظرية الجديدة[٣٥] ارتكزت على تدمير القوة أكثر من احتلال الأرض، إذ إن الضربات الدقيقة لأهداف عن بعد من شأنها تحييد هجوم الخصم وإضعاف شوكته قبل وصول القوات إلى خط التماس.

هذه التحولات في النظرية العسكرية استلزمت استثمارات رأسمالية ضخمة في أنظمة التسليح ذات التقنيات المتقدمة، مما انعكس على مستوى الإنفاق العسكري خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٩٠) بحيث وصل إلى متوسط سنوي قدره ٨٢٩٢ مليون شيكل بالقيم الحقيقية.

ونخلص من هذه النقطة إلى أن مستوى الإنفاق العسكري في إسرائيل، على الرغم من تذبذبه السنوي، ذو درجات مرتفعة، وقد تداخل العديد من العوامل في تقرير هذا المستوى.

٢ ـ إتجاهات الإنفاق

انصب تحليلنا في النقطة السابقة على متابعة التطورات في مستويات الإنفاق العسكري والتي من خلالها تمكنا من الوقوف على مضامين تخص علاقة هذه المستويات بالمتغيرات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية. وسنحاول في هذه النقطة الوقوف على الاتجاه الذي اتخذه هذا الإنفاق عبر الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) نسبة إلى عدد من المتغيرات وفق الآتي:

أ ـ الاتجاه العام

إذا كان الشكل رقم (٥ ـ ١) السابق قد أشر لنا بأن الإنفاق العسكري في إسرائيل اتسم بالتذبذب عبر الفترة التي ندرسها، ترى ألا يمكن تعيين السلوك العام الذي اتخذه هذا الإنفاق عبر هذه الحقبة الزمنية؟ وعندما يتخذ المسار الفعلي ذلك النمط الذي يكشف عنه هذا الشكل فإنه يشير صراحة إلى أن هذا الإنفاق لم

---

(٣٥) لمزيد من التفاصيل حول ذلك انظر: رؤوبين فدهتسور، «نحو نظرية قتال جديدة،» بوليتيكا، العدد ٢٦ (أيار/مايو ١٩٨٩).

يتغير (سواء في الصعود أو الهبوط) بحجم مطلق ثابت، مما يجعل التوصيف الخطي لسلوكه تجاه الزمن افتراضاً غير واقعي. وإزاء هذا النمط، فإن التوصيف التربيعي (Quadratic Function) يعد أفضل التوصيفات(٣٦). وهذا التوصيف يفترض أن هذا الإنفاق لا يتغير بكميات ثابتة عبر الزمن. وبتوظيف هذا التوصيف ظهرت النتائج الآتية:

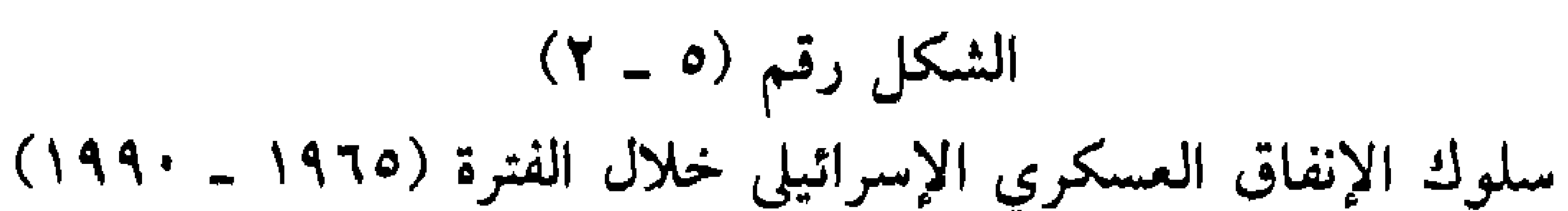
$$M = -688 + 1391 \quad T - 45\,T^2$$
$$(-0.88) \quad (10.44) \quad (-9.39)$$
$$R^2 = 83.7\% \qquad DW = 1.87$$

حيث تشير:

M: الإنفاق العسكري في إسرائيل بالقيم الحقيقية.

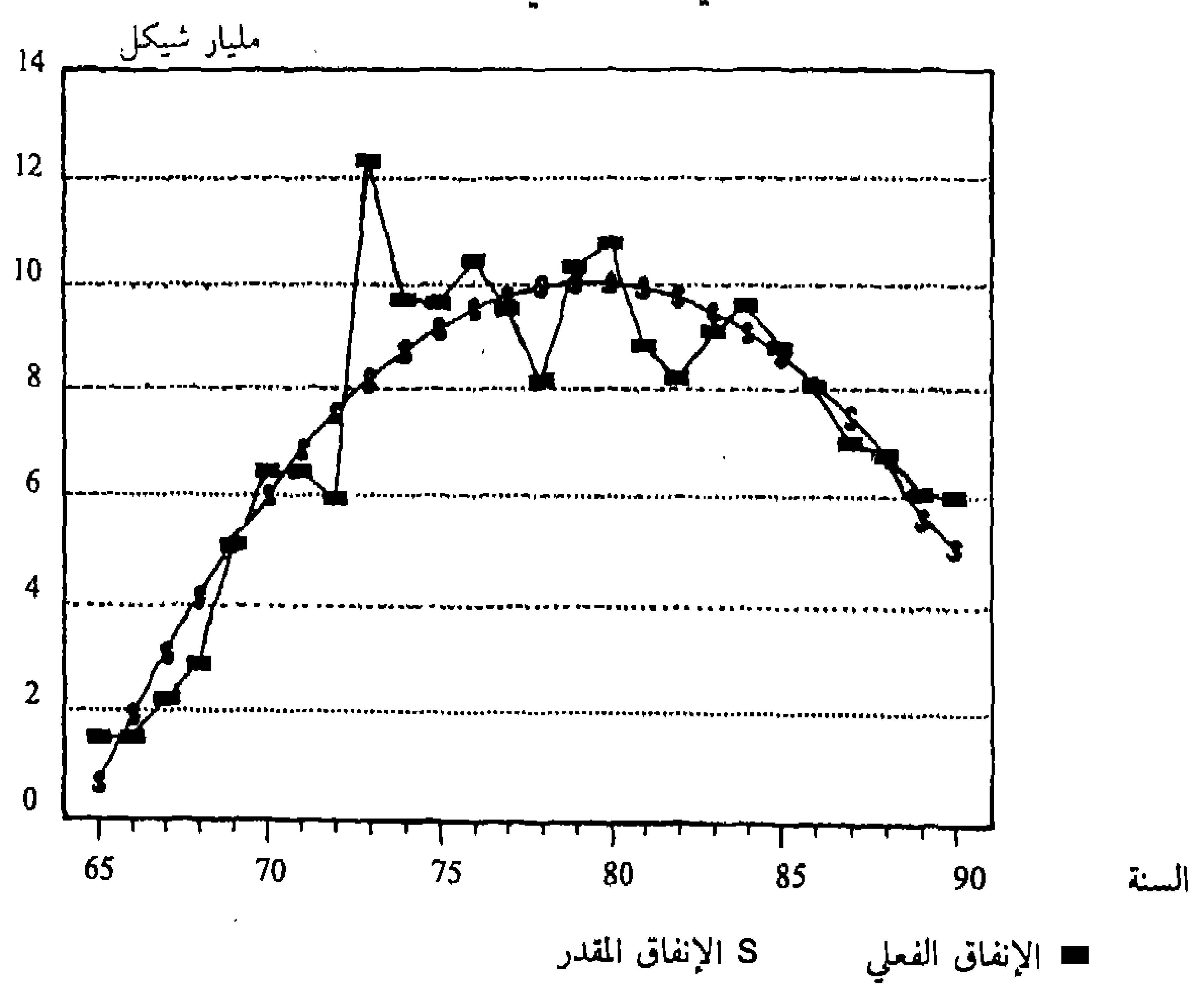
T: الزمن (١٩٦٥ = ١... وهكذا).

وبتقدير الإنفاق وفقاً لهذه النتائج وتأليفها مع الإنفاق الفعلي تم رسم الشكل رقم (٥ ـ ٢).



الشكل رقم (٥ ـ ٢)

سلوك الإنفاق العسكري الإسرائيلي خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)



(٣٦) لمزيد من الاطلاع، انظر: Robert H. Nicholson, *Mathematics for Business and Economics* (New York: McGraw-Hill Book Company, ©1986), p. 203.

ويشير الشكل نفسه إلى الإنفاق العسكري في إسرائيل، وقد اتخذ شكل مقعَّر منحدر(Downward Concave) تجاه الزمن.

إن هذا التوصيف، على قوته، لا يؤشر الاتجاه العام للإنفاق العسكري، وإنما يتعامل فقط مع سلوك الإنفاق تجاه الزمن وحده، مما يجعل توظيفه نموذجاً للاتجاه العام متحيزاً(٣٧).

ومن البداهة، فإن الاتجاه العام يعد العنصر الحاسم في نسق الإنفاق العسكري الإسرائيلي لأنه يعبر عن الاستراتيجيا العسكرية الإسرائيلية. فنسق الإنفاق الفعلي، كما يلاحظ من الشكل رقم (٥ ـ ٢)، يضم في جزء منه اتجاهاً عاماً وعدداً من التأثيرات الدورية (عدم الاستقرار الإقليمي والحروب)، ويضم كذلك عدداً من العناصر العشوائية. وبغرض عزل كل من التغيرات الدورية والاتجاه العام، فقد عمدنا إلى استخدام متغير وهمي لعدم الاستقرار الإقليمي (W)(٣٨) وبإشراك الزمن (T) ظهرت النتائج الآتية:

$$M = 3508 + 202\,T + 2451\,W$$

$$(3.15) \qquad (3.22) \qquad (2.60)$$

$$R^2 = 39.3\% \qquad DW = 0.53$$

ويعبر معامل الزمن (T) عن الاتجاه العام، بينما نجد أن معامل الحرب (W) يمثل التقلبات الدورية (الذروات في السنوات ١٩٦٧، ١٩٦٩، ١٩٧٣، ١٩٨٣، ١٩٨٤). ففي ظل انعدام الحرب، فإن الإنفاق العسكري كان يزداد بمقدار ٢٠٢ مليون شيكل في السنة خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠). وفي كل سنة اتسمت بعدم استقرار إقليمي ازداد الإنفاق بـ ٢٤٥١ مليون شيكل، إضافة إلى حده الثابت البالغ ٣٥٠٨ ملايين شيكل.

---

(٣٧) Ronald J. Wonnacott and Thomas H. Wonnacott, *Econometrics*, Wiley Series in Probability and Mathematical Statistics, 2nd ed. (New York: John Wiley and Sons, c1979), pp. 201-206.

(٣٨) بإعطاء قيمة صفر للسنوات التي لا يوجد فيها حرب (١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٨، ١٩٧١، ١٩٧٢، ١٩٧٨، ١٩٧٩، ١٩٨٠، ١٩٨١، ١٩٨٦، ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩، ١٩٩٠) وإعطاء قيمة «واحد» إلى السنوات الأخرى.

ب ـ اتجاهات العبء الدفاعي

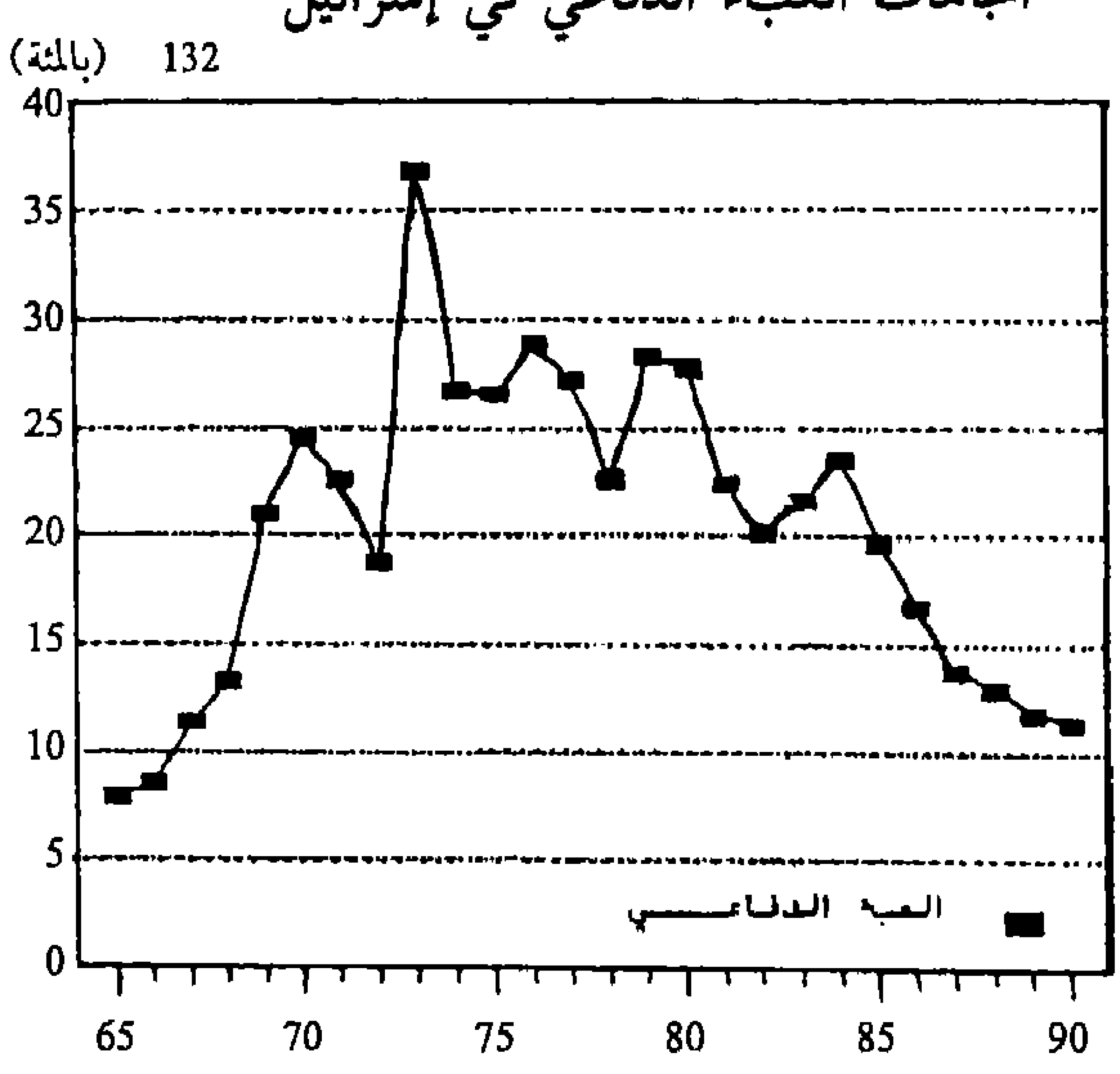
من المعطيات الإحصائية الخاصة بالإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي، والواردة في الجدول رقم (٥ ـ ١)، تم احتساب العبء الدفاعي[٣٩] في إسرائيل وعلى حسب المبين في الشكل رقم (٥ ـ ٣) والذي يلاحظ منه:

ـ أن الإنفاق العسكري امتص نسبة ملحوظة من الناتج المحلي في إسرائيل طيلة عقدين من الزمن، ابتداء من سنة ١٩٦٥ ولغاية سنة ١٩٨٤، مما يشير إلى أن إسرائيل تسلك في عداد الدول ذات العبء الدفاعي المرتفع جداً. وخلال الفترة التي تناولتها الدراسة، فقد كرس الثُمن تقريباً من أية زيادة في الدخل إلى المؤسسة العسكرية فقط، ووفق ما تكشف عنه العلاقة القياسية الآتية:

$$M = 3054 + 0.122\ GDP$$
$$(1.94) \quad (2.89)$$
$$R^2 = 25.8\% \quad DW = 0.45$$

الشكل رقم (٥ ـ ٣)

اتجاهات العبء الدفاعي في إسرائيل



على الرغم من أخذ الاتجاه العام لهذا العبء بالانخفاض، ابتداءً من سنة ١٩٨٥، إلا أن سلوكه عبر المسار الزمني يشير إلى أنه يفوق نظيره في غالبية دول العالم مجتمعة أو منفردة، وذلك وفق ما يوضحه الجدول رقم (٥ ـ ٢).

(٣٩) انظر هذا المفهوم في ما سبق، ص ٤٢ ـ ٤٤.

الجدول رقم (٥ ـ ٢)
العبء الدفاعي بحسب المجموعات الدولية

المجموعات / السنوات المختارة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الدول المتقدمة	٦,٣	٥,٦	٥,٢	٥,٥	٥,٠
الدول النامية	٥,٨	٥,٩	٦,١	٦,٠	٤,٣
البلدان العربية	٧,٢	٩,٥	١٠,٢	١٠,٨	٩,٩
متوسط العالم	٦,٢	٥,٧	٥,٣	٥,٦	٤,٩
إسرائيل	٢٤,٤	٢٦,٥	٢٧,٨	١٩,٦	١١,٤

المصدر: احتسبت بيانات هذا الجدول باستثناء ما يخص إسرائيل من: عبد الرزاق فارس الفارس، «السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠)،» المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧١ (أيار/مايو ١٩٩٣)، ص ٩.

وعلى الرغم من أن هذا العبء في سنة ١٩٩٠ كان قد انخفض بأكثر من النصف، نسبة إلى سنة ١٩٧٠، فإنه يبقى من أعلى المعدلات في العالم وحسب ما يكشف عنه الجدول رقم (٥ ـ ٣).

الجدول رقم (٥ ـ ٣)
العبء الدفاعي لعينة من الدول في سنة ١٩٩٠

الدولة	العبء الدفاعي	الدولة	العبء الدفاعي
الدول المتقدمة		الدول النامية متوسطة الدخل	
الولايات المتحدة	٥,٦	كوبا	١٠,٠
المملكة المتحدة	٣,٩	جنوب افريقيا	٤,٣
فرنسا	٣,٦	تركيا	٤,٩
اليونان	٥,٩	كوريا الشمالية	٨,٧
تشيكوسلوفاكيا	٣,١	الدول النامية منخفضة الدخل	
بولندة	٢,٩	الباكستان	٦,٦
الدول النامية مرتفعة الدخل		الهند	٣,٣
كوريا الجنوبية	٤,٠	بوليفيا	٣,٢
الأرجنتين	٣,٣	عدد من الدول العربية	
فنزويلا	٢,٠	مصر	٤,٦
المكسيك	٠,٤	المغرب	٤,٥
		الأردن	١٠,٩
		سوريا	(*)٩,٢
		إسرائيل	١١,٤

(*) لسنة ١٩٨٩.

المصـدر: United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report, 1993* (New York: Oxford University Press, 1993), pp. 176-177 and 205.

ـ إن الاتجاه الذي أخذه العبء الدفاعي يتطابق تماماً مع الاتجاه الذي أخذه مستوى الإنفاق، مما يشير إلى أن الإنفاق العسكري في إسرائيل نما بخطوات متناسقة مع نمو الناتج المحلي (قارن الشكلين رقمي (٥ ـ ١) و (٥ ـ ٣))، ويستدل على ذلك أيضاً من خلال العلاقة القياسية بين الناتج المحلي والإنفاق العسكري ذي التوصيف التربيعي (غير الخطي) الآتي:

$$M = 14368 + 1.26\ GDP - 0.000016\ (GDP)^2$$
$$(-7.93) \quad (11.31) \quad (-10.36)$$
$$R^2 = 86.9\% \qquad DW = 2.36$$

ج ـ الأهمية النسبية للإنفاق العسكري في الإنفاق العام

تشير الدلائل إلى أن الإنفاق العام في إسرائيل قد شهد تطوراً ملحوظاً، إذ أخذت الأهمية النسبية للإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي اتجاهاً عاماً تصاعدياً طيلة الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٤) (انظر الشكل رقم (٥ ـ ٤))، مما يشير إلى أن السياسة المالية التي اتبعتها إسرائيل خلال هذين العقدين كانت المالية التوسعية (Fiscal Accommodation)[٤٠]، في حين تغيرت هذه السياسة نحو المالية المتشددة (Fiscal Tightening) اعتباراً من سنة ١٩٨٥، بحسب ما يكشف عنه انخفاض حصة الإنفاق العام في الناتج. وهذا التغير في السياسة المالية يرتبط أساساً بالمشكلات الاقتصادية العديدة التي تواجهها إسرائيل والتي أفضت، كما أشرنا في غير مناسبة إلى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل عام ١٩٨٥. ومع هذه التغيرات، فإن الإنفاق العام ما يزال يشكل أهمية نسبية مرتفعة تعكس الدرجة العالية من التدخل الحكومي في الاقتصاد[٤١]. وقد أسهم الإنفاق العسكري بدرجة كبيرة في ارتفاع هذه الأهمية النسبية، وبخاصة خلال الفترة المحصورة بين سنتي ١٩٦٥ و١٩٧٣، حيث يلاحظ أن تنامي حصة الإنفاق العسكري في الإنفاق العام دفع بأهمية الإنفاق العام في الناتج إلى التصاعد (انظر الشكل رقم (٥ ـ ٤)).

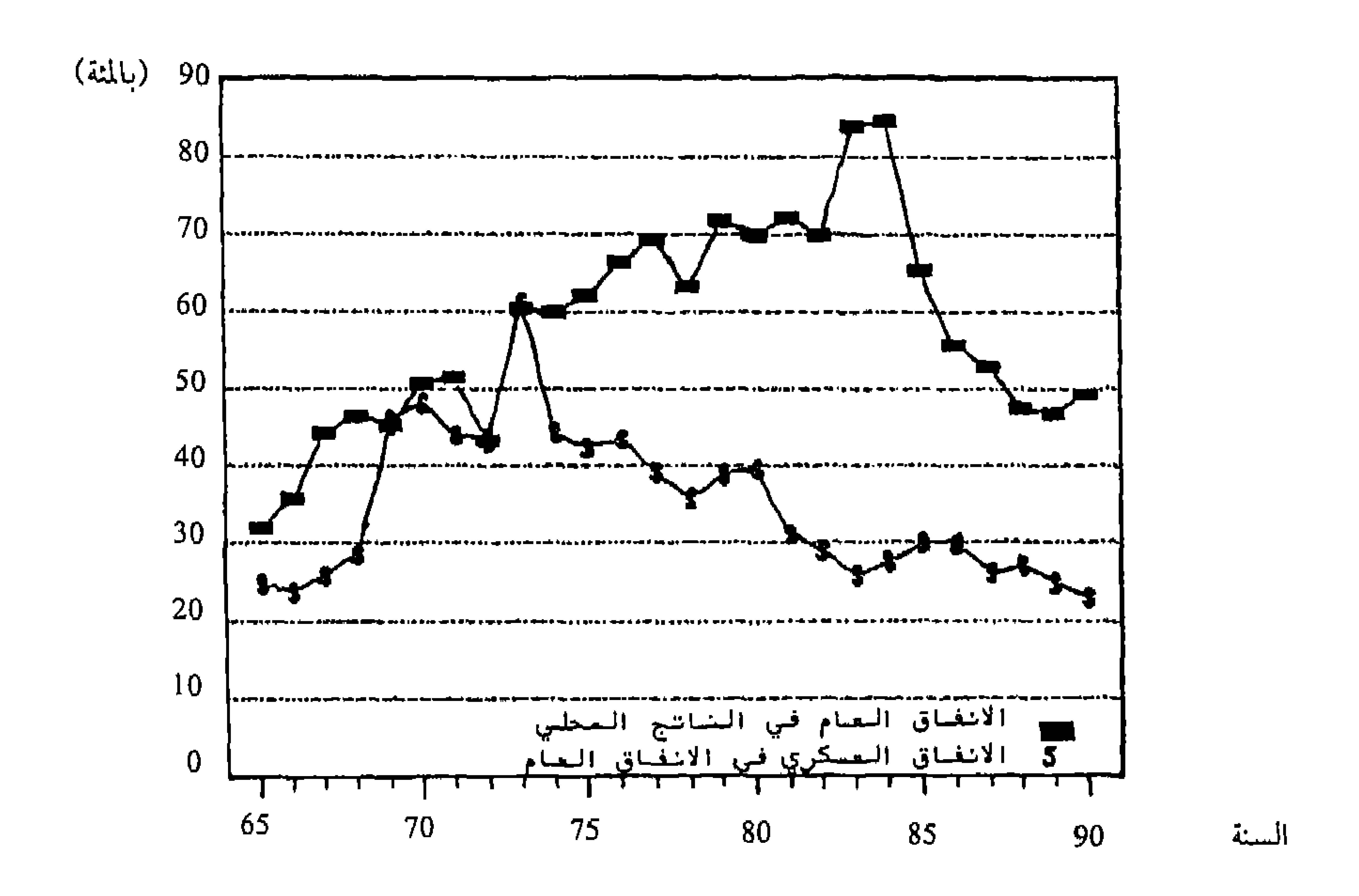
---

(٤٠) حول هذه الطبيعة للسياسة المالية، انظر: Paula De Masi and Henri Lorie, «How Resilient are Military Expenditures?» *International Monetary Fund Staff Papers*, vol. 36, no. 1 (March 1989), p. 142.

(٤١) انظر في ما سبق ص ١٠٢ ـ ١٠٤ من هذا الكتاب.

الشكل رقم (٥ ـ ٤)

اتجاهات السياسة المالية وتطور حصة الإنفاق العسكري في الإنفاق العام



ولكن الذي يلاحظ أيضاً من الشكل اتجاه حصة الإنفاق العسكري في الإنفاق العام ابتداء من سنة ١٩٧٤ إلى الانخفاض. وعلى الرغم من هذا الاتجاه التنازلي، فإنها تشير إلى أن المؤسسة العسكرية في إسرائيل لا زالت تستحوذ على أولوية في إطار النشاط الحكومي، والتي تستشف من المؤشرات الآتية:

ـ إن الإنفاق العسكري نما في المتوسط خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) بمعدل يفوق معدل نمو الإنفاق العام المدني (الإنفاق العام يطرح منه الإنفاق العسكري)، إذ بلغ للأول ٩ بالمئة، بينما نمت النفقات المدنية بمعدل متوسط قدره ٧،٢ بالمئة.

ـ على الرغم من انخفاض حصة الإنفاق العسكري في الإنفاق العام بأكثر من النصف، فإن هذه الحصة ما زالت تفوق المتوسطات العالمية، كما يوضحها الجدول رقم (٥ ـ ٤).

الجدول رقم (٥ ـ ٤)

الأهمية النسبية للإنفاق العسكري في الإنفاق العام بحسب المجموعات الدولية

المجموعات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
الدول المتقدمة	٣٢,٧	٢٤,١	١٨,٣	١٧,٨	١٨,١
الدول النامية	٣٣,٣	٢٦,٦	١٩,٧	١٩,٢	١٤,٥
البلدان العربية	٢٥,٣	١٩,٩	٢٤,٣	٢٦,٥	٢٥,٩
المتوسط العالمي	٣٢,٨	٢٤,٦	١٨,٦	١٨,٨	١٧,٤
إسرائيل	٤٨,٢	٤٢,٦	٣٩,٨	٣٠,٠	٢٣,١

المصدر: احتسبت بيانات هذا الجدول باستثناء ما يخص إسرائيل، من: الفارس، المصدر نفسه، ص ٩.

ـ إن الإنفاق العسكري في إسرائيل يفوق الإنفاق على كل من التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي والرفاه بعدد من المرات وكما يوضحه الجدول رقم (٥ ـ ٥).

الجدول رقم (٥ ـ ٥)

عدد المرات التي يفوق فيها الإنفاق العسكري الإنفاق على البنود الأخرى

السنوات المختارة / بنود الإنفاق	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨
الإنفاق على التعليم	٣	٧	٥	٤	٤	٣
الإنفاق على الصحة	٨	١٣	١٣	١١	٩	٧
التأمين الاجتماعي والرفاه	٩	١١	٢	٣	٢	١

المصادر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في: IMF: *Government Finance Statistics Yearbook, 1981*, pp. 309-310, and *Government Finance Statistics Yearbook, 1989*, pp. 354-355; UN: *Statistical Yearbook, 1972*, p. 697, and *Statistical Yearbook, 1976*, p. 771.

كما أن الإنفاق العسكري طيلة الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٦) كان يفوق الإنفاق على هذه البنود مجتمعة.

إن هذه المؤشرات تفصح عن أن الإنفاق العسكري يشكل فقرة ملحوظة، ومكوناً رئيساً في الموازنة الإسرائيلية على الرغم مما طرأ على أهميته النسبية في الإنفاق العام من تحولات.

وعندما يتسم الإنفاق العسكري بهذه الخصوصية، فإنه يصبح من الضروري

الوقوف على مسألتين: **الأولى** تتعلق بسلوك هذا الإنفاق تجاه التغيرات في الموازنة. **والثانية** تعيين طبيعة العلاقة بينه وبين بنود الإنفاق الأخرى، وبخاصة الإنفاق على الرفاهية الاجتماعية.

فالمسألة الأولى تنصب على قياس درجة تأثر (Vulnerability) الإنفاق العسكري قياساً بالبنود الأخرى للموازنة بطبيعة السياسة المالية المتبعة. في حين نجد أن المسألة الثانية تهتم بقياس الإحلالات التبادلية (Trade Offs) بين هذا الإنفاق وغيره من بنود الإنفاق الأخرى، وفيما إذا كان هناك تكامل (Complement) أو إحلال (Substitute) بينه وبين البنود الأخرى في الموازنة.

ومن البداهة، فإن درجة التأثر تتحدد عبر نسب التغيرات المئوية في البند الإنفاقي إلى تلك الخاصة بالإنفاق الكلي[٤٢]، أي من خلال معامل المرونة. وعادة ما يحصل خلال فترات تخفيض الموازنة العامة للدولة أن تكون بعض القطاعات أكثر تأثراً بهذا التخفيض من غيرها[٤٣].

وبغرض الوقوف على درجة تأثر الإنفاق العسكري في إسرائيل بالتغيرات في الموازنة ومقارنتها بغيرها من البنود، فقد أخذنا ثلاثة بنود رئيسة من بنود الإنفاق العام في إسرائيل، وهي: الصحة والتعليم والتأمين الاجتماعي، وظهرت التقديرات وفق المدون في الجدول رقم (٥ ـ ٦).

ويتضح من النتائج أن معامل تأثر الإنفاق العسكري يقارب الواحد الصحيح، مما يجعله البند الوحيد في الموازنة والذي يتسم بحساسية للتغيرات فيها، بينما نجد أن بقية البنود الإنفاقية عديمة التأثر لكون معاملها يقل عن الواحد الصحيح. وإذا ما صح هذا، فستكون المؤسسة العسكرية في إسرائيل أضعف القطاعات مقاومة (Resilience) للتغيرات في الموازنة.

---

(٤٢) انظر في ذلك: Norman Hicks and Anne Kubisch, «Cutting Government Expenditures in LDCs,» *Finance and Development*, vol. 21, no. 3 (September 1984), p. 38.

(٤٣) العديد من الدراسات يشير إلى أن القطاعات الاجتماعية تعد من أكثر القطاعات تأثراً بهكذا تخفيض، بينما القطاع العسكري ذو تأثر منخفض. ومن خلال دراسة نفذها «IMF» على ٣٧ حالة تخفيض في الإنفاق الحكومي في ٣٢ دولة ظهر مؤشر التأثر للدفاع ٠,٦ الإنتاج ١,٢، الهياكل الأساسية ١,٧، الأخرى ٠,٨. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٧ ـ ٣٨.

الجدول رقم (٥ ـ ٦)

مؤشرات تأثر الإنفاق العسكري وبعض بنود الإنفاق الرئيسة في إسرائيل

المؤشرات والاختبارات / البند الإنفاقي	مؤشر التأثر(*)				المعدل الحدي(**)			
	المعامل		الاختبارات		المعامل		الاختبارات	
	(B)	t	R^2	DW	(b)	t	R^2	DW
الإنفاق العسكري	٠,٩٦٨	١٠,٥٠	٨٤,٠	٢,٠٩	٠,٢٧٨	٧٢,٠٥	٩٩,٦	١,٨٥
الإنفاق على التعليم	٠,٨٩٥	١١,٥٥	٨٦,٤	٢,٣٣	٠,٠٨٦	٣٩,٥٩	٩٨,٦	٠,٨٦
الإنفاق على الصحة	٠,٨٩٠	١١,٤٠	٨٦,١	٢,٥٢	٠,٠٣٤	٦٣,٨٨	٩٩,٥	١,٦٨
التأمين الاجتماعي والرفاه	٠,٨١٨	٨,٠٣	٧٥,٤	٢,١٥	٠,١٨٦	٣٩,٢٣	٩٨,٦	٠,٩٧

(*) احتسب وفق الصيغة $Y = AX^B$

(**) احتسب وفق والصيغة $Y = \alpha + bX$

حيث إن: (Y): بند الإنفاق، (X): الإنفاق العام، (B): معدل التأثر، (b): مقدار التأثر.

ولكن عند ربط هذه النتائج بطبيعة السياسة المالية المتبعة في إسرائيل التي أشرها الشكل رقم (٥ ـ ٤) السابق، والمتسمة بالسياسة التوسعية طيلة الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٨٤) والسياسة المتشددة خلال الفترة اللاحقة لسنة ١٩٨٥، فإن تفسير النتائج يصبح ذا مضامين غاية في الأهمية، ذلك أن هذه النتائج تعبر عن الوضع الذي يمثل السياسة المالية التوسعية، والتي تشير إلى أن الإنفاق العسكري يزداد بمعدل مساوٍ للزيادة في الإنفاق العام. ويدعم ذلك مؤشر المعدل الحدي الذي يعبر عن ارتفاع الجزء المخصص للإنفاق العسكري من أية زيادة في الإنفاق العام مقارنة ببقية القطاعات. وإذا عزلنا السياسة المالية المتشددة واحتسبنا معدلات التأثر آخذين في الحساب الوضع الذي كان في سنة ١٩٨٥ يتبين لنا الآتي:

الدفاع: ٠,٥٦.

التعليم: ١,٠٠.

الصحة: ١,٠٤.

التأمين الاجتماعي: غير واضح.

إن هذه النتيجة الأخيرة تكشف عن أن الإنفاق العسكري أقل البنود تأثراً في أوقات التقلص. وكلا النتيجتين تشير إلى أن المؤسسة العسكرية التي يعبر عنها بالإنفاق العسكري تعد من أقدر القطاعات على التوسع والنمو في فترات التوسع،

كما أنها تعد من أكثر القطاعات مقاومة في أوقات التقلص، مما يجعل هذه المؤسسة من أكثر القطاعات حماية في الاقتصاد، ذلك أنها تحتل أولوية في تخصيص الموارد في فترات التوافر، بينما لا تشهد إلا تخفيضات طفيفة في فترات العسر المالي.

أما بخصوص قياس الإحلالات التبادلية بين الإنفاق العسكري وبنود الإنفاق الأخرى، فقد وظفنا لهذا الغرض نموذجاً بسيطاً بالصيغة الآتية[٤٤]:

$$Y = \alpha + b_1X + b_2Z + e$$

حيث إن:

(Y): تمثل حصة البند الإنفاقي (غير العسكري) في الموازنة.

(X): تمثل حصة الإنفاق العسكري في الموازنة.

(Z): متغير رقابي.

وقد اعتمدنا متغيرين رقابيين هما: حصة الاستهلاك العام في الناتج المحلي، وحصة الإنفاق العام في الناتج المحلي بهدف تحسين توصيف النموذج والحصول على تقديرات تكون أقل تحيزاً.

والذي يهمنا هو إشارة المعلمة (b_1)، فعندما تظهر موجبة، فإنها تشير إلى أن بنود الموازنة متكاملة (Complementary) مع الدفاع، فهي تزداد وتنخفض مع تزايد وتناقص حصة الإنفاق العسكري في الموازنة. أما إذا كانت الإشارة سالبة فإنها تشير إلى أن الإنفاق العسكري المتزايد يحصل على حساب البنود الإنفاقية الأخرى.

وبأخذ البنود الإنفاقية نفسها التي تعاملنا معها في قياس معامل التأثر ظهرت نتائج تقديرات النموذج كما هي موضحة في الجدول رقم (٥ ـ ٧).

وتكشف النتائج المدونة في أعلاه على الرغم من تباين درجات معنوية المقدرات (عديم المعنوية بالنسبة للصحة، منخفض المعنوية بالنسبة للتعليم، عالي المعنوية بالنسبة للتأمين الاجتماعي)، عن مضمون مهم وهو أنه مع ثبات المتغير الرقابي، فإن الإنفاق العسكري في إسرائيل يحصل على حساب البنود الإنفاقية

---

(٤٤) انظر في ذلك: Robert E. Looney, «Budgetary Impacts of Third World Arms Production,» *International Journal of Public Administration*, vol. 11, no. 5 (1988), p. 613.

الأخرى، لأن إشارة المعلمة في كافة الحالات سالبة[٤٥]، أي أن هناك إحلالاً تبادلياً (Trade Off) بين الإنفاق العسكري وبقية البنود الإنفاقية.

الجدول رقم (٥ ـ ٧)

الإحلالات التبادلية بين الإنفاق العسكري وبنود الإنفاق الأخرى

النتائج والاختبارات / بند الإنفاق	المتغيرات المستقلة			الاختبارات	
	حصة الإنفاق العسكري (b1)	حصة الاستهلاك العام (b2)	حصة الإنفاق العام (b2)	R^2	DW
الإنفاق على التعليم	ـ ٠,٠٢٢ (ـ ١,٠٥)		ـ ٠,٠٣٠ (ـ ٢,٠٦)	٢١,٢	١,٢٦
الإنفاق على الصحة	ـ ٠,٠٠١ (ـ ٠,١١)		٠,٠١٢ (١,٥٧)	١٠,٦	١,٣٥
التأمين الاجتماعي والرفاه	ـ ٠,٢٤١ (ـ ١,٩٧)	٠,٨١٠ (٣,٥١)		٣٧,٤	٠,٦٤

وهذه النتيجة تتعارض مع فرضيتنا أن الإنفاق العسكري في إسرائيل ليس بديلاً من الإنفاق الاجتماعي، والتي انطلقنا في صياغتها من طبيعة التركيبة الاجتماعية في هذا الكيان (والقائمة على الاستزراع) بحيث تجعله يتوسع في كل من الإنفاق العسكري والإنفاق الاجتماعي في الوقت ذاته لضمان استمرار تدفق الهجرة إليه، لأن المهاجر أكثر ما يهمه ويجذبه هو توفر الأمن والخدمات الاجتماعية. ويبدو أن إسرائيل لا تعير الخدمات الاجتماعية المدنية تلك الأهمية، وهي مسألة لا تثير استغراباً في ظل استحضار أن إسرائيل هي امتداد للنظام الامبريالي الرأسمالي، مما يستلزم منها أن تنظر إلى الإنفاق الاجتماعي بمنظور رأسمالي[٤٦]. وهذا المنظور يستند إلى أن أنواعاً معينة من الإنفاق الاجتماعي قد

---

(٤٥) وهذا ينسجم مع ما أشار إليه شمعون بيريس حين تناول موضوع الأمن الأساس والأمن الجاري. حيث عبر عن الأول بالتهديدات من الدول العربية، بينما قرن الثاني بالانتفاضة، إذ قال: «إذا استمر التوتر في الأمن الأساس وفي الأمن الجاري فسوف نضطر لتوجيه وتحويل المزيد من الوسائل ـ من قطاعات إلى أخرى ـ إلى القطاع الأمني». انظر في ذلك: بيريس، «اقتصاد بلا حدود».

(٤٦) حول هذا المنظور، انظر: Michael Reich, «Does the U. S. Economy Require Military Spending?» *American Economic Review*, vol. 62, no. 2 (May 1972), p. 302.

تضيع الحكومة في منافسة مع القطاع الخاص وتترتب أضرار الأطراف عديدة.

٣ ـ مزيج الإنفاق العسكرى

تعرضنا[٤٧]، وبشكل عابر، إلى مزيج الإنفاق العسكري (Military Expenditure Mix) بخصوص المكون الخارجي والمحلي. وبغرض استكمال جوانب هذا المزيج وتأشير اتجاهاته ومضامينه الاقتصادية، فقد تم احتساب عدد من المؤشرات، وكما هي موضحة في الجدول رقم (٥ ـ ٨).

الجدول رقم (٥ ـ ٨)

عدد من المؤشرات عن مزيج الإنفاق العسكري في إسرائيل (نسبة مئوية)

الفترة الزمنية	الإنفاق العسكري: حصة الاستيرادات العسكرية	الإنفاق العسكري: حصة الأجور	الإنفاق العسكري: حصة المشتريات المحلية	الاستهلاك الحكومي: حصة الأجور	الاستهلاك الحكومي: حصة المشتريات السلعية والخدمية	الاستيرادات العسكرية إلى الاستيرادات السلعية	الأجور في القطاع العسكري إلى إجمالي الأجور
١٩٦٦ ـ ١٩٦٩	٣٦,٤	٢٥,١	٣٧,٩	٥١,٢	٤٨,٨	١٩,٠	٧,١
١٩٧٠ ـ ١٩٧٤	٤٢,٤	١٧,[illegible]	٤٠,[illegible]	[illegible]	٦٦,٧	٢٥,[illegible]	[illegible]
١٩٧٥ ـ ١٩٧٩	٤١,٧	٢٠,٣	٣٧,٨	٣٥,٦	٦٤,٦	٢٢,٤	١٠,٣
١٩٨٠ ـ ١٩٨٤	٣٤,٠	٢٤,٣	٤١,٦	٤٧,٩	٤٧,٥	٢٧,٤	١٠,٠
١٩٨٥ ـ ١٩٩٠	٢٩,٥	٢١,٠	٤٠,٨	٥٠,١	٤٤,٩	١٢,٥	٧,٧

المصدر: احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (٥ ـ ١).

ويتضح من الجدول أن تشكيلة الإنفاق العسكري في إسرائيل تميل بالأساس لصالح ترجيح المكون السلعي على المكون الإفرادي؛ نظراً لكون الأجور لا تشكل في أحسن الأحوال أكثر من الربع، في حين نجد أن المكون السلعي (سواء كان استيرادات أو محلياً) يشكل بحدود ثلاثة أرباع الإنفاق. وهذه التشكيلة فرضتها الطبيعة الخاصة الديمغرافية والسوقية لإسرائيل من حيث صغر حجمها السكاني (الأعداد البشرية) ووضع حالة العمق الجغرافي. فالمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، على ما يبدو من اتجاه حصة الأجور إلى الانخفاض، وصلت حدود نموها الكمي، ومجالها الوحيد للتوسع هو التوسع الرأسي، ولهذا فإنها اتجهت إلى الإحلال المعداتي محل العنصر البشري، مما يجعل الجيش في إسرائيل على درجة عالية من التكثيف الرأسمالي. وهذا المزيج يشير في أحد جوانبه إلى النزعة العدوانية الإسرائيلية وميلها

(٤٧) انظر فيما سبق [illegible] من هذا الكتاب.

منذ قيامها نحو التوسع في وسائل التدمير.

وفي نطاق هذه التشكيلة، يلاحظ أن الوزن النسبي للاستيرادات العسكرية تنامى منذ أواسط الثمانينيات ولغاية أواسط الستينيات، ثم أخذ بعدها بالتدني بما يشير إلى تزايد اعتماد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على التصنيع العسكري المحلي في الإيفاء باحتياجاتها. وهذا التصنيع أخذ في التوسع منذ أواسط السبعينيات بحيث بدأ يسد نسبة ملحوظة من مستلزمات التسليح، على الرغم من أنها لم تصل إلى درجة الاكتفاء الذاتي[48]. ويدعم هذا الاستنتاج اتجاه حصة المشتريات المحلية إلى التزايد والانخفاض الملحوظ للأهمية النسبية للاستيرادات العسكرية في إجمالي الاستيرادات السلعية، إذ كانت تشكل بحدود ربع هذه الاستيرادات في أواسط السبعينيات، ووصلت إلى الثمن منذ أواسط الثمانينيات.

ومسألة مهمة تكشف عنها المؤشرات في الجدول رقم (٥ ـ ٨) وهي أن الإنفاق العسكري بوصفه جزءاً من الإنفاق العام، اتخذ نمطاً مخالفاً للاتجاه الذي أخذه الكل، حيث يلاحظ على الاستهلاك الحكومي[49] أن الأجور تشكل وزناً نسبياً مرتفعاً يربو على النصف، كما يلاحظ اتجاه هذا الوزن نحو التزايد منذ أواسط السبعينيات، في حين اتخذت المشتريات السلعية والخدمية اتجاه الانخفاض. وهذا التباين في المزيج يجعل الآثار التى يحدثها الإنفاق العسكري مختلفة عن تلك التى يحدثها الإنفاق العام المدني.

وطالما كانت حصة الأجور في الإنفاق العسكري منخفضة، وكان اتجاهها نحو التناقص، فإنها تجعل القطاع العسكري في إسرائيل يمارس دوراً هامشياً مباشراً في نطاق توزيع الدخل القومي، نظراً لكون حصة الأجور في هذا القطاع لا تزيد في أحسن الأحوال على عشر تعويضات العاملين في الاقتصاد.

ثانياً: محددات الإنفاق العسكري

ظهر لنا في المبحث السابق أن عوامل عديدة حكمت سلوك الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)، وأن هذه العوامل تشابكت

---

(٤٨) بحسب تصريح ميخائيل شور، المدير العام للصناعة العسكرية الإسرائيلية، فإن التصنيع العسكري في الثمانينات كان في وضع يجعله قادراً على تلبية ٩٠ بالمئة من احتياجات الجيش الإسرائيلي. انظر في ذلك: يديعوت أحرونوت، ٢٦/ ١٢/ ١٩٨٤.

وتداخلت في بعض الأحيان، في حين برز بعضها في أحايين أخرى.

وسنحاول في هذا المبحث بناء نموذج لتعيين وتشخيص العوامل المحددة لهذا الإنفاق وطبيعة سلوكه الحركي (Dynamic Behavior) وانعكاساته على اتجاهات الإنفاق كي يتسنى لنا تحديد الاستجابات والمضاعفات الحركية.

١ ـ طبيعة النموذج

طالما أن الغرض الرئيس من النموذج هو تحديد العوامل المؤثرة في سلوك الإنفاق العسكري في إسرائيل، فإن اللازمة الأساس لذلك تبدو في فهم الهيكل الحركي (Dynamic Structure) لهذا الإنفاق، ويتحقق ذلك بتعيين المتغيرات الرئيسة التي تحكمه دونما إغفال للمتغيرات الأخرى ذات العلاقة بالسياسات (Policies). كما أن من الأهمية بمكان أن يكون هيكل النموذج منسجماً في علاقاته السببية (Causal Relations) مع الفرضيات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية التي تعرضنا لها سابقاً[٤٩]، وأن تكون المعايير المستخدمة للحكم عليه وتقويم صلاحيته التجريبية منسجمة مع غرضه.

٢ ـ هيكل النموذج

إذا اعتبرنا أن الإنفاق العسكري في إسرائيل قرار سياسي/ اقتصادي/ استراتيجي/ اجتماعي بالدرجة الأولى، فإن ذلك يستلزم أن يتخذ قرار مثل هذا من قبل مجلس الوزراء الإسرائيلي، وليس من قبل المؤسسة العسكرية[٥٠]. وهذا يعني أن الاعتبارات الفنية لن تهيمن على تحديد مستوى هذا الإنفاق مثلما يحصل في الأنواع الأخرى من الإنفاق العام. فهذا المستوى سيتقرر عن طريق السلطة التي تتخذ القرار.

ووفق هذا التصور، فإن من المتوقع أن يكون للعوامل السياسية الداخلية (نوع الحكومة، الاستقرار السياسي)، والإقليمية (الحروب، المحاكاة) والدولية (المناخ العالمي) والاقتصادية (الموارد) والمؤسساتية (المجمع العسكري ـ الصناعي،

---

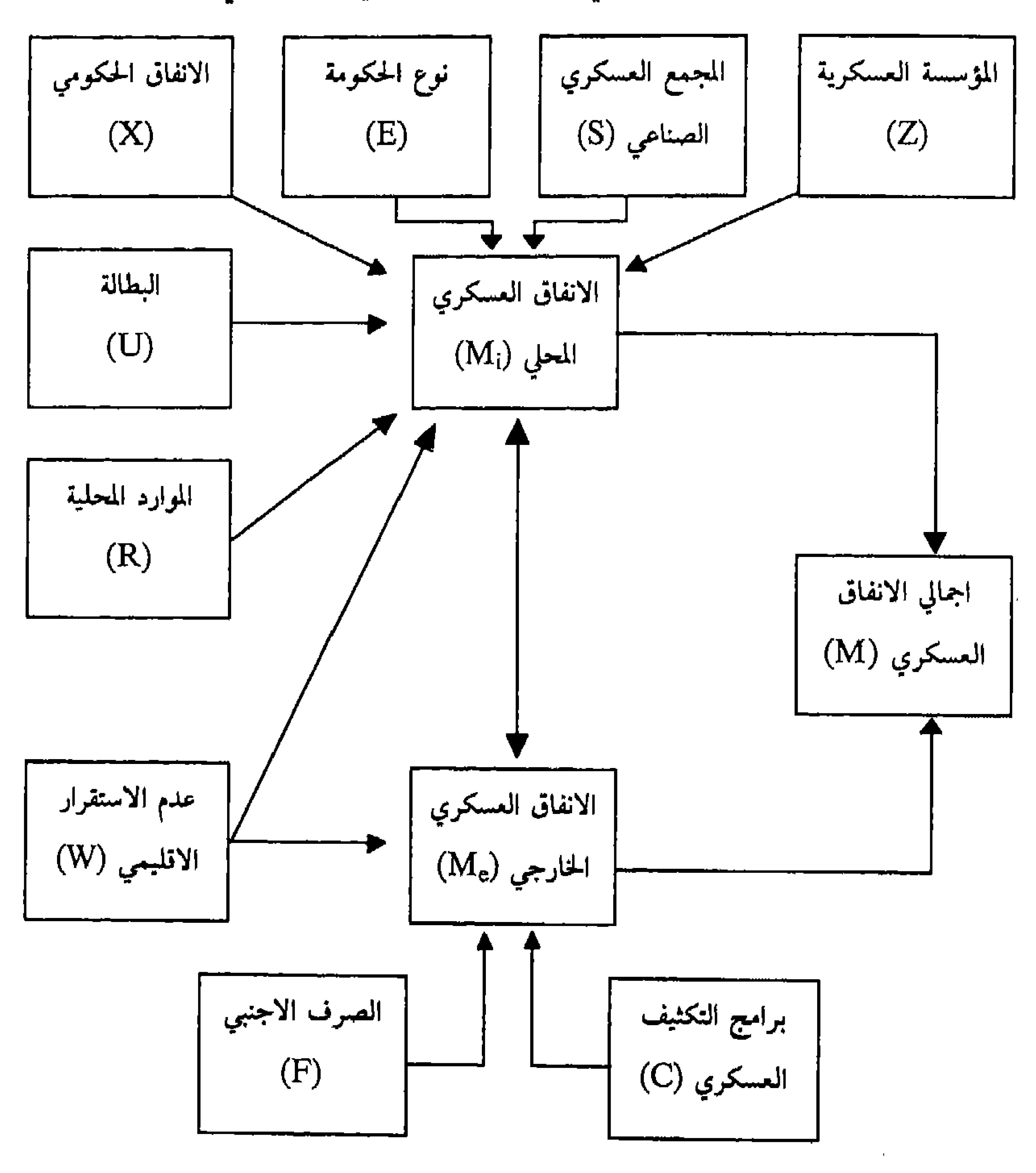
(٤٩) انظر في ما سبق ص ٤٨ ـ ٥٦ من هذا الكتاب.

(٥٠) وهذا ينسجم مع المبدأ الذي تتبعه إسرائيل المتمثل بمركزية الأمن في حسابات صنع القرار الإسرائيلي. للتفاصيل انظر: Ward and Mintz, «Dynamics of Military Spending in Israel: A Computer Simulation,» p. 95.

المؤسسة العسكرية) دور في اتخاذ القرار(٥١)، وبالتالي في تحديد الإنفاق العسكري. وهذه العوامل يمكن عرضها كما في الشكل رقم (٥ ـ ٥) حيث تعبر عن الهيكل العام للنموذج.

الشكل رقم (٥ ـ ٥)

العوامل المؤثرة في الإنفاق العسكري الإسرائيلي



(٥١) وهذا يتناسق إلى حد كبير مع تفسير هانتنغتون (Huntington) لصنع القرار العسكري، حيث يرى أن هذا القرار ينبثق من الضروريات أو المطالب الدالية الناجمة عن التهديدات لأمن المجتمع، والمطالب الاجتماعية المتأتية من القوى الاجتماعية: الايديولوجيات، والمؤسسات المسيطرة داخل المجتمع. انظر في ذلك: Samuel P. Huntington, *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations* (Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University, 1957), p. 2.

فالإنفاق العسكري في إسرائيل (M)، كما يظهر في الشكل رقم (٥ ـ ٥)، يتشكل من مكونين: الإنفاق العسكري المحلي (M_i) والإنفاق العسكري الخارجي (الاستيرادات العسكرية (M_e))، أي أن متطابقة الإنفاق العسكري في إسرائيل هي:

$$M = M_i + M_e$$

ونظراً لتداخل هذين المكونين والطبيعة التكاملية بينهما، فإن التوصيف الدالي لكل منهما بصورة مستقلة يكون مسألة غير عملية، بل إن هيكلة هذين المكونين بصيغة دالية من معادلة واحدة أكثر واقعية. ولهذا يمكننا توصيف نموذج محددات الإنفاق العسكري في إسرائيل وفق الآتي:

$$M = b_0 + b_1W + b_2R + b_3U + b_4X + b_5F + b_6C + b_7E + b_8S + b_9Z + e$$

والحروف ترمز إلى المتغيرات المعروضة في الشكل رقم (٥ ـ ٥).

ويلاحظ من النموذج أن العوامل التي تعبر عن الوضع الاستراتيجي تتمثل بعدم الاستقرار الإقليمي (حالة الحرب W) وبرامج التكثيف العسكري (C). أما العوامل التي تعبر عن الوضع الاقتصادي فتتمثل بكل من الموارد المحلية (R) والتي يعبر عنها بالناتج الإجمالي أو متوسط الدخل الفردي، وحالة البطالة (U) بوصفها مؤشراً للسياسة الاقتصادية، والإنفاق الحكومي (X) بوصفه مؤشراً للقيد المالي، والصرف الأجنبي (F) بوصفه مؤشراً لكل من قيد العملات الصعبة والمساعدات الأمريكية. ويعبر نوع الحكومة (E) عن العامل السياسي. ويعبر كل من المجمع العسكري ـ الصناعي (S) والمؤسسة العسكرية (Z) عن العوامل المؤسساتية.

فحالة الحرب يمكن توصيفها بأكثر من طريقة. وأمامنا خياران كل منهما ذو مضمون استراتيجي مهم: إما أن نجزئ هذا المتغير بحسب المواجهات العسكرية التي حدثت خلال الفترة، أي اعتماد متغير لحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ومتغير لحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ومتغير لغزو لبنان ١٩٨٢، وبذلك نستطيع أن نقيس أثر كل مواجهة من هذه المواجهات في الإنفاق العسكري في إسرائيل، أو الإبقاء على هذا المتغير على المستوى التجميعي بحيث يضم هذه المواجهات جميعاً، وبذلك نقدر أن نقيس أثر حالة الحرب بإعطاء هذا الإنفاق. وقد اعتمدنا الخيار الثاني باستخدام متغير وهمي (Dummy Variable) والذي يعبر عن حالة الحرب بإعطاء رقم (١) إلى السنة التي فيها مواجهة عسكرية، وإعطاء صفر إلى

السيطرات الأخرى(٥٢):

اما برامج التكثيف العسكري فقد وصفناها بمتغير وهمي يتمثل أيضا بإعطاء رقم (١) إلى كل من السنة التي حدثت فيها مواجهة عسكرية والسنة اللاحقة لها، أي أنه سيختلف عن متغير حالة الحرب بسنة ١٩٦٨ فقط. ففي برامج التكثيف اتخذت هذه السنة قيمة (١) بينما في حالة الحرب أخذت قيمة صفر.

وبالنسبة للموارد المحلية، فقد عبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي باعتباره يؤشر الإمكانات الإقتصادية ومرة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بوصفه عامل جذب. وقد أضيف معدل البطالة بتباطؤ زمني لمدة سنة واحدة للتعبير عن السياسة الإقتصادية، كما أنه مؤشر لدرجة الانتفاع من الطاقة. وقد تم التعبير عن الإنفاق الحكومي بوصفه نسبة في الناتج المحلي مؤشراً للقيود المالية الداخلية على القرار العسكري.

أما الصرف الأجنبي، فقد عبرنا عنه بوضعية الحساب الجاري بتباطؤ زمني مدته سنة واحدة، وبما أن الحساب الجاري يضم من بين ما يضمه الميزان التجاري، وأن الاستيرادات العسكرية تشكل أحد بنود هذا الميزان، فسيعبر هذا المتغير عن أثر الإنفاق العسكري الخارجي في إجمالي الإنفاق العسكري. وطالما كانت هذه الاستيرادات ممولة بالمساعدات العسكرية الأمريكية، فسيعبر هذا المتغير من جانب آخر عن أثر هذه المساعدات في هذا الإنفاق.

أما نوع الحكومة، فقصد به قياس أثر العامل السياسي في سلوك الإنفاق العسكري. وبالنسبة للنظام السياسي في إسرائيل فإنه من الصعب تصنيفه ضمن أنظمة الحكم العسكرية أو المدنية أو النظم الديمقراطية أو النظم الدكتاتورية(٥٣). ذلك أن هذا النظام في الظاهر يبدو أنه مدني لكن جوهره عسكري، ومن جانب آخر، فإن ما هو موجود من تعددية حزبية ومؤسسات سياسية لا يعدو أن يكون مظهراً شكلياً للديمقراطية(٥٤)، فإسرائيل تعيش بدون دستور مدون، والأحكام

---

(٥٢) بالإمكان استخدام عدد القتلى أو الإصابات في الجانب الإسرائيلي في هذه المواجهات، لكن هذا المتغير سوف يقيس درجة تركز الحرب بشكل أكثر من حالة الحرب [illegible]

(٥٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: صبري جريس، الحريات الديمقراطية في إسرائيل (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [illegible])، [illegible] pp. 18-19, and [illegible]

(٥٤) [illegible] (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1970).

الدستورية الموجودة هي من قبيل الدستور المرن، إذ يمكن وضعها وتعديلها وإلغاؤها وفق الإجراءات المرعية في حالة إصدار التشريعات العادية(٥٥). ووفق ذلك، فإن تغير الحكومة لن يكون له انعكاسات على الإنفاق العسكري، إذ من المتوقع عدم وجود دوال تفضيل مختلفة للأحزاب السياسية تجاه الإنفاق العسكري، مما يفرض علينا عدم جدوى وجود هذا المتغير. لكننا آثرنا إدخال العامل السياسي من خلال استخدام متغير وهمي بإعطاء قيمة (١) إلى السنة التي حصلت فيها انتخابات، وإعطاء صفر إلى السنوات الأخرى بغية الوقوف على مسألتين. فالعرف الساري في إسرائيل يقوم على إجراء انتخابات في كل أربع سنوات، فإذا ما حصلت هذه الانتخابات خلال فترة أقل فإنها تشير إلى وضع عدم استقرار سياسي داخلي والانعكاسات التي يرتبها هكذا وضع على الإنفاق العسكري. والمسألة الأخرى مدى تأثر هذا الإنفاق بعملية الانتخابات.

أما المجمع العسكري ـ الصناعي، فقد عبر عنه بمتغير فائض العمليات إلى خزين رأس المال القومي، منطلقين في ذلك بأن هذا اللوبي المكون من كبار الضباط والعسكريين المتقاعدين وقادة الهستدروت أفضل ما يجمعه كقاسم مشترك هو معدل الربح(٥٦).

أما تأثير ضغوط المؤسسة العسكرية فقد عبر عنه بمتغير الإنفاق العسكري بتباطؤ زمني مدته سنة واحدة.

ويتضح من التوصيف السابق للمتغيرات أن استخدام التباطؤات الزمنية سيعطي للنموذج طابعاً حركياً يبعده عن حالة السكون (Static) وسيجعل المعلمات تعبر عن مضاعفات الأجل الطويل وليس آثار الأجل القصير.

---

(٥٥) كمال الغالي، **النظام السياسي الإسرائيلي** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩)، ص ٧٢.

(٥٦) إذ إن معدل الربح يقاس من خلال نسب الربح إلى خزين رأس المال القومي وليس إلى الدخل كما ذهب كالدور، لأن هذا الأخير يؤشر مسألة توزيع الدخل بين الأجور والأرباح وليس بين العمال والرأسماليين. قارن في ذلك كلاً من: N. Kaldor, «Model of Distribution,» pp. 81-91, and L. Pasinetti, «Profit and Growth,» pp. 92-111, in: Amartya Kumar Sen, ed., *Growth Economics: Selected Readings*, Penguin Education (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1970).

٣ ـ افتراضات النموذج

يفترض النموذج أن دخول إسرائيل في مواجهة عسكرية سينعكس على إنفاق عسكري متزايد نظراً لما قد ينجم عن هذه المواجهة من خسائر مادية وبشرية تتطلب التعويض. كما أن كل مواجهة (حرب) قد تفضي إلى اكتشاف تقنيات جديدة وإحلالها محل التقنيات المستخدمة (المتقادمة نسبياً)، أي لا بد من تنفيذ برنامج للتكثيف مما يدفع بالإنفاق إلى التزايد، أي يفترض في المعلمات (b_1) و(b_6) في النموذج أن تكون موجبة ومعنوية.

وإن استجابة الإنفاق العسكري للإمكانات الاقتصادية المرتفعة (الناتج المحلي ونصيب الفرد من الدخل) موجبة. وهذه الفرضية الأخيرة لا تنبثق من تفسيرات واغنر (Wagner)[٥٧] للعلاقة بين الدخل الفردي والإنفاق العام، وإنما تستند إلى طبيعة إسرائيل القائمة على الاستزراع بحيث تفرض عليه لغرض ضمان انسياب تيار الهجرة الاهتمام بمسألتين: الدخل المرتفع والأمن العالي، وإن كينونة هذا الأمن يستدل عليها من حجم الإنفاق العسكري. ولهذا ستحرص إسرائيل على الارتقاء بحجم الإنفاق العسكري كلما حققت تطوراً في متوسط الدخل الفردي.

ويفترض وجود علاقة سلبية بين معدل البطالة والإنفاق العسكري، لأن وجود معدلات مرتفعة للبطالة يؤشر وجود طاقات إنتاجية متاحة غير مستغلة، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض في الدخل الممكن مما يغل يد الحكومة في الإنفاق.

وبما أن الإنفاق العسكري يحتل أهمية نسبية ملحوظة في الإنفاق العام، وهذا الإنفاق يمول بالإيرادات العامة (الاعتيادية والاستثنائية)، فيفترض في حالة التوسع في الإنفاق العام الذي يعكس اليسر المالي أن يزداد الإنفاق العسكري، بينما في حالة العسر المالي (الانخفاض في الإنفاق العام) نجد أن ذلك يؤدي إلى انخفاض الإنفاق العسكري، أي أن العلاقة ستكون موجبة وعالية المعنوية بين الإنفاق العام والإنفاق العسكري.

---

(٥٧) حيث يرى أن الإنفاق العام يتزايد مع التطور الاقتصادي وأنه عند كل مستوى من مستويات الدخل الفردي يتكون حجم معين ونمط من الإنفاق يتناسب مع هذا المستوى. لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: I. J. Goffman, «On the Empirical Testing of Wagner's Law,» *Public Finance*, vol. 23, no. 3 (1968), pp. 359-364, and S. P. Gupta, «Public Expenditures and Economic Growth,» *Public Finance*, vol. 22, no. 4 (1967), pp. 423-461.

وطالما لا يوجد تباين في تفضيلات الأحزاب الصهيونية تجاه الإنفاق العسكري، فسيفترض أن يكون للعملية الانتخابية في إسرائيل دور إيجابي في رفع مستويات الإنفاق العسكري من منظور أن الطلبات المقدمة من المؤسسة العسكرية سواء المتعلقة باحتياجاتها أو زيادة رواتب منتسبيها في الجيش أو في التصنيع العسكري سُميت فيما في السنوات التي تحصل فيها الانتخابات، ولذلك فإنها لن ترفض.

وعندما تشكل الاستيرادات العسكرية بندا مهما من بنود الميزان التجاري وتسهم بقدر ملحوظ في عجز الحساب الجاري، فالافتراض المنطقي أن تكون العلاقة بين هذا العجز والإنفاق العسكري موجبة.

وإن تأثير المجتمع العسكري - الصناعي يفترض أن يكون موجبا، نظرا لكون الإنفاق العسكري بما يولده من طلب متزايد على إنتاج الصناعة العسكرية سيفضي إلى أرباح متزايدة تلبي طموحات هذا المجتمع.

وأخيراً، فإن المؤسسة العسكرية في إسرائيل بحكم الانطباع الذي تركته لدى المستوطنين الصهاينة بأن جيشها لا يقهر يفترض أن تكون في منأى عن أية معارضة أو انتقاد وأن طلباتها ستقر وتلبى.

٤ ـ تقويم النموذج

طالما أن غرضنا الرئيسي من النموذج هو التحليل أو اختبار فرضية والتنبؤ، فإن تقويم صلاحيته التجريبية يجب أن يستند على المعلمات الهيكلية المنفردة (الأخطاء المعيارية SE واختبار (t) بدلا من الجودة الإجمالية (Overall Fit) ((R^2)). وكذلك يجب أن تعطى أهمية أكثر إلى عدم تحيز المعلمات وليس إلى كفاءتها. وعلى الرغم من أن محور تركيزنا سينصب على اختبار (t)، فإننا سوف لن نهمل الاختبارات الأخرى (معامل التحديد R^2، اختبار DW، الخطأ المعياري والانحراف المعياري).

٥ ـ تقدير النموذج

سنستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في تقدير النموذج لكونه يفي بفرضيات هذه الطريقة العامة منها والخاصة، وسنجري أربعة تقديرات للمحددات.

J. J. Gottman, «On the Empirical Testing of Wagner's Law,» Public Finance, vol. 23, no. 3 (1968), pp. 359-364, and S. P. Gupta, «Public Expenditures and Economic Growth,» Public Finance, vol. [illegible], pp. [illegible]-461.

- العبء الدفاعي الذي يعبر عنه الإنفاق العسكري منسوباً إلى الناتج المحلي الإجمالي (M/GDP).

- العبء الدفاعي الذي يعبر عنه بنصيب الفرد الواحد من السكان من الإنفاق العسكري (M/POP).

- التغير في الإنفاق العسكري (ΔM).

وسنستعين بالبرامج الجاهزة (Minitab) المتاحة في مختبر الحاسبات الالكترونية في كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الموصل، وقد خزنت كل المشاهدات في قرص وهي جاهزة حين الطلب.

٦ - النتائج

نتائج التقدير المعروضة في الجدول رقم (٥ - ٩) تشير إلى أن الملاءمة التجريبية لكافة التقديرات قوية وفق كافة الاختبارات مما يضفي على النموذج قدرة تفسيرية عالية.

ومن النتائج يلاحظ أن إشارة المعلمات ومعنوياتها الإحصائية متناسقة إلى حد كبير مع الفرضيات عدا حالتين:

الأولى: المتعلقة بعملية الانتخابات (العامل السياسي)، حيث ظهر تأثيرها سالباً في الإنفاق العسكري في التقديرات كافة وبمعنويات مختلفة، إنه تؤشر عموماً، وبشكل مخالف لافتراضنا، أن الإنفاق العسكري ينخفض في السنة التي تحصل فيها انتخابات. ولو كانت إسرائيل تأخذ فعلاً بالصيغ الديمقراطية للانتخابات والدعاية الانتخابية لكان تفسيرنا لهذه النتيجة بأنها مقصودة بهدف إعطاء مصداقية للحزب الفائز بتبنيه سياسة توسع في الخدمات الاجتماعية، وبخاصة بعد ما تبين لنا من وجود إحلال تبادلي بين الإنفاق العسكري والإنفاق على الخدمات الاجتماعية نفسه[٥٨]. لكن لما كانت إسرائيل بعيدة عن هذه الصيغ، ففي العديد من الانتخابات يفوز الحزب أو التكتل[٥٩]، فإن تفسير النتيجة لا يخرج عن الإرباك الذي تحدثه السنة الانتخابية في المحيط السياسي، ولعل انعكاساته تبدو في تجميد الحكومة لعدد من أنشطتها وعدم البت في المسائل المقدمة إليها.

(٥٨) انظر في ما سبق ص ١٦١ - ١٦٢ من هذا الكتاب.

(٥٩) حيث إن المعراخ حكم قرابة ٢٩ عاما بين سنة ١٩٤٨ و١٩٧٧.

الجدول رقم (٥ ـ ٩)

نتائج التقديرات لنموذج محددات الإنفاق العسكري

التقدير	المتغير المعتمد	معاملات المتغيرات المستقلة: معدل النمو G	متوسط الدخل الفردي Y	الناتج المحلي R	معدل البطالة U	التكثيف العسكري C	الحرب W	الصرف الأجنبي F	الإنفاق الحكومي X	الانتخابات E	المجمع العسكري S	المؤسسة العسكرية Z	الزمن t	الاختبارات: $\bar{R}^2 R^2$	DW	F	الخطأ المعياري SE	الانحراف المعياري SD
1	مستوى الإنفاق العسكري M			0.175	- 477		1196	0.456	113	- 660	580	0.056		89.0		F(9.16)		
				(4.08)	(- 3.26)		(2.30)	(2.41)	(4.19)	(-1.29)	(3.91)	(0.38)		92.5	2.37	26.27	968.7	46118.3
2	مستوى الإنفاق العسكري M		1.11		- 421		1146	0.420	112	- 612	464	0.003		90.1		F(9.16)		
			(4.53)		(- 3.11)		(2.34)	(2.34)	(4.37)	(- 1.27)	(3.90)	(0.02)		93.3	2.44	24.96	917.1	46118.3
3	مستوى الإنفاق العسكري M	- 52.9	1.29		- 635	2724	- 1324	0.504	102	- 674	465	- 0.059		90.6		F(11.14)		
		(- 0.72)	(4.83)		(- 3.01)	(1.63)	(- 0.86)	(2.71)	(3.75)	(- 1.42)	(2.57)	(- 0.40)		94.4	2.38	21.45	895.0	46118.3
4	مستوى الإنفاق العسكري M			0.200	- 766	2870	- 1233	0.511	98.0	- 747	505	0.011		90.0		F(10.15)		
				(4.60)	(- 3.44)	(1.67)	(- 0.80)	(2.79)	(3.58)	(- 1.53)	(3.40)	(0.08)		93.6	2.38	21.77	921.7	46118.3
5	العبء الدفاعي M/GDP		0.00506				2.84	0.0008	0.346	- 1.12	1.40	- 0.00 0.029	- 1.02	80.5		F(9.16)		
			(2.18)				(1.66)	(1.38)	(3.87)	(- 0.66)	(2.09)	(- 0.06)	(-1.60)	86.7	2.32	11.60	3.208	36.295
6	العبء الدفاعي M/POP	- 41.9	0.838				228	0.125	36.3	- 140	171	- 0.013		85.0		F(10.15)		
		(- 1.91)	(3.60)				(1.33)	(2.09)	(3.95)	(- 0.88)	(2.58)	(- 0.27)		90.4	2.37	12.09	300.3	3877.8
7	التغير في مستوى الإنفاق العسكري ΔM	32.1			- 570		1305	0.476	106	- 705	599	- 0.928	298	64.5		F(9.16)		
		(0.41)			(- 3.28)		(2.22)	(2.33)	(3.66)	(- 1.33)	(2.74)	(- 6.08)	(3.78)	77.3	2.46	5.119	1004	8421.6
8	التغير في مستوى الإنفاق العسكري ΔM	31.6			- 757	1715		0.526	94.4	- 819	568	- 0.957	332	69.2		F(9.16)		
		(0.44)			(- 4.06)	(2.86)		(2.74)	(3.36)	(- 1.65)	(2.78)	(- 6.76)	(4.42)	80.3	2.51	6.13	934.5	8421.6

أما الحالة **الثانية**، فإنه لم يظهر دور معنوي للمؤسسة العسكرية في تقرير الإنفاق، وهذا يعزز ما سبق أن أشرنا إليه بأن الجانب الفني الذي تمثله هذه المؤسسة غير مؤثر في حركية القرار العسكري، هذا من جانب. ومن جانب آخر، فإن هذه النتيجة تشير إلى عدم ركون هذه المؤسسة إلى الماضي. ويؤكد ذلك أن الجيش في إسرائيل يعمل بأسلوب التخطيط الخمسي المتحرك[٦٠]، إذ يضع خططاً لخمس سنوات تجدد بعد كل سنة تنقضي دونما انتظار لانقضاء فترة الخطة ليضع خطة جديدة. ولهذا فإن المعلمات السالبة ذات المعنوية العالية في التقديرين السابع والثامن غير مفاجئة وفق هذا المنظور. وبذلك، فإن دور المؤسسة العسكرية المباشر غير مؤثر، ويبقى تأثيرها غير المباشر عبر المجمع العسكري ـ الصناعي.

أما المتغيرات الأخرى، فهي ذات معاملات وإشارات ومعنويات مقبولة بدرجة كبيرة، حيث ظهر الناتج المحلي الإجمالي كأحد العوامل الاقتصادية المعبر عن الموارد المحلية على درجة من الأهمية في تقرير الإنفاق العسكري، إذ إن كل زيادة في هذا الناتج بمليون شيكل يجند منها ٠,١٧٥ مليون شيكل إلى المؤسسة العسكرية، وهذا يمثل الميل الحدي للإنفاق العسكري من الموارد المحلية فقط.

وقد ظهر في جميع التقديرات وجود علاقة عكسية ومعنوية بين معدل البطالة والإنفاق العسكري. فانخفاض معدل البطالة بـ ١ بالمئة يسبب زيادة في الإنفاق العسكري بـ ٤٧٧ مليون شيكل، بمعنى أنه كلما ارتفعت معدلات الانتفاع من الطاقات المتاحة توافق معها توسع في الإنفاق العسكري، والعكس صحيح.

وتؤشر معلمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الموجبة والمعنوية إلى أن إسرائيل تقرن ارتفاع مستوى المعيشة بمستوى أمني مرتفع، لتحفيز المزيد من المهاجرين وبخاصة الأوروبيون، إذ ظهر أن كل شيكل واحد زيادة في الدخل الفردي يرافقه زيادة نصيب الفرد الواحد من السكان من الإنفاق العسكري بـ ٠,٨ شيكل، وزيادة في الإنفاق العسكري بـ ١,١ مليون شيكل.

ولم يظهر لمعدل النمو الاقتصادي بشكل عام تأثير معنوي في الإنفاق العسكري (عدا تأثيره السلبي في العبء الدفاعي)، مما يفصح من جهة أن الإنفاق

---

(٦٠) انظر في تفاصيل ذلك: داني ساديه، «خطة عمل الجيش الإسرائيلي حتى عام ٢٠٠٠،» **يديعوت أحرونوت**، ٤/ ٩/ ١٩٨٩.

العسكري في إسرائيل يتحدد بحجم الموارد بشكل أكبر مما يتحدد بالتغيرات فيها. ومن جانب آخر، يشير إلى أن العلاقة السببية هي من الدفاع إلى النمو، وليس العكس.

كما لا يظهر تأثير إيجابي ملحوظ للعوامل الاستراتيجية (الحرب وبرنامج التكثيف العسكري). ولا يبدو وجود تناقض في حالة إدخالهما معنوية في معادلة التقدير (كما في التقديرين الثالث والرابع) من أن يظهر أحدهما سالباً، بسبب أن المتغير الوهمي الذي يعبر عنهما متماثل بحيث إن أحدهما يمتص أثر الآخر. لكن عندما يتم إدخال كل منهما بشكل منفرد فإنهما يحددان جانباً من مستوى الإنفاق والعبء الدفاعي والتغير في الإنفاق.

ويلاحظ أن للصرف الأجنبي تأثيراً معنوياً مرتفعاً في الإنفاق العسكري في إسرائيل، إذ ظهر أن كل مليون شيكل زيادة في عجز الحساب الجاري يترتب عليه زيادة في الإنفاق العسكري بحوالي [illegible] مليون شيكل. وعادة ما يغطى هذا العجز كلياً أو جزئياً بالمساعدات الأمريكية، أو التحويلات الثنائية أو المتعددة، ويتبين الدور الذي تلعبه هذه الأطراف في الاحتفاظ بالإنفاق العسكري عند المستويات المرتفعة لتحقيق أغراضها المعلنة منها والخفية.

والذي يلفت الانتباه أن تأثير المجمع العسكري - الصناعي في جميع التقديرات حاسم، إذ تكشف الإشارة الموجبة عن أن هذا المجمع يمارس ضغوطاً عبر ارتباطاته الداخلية والخارجية للدفع بمستوى الإنفاق إلى التزايد.

وأخيراً، تشير النتائج إلى وجود دور ملحوظ للقيد المالي في تحديد الإنفاق العسكري، حيث إن تزايد الأهمية النسبية للإنفاق العام في الناتج المحلي بنقطة مئوية واحدة تتزامن معه زيادة العبء الدفاعي بـ ٠٫٤ نقطة، وزيادة مستوى الإنفاق بـ ١٣ر١ مليون شيكل.

نخلص مما سبق إلى أن كلاً من العوامل الاقتصادية والمالية والمؤسساتية والاستراتيجية يعد محددات أساسية للإنفاق العسكري في إسرائيل، بينما لم يتضح وجود دور معنوي لمعدل النمو الاقتصادي والعامل السياسي والعامل الفني. وفي نطاق تقويم الأهمية النسبية للعوامل بحسب التقديرات ظهر أن العوامل الرئيسة المؤثرة في مستوى الإنفاق هي العوامل الاقتصادية (الناتج المحلي، ومعدل استغلال الطاقة، والدخل الفردي) والعوامل المالية والمجمع العسكري - الصناعي. أما

العوامل الرئيسة المحددة للعبء الدفاعي وللتغيرات في مستوى الإنفاق، فهي العوامل الاستراتيجية (الحروب وبرامج التكثيف)، والمجمع العسكري ـ الصناعي، والقيد المالي.

ثالثاً: تقدير دالة الطلب على الإنفاق العسكري

بعد تشخيصنا للعوامل المؤثرة في سلوك الإنفاق العسكري في إسرائيل والتي استخلصنا منها مؤشرات ذات مضامين مهمة، يبقى النموذج الخاص بالخلاصات غير قادر على الإجابة عن التساؤل الآتي: كيف اتسم سلوك الطلب على الدفاع كسلعة في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)؟ أي كيف كانت وما هي درجات استجابة هذا الطلب للمتغيرات المتعارف عليها اقتصادياً؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل تستلزم امتلاك دالة للطلب[٦١] تتمتع بمصداقية، ويجب أن تشتق من نموذج ذي إسناد نظري متين، وهذا ما سنحاول إنجازه في هذا المبحث وفق الآتي:

١ ـ نموذج للطلب على الإنفاق العسكري في إسرائيل[٦٢]

الحكومة والأفراد (كمستهلك)[٦٣] سيان في سلوكهما، إذ يهدفان إلى تعظيم المنفعة من الدخل الذي يكون تحت تصرفهما، فالحكومة ممثلة بمؤسساتها تقتني الموارد من السوق تماماً مثل المنشآت والأفراد، وتقوم بتوفير السلع والخدمات إما بأسعار اعتيادية أو بأسعار مدعومة أو تقدمها مجاناً. لكن ما يجعل سلوك الحكومة يختلف

(٦١) إن وجود هكذا دالة ذو فائدة كبيرة من نواح عدة. فمن جهة، يمكن تقدير مخرجات طرق القرار السياسي البديلة. ومن جهة ثانية، يمكن معرفة ما إذا كانت هناك وفورات حجم (Economic of Scale) من إنتاج سلعة الدفاع. ومن جهة ثالثة، يمكن ذلك من التعرف على أثر التغيرات في المتغيرات الاقتصادية والاستراتيجية والمؤسساتية في المبالغ المنفقة على سلعة الدفاع. لمزيد من التفاصيل، انظر: Theodore C. Bergstrom and Robert P. Goodman, «Private Demands for Public Goods,» *American Economic Review,* vol. 63, no. 3 (June 1973), p. 280.

(٦٢) تقوم صياغة دالة الطلب على الإنفاق العسكري على أساس أن الطلب على الدفاع ... وأن المتغير المعتمد الذي سيستخدم هو الإنفاق العسكري وليس الكمية المطلوبة من سلعة الدفاع، لأن هكذا كمية لا يمكن التوصل إليها أو تقديرها عملياً، ولهذا السبب أيضاً سنتبع نفس مدخل سميث (Smith) في: Ron P. Smith, «The Demand for Military Expenditure,» *Economic Journal,* vol. 90 (December 1980), pp. 811-812.

عن سلوك الأفراد أن القرارات التي تتخذها جماعية، في حين لا يوجد في الأسواق قرار جماعي يتخذ بخصوص ما يجب أن يعمل (أي في نطاق كيفية تخصيص الموارد وتوزيع الدخول)[٦٣].

والمعتاد في نظريات الطلب كافة أنها تنطلق في بنائها من المنفعة (Utility). والمنفعة المقصودة هي المنفعة الفردية، لكن في نطاق السلع العامة كالدفاع، فإن مفهوم المنفعة يجب أن ينصرف إلى المنفعة الجماعية أو بشكل أكثر دقة الرفاهية (Welfare).

٢ ـ هيكل النموذج

عندما يكون الاستزراع واحداً من أبرز سمات الكيان الصهيوني، فإن وجوده واستمرار بقائه سيتوقفان بدرجة كبيرة على تدفق الهجرة إليه. ولكي يضمن ذلك، عليه أن يستعرض كلاً من الدخل العالي والأمن المرتفع، وبذلك يمكن اعتبار الرفاهية (W) في هذا الكيان أنها دالة في كل من الإنتاج المدني (C) والأمن (S)[٦٤]، أي:

$$W = W (C,S) \qquad (١)$$

والأمن في إسرائيل، بحسب ما يستقرأ[٦٥]، ليس تدبيراً بهدف رد العدوان، وإنما هو تدبير موضوعي للتوسع وتكريس الاحتلال للأراضي العربية، وضمان استمرار التفوق العسكري في أية مواجهة محتملة. ووفق هذا التصور، فإن الأمن سيعتمد، من بين أشياء أخرى، على الإنفاق العسكري (M)، والمحيط الاستراتيجي (E). وبتعبير دالي يمكن صياغة دالة الأمن وفق الآتي:

$$S = S (M,E) \qquad (٢)$$

---

(٦٣) Thomas F. Pogue and L. G. Sgontz, *Government and Economic Choice: An Introduction to Public Finance* (Boston, MA: Houghton Mifflin, ©1978), pp. 23-24.

(٦٤) هناك اجتهادات ومداخل عديدة لدالة الرفاهية. انظر في ذلك: Edward F. Denison, «Welfare Measurement and the GNP,» in: William E. Mitchell, John H. Hand and Ingo Walter, eds., *Readings in Macroeconomics: Current Policy Issues* (New York: McGraw-Hill Book Company, [1974]), pp. 17-23, and M. L. Jhingan, *Advanced Economic Theory*, 5th revised ed. (New Delhi: Vikas Publishing House Private, 1982), pp. 567-569.

(٦٥) انظر في ما سبق ص ١٤٤ ـ ١٤٥ من هذا الكتاب، وانظر أيضاً الهامش رقم (٤٥) من هذا الفصل.

وبمعلومية أن الإنتاج الكلي يتشكل من كل من الإنتاج المدني والإنتاج العسكري، فإن قيمة هذا الإنتاج (الدخل) (Y) ستكون:

$$Y = pC + qM \qquad (٣)$$

حيث إن:

(p): سعر الإنتاج المدني.

(q): سعر الإنتاج العسكري.

وإذا اعتمدنا المنهج المعياري (Normative Approach)، وأن الحكومات في إسرائيل تتصرف بصورة عقلانية (Rational)، أي أنها توازن بين العوائد إلى الرفاهية الناجمة عن أمن إضافي ناجم عن الإنفاق العسكري مع كلفة الفرصة البديلة لهذا الإنفاق، متمثلة في الإنتاج المدني الذي سيضحي به. فإن المسألة ستنصرف إلى تعظيم الرفاهية[٦٦] (المعادلة رقم (١))، في ظل كل من قيد الأمن (المعادلة رقم (٢)) وقيد الدخل (المعادلة رقم (٣)).

وبما أن عملية التعظيم (Maximisation) تستلزم شروطاً معينة، يهمنا منها شرط الفئة الأولى (First Order Condition)، وهو تساوي العائد الحدي إلى الرفاهية من الإنفاق العسكري الإضافي مع كلفة الفرصة البديلة لهذا الإنفاق (الإنتاج الذي تمت التضحية به). ومن خلال المنطق الرياضي سيأخذ هذا الشرط الصيغة الآتية[٦٧]:

---

(٦٦) إذا ما وظف مدخل الاقتصاد السياسي، فإن القرارات الحقيقية بخصوص الإنفاق العسكري قد لا تحصل نتيجة عملية التنظيم، وإنما تحصل وفقاً لحركيات عديدة. انظر في ذلك:
Ron P. Smith, «The Economics of Defense,» *Economic Review* (January 1989), p. 2.

(٦٧) ففي السلع الاعتيادية يكون شرط الفئة الأولى للتنظيم وفق الآتي:

$$\frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة 1 } (f_1)}{\text{سعر السلعة 1 } (P_1)} = \frac{\text{المنفعة الحدية للسلعة 2 } (f_2)}{\text{سعر السلعة 2 } (P_2)} = \text{المنفعة الحدية للدخل}$$

أي:

$$\frac{f_1}{P_1} = \frac{f_2}{P_2} = \lambda$$

وكذلك:

$$\frac{f_1}{f_2} = \frac{P_1}{P_2}$$

$$\frac{W_s}{W_c} = \frac{q}{p}/S_M \qquad (٤)$$

حيث إن:

(W_s): العائد الحدي للأمن إلى الرفاهية (التفاضل الجزئي لدالة الرفاهية إلى الأمن).

(W_c): العائد الحدي للإنتاج إلى الرفاهية (التفاضل الجزئي لدالة الرفاهية إلى الإنتاج).

(S_M): العائد الحدي للإنفاق العسكري إلى الأمن (التفاضل الجزئي لدالة الأمن إلى الإنفاق العسكري).

وحتى يكون النموذج قابلاً للحل، لا بد من تعيين شكل دوال الرفاهية (W) والأمن (S) وتوصيف المحيط الاستراتيجي (E)[٦٨].

فبالنسبة لدالة الرفاهية، فإن التوصيف الذي يكون أكثر ملاءمة لهذا يتمثل في دالة الإنتاج الشائعة الاستخدام وذات مرونة الإحلال الثابتة المعروفة اختصاراً

= بمعنى تساوي معدل المنافع الحدية (أو معدل الإحلال الحدي) مع معدل الأسعار، لأن (f_1/f_2) يعبر عن معدل الإحلال الحدي بين السلعتين. وبالنسبة لحالتنا فإن السلعة (1) ستكون الدفاع (M) والسلعة(2) هي الإنتاج المدني (C)، وإن العائد الحدي للدفاع إلى الرفاهية (W_M) هو عبارة عن عائد الأمن الحدي إلى الرفاهية (W_s) مضروباً في العائد الحدي للدفاع في الأمن (S_M)، أي: $W_M = W_s S_M$

وبصياغة أخرى:

$$W_s = W_M / S_M$$

وبذلك ستكون:

$$f_1 = W_s S_M, P_1 = q, f_2 = W_c, P_2 = p$$

وبالتعويض في شرط الفئة الأولى:

$$\frac{W_s S_M}{W_c} = q/p$$

وبإعادة الترتيب ستكون النتيجة:

$$\frac{W_s}{W_c} = \frac{q/p}{S_M}$$

(٦٨) على الرغم من أن هناك إمكانية عبر معادلة سلاتسكي (Slutsky) تجاوز مسألة التوصيف الدالي والتوصل إلى دالة الطلب، فإن هكذا مدخل سوف لن يمكننا من اشتقاق دالة طلب صريحة (Explicit). حول هذه المعادلة، انظر: William Sher and Rudy Pinola, *Microeconomic Theory: A Synthesis of Classical Theory and the Modern Approach* (London: Edward Arnold, 1981), pp. 239-243.

«CES»[٦٩] والتي تتخذ الصيغة العامة الآتية بعد تحوير الرموز:

$$W = A\,[dC^{-a} + (1-d)\,S^{-a}]^{-1/a} \qquad (٥)$$

وإن الصيغة التي تكون أكثر ملاءمة لدالة الأمن هي دالة الإنتاج (Cobb-Douglas)[٧٠] ذات الصيغة العامة بعد تحوير الرموز:

$$S = BM^{b}\,E^{c} \qquad (٦)$$

هذه الصيغ الدالية المختلفة ستعيننا في تفسير مرونات الإحلال (σ)[٧١]، إذ ستكون بين الأمن والإنتاج (المعادلة رقم (٥)):

$$\sigma = \frac{1}{1 + a}$$

في حين نرى أنها ستكون بين الإنفاق العسكري والمحيط الاستراتيجي

---

(٦٩) وهي دالة إنتاج نيو كلاسيكية تشترك مع الأشكال الدالية الأخرى، وبخاصة دالة (Cobb-Douglas) في ثبات مرونة الإحلال وعدم تغيرها، إلا أنها تتميز عنها بعدم تقييدها لهذه المرونة بالواحد الصحيح بل يمكن أن تكون لها قيمة شرط أن تكون موجبة.

ومن الضرورة أن يستند اختيار الصيغة الدالية إلى النظرية الاقتصادية والخبرة (أن تتناسب مع البيانات التاريخية، وطبيعة الظاهرة المدروسة، وفرضيات الظاهرة)، لأن أية دالة محافظة على الفئة (Order Preserving) يمكن أن تفي بالغرض طالما أن المشتقات الجزئية الأولى والثانية نسبة إلى المتغيرات كافة مستمرة ونهائية، ولهذا يستخدم أوكامورا (Okamura) دالة من صيغة «Homogenous Generalized-indirect-translog Utility Function» لكونه وظف دراسته في إطار نظرية التحالف، بينما استخدم ماكغواير (McGuire) دالة كوب دوغلاس بخصوص ذلك. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٣؛ R. M. Solow, «Model of Growth,» in: Sen, ed., *Growth Economics: Selected Readings*, pp. 161-169; Minoru Okamura, «Estimating the Impact of the Soviet Union's Threat on the United States-Japan Alliance: A Demand System Approach,» *Review of Economics and Statistics*, vol. 73, no. 2 (May 1991), p. 202, and Martin C. McGuire, «Foreign Assistance, Investment, and Defense: A Methodological Study with an Application to Israel, 1960-1979,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 35, no. 4 (July 1987), p. 851.

(٧٠) هذه الدالة مستخدمة على نطاق واسع في نقاش نزع السلاح. وإن النظرية الاقتصادية ترى أن هذه الدالة متجانسة من الدرجة صفر في الأسعار. انظر: Ron P. Smith, «Models of Military Expenditure,» *Journal of Applied Econometrics*, vol. 4 (1989), p. 348.

(٧١) تشير مرونة الإحلال إلى مقدار التغير النسبي في نسبة العناصر مقارنة بالتغير النسبي في المرونة الحدية للإحلال. فهي تقيس المعدل الذي به يتم الإحلال. لمزيد من الإطلاع والاشتقاق، انظر: أبو محمد صبري الوتار وأثيل عبد الجبار الجومرد. **مدخل إلى الاقتصاد الرياضي** (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٩٣)، ص ٢٣٩ ـ ٢٤١.

(المعادلة رقم (٦)):

$$\sigma = 1$$

بمعنى أن التغير في المحيط الاستراتيجي الذي تتم مقابلته بإنفاق عسكري لن يغير من الأمن، أي أن:

$$c = -b$$

وان القيمة التي تكون أكثر معنى يمكن أن تكون:

$$b,c < 1$$

وان:

$$0 < b < 1$$

فشرط الفئة الأولى للتعظيم (المعادلة رقم (٤)) سيتحدد عبر إيجاد قيم (S_M, W_c, W_s) من واقع المعادلتين رقمي (٥) و(٦). ففي ضوء المعادلة رقم (٦) فإن:

$$W_S = \frac{\delta W}{\delta S} = -1/a\ A\ [dC^{-a} + (1-d)\ S^{-a}]^{-1/a-1} \text{-a}\ A(1-d)\ S^{-a-1}$$

وأيضاً:

$$W_c = \frac{\delta W}{\delta C} = -1/a\ A\ [dC^{-a} + (1-d)S^{-a}]^{-1/a-1} \text{-a}\ A(d)\ C^{-a-1}$$

وان:

$$\frac{W_s}{W_c} = \frac{(1-d)\ S^{-a-1}}{(d)\ C^{-a-1}}$$

وبإعادة الترتيب ستكون:

$$\frac{W_s}{W_c} = \left(\frac{1-d}{d}\right)\left(\frac{C}{S}\right)^{1+a} \qquad (٧)$$

ومن المعادلة رقم (٥)، فإن:

$$S_M = \frac{\delta S}{\delta M} = bBM^{b-1}E^c$$

وبما أن:

$$S = BM^b\ E^c$$

إذن:

$$S_M = bSM^{-1} \qquad (٨)$$

وستصبح المعادلة رقم (٤):

$$\left(\frac{1-d}{d}\right)\left(\frac{C}{S}\right)^{1+a} = \frac{q/p}{bSM^{-1}} \qquad (٩)$$

وبتعويض قيمة (S) من المعادلة رقم (٦) في المعادلة رقم (٩) يكون لدينا:

$$\left(\frac{1-d}{d}\right)\left(\frac{C}{BM^{b}E^{c}}\right)^{1+a} = \frac{q/p}{bBM^{b}\,E^{c}\,M^{-1}}$$

وبحل المعادلة:

$$\left(\frac{1-d}{d}\right)\left(\frac{C^{1+a}}{B^{1+a}\,M^{b\,(1+a)}\,E^{c(1+a)}}\right) = \frac{q/p}{bBM^{b-1}\,E^{c}}$$

أي:

$$\frac{1-d}{d}\,C^{1+a}\,B^{-1-a}\,M^{-b-ab}\,E^{-c-ac}\,(q/p)^{-1}\,bBM^{b-1}\,E^{c}=0$$

وبتوحيد الحدود:

$$\frac{1-d}{d}\,C^{1+a}\,B^{-a}\,M^{-1-ab}\,E^{-ac}\,(q/p)^{-1}\,b=0$$

وإعادة الترتيب:

$$M^{1+ab} = \frac{1-d}{d}\,C^{1+a}\,B^{-a}\,E^{-ac}\,(q/p)^{-1}b$$

وبأخذ اللوغارتمات:

$$LnM = \frac{1}{1+ab}Ln\left(\frac{1-d}{d}\right) + \frac{1+a}{1+ab}LnC - \frac{a}{1+ab}LnB - \frac{ac}{1+ab}LnE$$

$$- \frac{1}{1+ab}Ln(q/p) + \frac{1}{1+ab}Lnb$$

وبإعادة ترتيب الحدود:

$$LnM = \frac{Ln((1-d)/d) + Lnb - aLnB}{1+ab} + \frac{1+a}{1+ab}LnC - \frac{1}{1+ab}Ln(q/p)$$

$$- \frac{ac}{1+ab}LnE$$

وإذا رمزنا إلى:

$$\frac{Ln\,((1-d)/d) + Lnb - aLnB}{1+ab} = A_0$$

$$\frac{1+a}{1+ab} = A_1$$

$$-\frac{1}{1+ab} = A_2$$

$$-\frac{ac}{1+ab} = A_3$$

فستصبح المعادلة:

$$LnM = A_0 + A_1LnC + A_2Ln(q/p) + A_3LnE + e \qquad (١٠)$$

والتي تمثل دالة الطلب على الإنفاق العسكري، ويلاحظ عليها أنها ذات شبه كبير بدالة الطلب العادية (دالة طلب «Marshall») لاحتوائها على كل من سعر الدفاع (هنا السعر النسبي) والدخل. والمتغيرات فيها تشير إلى:

(M): الإنفاق العسكري بالقيم الحقيقية.

(C): قيمة الإنتاج المدني.

(q/p): السعر النسبي للدفاع قياساً بالإنتاج المدني.

(E): المحيط الاستراتيجي.

وهذه الدالة هي لوغارتمية خطية (Log Linear Demand Function)[٧٢].

٣ ـ افتراضات النموذج

ستكون فرضيات النموذج من نوعين. **الأول** يتعلق بتوصيف المحيط الاستراتيجي (E) لأنه دخل في كل من دالة الطلب ودالة الأمن (المعادلة رقم (٦) والمعادلة رقم (١٠))، إذ بدون توصيف لهذا المتغير سيكون النموذج مجرد عمل تجريدي ـ نظري. والنوع **الثاني** يتعلق بسلوك المتغيرات في الدالتين.

فبالنسبة للمحيط الاستراتيجي، يستلزم منا تعيين مؤشرات كمية لكيفية

---

(٧٢) هناك العديد من التوصيفات الدالية البديلة لدالة الطلب شهدت تطبيقاً في مجال الإنفاق العسكري، حيث استخدم ماكغواير في أغلب دراساته صيغة «Stone-Geary» بينما استخدم دن (Dunne) وزملاؤه صيغة ديتون ـ مولباور (Deaton-Muellbauer) المعروفة بنظام الطلب الأمثل (AIDS). واستخدم موردوخ وساندلر دالة طلب خطية (Linear Expenditure System) و «Rotterdam Model» و«Translog Model». انظر لمزيد من التفاصيل: Angus Deaton and John Muellbauer, «An Almost Ideal Demand System,» *American Economic Review*, vol. 70, no. 3 (June 1980), pp. 312-326; J. P. Dunne, P. Pashardes and Ron P. Smith, «Needs Costs and Bureaucracy: The Allocation of Public Consumption in the United Kingdom,» *Economic Journal*, vol. 94 (1984), pp. 1-15; J. C. Murdoch and Todd Sandler, «Complementarity, Free Riding and the Military Expenditure of NATO Allies,» *Journal of Public Economics*, vol. 25 (1984), pp. 83-101; Martin C. McGuire: «Foreign Assistance, Investment, and Defense: A Methodological Study with an Application to Israel, 1960-1979,» pp. 847-873, and «U.S. Assistance, Israeli Allocation, and the Arms Race in the Middle East: An Analysis of Three Interdependent Resource Allocation Process,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 26, no. 2 (June 1982), pp. 199-235.

تصور صانعي القرار في إسرائيل لهذا المحيط. وبالتأكيد، فإن العامل المركزي المهيمن على هذا التصور هو التهديد أو الخطر الذي ستشعر به إسرائيل والذي مصدره البلدان العربية. وهنا يثار التساؤل: كيف تبنى التقويمات لدرجة هذا الخطر؟ هناك قاعدتان ينطلق منهما هكذا تقويم. فإما أن يعطى ترجيح للقدرات العسكرية النسبية العربية، أو يكون تقدير نيات وإرادة البلدان العربية تجاه إسرائيل.

فالقدرات النسبية تتأشر من: المخزونات من الأسلحة، والجاهزية والاستعداد، وكفاية أنظمة التسليح، بالإضافة إلى الروح المعنوية. وبما أن إسرائيل تنظر إلى القوات والمعدات في صراعها مع العرب على أساس ذلك الذي يمكن أن يوجد في ساحة المواجهة، فمن غير المحتمل أن تلعب المخزونات النسبية دوراً رئيساً في طلبها على الإنفاق العسكري وفي دالتها الأمنية. وبذلك ستنطلق إسرائيل في تقويمها لدرجة الخطر بشكل أساس من أحكامها وتقديراتها للنيات. وإن المؤشر الأساس للنيات والذي يؤخذ بشكل جدي ويتوقع أن يكون له تأثير حاسم في القرار الإسرائيلي هو الحصة من الإنتاج التي تكرسها البلدان العربية للإنفاق على الجيش.

وهناك مسألة غاية في الأهمية لا بد من إدراكها بخصوص إسرائيل وطبيعة الصراع العربي ـ الصهيوني وأبعاده. فمن خطل الرأي النظر إلى معادلة الصراع على أساس أن العرب مجتمعين في كفة وإسرائيل في الكفة الأخرى. كما أن ساحة الصراع لا تنحصر في خط المواجهة التقليدي وإنما تمتد إلى مناطق أبعد، لأن إسرائيل أوكل لها وظيفة الشرطي الإقليمي لخدمة مصالح الامبريالية، وبصرف النظر عن دورها ـ أداة أو قاعدة. وبذلك يمكننا أن نصوغ فرضية أن التهديد الذي تتحسب له إسرائيل وتأخذه بجدية وتوجه أحكامها بخصوص النيات هو ليس المتأتي من العرب ككل، وإنما بأولئك الذين في الطوق كحد أدنى (مصر وسوريا والأردن)، وكذلك بشكل حاسم من له وزن استراتيجي مؤثر في المناطق التي توجد فيها مصالح الامبريالية (العراق). ويعد العراق المتغير الأكثر حسماً في القرار العسكري الإسرائيلي والأمني، لأنه يدخل في حسابات هذا القرار مرتين: مرة كثقل عسكري فاعل ومساند لدول الطوق، ومرة كمهدد للمصالح[٧٣]. إذن

---

(٧٣) وهذا ما يستدل عليه عبر أكثر من مسؤول مثل يوئيل بن ـ بورات الذي يرى «أن العراق هو العمود الفقري في ائتلاف حربي مستقبلي ضد إسرائيل». واللواء أمنون شاحاك، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، يرى «أن جيش العراق الضخم وقدرته القتالية... كلها عوامل تتطلب من إسرائيل أن تتابع جيداً ما يحدث في هذه الدولة... ومن المحظور علينا أن ننسى أن العراق اشترك في الحروب كافة التي =

فالشطر الأول من المحيط الاستراتيجي (E) هو حصة الإنفاق العسكري في الناتج المحلي لكل من العراق، ومصر، وسوريا، والأردن والتي سنرمز لها بالحرف (R).

وبما أن الولايات المتحدة يربطها تحالف استراتيجي مع إسرائيل منذ قيامها، وقد اتخذ شكلاً خفياً طيلة السنوات السابقة على سنة ١٩٨٠، وشكلاً صريحاً منذ سنة ١٩٨١، وأن الولايات المتحدة تغدق عليها بمساعدات عسكرية سخية، فسنعتبر الحصة التي تشكلها هذه المساعدات في الناتج المحلي الإسرائيلي بمثابة مؤشر للخطر أو التهديد. وعلى هذا فإن تزايد هذه الحصة يمكن اعتباره إنذاراً أو إشارة لحالة زيادة التوتر. وبذلك، فإن الشطر الثاني من المحيط الاستراتيجي سيتمثل بحصة المساعدات في الناتج المحلي والتي سنرمز لها بالحرف (U).

وبإدخال متغير الزمن (T) معبراً عن الاتجاه العام وبمعلمة (r) فستصبح دالة الطلب (المعادلة رقم (١٠)) وفق الآتي:

$$LnM = A_0 + A_1LnC + A_2Ln(q/p) + A_3LnU + A_4LnR + A_5LnT + e \qquad (١١)$$

والمعلمات الهيكلية لها ستكون[٧٤]:

$$A_1 = \frac{r(1+a)}{1+ab}$$

$$A_2 = -\frac{r}{1+ab}$$

$$A_3 = -\frac{rac}{1+ab}$$

$$A_4 = -\frac{rad}{1+ab}$$

$$A_5 = 1-r$$

=جرت على الجبهة الشرقية ضد إسرائيل». واللواء احتياط أهارون ياريف، رئيس مركز الأبحاث الاستراتيجية، يرى «أن الجيش العراقي في التسعينيات يمكن أن يكون خصماً جاداً لأي عدو في المستقبل». والملحق العسكري زئيف شيف يذكر «أن العراق تحول إلى قوة اقليمية وأن القدرة العسكرية التي يمتلكها تشكل تهديداً... وعلى إسرائيل أن تضاعف من جهودها لمعرفة ما يجري في العراق حتى لا نفاجأ». ووزير الخارجية موشيه أرينز يقول: «إن إسرائيل تتخذ كل الوسائل المتاحة لها لحماية مواطنيها من مغبة التهديد العراقي»، وغيرها مما لا مجال لذكره. هذه التصريحات وردت في: يوئيل بن - بورات، «ولكن لماذا إيران بالذات؟» **عل همشمار،** ٢٢/١٢/١٩٨٩؛ **ها آرتس:** ٢١/٦/١٩٨٩ و٢٤/٨/١٩٨٩، **ويديعوت أحرونوت:** ٢١/٤/١٩٨٩ و٤/٤/١٩٩٠.

(٧٤) وفق سياق الاشتقاق السابق نفسه.

ودالة الأمن (المعادلة رقم (٦)) ستصبح:

$$S = BM^{b}U^{c}R^{d} \qquad (١٢)$$

وبذلك فإن هاتين المعادلتين الأخيرتين هما اللتان سيجري تقديرهما.

أما الافتراضات المتعلقة باستجابة المتغيرات في الدالتين، فبالنسبة لدالة الطلب، فإن افتراضنا لها أنها من نمط الدوال الاعتيادية، أي أن استجابتها للدخل (C) موجبة والسعر (q/p) سالبة، من منطلق أن الدفاع كسلعة يجب أن يكون سلعة اعتيادية (Normal)، وليس سلعة دنيا (Inferior)، أي أن منحنى الطلب سيكون سالب الميل تجاه السعر وموجب الميل تجاه الدخل. ولهذا السبب سنستخدم سعر الدفاع (مخفض الإنفاق العسكري) بدلاً من السعر النسبي والناتج المحلي الإجمالي بوصفه معبراً عن الدخل بدلاً من قيمة الإنتاج المدني.

وإن استجابة الدالة لحصة المساعدات الأمريكية في الناتج المحلي، طالما أنها مؤشر عن درجة التهديد، يجب أن تكون موجبة وبعكسه ستكون غير مقبولة لأن تحليلنا لم يتأطر ضمن حقل التحالف (Allies)[٧٥].

أما استجابة الدالة لحصة الإنفاق العسكري العربي (العراق، ومصر، وسوريا، والأردن) في الناتج المحلي فيجب أن تكون موجبة لأنها وفق المنظور الإسرائيلي تعبر عن حالة تهديد. وحتى لو تجاهلنا هكذا احتمال، فإن أثر التقليد أو المحاكاة سيجعل منها موجبة.

أما الاستجابة للزمن فنفترضها موجبة بفعل عامل التطور.

أما الافتراضات الخاصة باستجابة المتغيرات في دالة الأمن، فيفترض أن تستجيب الدالة الأمنية الإسرائيلية بشكل موجب وقوي للإنفاق العسكري فيها،

---

(٧٥) إذ لو وظفنا مدخل التحالف (على الرغم من عدم انطباقه على إسرائيل لأنه ليس عضواً في تحالف عسكري دولي رسمي كالناتو) فلن نأخذ حصة المساعدات في الدخل في الدولة المتلقية للمساعدة، وإنما يجب أن نأخذ حصة الإنفاق العسكري للدول الحليفة في نواتجها المحلية. وهنا ستكون الاستجابة بطريقتين: ففي حالة كون الدولة تابعة (Follower)، فإن الاستجابة ستكون موجبة، لأن الحماية الموفرة غير كافية ولا بد من إكمالها. أما إذا كانت الدولة منتفعاً مجانياً (Freed Rider)، فإن الاستجابة ستكون سالبة لأن إنفاقها العسكري سينخفض بزيادة إنفاق الدول الحليفة، وإن هناك حماية مجانية مقدمة.

لأن مثل هذا الإنفاق يعد أحد الأهداف الثلاثة الثابتة التي لا تتخلى عنها إسرائيل، ولا يضعف حماسها أزاءها لضمان درجة مرتفعة من الأمن المادي والنفسي للمستوطنين والدولة(٧٦). بينما نجد أن الاستجابة للمساعدات كحصة في الناتج والإنفاق العسكري العربي (الدول المؤشرة) يجب أن تكون سالبة طالما أنها تمثل أحد أشكال التهديد بحسب التصور الإسرائيلي وأنها تنتقص من الأمن.

وأخيراً، سنفترض أن البواقي (e) موزعة توزيعاً طبيعياً وذات تباين ثابت وتغاير صفر، أي:

$$e \rightarrow N \begin{bmatrix} 0 \\ \sigma^2 \end{bmatrix}$$

٤ ـ تقدير النموذج

سنوظف طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) طالما أن النموذج متكون من معادلة واحدة وأن حد الخطأ (e) يفي بشروط هذه الطريقة. وسنتعامل مع قيم المتغيرات بالدولار الأمريكي طالما كانت هناك أطراف غير إسرائيلية في النموذج وهي: العراق، ومصر، وسوريا، والأردن، والولايات المتحدة.

وبالاعتماد على البرامج الجاهزة (Minitab) توصلنا إلى النتائج كما هي معروضة في الجدول رقم (٥ ـ ١٠).

وتبين التقديرات أن كافة المعلومات لها إشارات مقبولة، وكما افترضناها فهي ذات معنويات مقبولة. فمن جهة، تفصح النتائج عن أن الإنفاق العسكري في إسرائيل يطيع قانون الطلب على السلع الاعتيادية لكون المشتقة الجزئية لهذا الإنفاق نسبة إلى السعر سالبة $(\delta M/\delta (q/p) < 0)$ وتساوي -٠,١٠١، بينما نرى أن المشتقة الجزئية نسبة إلى الدخل موجبة $(\delta M/\delta C) < 0)$ وتساوي ٠,٧٩٧.

وتشير قيم هاتين المشتقتين إلى أن الطلب على سلعة الدفاع في إسرائيل غير مرن سعرياً ودخلياً (لكون المعاملات تقل عن الواحد الصحيح) مما يؤشر مسألتين اقتصاديتين مهمتين هما: إن سلعة الدفاع في إسرائيل تعد من قبيل السلع الضرورية

---

(٧٦) محسن خليل، **تصدع الهيكل الثالث: دراسة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الإسرائيلي** (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩)، ص ١٣٣.

وينطبق عليها مفهوم السلع العامة، وإن السعر ليس عاملاً مهماً في تأثيره في سلوك الطلب.

الجدول رقم (٥ ـ ١٠)
تقدير دالة الطلب على الإنفاق العسكري في إسرائيل

المتغيرات التفسيرية	المتغير المعتمد: الإنفاق العسكري الاجمالي LnM			اختبار (t)
	المعلمة المقدرة	المعلمات الهيكلية	التقدير	
الحد الثابت	A_0		-2.02	-1.19
الدخل LnM	A_1	r(1+a)/(1+ab)	0.797	3.94
السعر Lnqp	A_2	-r/(1+ab)	-0.101	-3.87
المساعدات الأمريكية LnU	A_3	-rac/(1+ab)	0.063	1.11
الإنفاق العسكري العربي LnR	A_4	-rad/(1+ab)	0.198	1.49
الزمن LnT	A_5	1-r	0.661	4.81

$R^2 = 97.4\%$ $\bar{R}^2 = 96.7\%$ $DW = 1.97$ $SE = 0.1798$ $SD = 4.980$
$F(5,19) = 124.846$

كما تفصح النتائج عن أن الإنفاق العسكري الإسرائيلي يستجيب للإشارة التي تقدمها الولايات المتحدة بوجود خطر. لكن الاستجابة المباشرة للخطر (معلمة الإنفاق العسكري العربي) تفوق تلك الاستجابة غير المباشرة (المقدمة من قبل الولايات المتحدة) بأكثر من ثلاث مرات، وهذا ما يمكن ملاحظته من مقارنة مرونة التهديد (Threat Elasticity of Military Demand) التي هي بالنسبة إلى الإنفاق العربي:

$$\frac{\delta M}{\delta R} = 0.198$$

وبالنسبة إلى المساعدات الأمريكية:

$$\frac{\delta M}{\delta U} = 0.063$$

وتفسير هذا التباين في درجة الاستجابة يكمن في أن تعاظم القدرة العسكرية العربية (الذي يعبر عنه بحصة الإنفاق العسكري للبلدان العربية المعينة في نواتجها المحلية) يكثف أكثر التهديد لإسرائيل وتأخذه بجدية أكثر مما تستقريه من المساعدات الأمريكية، لأن المساعدات الأمريكية متعددة الأغراض وتعيها إسرائيل بشكل جيد. وإن ارتفاع درجة استجابة الدالة للتهديد العربي يفرض على إسرائيل أن تفضل سلعة الدفاع على السلع المدنية. ويمكن تصور هذا التغير في

التفضيل (Preference) بأنه يتخذ شكل انتقال (Shift) في خريطة السواء (Indifference Map) مؤشراً على أن المعدل الحدي للإحلال للسلع المدنية إلى سلعة الدفاع ينخفض. ويمكن التعبير عن هذه التغيرات في التفضيل السلعي بأثر التهديد (Threat Effect)[٧٧]. فالمعدل الحدي للإحلال الناجم عن الأثر الذي يتركه التهديد العربي هو:

$$\frac{\delta \, LnC}{\delta LnR} = \frac{0.198}{-0.797} = -0.248$$

وأخيراً، فإن الطلب على الإنفاق العسكري يستجيب إيجابياً للتطور (الزمن).

وبهدف تقدير معلمات دالة الأمن فقد احتسبنا المعاملات الهيكلية (r,d,c,b,a) من معاملات دالة الطلب، وظهرت وفق الآتي:

$$a = 6.890, \; b = 0.342, \; c = -0.090, \; d = -0.284, \; r = 0.339$$

وبذلك فإن دالة الأمن ستكون:

$$S = B \, M^{0.342} \, U^{-0.090} \, R^{-0.284}$$

وهي، كما يظهر، متفقة تماماً مع الفرضيات. إذ أن المزيد من الإنفاق العسكري في إسرائيل يعزز من أمنها، في حين أن تزايد الإنفاق العسكري العربي والمساعدات الأمريكية بوصفها مؤشرات للتهديد بحسب التصورات الإسرائيلية تنتقص من الأمن الإسرائيلي.

وبقدر تعلق الأمر بالإنفاق العسكري العربي، فإن ارتقاءه يسبب تزايداً في الإنفاق العسكري الإسرائيلي وينتقص من أمنها، وبالتالي يخفض من الرفاهية فيها، وذلك على الرغم من أن التقدير الضمني لمرونة الإحلال بين الأمن والإنتاج منخفضة (٠,١٢٧)[٧٨] مع التأشير بأن قرارات الأمن الاسرائيلية غير حساسة كثيراً لكلفة الأمن. ولعل ذلك يعزى إلى أن جانباً مهماً من هذه الكلفة يمول بالمساعدات، ولكنها مع ذلك تشير إلى أنه بغرض تعزيز الأمن الإسرائيلي لا بد من تنفيذ إنفاق عسكري مرتفع، وأن هذا الإنفاق يتم على حساب تخفيض الإنتاج بقدرٍ ما.

---

(٧٧) لمزيد من التفاصيل حول ذلك، انظر: Okamura, «Estimating the Impact of the Soviet Union's Threat on the United States-Japan Alliance: A Demand System Approach,» p. 202.

(٧٨) احتسب من الصيغة السابقة: $\sigma = 1/(1 + a)$.

رابعاً: المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل

تبين لنا مما سبق، وفي أكثر من موطن، وجود دور ملحوظ وبارز للمساعدات الأمريكية في حركية الإنفاق العسكري في إسرائيل، مما يستلزم، لغرض استكمال جوانب هذا الإنفاق، التعرض لها عبر الوقوف على التطورات التي شهدتها والعوامل المحددة لها والآثار التي تركتها في الإنفاق العسكري في إسرائيل، وفي أطراف الصراع في الشرق الأوسط، وذلك وفق الآتي:

١ ـ تطور حجم المساعدات

ينساب على إسرائيل سنوياً دفق مقادير ضخمة من الأموال من الولايات المتحدة تحت اسم المساعدات بشقيها العسكرية والاقتصادية. وهذه المساعدات، وبصرف النظر عن الشكل الذي تتخذه، تعد عنصراً راسخاً في العلاقات الأمريكية ـ الإسرائيلية، وإنها الأمر الوحيد المثبت بقانون[٧٩]، مما يجعلها بمنأى عن أية ضغوط، وما تعدد التسميات التي تتخذها إلا تبرير لتنوع القنوات التي منها تنهال الأموال على إسرائيل.

وتشير المعطيات الإحصائية (انظر الجدول رقم (٥ ـ ١١)) إلى أن إسرائيل حصلت خلال العقدين والنصف المنصرمين على ٤٠٠٩٢ مليون دولار مساعدات أمريكية. ومنذ قيامها ولغاية سنة ١٩٩٠، فقد حصلت على ما مجموعه ٤٩ مليار دولار[٨٠].

ويكشف الجدول رقم (٥ ـ ١١) عن أن هذه المساعدات شهدت تطوراً ملحوظاً، إذ ارتفعت مستوياتها بشكل لافت للانتباه، فقد كانت منخفضة خلال الستينيات والنصف الأول من السبعينيات. لكن منذ أواسط السبعينيات أخذت هذه المستويات بالتزايد واستقرت منذ أواسط الثمانينيات عند ٣٠٠٠ مليون دولار سنوياً.

---

(٧٩) أدخلت إسرائيل في قانون الأمن المتبادل الأمريكي (Mutual Security Act) سنة ١٩٥٣، وأول مساعدة عسكرية منحت له كانت في سنة ١٩٥٩ وقدرها ٤٠٠ ألف دولار. انظر: دافار، ١٠/١٢/١٩٨٢.

(٨٠) أشار شارون إلى أن إسرائيل حصلت منذ قيامها ولغاية سنة ١٩٨٤ على منح وقروض من الولايات المتحدة تبلغ ٣٠ مليار دولار. وبإضافة ما حصلت عليه منذ سنة ١٩٨٥، فسيصبح المجموع كما ورد. انظر: دافار، ٥/١٠/١٩٨٤.

الجدول رقم (٥ ـ ١١)

تطور المساعدات الأمريكية لإسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)

(بملايين الدولارات)

السنة	المساعدات الاقتصادية	المساعدات العسكرية	استيعاب هجرة اليهود السوفيات	إجمالي المساعدات
١٩٦٥	٤٨,٨	١٢,٩		٦١,٧
١٩٦٦	٣٦,٨	٩٠,٠		١٢٦,٨
١٩٦٧	٦,١	٧,٠		١٣,١
١٩٦٨	٥١,٨	٢٥,٠		٧٦,٨
١٩٦٩	٣٦,٧	٨٥,٠		١٢١,٧
١٩٧٠	٤١,١	٣٠,٠		٧١,١
١٩٧١	٥٥,٨	٥٤٥,٠		٦٠٠,٨
١٩٧٢	١٠٤,٢	٣٠٠,٠		٤٠٤,٢
١٩٧٣	١٠٩,٨	٣٠٧,٥	٥٠,٠	٤٦٧,٣
١٩٧٤	٥١,٥	٢٤٨٢,٧	٣٦,٥	٢٥٧٠,٧
١٩٧٥	٣٥٣,١	٣٠٠,٠	٤٠,٠	٦٩٣,١
١٩٧٦	٧٩٣,٠	١٧٠٠,٠	١٥,٠	٢٥٠٨,٠
١٩٧٧	٧٤٢,٠	١٠٠٠,٠	١٥,٠	١٧٥٧,٠
١٩٧٨	٧٩١,٨	١٠٠٠,٠	٢٠,٠	١٨١١,٨
١٩٧٩	٧٩٠,١	٤٠٠٠,٠	٢٥,٠	٤٨١٥,١
١٩٨٠	٧٨٦,٠	١٠٠٠,٠	٢٥,٠	١٨١١,٠
١٩٨١	٧٦٤,٠	١٤٠٠,٠	٢٥,٠	٢١٨٩,٠
١٩٨٢	٨٠٦,٠	١٤٠٠,٠	١٣,٠	٢٢١٩,٠
١٩٨٣	٧٨٥,٠	١٧٠٠,٠	١٣,٠	٢٤٩٨,٠
١٩٨٤	١٢٠٠,٠	١٧٠٠,٠		٢٩٠٠,٠
١٩٨٥	٢٧٠٠,٠	١٤٠٠,٠		٤١٠٠,٠
١٩٨٦	١١٨٠,٠	١٧٢٢,٦		٢٩٠٢,٦
١٩٨٧	١٢٠٠,٠	١٨٠٠,٠		٣٠٠٠,٠
١٩٨٨	١٢٠٠,٠	١٨٠٠,٠		٣٠٠٠,٠
١٩٨٩	١٢٠٠,٠	١٨٠٠,٠		٣٠٠٠,٠
١٩٩٠	١٢٠٠,٠	١٨٠٠,٠		٣٠٠٠,٠

المصادر: دافار، ١٠/ ١٢/ ١٩٨٢؛ رصد إذاعة صوت أمريكا، ١٣/ ١٠/ ١٩٩٣، و International Institute for Strategic Studies [IISS], *Military Balance, 1988- 1989* (London: IISS, 1988), p. 223.

إن هذا التطور الكبير في حجم المساعدات لا يتم، في تقديرنا، عن إرادة إسرائيلية منفردة (أي من طرف واحد) وحسب، وإنما يتم أيضاً بدفع من

الولايات المتحدة لتحقيق أغراضها المتعددة، أي أن هذا التطور يرتبط بتضافر كل من قوى الطلب (الجانب الإسرائيلي) وقوى العرض (الجانب الأمريكي) اللذين يجمعهما التقاء المصالح والأهداف الاستراتيجية.

ففي جانب الطلب، هناك التأثير الذي تمارسه جماعات الضغط الصهيونية في توجيه وصياغة سياسة الحكومات الأمريكية المتعاقبة والتي تكون فيها الغلبة دائماً لصالح إسرائيل[٨١]، وتفضي باستمرار إلى المزيد من المساعدات. كما أن أوضاع عدم الاستقرار الإقليمي (الحروب) عنصر مهم في جانب الطلب للمساعدات، لأن إسرائيل غير قادرة بإمكاناتها الذاتية على تمويل متطلباتها الدفاعية بدون الولايات المتحدة. ويكشف الجدول رقم (٥ ـ ١١) عن مسألة بالغة الأهمية تتمثل في أن مستوى المساعدات يتخذ تغيراً راديكالياً إما في السنة التي تسبق الحرب (١٩٦٦) أو السنة التي تليها (١٩٧٤، ١٩٧٩، ١٩٨٦)، مما يدلل على أن الولايات المتحدة هيأت إسرائيل لشن عدوانها في حزيران/يونيو ١٩٦٧ وتبنت مهمة إعادة بناء قدراتها العسكرية بعد حرب ١٩٧٣ وإعادة بناء استحكاماتها الدفاعية بعد اتفاقية كامب ديفيد والانسحاب من سيناء سنة ١٩٧٩، والانسحاب من لبنان سنة ١٩٨٥. ولعب العامل الاقتصادي أيضاً دوراً في جانب الطلب، حيث قدمت الولايات المتحدة هبة اقتصادية إضافية بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار لمساعدة إسرائيل على تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي الشامل سنة ١٩٨٥.

أما جانب العرض، فتتحكم فيه المصالح القومية الامبريالية الأمريكية. وهذه المصالح متعددة ومتشابكة، بُعدها الأساس ضمان الهيمنة (Hegemony) السياسية والاقتصادية. فبعد الحرب العالمية الثانية رسمت الولايات المتحدة استراتيجيتها على أساس إيجاد مناطق للدفاع المتقدم ممثلة بالدول القريبة جغرافياً من المعسكر السوفياتي (سابقاً) أو من تلك الدول التي يحتمل أن تتبنى ايديولوجيا متقاربة مع هذا المعسكر، مما أوجب عليها إغداق المساعدات على دول معينة بالذات[٨٢] لتحقيق

---

(٨١) تجدر الإشارة إلى أن أكثر من نصف اليهود في الولايات المتحدة يتركزون في ست ولايات هي: نيويورك وكاليفورنيا وبنسلفانيا وإلينوي وماساشوستس وأوهايو. ومن هذه الولايات يأتي أغلب الباحثين عن المناصب على المستويين المحلي والقومي. انظر في هذا الخصوص: أحمد حسن إبراهيم، «إسرائيل... الوجه الآخر من العملة،» **السياسة الدولية**، السنة ٢، العدد ٤ (نيسان/ابريل ١٩٦٦)، ص ١٤٤.

(٨٢) أمثال تركيا، وباكستان، وتايوان، وكوريا الجنوبية، وإسرائيل.

العديد من الأغراض، ومنها: فرض هيمنة سياسية على العالم غير الشيوعي، وتطويق الاتحاد السوفياتي (سابقاً) والحد من انتشار الإيديولوجيا الشيوعية، وأخيراً ضمان عدم المواجهة المباشرة أو الشكل المكشوف للتدخل العسكري. وقد أسند إلى إسرائيل دور بارز للمساعدة في تحقيق هذه الأغراض(٨٣).

وطالما كانت المساعدات العسكرية الأمريكية تمول حصة الأسد من استيرادات إسرائيل العسكرية أو مساوية تقريباً لها(٨٤)، وأن الولايات المتحدة تعد المجهز الرئيس للسلاح لها، فإن هذه المساعدات تصبح إحدى أدوات تنشيط الصناعات العسكرية الأمريكية، مما يفرض علينا عدم إغفال البعد الاقتصادي لدى متخذ القرار الأمريكي. والمعروف عن الولايات المتحدة سعيها الدؤوب لتعزيز هيمنتها السياسية بهيمنة اقتصادية، وبمعلومية أن درجة الهيمنة الاقتصادية تقاس بالعوائد الاقتصادية، فقد رسمت الولايات المتحدة ضمن سياسة مساعداتها العسكرية لإسرائيل تحقيق عوائد اقتصادية لا تأخذ شكلاً مباشراً (من الطرف المتلقي للمساعدة ـ إسرائيل)، وإنما تأخذ شكلاً غير مباشر (من الأطراف التي تهددها المساعدة)، وهذا الاعتبار يعبر عنه كل من باران (Baran) وسويزي (Sweezy) بمتغير الامبريالية الجديدة. وتدعي الولايات المتحدة أن هدفها من المساعدات لإسرائيل هو تحقيق التوازن العسكري بين العرب وإسرائيل. لكن هذه المساعدات تدفع باتجاه استمرار عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط لأنها تدعم بشكل فاعل القدرات العسكرية الإسرائيلية، وتفضي إلى مزيد من سباق التسلح(٨٥)، لأنها ستدفع أطرافاً عديدة سواء كانت على خط المواجهة المباشر مع إسرائيل، أو

---

(٨٣) وقد عبر عن ذلك رؤوبين فدهتسور بقوله إن إسرائيل تعد في نظر الساسة الأمريكان «عنصراً لضمان الاستقرار وقادرة ـ عند الحاجة ـ على استخدام قبضاتها العسكرية أيضاً من أجل الإبقاء على الهدوء النسبي في المنطقة... وفي هذا الإطار تجد إسرائيل نفسها في دور شرطي الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ومن تسليح هذا الشرطي بأفضل أنواع السلاح والمحافظة على أمنه من خطرالمشاغبين المحليين، فإن الإدارة والكونغرس على استعداد لتقديم تمويل كبير». ويعبر عضو مجلس الشيوخ الأمريكي رودي بو شفيتس بتساؤله: «ما هي الثلاثة مليارات دولار التي نمنحها لإسرائيل إذا قورنت بالتوفير الهائل المترتب على حقيقة عدم اضطرارنا إلى إرسال جنود أمريكيين إلى الشرق الأوسط؟». انظر: رؤوبين فدهتسور، «إصبع عراقية على الزناد،» **ها آرتس**، ٣/٤/١٩٩٠.

(٨٤) Paul Levine, Somnath Sen and Ron P. Smith, «The Economics of Arms Trade,» (Discussion Paper, no. 92/21, University of Leicester, Department of Economics, October 1992), p. 7.

(٨٥) سنتعرض إلى هذا الموضوع لاحقاً ضمن هذا الفصل.

في العمق، بل إن الولايات المتحدة توحي لها بشكل غير مباشر أن هناك خطراً يلوح في الأفق يتطلب التحسب له، مما يدفعها إلى التوسع في مشترياتها العسكرية، ونظراً لافتقادها لتصنيع عسكري محلي، فإنها ستتوسع كثيراً في استيراداتها العسكرية لغرض تأمين الحماية. وإذا علمنا أن جل هذه الاستيرادات ينساب من الولايات المتحدة، فستحث هذه المساعدات المزيد من الطلبات على الإنتاج الصناعي العسكري الأمريكي، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن هذه الدول ستتوسع في منح المزيد من الامتيازات الاقتصادية للولايات المتحدة إرضاء لها نظراً للاعتقاد بتأثيرها المعنوي الكبير في إسرائيل، بحيث تمنع الأخيرة من تعريض أمن تلك الدول إلى الخطر. هذا هو فحوى العائد الذي تحصل عليه الولايات المتحدة مقابل الكلفة التي تتحملها والتي تتخذ شكل مساعدات. إن هذه الميكانيكية تدفعنا إلى استجلاء حقيقة أن المساعدات الأمريكية لإسرائيل لا تخرج عن كونها أموالاً عربية محولة إلى هذا الكيان عبر طرف ثالث هو الولايات المتحدة[٨٦].

٢ ـ العوامل المحددة لمستوى المساعدات

انصب تحليلنا السابق على تعيين القوى المؤثرة في قرار منح المساعدات، لكن يبقى مستوى هذه المساعدات مثار تساؤل: ترى هل يتحدد كيفما اتفق أم أنه يتم بناء على حسابات معينة؟

يرى ماكغواير (McGuire)[٨٧] أن هذا المستوى يحكمه عاملان:

الأول: حجم التهديد الذي تواجهه إسرائيل.

الثاني: قدرة إسرائيل على التعامل مع التهديد بمفردها.

فإذا ما وظفنا هذا المدخل واعتبرنا المؤشر على حجم التهديد هو الإنفاق العسكري لدول الطوق العربية (مصر، سوريا، والأردن) مضافاً إليه الإنفاق

---

(٨٦) تجدر الإشارة إلى أن قيام الولايات المتحدة ببيع أسلحة إلى بلد عربي في المنطقة يفضي غالباً إلى زيادة حجم المساعدات العسكرية إلى إسرائيل لتعويضها على صعيد حاجاتها الأمنية. فقد حصلت إسرائيل على تعويض قدره ٦٠٠ مليون دولار مقابل صفقة الأواكس إلى السعودية وترتب عليها زيادة حجم المساعدات بمقدار ٣٠٠ مليون دولار. انظر: موشيه زاك، «الدولارات وأمن إسرائيل،» **معاريف**، ٣/١٢/١٩٨٢.

(٨٧) McGuire, «U. S. Assistance, Israeli Allocation, and the Arms Race in the Middle East: An Analysis of Three Independent Resource Allocation Processes,» pp. 199-235.

العسكري العراقي تماماً مثلما فعلنا في دالة الطلب، وأن المؤشر على قدرة إسرائيل على التعامل مع التهديد بمفردها؛ مواردها المحلية (الناتج المحلي الإجمالي بدون مساعدات) مضافاً إليه جهدها العسكري الذاتي (الإنفاق العسكري المحلي)، عندئذ يكون بإمكاننا توصيف دالة المساعدات الأمريكية وفق الآتي:

$$U = A_0 + A_1R_{-1} + A_2 G_i + A_3 M_i + e$$

حيث إن:

U : المساعدات الأمريكية بملايين الدولارات.

R_{-1} : الإنفاق العسكري العربي للدول المذكورة بملايين الدولارات بتباطؤ سنة واحدة[٨٨].

G_i : الناتج المحلي الإسرائيلي بدون مساعدات بملايين الدولارات.

M_i : الإنفاق العسكري الإسرائيلي المحلي بدون مساعدات بملايين الدولارات.

e : حد الخطأ.

والافتراض المنطقي هو استجابة المساعدات إيجابياً للإنفاق العسكري العربي وسلبياً لكل من الناتج المحلي والإنفاق العسكري الذاتي.

وظهرت تقديرات النموذج وفق الآتي:

$$U = 148 + 0.103R_{-1} - 0.038G_i + 0.540M_i$$

$$(0.52) \quad (2.36) \quad (-1.38) \quad (3.47)$$

$$R^2 = 73.7\% \quad \bar{R}^{-2} = 70.1\% \quad DW = 2.49 \quad SE = 763.2 \quad SD = 6975.2 \quad F(3.22) = 14.716$$

وتبين النتائج أن إشارة المعلمتين (A_1, A_2) متفقة مع الافتراضات، بينما نجد أن إشارة المعلمة (A_3) قد جاءت مخالفة، مما يجعلها تشير إلى أن الإدارة الأمريكية تهتم وترغب في الاحتفاظ بالإنفاق العسكري الإسرائيلي عند مستويات معينة. وتشير النتائج إلى أن كل دولار إنفاق عسكري عربي يقابله ١٠ سنتات مساعدات[٨٩]، وكلما ارتقت الإمكانات الذاتية الاقتصادية قابلها نقص في

---

(٨٨) استندنا في اعتماد هذا التباطؤ على افتراض عدم قدرة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية على معرفة هكذا إنفاق إلا بعد مرور سنة عليه. وإن الولايات المتحدة وإسرائيل لا تتبعان سلوك (Cournot) وإنما تتصرفان من منطلق رد الفعل (Reaction) للقرار العربي.

(٨٩) توصل ماكغواير إلى القيمة نفسها للمعلمة وفسرها بأنها تمثل رد الفعل الأمريكي للإنفاق العسكري العربي، واستنتج منها مضموناً استراتيجياً غاية في الأهمية وهو أنه من الصعب اتهام المساعدات الأمريكية بأنها تشحن سباق التسلح في المنطقة. وسوف نحاول لاحقاً دحض هذا الاستنتاج وإثبات عدم =

المساعدات، إذ يلاحظ أن تزايد الناتج المحلي بدولار يقابله نقص ٤ سنتات في المساعدات وهو مقدار ضئيل جداً، وأن كل دولار زيادة في الإنفاق العسكري المحلي تتوافق معه زيادة في المساعدات بـ ٥٤ سنتاً.

على أية حال، يمكننا أن نستنتج أن مستوى المساعدات الأمريكية لإسرائيل، يحدده كل من الإنفاق العسكري العربي والإنفاق الإسرائيلي. ويدعم ذلك معاملات الارتباط القوية، إذ بلغ ٠,٧٦٩ بين المساعدات والإنفاق العسكري العربي (بتباطؤ سنة) و٠,٨١٦ بين المساعدات والإنفاق العسكري المحلي الإسرائيلي.

٣ ـ أثر المساعدات في سباق التسلح في الشرق الأوسط

عندما تكون هناك حالة تسابق بين العرب وإسرائيل، بخصوص التسلح، فإنما تحصل عبر الإنفاق العسكري لدى الطرفين. وكمؤشر أولي للاستدلال على وجود مثل هذا الوضع هو قيمة وإشارة معامل الارتباط بين الإنفاق العسكري العربي والإنفاق العسكري في إسرائيل. فقد بلغ هذا المعامل +٠,٨٤٩ مما يشير إلى وجود علاقة تبادلية قوية لا في إطار التكامل (Complementarity) وإنما في إطار التنافس (Competence)، أي وجود حالة التسابق أو المحاكاة.

وطالما تأشر لدينا وجود حالة التسابق، فإننا سنحاول قياس الأثر الذي تمارسه الولايات المتحدة عبر مساعداتها لإسرائيل في سباق التسلح في المنطقة. وسننجز ذلك عبر ثلاث مراحل:

الأولى، قياس أثر المساعدات الأمريكية في إجمالي الإنفاق العسكري الإسرائيلي، لأن الجانب العربي بوصفه واحداً من أطراف السباق يهمه الإنفاق الكلي الإسرائيلي على الجيش.

والثانية، قياس ردود الأفعال لكل من العرب والإسرائيليين أحدهما تجاه الآخر.

أما **الثالثة**، فستنصرف إلى قياس الأثر المباشر وغير المباشر لهذه المساعدات

= صحته لأنه فقط يأخذ في الاعتبار الاستجابة الأمريكية ويغفل الآثار التي ترتبها هذه المساعدات على كل من الإنفاق العسكري العربي والإسرائيلي سواء المباشرة منها أو غير المباشرة. انظر في ذلك: المصدر نفسه، ص ٢٣٣.

على كل طرف من أطراف السباق.

فبالنسبة لأثر المساعدات الأمريكية في إجمالي الإنفاق العسكري في إسرائيل فيتوقع له أن يكون كبيراً وحاسماً، وبخاصة بعدما تبين لنا أن الإنفاق العسكري المحلي متغير مهم في تحديد مستوى المساعدات، ويدعم ذلك ارتفاع معامل الارتباط بين المساعدات وإجمالي الإنفاق العسكري الذي بلغ ٠,٨٣٩. ولغرض قياس هذا الأثر فقد وصفنا نموذجاً جعلنا فيه إجمالي الإنفاق العسكري في إسرائيل (M) دالة في كل من الناتج المحلي الإجمالي (G) والمساعدات (U) والزمن (T) بوصفه متغيراً رقابياً، وبذلك ظهرت النتائج الآتية:

$$M = -8903 + 0.954G + 0.632U - 1445T$$
$$(-2.0) \quad (3.04) \quad (3.06) \quad (-2.91)$$
$$R^2 = 59.5\% \quad \bar{R}^2 = 54.0\% \quad DW = 1.72 \quad SE = 1978 \quad SD = 46118.3 \quad F(3.22) = 7.715$$

وتشير النتائج أعلاه إلى أهمية الدور الذي تلعبه المساعدات الأمريكية في حركية الإنفاق العسكري الإسرائيلي والتأثر العالي لهذا الإنفاق بهذه المساعدات، إذ إن كل دولار مساعدة تسبب بزيادة الإنفاق العسكري الإجمالي بـ ٦٣ سنتاً. وتعكس قيمة هذا المعامل أن المساعدات الأمريكية مكون رئيس ومهم في الإنفاق العسكري الإسرائيلي.

أما رد الفعل العربي - الإسرائيلي تجاه الإنفاق العسكري لكل منهما، فسنقيسه من خلال توظيف نموذج ريتشاردسون (Richardson)[٩٠] لسباق التسلح، وهو نموذج شائع الاستخدام ويتضمن معادلات تفاضلية خطية تنسب معدل التغير عبر الزمن للإنفاق العسكري في الدولة إلى مستواه فيها والمستوى في الدولة الخصم، وذلك بحسب التوصيف الآتي:

فبالنسبة للكيان الصهيوني:

$$\dot{m}_i = a_0 - a_1 m + a_2 R$$

وبالنسبة للطرف العربي:

$$\dot{m}_a = a_0 - a_1 R = a_2 M$$

حيث إن:

$\dot{m}$: معدل التغير في الإنفاق العسكري.

(٩٠) مشار إليه في: Smith, «Military Expenditure and Capitalism,» p. 63.

M: الإنفاق العسكري الإسرائيلي.

R: الإنفاق العسكري العربي.

i: تشير إلى إسرائيل.

a: تشير إلى الطرف العربي.

وتمثل المعلمة a_0 حدود العسكرة (Militarism)، بينما تمثل المعلمة a_1 حدود الإرهاق (Fatigue)، أي تعكس كلفة الإنفاق العسكري، بينما نرى أن المعلمة a_2 تشير إلى ردود الأفعال (Reaction). والفرضية المقبولة هي:

$$a_0 > 0, \quad a_1 < 0, \quad a_2 > 0$$

وبهذا ظهرت نتائج تقدير النموذج وفق المدون في الجدول رقم (٥ ـ ١٢).

الجدول رقم (٥ ـ ١٢)

نتائج تقدير نموذج سباق التسلح في الشرق الأوسط

تقدير المعلمات / أطراف السباق	درجة العسكرة (a_0)	كلفة الإنفاق العسكري (a_1)	رد الفعل(*) (a_2)
إسرائيل	٢٠,٤	ـ٠,٠٠٤٤	٠,٢٨٧
	(١,٧٢)	(ـ١,٦٩)	(١,٣١)
البلدان العربية	١٦,٧	ـ٠,٠٠٠٢	٠,٢٠٢
(العراق، مصر، سوريا، الأردن)	(١,٨٥)	(ـ٠,٣٣)	(١,٠٦)

(*) استخدمنا معدل نمو الإنفاق بدلاً من الإنفاق في الطرف المقابل.

وتشير النتائج إلى تطابق إشارة المعلمات مع الافتراضات، وأن كل المعاملات في المعادلة الإسرائيلية ذات معنوية إحصائية مقبولة، في حين ظهرت في المعادلة العربية بعض المعاملات ذات معنوية منخفضة (a_2) وبعضها غير معنوي (a_1). وعلى أية حال، فإن هكذا اختبارات لا تعد مفاجأة في هكذا نموذج مقيد. لكن تبقى النتائج في أعلاه ذات مضامين غاية في الأهمية. فمن جهة، تؤشر بأن درجة العسكرة في إسرائيل أعلى مما هي عليه في البلدان العربية المذكورة بما يقارب مرة وربع، وأن الإنفاق العسكري في إسرائيل يرهق الاقتصاد ويتعبه، بينما لم يظهر وجود هكذا أثر في الاقتصاد في البلدان العربية، وأن رد الفعل الإسرائيلي تجاه الإنفاق العسكري العربي موجب وهو أكبر من رد الفعل العربي تجاه الإنفاق العسكري الإسرائيلي. ولعل انخفاض معنوية رد الفعل العربي ناجم عن حقيقة أن البلدان العربية وهي بصدد رسم إنفاقها العسكري تحتسب لمخاطر عديدة وليس فقد

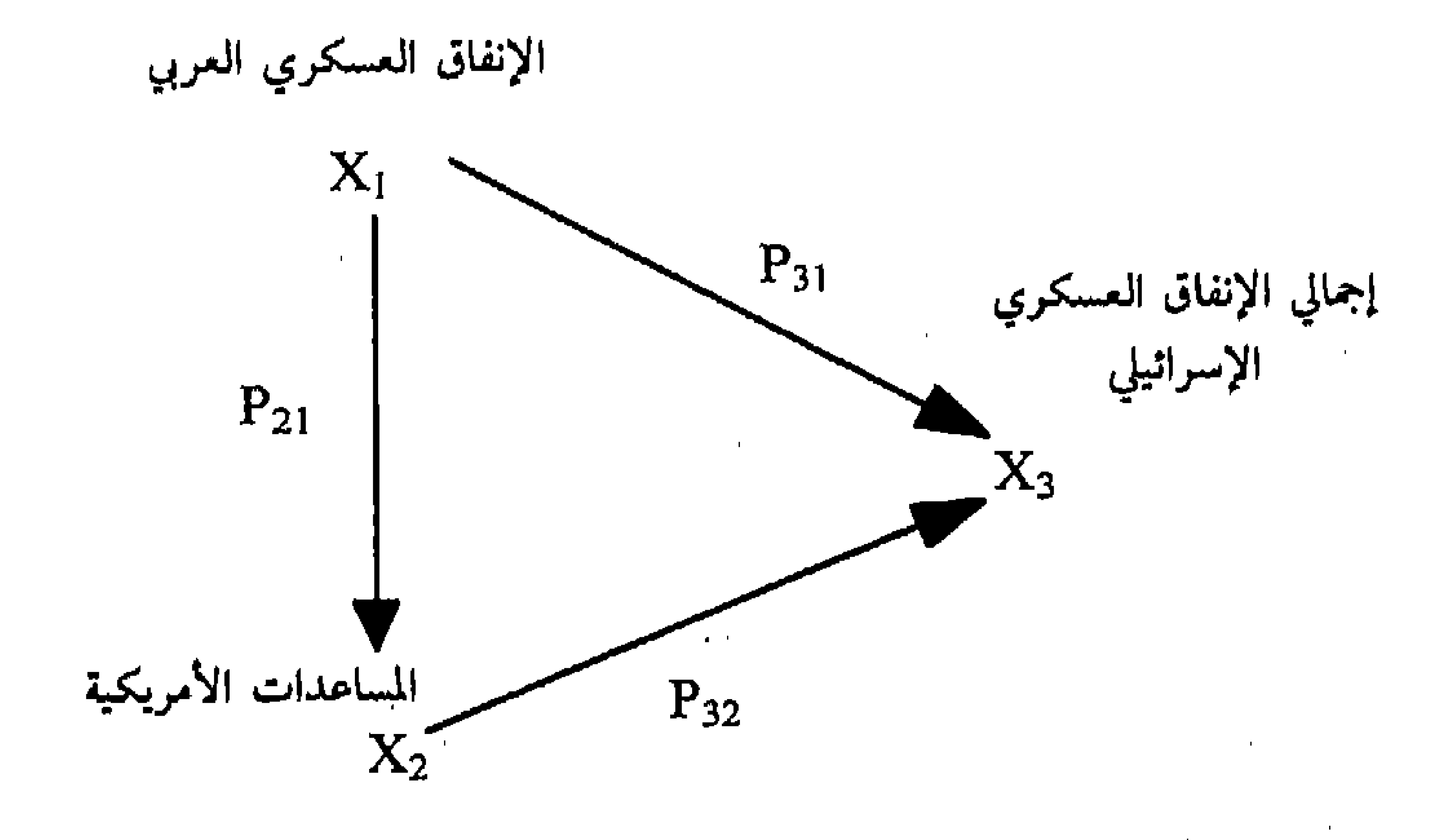
الخطر المتأتي من إسرائيل. فالعراق الذي يمثل إنفاقه العسكري ثقلاً نسبياً كبيراً في الإنفاق العربي كان موجهاً طيلة حقبة الثمانينيات نحو إيران.

وعندما يكون رد الفعل الإسرائيلي أكبر من رد الفعل العربي، فإنه يؤشر وبدرجة عالية من اليقين أن إسرائيل هي التي تشحن سباق التسلح في المنطقة وليس العرب.

والآن سندخل الطرف الأمريكي (عبر المساعدات)، وسنستعين لقياس تأثيره في الأطراف المتسابقة بنموذج تحليل المسالك (Paths Analysis)[٩١]. وهذا النموذج يعتمد بشكل أساس على تحليل العلاقة بين المتغيرات في نماذج سببية أحادية الاتجاه عبر تحليل معاملات الارتباط بين المتغيرات إلى آثار مباشرة وآثار غير مباشرة، حيث يعبر الأثر المباشر (المعامل الباثي) عن أثر المتغير المستقل على المتغير التابع مع ثبات أثر المتغيرات المستقلة الأخرى. بينما يشير الأثر غير المباشر إلى أثر المتغير المستقل في المتغير التابع عبر المتغيرات المستقلة الأخرى.

وسننجز التحليل بمعاملات معيارية (Standardized Coefficients)، وسنعتمد معياراً للمعنوية ٩٥ بالمئة، أي سنرفض المعاملات الباثية التي قيمتها أقل من ٥ بالمئة.

فبالنسبة لإسرائيل، يمكن صياغة النموذج السببي الآتي لإنفاقها العسكري:



(٩١) لمزيد من التفاصيل حول هذا النموذج، انظر: عبد الرزاق محمد صلاح شربجي، **الانحدار الخطي المتعدد** (الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨١)، ص ١٤٦ ـ ١٦٢.

ويشير المخطط إلى أنه طالما كان مستوى المساعدات الأمريكية يتوقف في أحد جوانبه على حجم التهديد الذي تواجهه إسرائيل، وأن المؤشر لهذا الحجم من التهديد هو الإنفاق العسكري العربي (بتباطؤ سنة واحدة)، فمن الناحية السببية، فإن الإنفاق العسكري العربي يسبق ويسبب المساعدات الأمريكية، وان كلا المتغيرين يؤثر في إجمالي الإنفاق العسكري في إسرائيل.

فالإنفاق العسكري العربي يؤثر في الإنفاق العسكري الإسرائيلي بشكل مباشر عبر السهم (P_{31}) وبشكل غير مباشر عبر تأثيره في مستوى المساعدات (أي عبر الأسهم P_{22} و P_{32}، أي P_{32} P_{21}). وان المساعدات الأمريكية تؤثر بشكل مباشر في الإنفاق العسكري الإسرائيلي عبر السهم (P_{32}) وبشكل غير مباشر عبر تأثير الإنفاق العسكري العربي في الإنفاق الإسرائيلي (السهم P_{31}) وتأثير الإنفاق العسكري العربي في المساعدات (السهم P_{21})، أي أن الأثر غير المباشر يتمثل بـ (P_{31} P_{21}). وفي جميع الأحوال، فإن مجموع كل من الأثر المباشر والأثر غير المباشر يجب أن يساوي قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين، أي أن:

$$r_{13} = P_{31} + P_{32} P_{21}$$
$$r_{23} = P_{32} + P_{31} P_{21}$$
$$r_{12} = P_{21}$$

فـ (r_{13}) تشير إلى معامل الارتباط بين الإنفاق العسكري العربي والإنفاق العسكري الإسرائيلي. و (r_{23}) تشير إلى معامل الارتباط بين المساعدات الأمريكية والإنفاق العسكري الإسرائيلي، و (r_{12}) تشير إلى معامل الارتباط بين الإنفاق العسكري العربي والمساعدات الأمريكية. وبما أن المعامل الباثي (P) يساوي معامل الانحدار بالوحدات المعيارية (B) فسنلجأ إلى احتساب هذه المعاملات وفق الصيغة الآتية:

$$P = B = R^{-1}V$$

حيث إن:

(B): تشير إلى مصفوفة المعاملات الباثية (P_{32}, P_{31}) أي ($B_{32.1}, B_{31.2}$).

(R^{-1}): تشير إلى مقلوب مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة (وهنا تتمثل هذه المتغيرات بالإنفاق العربي والمساعدات الأمريكية).

(V): مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغير التابع (الإنفاق العسكري الإسرائيلي) والمتغيرات المستقلة.

ومصفوفة معاملات الارتباط هي على النحو المدون أدناه:

	الإنفاق العسكري العربي X_1	المساعدات الأمريكية X_2	الإنفاق العسكري الإسرائيلي X_3
الإنفاق العسكري العربي X_1	1.0	0.769	0.849
المساعدات الأمريكية X_2	0.769	1.0	0.839
الإنفاق العسكري الإسرائيلي X_3	0.849	0.839	1.0

ومن خلال هذه المعاملات ظهرت قيمة المعاملات الباثية وفق الآتي:

$$P_{21} = 0.769$$
$$P_{31} = 0.499$$
$$P_{32} = 0.455$$

وتفسيرها أن تغير الإنفاق العسكري العربي بانحراف معياري واحد يؤدي إلى تغير الإنفاق العسكري الإسرائيلي بقيمة ٠,٤٩٩ (P_{31}) وإلى تغير غير مباشر بقيمة ٠,٣٥٠ (P_{32} P_{21}) عبر المساعدات الأمريكية. وبما أن:

الأثر الكلي = الأثر المباشر + الأثر غير المباشر.

ويجب أن يساوي قيمة معامل الارتباط.

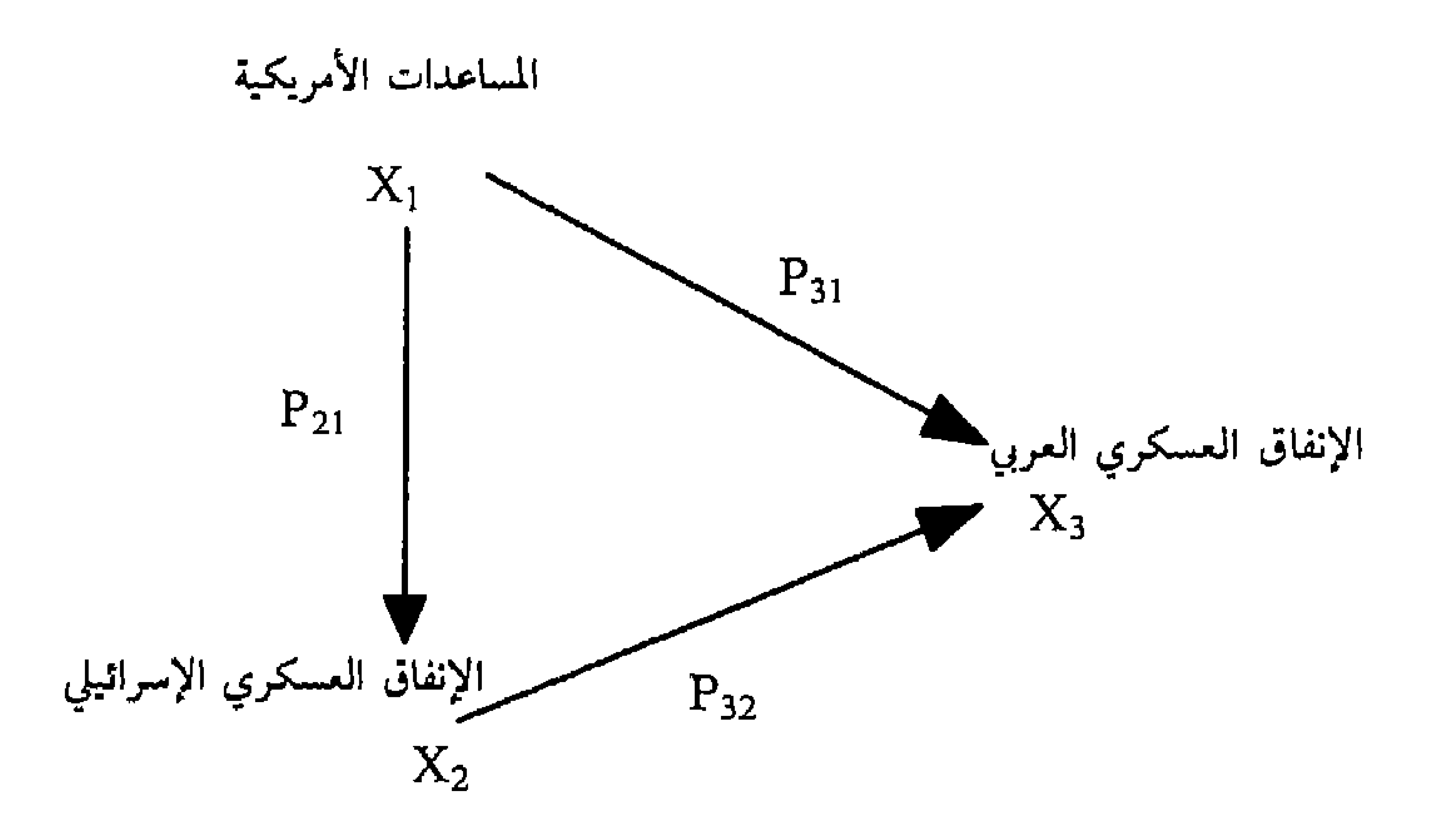
ومن النتائج يلاحظ أن تغير المساعدات الأمريكية بانحراف معياري واحد سيؤدي إلى تغير مباشر في الإنفاق العسكري الإسرائيلي بقيمة ٠,٤٥٥ (P_{32}) وإلى تغير غير مباشر بقيمة ٠,٣٨٤ ($P_{31}P_{21}$) عبر الإنفاق العسكري العربي. وأن مجموع الأثرين (الأثر الكلي) يساوي قيمة معامل الارتباط.

والذي يلاحظ من النتائج أن الإنفاق العسكري العربي والمساعدات الأمريكية ترتب آثاراً موجبة مباشرة وغير مباشرة في الإنفاق العسكري الإسرائيلي. لكن أثر الإنفاق العسكري العربي المباشر أكبر من نظيره بالنسبة للمساعدات، بينما نلاحظ أن أثر المساعدات غير المباشرة أكبر من نظيره بالنسبة للإنفاق العربي.

ويأخذ الأثر غير المباشر للإنفاق العسكري العربي في الإنفاق العسكري الإسرائيلي الذي استحدث بالمساعدات الأمريكية والبالغ ٠,٣٥٠، والأثر المباشر

للمساعدات الأمريكية في الإنفاق العسكري الإسرائيلي والبالغ ٠,٤٥٥ فإن مجموعهما البالغ ٠,٨٠٥ يمثل الأثر الذي مارسته هذه المساعدات في الجانب الإسرائيلي في السباق.

أما بالنسبة للبلدان العربية، فإن النموذج السببي لإنفاقها العسكري يمكن وضعه وفق الآتي:



فالمساعدات الأمريكية تؤثر بشكل مباشر في الإنفاق العسكري العربي عبر السهم (P_{31}) وبشكل غير مباشر عبر الإنفاق العسكري الإسرائيلي (أي عبر الأسهم P_{32} P_{21}، أي $P_{32}P_{21}$). وإن الإنفاق العسكري الإسرائيلي يؤثر بشكل مباشر في الإنفاق العسكري العربي عبر السهم (P_{32}) وبشكل غبر مباشر عبر تأثير المساعدات الأمريكية في الإنفاق العسكري العربي (السهم P_{31}) وتأثير المساعدات في الإنفاق الإسرائيلي (P_{21})، أي أن الأثر غير المباشر يتمثل بـ ($P_{31}P_{21}$). والمعادلات التي تبين هذه الآثار هي:

$$r_{12} = P_{21}$$
$$r_{13} = P_{31} + P_{32}P_{21}$$
$$r_{23} = P_{32} + P_{31}P_{21}$$

فـ (r_{12}) تشير إلى معامل الارتباط بين المساعدات والإنفاق الإسرائيلي، و(r_{13}) تشير إلى معامل الارتباط بين المساعدات والإنفاق العربي، و (r_{23}) تمثل معامل الارتباط بين الإنفاق الإسرائيلي والإنفاق العربي. وأن قيم هذه المعاملات للارتباط هي الموضحة في المصفوفة الآتية:

	المساعدات الأمريكية X_1	الإنفاق العسكري الإسرائيلي X_2	الإنفاق العسكري العربي X_3
المساعدات الأمريكية X_1	1.0	0.839	0.765
الإنفاق العسكري الإسرائيلي X_2	0.839	1.0	0.849
الإنفاق العسكري العربي X_3	0.765	0.849	1.0

وبلغت قيمة المعاملات الباثية كما أدناه:

$$P_{31} = 0.178$$
$$P_{32} = 0.700$$
$$P_{21} = 0.839$$

وتشير النتائج أعلاه إلى أن تغير المساعدات الأمريكية بانحراف معياري واحد يؤدي إلى تغير الإنفاق العسكري العربي بشكل مباشر بقيمة ٠,١٧٨ (P_{31})، كما يفضي إلى تغير غير مباشر بقيمة ٠,٥٨٧ (P_{32} P_{21}) عبر الإنفاق العسكري الإسرائيلي. وان تغير الإنفاق العسكري الإسرائيلي بانحراف معياري واحد يؤدي إلى تغير الإنفاق العسكري العربي مباشرة بقيمة ٠,٧٠٠ (P_{32}) وإلى تغير غير مباشر بقيمة ٠,١٤٩ (P_{31} P_{21}) عبر المساعدات الأمريكية.

وعلى هذا، فإن المساعدات الأمريكية والإنفاق العسكري الإسرائيلي ترتب آثاراً موجبة مباشرة وغير مباشرة في الإنفاق العسكري العربي. لكن فيما يخص المساعدات، فيلاحظ أن الأثر غير المباشر لها عبر الإنفاق العسكري الإسرائيلي كبير جداً ٠,٥٨٧ بالقياس إلى أثرها المباشر ٠,١٧٨. وإذا أخذنا الأثر المباشر للمساعدات في الإنفاق العسكري العربي والبالغ ٠,١٧٨ وأثرها غير المباشر عبر الإنفاق الإسرائيلي والبالغ ٠,١٤٩، فإن مجموعهما البالغ ٠,٣٢٧ يمثل الأثر الذي مارسته هذه المساعدات على الطرف العربي في السباق.

وحاصل جميع تأثير المساعدات في أطراف السباق وقدره ١,١٣٢ يمثل الأثر الفعلي الذي مارسته هذه المساعدات على سباق التسلح في الشرق الأوسط، حيث إن تغير هذه المساعدات بانحراف معياري واحد سيحدث تغيراً في إنفاق أطراف السباق بقيمة ١,١٣٢. وبموازنة هذا الأثر مع الأثر المباشر الذي يتركه كل طرف في الطرف الآخر في السباق والذي هو بالنسبة للعربي على الإسرائيلي ٠,٤٩٩، وبالنسبة للإسرائيلي على العربي ٠,٧٠٠، يتضح لنا مدى إسهام هذه المساعدات في تصعيد سباق التسلح، وأنه من السهل تحميل الولايات المتحدة مسؤولية سباق التسلح، وليس من الصعب اتهامها به، كما استنتج ماكغير.

الفصل السادس

العلاقة بين الإنفاق العسكري والأداء الاقتصادي في إسرائيل

عندما يعبر الأداء الاقتصادي عن سلوك عدد من المتغيرات في الاقتصاد القومي، ويكون القطاع العسكري قطاعاً غير منفصل عن القطاع المدني، فإن من المؤكد أن يوجد نمط من علاقات التأثير المتبادلة بين القطاع العسكري والقطاع المدني. ولعل نطاق هذه التأثيرات وطبيعتها (سلبية أكانت أم إيجابية) سيتوقفان إلى حد كبير على السمات البنيوية للاقتصاد، ومرحلة التنمية، ومعدل استخدام الطاقات، ووفرة الموارد الاقتصادية وكيفية تخصيصها.

وإذا كان هذا التصور ينسحب على الدول بعامة، فإنه سينطبق حتماً على إسرائيل، بل إن ما أفضت إليه الدراسة من مؤشرات عبر فصولها السابقة يكشف وبشكل جلي عن وجود ترابط قوي بين المؤسسة العسكرية وبقية القطاعات. فقد اتضحت لنا أهمية الدور الذي لعبته المتغيرات الاقتصادية والمالية في حركية الإنفاق العسكري والتي يتأثر من خلالها مجال تأثر القطاع العسكري بالقطاعات الاقتصادية. ويتبقى لنا الكشف عن الوجه الآخر المتمثل بتأثير القطاع العسكري في القطاعات الاقتصادية، والذي سيكون مجال هذا الفصل.

وفي محاولة أولية للكشف عن مدى هذا التأثير فقد احتسبنا معامل الارتباطات بين الإنفاق العسكري (باعتباره معبراً عن القطاع العسكري) وعدد من المتغيرات الاقتصادية على النحو الذي عرضت فيه ضمن المصفوفة الآتية. والذي يهمنا في هذه المصفوفة العمود الخاص بالعبء الدفاعي (الإنفاق العسكري بوصفه نسبة في الناتج المحلي) والذي يستشف منه أن تأثير الإنفاق العسكري في المتغيرات

الاقتصادية قد يكون موجباً (حيث ظهر في عشر علاقات) وقد يكون سالباً (حيث ظهر في علاقتين). وإن هذا التأثير، بصرف النظر عن طبيعته، قد يكون معنوياً (إذ ظهر في ست علاقات)، وقد يكون غير معنوي (إذ ظهر في ست علاقات أيضاً).

على أية حال، هذه المؤشرات الأولية تفصح عن وجود دور وتأثير للإنفاق العسكري في الاقتصاد الإسرائيلي، مما يشير إلى أن الاتجاهات التي سلكتها المتغيرات الاقتصادية المعبرة عن الأداء الاقتصادي في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) لا بد من أن تكون قد تأثرت بدرجة ما بالإنفاق العسكري. والمباحث التالية جميعها ستنصرف نحو قياس هذا التأثير.

المبحث الأول: أثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: أثر الإنفاق العسكري في الاستقرار الاقتصادي.

المبحث الثالث: أثر الإنفاق العسكري في الاستهلاك.

مصفوفة معاملات الارتباط بين العبء الدفاعي وعدد من المتغيرات الاقتصادية:

	M	J	D	I	U	i	g	X	Y	Y_c	a	S
J	0.759											
D	0.421	0.481										
I	0.567	0.264	-0.089									
U	-0.698	-0.528	-0.188	-0.862								
i	0.214	0.293	0.818	-0.219	0.040							
g	-0.015	-0.087	-0.333	0.364	-0.339	-0.312						
X	0.784	0.692	0.916	0.0	-0.279	0.693	-0.351					
Y	0.022	0.246	0.435	-0.505	0.271	0.391	-0.387	0.464				
Y_c	0.176	0.354	0.464	-0.352	0.107	0.382	-0.338	0.527	0.982			
a	0.735	0.158	-0.116	0.137	-0.065	0.0	-0.093	0.084	0.181	0.242		
S	0.497	0.284	-0.161	0.757	-0.627	-0.237	0.298	-0.034	-0.759	-0.650	-0.007	
L	0.177	0.128	-0.110	0.382	-0.484	-0.298	0.727	-0.095	-0.269	-0.212	-0.228	0.354

الدليل:

M: العبء الدفاعي.

J: معدل الاستيراد.

D: معدل المديونية.

I: معدل الاستثمار.

U : معدل البطالة.

i : معدل التضخم.

g : معدل النمو الاقتصادي.

X : معدل الإنفاق العام.

Y : الناتج المحلي الإجمالي.

Y_c : متوسط الدخل الفردي.

a : معدل انسياب رأس المال الأجنبي.

S : معدل فائض العمليات.

L : معدل نمو التشغيل.

أولاً: أثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي

سبق أن بينا[١] أن إسرائيل حققت نمواً اقتصادياً خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٢) بمعدل متوسط ٥ بالمئة. وقد ربطنا هذا الأداء على صعيد النمو بمحدداته الرئيسة: العمل ورأس المال والمتغيرات المرتبطة بهما. وتبين لنا أن الاستثمارات المادية والتحسينات في الإنتاجية قد أسهما بشكل إيجابي في هذا النمو وبدرجات متفاوتة تميل إلى صالح ترجيح أهمية العنصر البشري على العنصر المادي.

وينشأ التساؤل هنا وهو: ما الدور الذي قام به الإنفاق العسكري والأثر الذي مارسه في نسق هذا النمو؟

الإجابة عن هذا التساؤل ستتحدد بشكل أساس في الآثار التي رتبها هذا الإنفاق على محددات هذا النمو. ولعل الفرضيات التي تعرضنا لها في مستهل الدراسة[٢] تجعل مفاتيح العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي واضحة بيّنة لأنها تؤشر على القنوات والطرق التي يمارس هذا الإنفاق عبرها تأثيره في النمو الاقتصادي.

---

(١) انظر في ما سبق ص ١١٩ ـ ١٢١ من هذا الكتاب.

(٢) انظر في ما سبق ص ٥٦ ـ ٦٥ من هذا الكتاب.

١ ـ نموذج لقياس أثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي

انسجاماً مع الفرضيات المنوه عنها أعلاه، سنحاول توصيف نموذج[٣] يمكننا من:

- قياس الأثر المباشر للإنفاق العسكري في النمو عبر الانتشار والتحديث.
- قياس الأثر غير المباشر لهذا الإنفاق عبر تخصيص الموارد (الاستثمار).

وهذا سيستلزم إقامة نظام آني ذي ثلاث معادلات لفحص التفاعل بين كل من النمو والاستثمار والإنفاق العسكري.

٢ ـ هيكل النموذج

إن نقطة الانطلاق ستكون من دالة الإنتاج النيوكلاسيكية التي ترى أن الناتج (Y) دالة في كل من رأس المال (K) والعمل (L) والتقدم التقني (T)، وذلك وفق الآتي:

$$(Y = F(K, L, T) \qquad (١)$$

والتي تفاضلها الكلي:

(٢)

$$dy = \frac{\delta Y}{\delta K} dK + \frac{\delta Y}{\delta L} dL + \frac{\delta Y}{\delta T} dT$$

وهذه لا تخرج عن:

$$g = \dot{K} + \dot{L} + \dot{T} \qquad (٣)$$

حيث إن: (g): معدل نمو الناتج.

والحروف التي فوقها نقطة تشير إلى معدلات النمو للمدخلات المشار إليها في المعادلة رقم (١).

فالمعادلة رقم (٣) تمثل معادلة النمو، وهي تضم ثلاثة مكونات يتطلب توصيفها. فبالنسبة لمعدل نمو خزين رأس المال (K)، فقد سبق[٤] أن بذلنا محاولة

---

(٣) سنستعين في هذا التوصيف بالأفكار التي جاءت في دراسة: Saadet Deger and Ron P. Smith, «Military Expenditure and Growth in Less Developed Countries,» *Journal of Conflict Resolution*, vol. 27, no. 2 (June 1983), pp. 340-344.

(٤) انظر في ما سبق ص ١٠٥ ـ ١٠٦ من هذا الكتاب.

وتمكنا من قياس حجمه. وبمقدورنا التعامل معه ومع معدلات نموه وبدرجة عالية من اليقين، إلا أننا سنفضل استخدام متغير تقريبي له (Proxy) وهو معدل الاستثمار القومي (i) لغرض الوقوف على تأثير الإنفاق العسكري في عملية تخصيص الموارد في إسرائيل، وان هذا الاستخدام البديل لا يتعارض مع النظرية الاقتصادية، بسبب أن التغير في خزين رأس المال ($\triangle K$) لا يعدو أن يكون الاستثمار (I) مطروحاً منه اندثار رأس المال (ΘK). وبلغة المعدلات فهو معدل الاستثمار الصافي.

إذن فإن المكون الأول سيصبح:

$$\dot{K} = i \qquad (٤)$$

أما معدل نمو العمل ($\dot{L}$) فسنأخذ معدل نمو التشغيل (l) بدلاً من معدل نمو قوة العمل، لأن تأثير التغيرات في قوة العمل على النمو سيكون غير ذي قيمة في ظل وجود بطالة، في حين أن التغيرات في التشغيل تؤثر بشكل واضح في النمو. وبذلك فإن المكون الثاني سيكون:

$$\dot{L} = l \qquad (٥)$$

أما معدل نمو التقدم التقني ($\dot{T}$) الذي يمثل الإنتاجية الكلية للعوامل، فلا بد من اعتماد متغيرات تشرحه. ففي ضوء فرضيات التحديث والتماسك الاجتماعي، فإن حصة الإنفاق العسكري في الناتج المحلي (m) تعد متغيراً ذا أثر في هذا الخصوص[٥]، إلى جانب مؤشر آخر يعبر عن درجة تمكن الاقتصاد من اللحاق بالعالم الخارجي. وبالإمكان اعتماد متوسط الدخل الفردي (y) متغيراً تقريبياً لهذا الغرض، إذ كلما كان متوسط الدخل الفردي أعلى صغرت الفُجوة بين التقنية المحلية والتقنية الخارجية، وكان المجال للنمو السريع عبر التقنية المستوردة ضيقاً. وبذلك فإن المكون الثالث سيصبح:

$$\dot{T} = m - y \qquad (٦)$$

وبالنظر لازدهار قطاع السياحة والتمويل والتأمين في إسرائيل، وتبنيها استراتيجية النمو بقيادة الصادرات، فيصبح من الممكن إدخال الصادرات في معادلة النمو، وسنعبر عنها بوصفها نسبة في الناتج المحلي بالحرف (X).

---

(٥) تؤشر حالات ارتفاع معدل الإنفاق الدفاعي عن تصاعد حدة التوتر وارتفاع احتمال تحقق الخطر، مما قد يفضي إلى مزيد من التماسك الاجتماعي في الداخل لمواجهة هكذا احتمالات، وقد ينعكس هذا على ارتفاع إنتاجية عوامل الإنتاج.

وبتعويض المكونات (المعادلات (٤)، (٥)، (٦)) والصادرات في المعادلة رقم (٣) فإن معادلة النمو ستصبح وفق الآتي:

$$g = a_0 + a_1 i + a_2 l + a_3 m - a_4 y + a_5 X + e \qquad (٧)$$

أما دالة الاستثمار، فبالإمكان توصيفها من علاقة الإنتاج/الإنفاق، أي من متطابقة الدخل التي تتخذ الصيغة:

$$Y = C + I + M + E\text{-}J \qquad (٨)$$

حيث إن:

(Y): الإنتاج الكلي.

(C): الاستهلاك الكلي (الخاص والعام عدا الدفاع).

(I): الاستثمار الإجمالي.

(M): الإنفاق العسكري.

(E): الصادرات.

(J): الاستيرادات.

ويعبر الفرق بين الصادرات والاستيرادات (E-J) عن صافي انسياب رأس المال الأجنبي (A). ونظراً لكون إسرائيل تعمل بشكل دائم في ظل فائض استيراد[٦]، فإن هذا الانسياب لرأس المال يمثل سلبية الحساب الجاري فيه. وفي ضوء ذلك يمكن أن نعيد كتابة المعادلة رقم (٨) وفق الآتي:

$$Y = C + I + M - A \qquad (٩)$$

وبالتعبير عن المعادلة السابقة بلغة المعدلات (نسبتها إلى الناتج Y)، وبإعادة الترتيب سيكون لدينا:

$$i = 1 - c - m + a \qquad (١٠)$$

وبما أن (1 - c) هو عبارة عن معدل الادخار (s)، فإن معادلة (١٠) ستصبح:

$$i = s - m + a \qquad (١١)$$

حيث تشير إلى أن الإنفاق العسكري يخفض من الاستثمار، بينما نلاحظ أن

---

(٦) انظر في ما سبق الجدول رقم (٤ ـ ١١)، ص ١٣٦.

جزءاً أو قسماً من انسياب رأس المال الأجنبي سوف يستخدم في تمويل الاستثمار إضافة إلى الادخار المحلي. وبما أن أحد نماذج سلوك الاستثمار يشير إلى أنه دالة في معدل العائد الصافي (الأرواح الحيوانية (Animal Spirit) كما عبر عنها كينز[٧] (Keynes)، وأن هناك علاقة وثيقة بين هذا المعدل ومعدل النمو، إذ إن ارتفاع معدل النمو يفضي إلى أرباح أكبر، فسيكون لمعدل النمو أثر في معدل الاستثمار.

كما أن للعوامل النقدية والمالية تأثيراً في الميل للاستثمار، فهناك من جهة معدل التضخم (p) والذي يؤثر في الاستثمار في اتجاهين: **الأول** أنه يجعل استغلال عدد من الموارد مبرراً اقتصادياً، مما يسهم إيجابياً في تعبئة الموارد. أما **الاتجاه الآخر** فقد يسهم في رفع كلفة الإنتاج بشكل يرافقه توقف بعض الأنشطة (وبخاصة الحدية)، مما يترك أثراً سلبياً في تعبئة الموارد.

كما أن للعبء الضريبي (t) دوراً مهماً في قرار الاستثمار.

ويأخذ هذه المتغيرات الثلاثة وإدخالها في معادلة (١١) نكون قد استكملنا تشكيل دالة الاستثمار التي ستكون:

$$i = b_0 + b_1 s - b_2 m + b_3 a + b_4 g \pm b_5 p - b_6 t + e. \qquad (١٢)$$

وقد أصبح النموذج الآن متوقفاً على متغير الإنفاق العسكري (m)، إذ إنه دخل في معادلتي النمو والاستثمار (المعادلتان (٧) و(١٢))، مما يتعذر اعتباره متغيراً خارجياً[٨] بسبب توقع وجود ارتباط بينه وبين البواقي في المعادلتين الآنفتي الذكر. وعندما يحصل ذلك، فإن تقديرات النموذج ستكون متحيزة وغير متناسقة، مما يستوجب منا اعتباره متغيراً داخلياً يتحدد ضمن النموذج. وقد يغنينا النموذج الخاص بمحددات هذا الإنفاق عن صياغة معادلة له[٩]. لكن نظراً لاختلاف الهدف هنا، وتضمن النموذج السابق متغيرات تفصيلية، قد يكون من غير العملي إدخالها في النظام الحالي. لهذا فسنقوم بتوصيف معادلة للإنفاق العسكري تتضمن

---

(٧) Joan Robinson, «Model of Accumulation,» in: Amartya Kumar Sen, ed., *Growth Economics: Selected Readings*, Penguin Education (Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1970), p. 118.

(٨) دأب العديد من الدراسات في اعتباره متغيراً خارجياً في معادلة النمو. فهكذا مدخل يعد مقبولاً من الناحية القياسية إذا كان التغاير (Covariance) بين الإنفاق العسكري وحد الخطأ يساوي صفراً.

(٩) انظر في ما سبق ص ١٦٦ من هذا الكتاب.

المتغيرات الرئيسة في النموذج السابق. وعندما يكون الدفاع سلعة تستحوذ على عناصر السلعة العامة، فإن ما ينفق عليها يتوقع أن يتأثر بالسكان (N) إيجابياً. كما أنها تتأثر بالموازنة الحكومية (القيد المالي) وسيعبر عنه بحصة الإنفاق الحكومي في الناتج (B)، والموارد الاقتصادية التي يعبر عنها بمتوسط الدخل الفردي (y)، وكذلك بانسياب رأس المال الأجنبي (a) وحالات عدم الاستقرار الاقليمي (الحروب W)، أي أن معادلة الإنفاق العسكري ستكون:

$$m = c_0 - c_1 N + c_2 B + c_3 y + c_4 a + c_5 W + e \quad (١٣)$$

وبذلك نكون قد استكملنا النموذج بمعادلاته الثلاث الأساسية (المعادلات (٧) و (١٢) و(١٣)) التي سنقوم بتقديرها.

٣ ـ افتراضات النموذج

طالما كان غرضنا من النموذج هو قياس تأثير الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي وليس تفسير النمو الاقتصادي في إسرائيل، حيث إنه يخرج عن نطاق الدراسة، ولهذا ستنصب افتراضاتنا على متغير العبء الدفاعي دون غيره. وباستذكار القنوات التي يؤثر الإنفاق العسكري من خلالها في النمو الاقتصادي والمتمثلة بـ:

- تحفيز الطلب المجموعي
- الانتشار والتحديث
- تخصيص الموارد بعيداً عن الاستثمار
- تعبئة موارد جديدة

فإن معامل العبء الدفاعي في معادلة النمو (a_3) سيعبر عن الأثر المباشر عبر القناتين الأوليين، ويتوقع له أن يكون إيجابياً. أما معامل العبء الدفاعي في معادلة الاستثمار (b_2) فإنه سيشير إلى الأثر غير المباشر في النمو عبر الاستثمار، طالما أن معدل الاستثمار يشكل أحد محددات النمو، وان هذا المعامل سيعبر عن القناتين الأخيرتين، ويتوقع له أن يكون سلبياً لسببين: **الأول**، امتصاصه جملة من الموارد، مما يبعدها عن التوجه إلى الاستثمار (التخصيص). **والثاني** ما يرتبه من ضغوط تضخمية يتوقع لها تأثيرات سلبية في الاستثمار، مما يؤدي إلى إبطاء تعبئة الموارد، أو بالأحرى لن يسهم في إيجاد موارد جديدة.

وبما أن الأثر الكلي في النمو هو حصيلة كل من الأثر المباشر والأثر غير

المباشر، فإن هذا الأثر (الكلي) سيقاس بمضاعف العبء الدفاعي، والذي يمكن التوصل إليه من خلال تعويض المعادلة رقم (١٢) في المعادلة رقم (٧) وستكون قيمته:

$$\frac{\delta g}{\delta m} = \frac{a_3 - a_1 b_2}{1 - a_1 b_4}$$

٤ ـ تقدير النموذج

بسبب الآنية (Simultaneity) والتغايرات العالية وكون النموذج والمعادلات ذات التشخيص العلوي (Over Specification) بالدرجة، فسنقوم بتقدير النظام بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS[١٠]، لأن اعتماد طريقة التقدير المنفردة، على الرغم من أنها قد تعطي معاملات معنوية وإشارات متفقة مع الافتراضات والنظرية الاقتصادية، إلا أنها لا تكشف عن الاعتماد التداخل بين المتغيرات، مما يجعل نتائجها تبتعد عن الواقع إلى حد ما.

٥ ـ النتائج

بتوظيف البرامج الجاهزة (Minitab) والمعطيات الإحصائية التي تم توفيرها والمخزنة في الآلة الحاسبة واعتماد طريقة التقدير المدونة في أعلاه حصلنا على النتائج الآتية:

$$g = -8.52 + 0.627i + 0.898\,\tau - 0.317\,m - 0.000205y + 0.170X$$
$$(-1.0) \quad (2.02) \quad (3.93) \quad (-1.86) \quad (-0.42) \quad (0.98)$$
$$R^2 2 = 64.3\% \quad \bar{R}^2 = 55.3\% \quad DW = 2.01 \quad SE = 2.938 \quad SD = 21.98 \quad F(5,20) = 5.63$$

$$i = 17.1 + 0.038S + 0.274\,m + 0.299a + 0.284g - 0.00992p - 0.226t$$
$$(2.67) \quad (0.23) \quad (1.58) \quad (1.68) \quad (1.40) \quad (-1.35) \quad (-1.16)$$
$$R^2 = 70.6\% \quad \bar{R}^2 = 61.3\% \quad DW = 1.41 \quad SE = 2.850 \quad SD = 22.89 \quad F(6.19) = 6.73$$

$$m = -1.78 - 16.1\,N + 0.367\,B + 0.00558y + 0.294\,a + 0.367\,W$$
$$(-0.32) \quad (-3.13) \quad (4.24) \quad (3.22) \quad (1.76) \quad (0.22)$$
$$R^2 = 85.8\% \quad \bar{R}^2 = 82.3\% \quad DW = 1.96 \quad SE = 3.058 \quad SD = 36.29 \quad F(5,20) = 20.43.$$

---

(١٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه الطريقة وفرضياتها، انظر كلاً من: Robert S. Pindyck and Daniel L. Rubinfeld, *Econometric Models and Economic Forecasts*, 2nd ed. (New York: McGraw-Hill Book Company, ©1981), pp. 186-193, and A. Koutsoyannis, *Theory of Econometrics; An Introductory Exposition of Econometric Methods*, foreword by C. F. Carter (New York: Harper and Row Publishers, 1973), pp. 384-393.

وتكشف نتائج النموذج عن جملة من المسائل غاية في الأهمية: فقد ظهرت أولاً إشارة ثلاث معلمات مخالفة للتوقعات، إذ ظهرت معلمة العبء الدفاعي في معادلة النمو سالبة، بينما ظهرت في معادلة الاستثمار موجبة، كما ظهرت معلمة السكان سالبة في معادلة العبء الدفاعي. فبالنسبة لمعلمة العبء الدفاعي في معادلتي النمو والاستثمار فإنها تحتاج إلى وقفة ويجب التعامل معها بعمق، ولهذا سنرجئ تفسير حيثياتها الآن. أما ظهور معلمة السكان بعلامة سالبة فتجد تفسيرها في الطبيعة الديمغرافية في إسرائيل، والمتمثلة في أن الهجرة الوافدة تشكل المعين الرئيس لزيادة السكان. وهذه الهجرة تتحجم كثيراً في فترات عدم الاستقرار الاقليمي (الحروب) والتي تكون مستويات الإنفاق العسكري فيها مرتفعة. لكن الفترات التي تشهد هدوءاً نسبياً وتتسم بانخفاض مستويات الإنفاق العسكري نجد فيها أن حركة الهجرة تتصاعد، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، قيام إسرائيل على الاغتصاب واستمرارها عليه، وأحد ثوابتها الاستيطان وهي تستخدم الزيادات السكانية في التوسع في إقامة المستوطنات، وان الكثير من هذه المستوطنات يعتمد على نظام أمني ذاتي لا يستدعي وجود قوات عسكرية إلا في حالات الضرورة القصوى، مما قد يخفف نوعاً ما عن كاهل المؤسسة العسكرية.

أما المسألة الأخرى التي تفصح عنها النتائج فتتمثل في بروز أهمية انسياب رأس المال الأجنبي في كل من معادلة الاستثمار والدفاع، مما يشير إلى ارتباط إسرائيل بالعالم الخارجي وبخاصة الامبريالي بشكل وثيق، حيث إن رأس المال الأجنبي (الذي يتخذ معظمه شكل هبات ومساعدات) يمول كلاً من الاستثمار والإنفاق العسكري. وأيضاً ظهر لنا وبشكل يعزز استنتاجنا السابق أن متغير التشغيل أكثر قوة وأكبر قيمة من متغير الاستثمار في تفسير النمو الاقتصادي في إسرائيل، مما يؤكد أهمية الدور الذي يمارسه العنصر البشري والمتغيرات المتصلة به في العملية الإنتاجية، ويدفعنا إلى الاستنتاج بشكل أولي بأن أثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي سيتوقف بشكل حاسم على مدى تأثير هذا الإنفاق في المتغيرات المتصلة بعنصر العمل.

وتشير المعلمة السالبة لمتغير متوسط الدخل الفردي في معادلة النمو إلى أن الفجوة النقدية بين إسرائيل والعالم الخارجي ضيقة وغير معنوية. كما أن عدم معنوية المعلمة لمتغير الصادرات يشير إلى إخفاق إسرائيل في اعتماد استراتيجية النمو بقيادة التصدير، ولعل ذلك يكمن في ارتفاع أسعار الصادرات الإسرائيلية بسبب

ارتفاع معدلات التضخم وبُعد إسرائيل عن أسواق التصدير وضيق منافذ الاتصال.

كما ظهر أن للتضخم أثراً سلبياً في الاستثمار، وبالتالي في تعبئة الموارد. وظهر كذلك وجود أثر سلبي (على الرغم من انخفاض معنويته) للعبء الضريبي في الاستثمار، مما يشير إلى ارتفاع معدلات الاستقطاع الضريبي.

وظهر في معادلة العبء الدفاعي انعدام معنوية متغير الحرب وبشكل مخالف لنتائجنا السابقة. وهذه النتيجة لا تجد تفسيرها إلا في طبيعة المتغيرات التي احتوتها المعادلة وبخاصة بإدخال متغير السكان، مما امتص في تقديرنا الكثير من أثر الحرب.

والآن نعود إلى معلمات العبء الدفاعي في كل من معادلتي الاستثمار والنمو، حيث ظهر أن للعبء الدفاعي أثراً موجباً ومعنوياً في معدل الاستثمار، وأن كل زيادة في هذا العبء بنقطة مئوية واحدة كانت ترافقها زيادة في معدل الاستثمار بـ ٠,٢٧٤ نقطة، مما يشير إلى أن إسرائيل وهي بصدد تنفيذ إنفاقها العسكري، لم يكن هذا الإنفاق على حساب الموارد المخصصة للاستثمار، أي انه لم يمارس عملية طرد (Crowding Out) للاستثمار وليس بديلاً منه (Substitute)، أي أن هذا الإنفاق لم يكن له دور سلبي في تخصيص الموارد. وهذه النتيجة تفسر بشكل جلي الترابط الوثيق بين المجمع العسكري - الصناعي والمؤسسة العسكرية في إسرائيل التي تناولناها في نطاق محددات الإنفاق.

إن هذا الأثر الإيجابي للإنفاق العسكري في الاستثمار يبرر وجهة النظر التي يحملها بعض المهتمين[١١] باعتبار الإنفاق العسكري في إسرائيل بمثابة استثمار إجمالي. ويجد هذا التوصيف مبرراته في أن قسماً كبيراً من التحويلات التي ظهرت في معادلتي الاستثمار والعبء الدفاعي تحت متغير انسياب رأس المال (a) هي أصلاً متحفزة بإدراك الجهات المانحة لها بالاحتياجات الأمنية الإسرائيلية (التي يؤشرها الإنفاق العسكري)، وأنه في غياب هكذا احتياجات فإن قسماً من هذه التحويلات لن يكون قد تحقق، مما يعني أن جزءاً من الأثر الموجب لانسياب رأس المال في الاستثمار إنما يكون بفعل الإنفاق العسكري.

---

(١١) Edi Karni, «The Israeli Economy, 1973-1976: A Survey of Recent Developments and a Review of an Old Problem,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 28, no. 1 (October 1979), p. 73.

وعلى الرغم من كون النموذج الذي اعتمدناه وطريقة التقدير يتمتعان بمصداقية عالية، فقد آثرنا إعادة اختبار العلاقة بين العبء الدفاعي والاستثمار بنموذج المعادلة المنفردة باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، وبذلك ظهرت النتيجة وفق الآتي:

$$i = 19.0 + 0.073\,S + 0.274\,m + 0.315\,a + 0.127\,g - 0.0119\,P - 0.226t$$

$$(3.09) \quad (0.44) \quad (1.87) \quad (1.89) \quad (0.78) \quad (-1.64) \quad (-1.60)$$

$$R^2 = 76.5\% \quad \bar{R}^2 = 57.2\% \quad DW = 1.56 \quad SE = 2.994 \quad SD = 22.89$$

$$F(6,18) = 5.33$$

وتؤكد النتيجة المدونة أعلاه صحة ما توصلنا إليه في النموذج المتعدد المعادلات، بل ازدادت معنوية العلاقة الايجابية بين العبء الدفاعي ومعدل الاستثمار. وحتى في ظل استخدام توصيفات مختلفة لمتغير العبء الدفاعي لم تظهر أي حالة إحلال تبادلي (Trade Off) بين العبء الدفاعي والاستثمار. هذه التوصيفات مع استخدام نموذج مختلف اعتمده لوني (Looney)[١٢] في إحدى دراساته كانت نتائجها على النحو المدون في الجدول رقم (٦ ـ ١).

إن هذا الأثر الإيجابي الذي مارسه الإنفاق العسكري في الاستثمار، والذي بينته التقديرات كافة يعبر عن الأثر غير المباشر لهذا الإنفاق في النمو الاقتصادي في إسرائيل، نظراً لكون الاستثمار يسهم إيجابياً في النمو (حسب ما أظهرته معادلة النمو).

أما معلمة العبء الدفاعي في معادلة النمو والتي تعبر عن الأثر المباشر للإنفاق العسكري فقد ظهرت سالبة ومعنوية، حيث إن زيادة العبء الدفاعي بنقطة مئوية واحدة ترتب عليه انخفاضاً في معدل النمو بـ ٠,٣١٧ نقطة، مشيرة إلى أن الأثر الذي يمارسه الإنفاق العسكري عبر الانتشار (Spin Off) والتحديث لا يسهم إيجابياً في النمو. وهذا ناجم في تقديرنا عن وجود فجوة تقنية بين القطاع المدني والقطاع العسكري لصالح القطاع المدني، بمعنى أن القطاع المدني أكثر تقدماً تقنياً من القطاع العسكري، بحيث إن هذا الأخير يبدو غير قادر على إيجاد وفورات ذات قيمة للقطاع المدني، بل إن القطاع العسكري يمتص نسبة لا بأس بها

---

(١٢) Robert E. Looney, «The Economic Impact of Rent Seeking and Military Expenditures: A Comparison of Third World Military and Civilian Regimes,» *American Journal of Economics and Sociology*, vol. 48, no. 1 (January 1989), pp. 11-29.

الجدول رقم (٦ ـ ١)

اختبار الإحلال التبادلي بين العبء الدفاعي والاستثمار وفقاً لنموذج لوني (Looney) ١٩٨٩

المتغير المعتمد	المتغيرات التفسيرية							الاختبارات				
	معدل الادخار القومي S-1	الحساب الجاري إلى الناتج DEF	الإنفاق العام إلى الناتج EX-1	الحد الثابت	العبء الدفاعي			R^2	R^2	DW	SE	SD
					حصة الفرد من الإنفاق m-1	حصة الإنفاق في الناتج m-1	حصة الإنفاق في الناتج m					
معدل الاستثمار القومي i	0.253 (1.49)	ـ 0.549 (ـ 3.34)	ـ 0.0956 (ـ 1.23)	17.3 (3.55)	0.00214 (1.52)			61.0	53.6	1.23	3.118	22.89
معدل الاستثمار القومي i	0.213 (1.29)	ـ 0.468 (ـ 2.77)	ـ 0.126 (ـ 1.69)	18.0 (3.39)		0.311 (2.08)		64.1	57.3	1.38	2.992	22.89
معدل الاستثمار القومي i	0.246 (1.71)	ـ 0.452 (ـ 3.15)	ـ 0.087 (ـ 1.78)	15.1 (3.98)			0.313 (2.99)	69.7	63.9	1.44	2.751	22.89

من الوفورات التي يوفرها القطاع المدني. وهذا الوضع يجد تفسيره في سببين رئيسيين: **الأول** أن إسرائيل باعتمادها على الهجرة تمكنت من استقطاب رأس مال بشري عالي المهارة والخبرة تم توظيفه في حقل الإنتاج المدني. والسبب **الثاني** أن العالم الغربي الامبريالي لم يبخل على إسرائيل لعقود من الزمن بالتقنيات المتطورة، بحيث أصبحت في الآونة الأخيرة مصدراً للتقنيات. وقد تكشفت لنا هذه المسألة عبر متغير متوسط الدخل الفردي (y) في معادلة النمو، حيث ظهرت معلمته غير معنوية مشيرة بذلك إلى ضيق الفجوة التقنية بين إسرائيل والعالم الخارجي.

والآن نجد أنفسنا في وضع نتمكن فيه من تشخيص وجود أثر مباشر سلبي للإنفاق العسكري في النمو بقيمة (٠,٣١٧) وأثر غير مباشر إيجابي عبر الاستثمار بقيمة (٠,٢٧٤). وان الأثر الكلي (مضاعف الإنفاق العسكري) ظهر وفق الصيغة التي سبق ذكرها (ـ ٠,١٧٦) مشيراً إلى أن الأثر الموجب لهذا الإنفاق في الاستثمار لم يرجح أو يوازن الأثر السلبي عبر الانتشار والتحديث. والمحصلة النهائية أن هذا الإنفاق يمارس أثراً سلبياً في النمو الاقتصادي.

وإذا كنا قد أعطينا الأثر غير المباشر الموجب التفاتة وأسندناه بتجريب خارج إطار النموذج، فإن الأثر المباشر السلبي يستحق أكثر من التفاتة، لأن القطاع المدني أكثر تقدماً تقنياً من القطاع العسكري مع عدم قدرة القطاع العسكري على إيجاد وفورات إيجابية تحتاج إلى إسناد تجريبي، وذلك عبر الإجابة عن التساؤلين الآتيين:

ـ ما هو نطاق أو مدد الوفورات التي يولدها القطاع العسكري للقطاع المدني؟

ـ ما هي درجات اختلاف إنتاجية العامل النسبية بين كل من القطاع العسكري والقطاع المدني في إسرائيل؟

وسنحاول توظيف نموذج[١٣] لعل مقدراته تعطينا إجابات محددة عن هذين

---

(١٣) استخدم هذا النموذج من قبل فِدِر في دراسته لدور الصادرات في النمو، ثم تبناه في ما بعد كل من بزواس ورام في دراستهما لدور الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي في الدول النامية. انظر: Gershon Feder, «On Exports and Economic Growth,» *Journal of Development Economics*, vol. 12 (February-April 1983), pp. 61-68, and Basudeb Biswas and Rati Ram, «Military Expenditures and Economic Growth in Less Developed Countries: An Augmented Model and Further Evidence,» *Economic Development and Cultural Change*, vol. 34, no. 2 (January 1986), pp. 367-368.

التساؤلين وتجعل من تفسير المعلمة السالبة لأثر الإنفاق العسكري في معادلة النمو أمراً مقبولاً.

ونقطة البدء ستكون النظر إلى الاقتصاد الإسرائيلي بأنه متكون من قطاعين: عسكري ومدني، وأن الإنتاج الحقيقي في القطاع العسكري سنرمز له (M) وذلك في القطاع المدني (C)، وأن هناك عاملي إنتاج يتضافران في تحقيق الإنتاج هما: العمل (L) ورأس المال (K)، أي أن دالة الإنتاج ستكون:

$$Y = F(L,K) \qquad (١)$$

وان الإنتاجيات الحدية النسبية للعمل ورأس المال مختلفة بين القطاعين، وان إنتاج القطاع العسكري (مخرجاته) قد يلعب دوراً بوصفها عامل وفرة للقطاع المدني، وبذلك تكون دوال الإنتاج في هذين القطاعين وفق الآتي:

$$C = C(L_c, K_c, M) \qquad (٢)$$

$$M = m\,(L_m, K_m) \qquad (٣)$$

وتمثل (L_c) مدخلات القطاع المدني من العمل و(K_c) مدخلات هذا القطاع من رأس المال، بينما (L_m) تمثل مدخلات القطاع العسكري من العمل و (K_m) مدخلات هذا القطاع من رأس المال.

وتشير (C_M) في المعادلة رقم (٢) إلى أثر الوفورات التي يوفرها الإنتاج العسكري للإنتاج المدني، والذي يمكن احتسابه بإجراء التفاضل الجزئي للإنتاج المدني نسبة إلى الإنتاج العسكري من المعادلتين (٢) و(٣)، وذلك وفق الآتي:

$$\frac{\delta C}{\delta M} = C_M = F'M + \frac{F'L_m}{F'L_c} + \frac{F'K_m}{F'K_c} \qquad (٤)$$

أما تباين الإنتاجيات الحدية، فيمكن الوقوف عليه عبر المقارنة النسبية للناتج الحدي لكل من العمل ورأس المال في القطاع العسكري مع نظيرهما في القطاع المدني. وكالآتي:

$$\frac{M_L}{C_L} = \frac{K_k}{C_k} = \delta \qquad (٥)$$

حيث تشير (δ) إلى تباين إنتاجية العامل النسبية بين القطاعين. وعندما تكون:

$\delta > 0$ و/أو $CM > 0$

فإن تزايد الإنتاج العسكري (الذي يكافئ الإنفاق العسكري) سيفضي إلى معدلات نمو أعلى للإنتاج الكلي (Y). أما إذا كانا سالبين، أو كان أحدهما سالباً والآخر موجباً، لكن المعلمة السالبة أكبر من المعلمة الموجبة، فإن تزايد الإنفاق العسكري يترتب عليه معدلات نمو أخفض للناتج الكلي. إذن، فإن الأثر سيتوقف على قيم المعلمات (δ, C_M)، مما يتطلب امتلاك معادلات تمكننا من تقديرهما.

وبمعلومية أن حاصل جمع العمل في كل من القطاع المدني (L_c) والقطاع العسكري (L_m) يمثل قوة العمل الكلية في الاقتصاد (L)، أي:

$$L = L_c + L_m \qquad (٦)$$

والشيء نفسه بالنسبة لرأس المال. أي:

$$K = K_c + K_m \qquad (٧)$$

فإن دالة الإنتاج (المعادلة رقم (١)) يمكن إعادة كتابتها وفق الآتي:

$$Y = F(L, K, M) \qquad (٨)$$

وبأخذ التفاضل الكلي للمعادلة رقم (٨) واستخدام تعبير المعدلات سيكون لدينا:

$$\dot{Y} = \dot{L} + \dot{K} + \dot{M} \qquad (٩)$$

حيث ان:

($\dot{Y}$): معدل نمو الناتج.

($\dot{L}$): معدل نمو قوة العمل.

($\dot{K}$): معدل نمو خزين رأس المال.

($\dot{M}$): معدل نمو الإنفاق العسكري.

وقياساً يمكن التعبير عن المعادلة (٩) بالآتي:

$$g = a_o + a_1 \dot{L} + a_2 \dot{K} + a_3 \dot{M} + e \qquad (١٠)$$

ومن خلال إجراء عدد من التحويرات (Manipulation) الرياضية فقد توصل

كل من بيسواس (Biswas) ورام (Ram) إلى توصيف هيكلي للمعلمة (a_3) الخاصة بمتغير الإنفاق العسكري بما يمكن من احتساب كل من (δ CM) بحيث تصبح المعادلة رقم (١٠) وفق الآتي:

$$g = a_0 + a_1 \dot{L} + a_2 \dot{K} + \left(\frac{\delta}{1 + \delta} - \theta\right) \frac{\dot{M}}{M/Y} + \theta \dot{M} + e \quad (11)$$

حيث ان:

(M/Y): تمثل العبء الدفاعي

والمعلمة (θ) تعبر عن:

$$\theta = C_M (M/Y - M)$$

وظهرت نتائج تقدير المعادلة رقم (١١) بعد استخدامنا معدل الاستثمار القومي (i) بدلاً من معدل نمو خزين رأس المال ($\dot{K}$) متسقة مع نموذجنا الآني، وفق المبين في أدناه:

$$g = -4.93 + 0.919\dot{L} + 0.333i + 3.003 \frac{\dot{M}}{M/Y} - 0.0927\dot{M}$$

(-1.11) (1.44) (1.76) (1.80) (-1.23)

$R^2 = 29.8\%$ $\bar{R}^2 = 16.5\%$ DW = 1.41 SE = 4.018 SD = 21.98

وتشير النتائج أعلاه إلى استجابة[١٤] الإنتاج للعمل إيجابياً وسلبياً للإنفاق العسكري[١٥]، وأن الإنتاجية الحدية لرأس المال موجبة، مما يشير إلى أن الإنتاج يزداد بزيادة الاستثمار وزيادة قوة العمل وينخفض بزيادة الإنفاق العسكري.

أما عن الوفورات التي يوفرها القطاع العسكري للقطاع المدني (C_M) فيمكن احتسابها من معلمة معدل نمو الإنفاق العسكري (θ) والتي هي:

$$\theta = C_M \left(\frac{M}{Y-M}\right)$$

حيث تمثل المعلمة الموضوعة بين القوسين الثقل النسبي للإنفاق العسكري في الإنتاج المدني، وقد بلغ هذا الثقل في إسرائيل خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)

---

(١٤) عندما تؤخذ المتغيرات المستقلة بوصفها معدلات نمو، فإن معاملاتها تعبر عن المرونات. أما عندما تؤخذ بوصفها معدلات نسب فإنها تشير إلى الإنتاجية الحدية.

(١٥) وبمستوى معنوي منخفض.

متوسطاً قدره ٢٨,١ بالمئة. وبما أن قيمة (θ) من المعادلة (-0.0927) فإن التعويض يظهر لنا النتيجة الآتية:

$$-0.0927 = 0.282\ C_M$$
$$C_M = -0.330$$

وهذه النتيجة تشير إلى أن الوفورات التي يولدها القطاع العسكري في إسرائيل للقطاع المدني سالبة بقيمة (0.330). وهذه النتيجة لا تختلف كثيراً عن قيمة معلمة العبء الدفاعي في معادلة النمو في النموذج الآني والبالغة (-0.317)، مما يدعم فعلاً وجود أثر سلبي للإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي.

أما بخصوص قياس التباين في الإنتاجية بين القطاعين العسكري والمدني (δ)، فيمكن احتسابها من معلمة معدل نمو الإنفاق العسكري على العبء الدفاعي $\dot{M}/ (M/Y)$ التي بلغ تقديرها (3.003). وبتعويض قيمة (θ) يكون لدينا:

$$3.003 = \frac{\delta}{1+\delta} - (-0.0927)$$

$$\delta = -1.5$$

وهي تشير إلى أن إنتاجية كل من العمل ورأس المال في القطاع العسكري أقل من نظيرتها في القطاع المدني، وأنها تعادل بحدود ٦٥ بالمئة، مما يوضح أنه على الرغم من التكثيف الرأسمالي العالي في القطاع العسكري، فإن الفجوة التقنية تميل لصالح القطاع المدني، وأن القطاع العسكري في وضع يجعله غير قادر على تقديم إسهام إيجابي في رفع الإنتاجية في القطاع المدني.

ثانياً: أثر الإنفاق العسكري في الاستقرار الاقتصادي

إن ما وفرته القوى الامبريالية من إمكانات مادية وبشرية لإسرائيل، حيث جعلتها تمتلك جهازاً إنتاجياً على قدر من المرونة، جعل السياسة الاقتصادية فيها تنصب في أولوياتها على المحافظة على هذا الجهاز عبر ضمان مستوى تشغيل مرتفع (أخفض معدل بطالة) ومستوى سعر مستقر (بدون تضخم) وميزان خارجي متعادل (توازن ميزان المدفوعات).

وعندما يكون الإنفاق العسكري أحد الكميات الاقتصادية في الاقتصاد الإسرائيلي، لا بد من أن يكون له تأثير في اتجاه ما في هذه المتغيرات المعبرة عن

الاستقرار الاقتصادي. وسنتناول هذه التأثيرات في كل من البطالة والتضخم وذلك وفق الآتي:

١ ـ أثر الإنفاق العسكري في معدلات البطالة

ينمو السكان في إسرائيل بمعدلات مرتفعة إلى حد ما، إذ بلغ متوسط هذا النمو السنوي ٢,٥ بالمئة خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠). وبحكم الطبيعة الاستزراعية لها، فإن الهجرة أسهمت بحوالى نصف هذه الزيادة السكانية. ويعني هذا النمو المرتفع للسكان أن قوة العمل التي تخرج سنوياً للبحث عن فرص تشغيل ستكون كبيرة نسبياً.

والذي يلاحظ على قوة العمل في إسرائيل أنها نمت بمعدل متوسط ٢,٥ بالمئة سنوياً خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠)، أي أنها مساوية لمعدل نمو السكان، مما يشير إلى أن أية زيادة سكانية في إسرائيل ستجد طريقها إلى سوق العمل. ويعزى الارتفاع في معدل نمو قوة العمل إلى عاملين رئيسيين: **أولهما** أن المهاجرين الذين يأتون إلى إسرائيل هم في أعمار منتجة ويعدون قوة عمل جاهزة. **وثانيهما** ارتفاع نسبة إسهام النساء في قوة العمل.

والذي يلاحظ على الهجرة الوافدة إلى إسرائيل أن القادمين من أوروبا يشكلون ثقلاً نسبياً، وهؤلاء عادة ما يحملون مؤهلات تعليمية عالية، ويميلون إلى التركز في المدن. وإن عدم قدرة إسرائيل على إيجاد فرص عمل لهم أفضى إلى ظهور حالة البطالة والتي وقفنا على معدلاتها وتطوراتها سابقاً[١٦].

وعندما تكون البطالة التي تعانيها إسرائيل من نمط البطالة الحضرية، فإن التدابير الكينزية تصلح لمعالجتها، وهذه التدابير تتمثل في رفع الطلب المجموعي. ولهذا ظهر لنا وجود علاقة قوية بين معدل البطالة والطلب الكلي والتي كشف عنها الشكل رقم (٤ ـ ٢)[١٧].

وبما أن الإنفاق العسكري يعد أحد مكونات الطلب المجموعي، فإن هذا يملي بالضرورة وجود علاقة بينه وبين معدلات البطالة، إذ ظهر أن معامل الارتباط

---

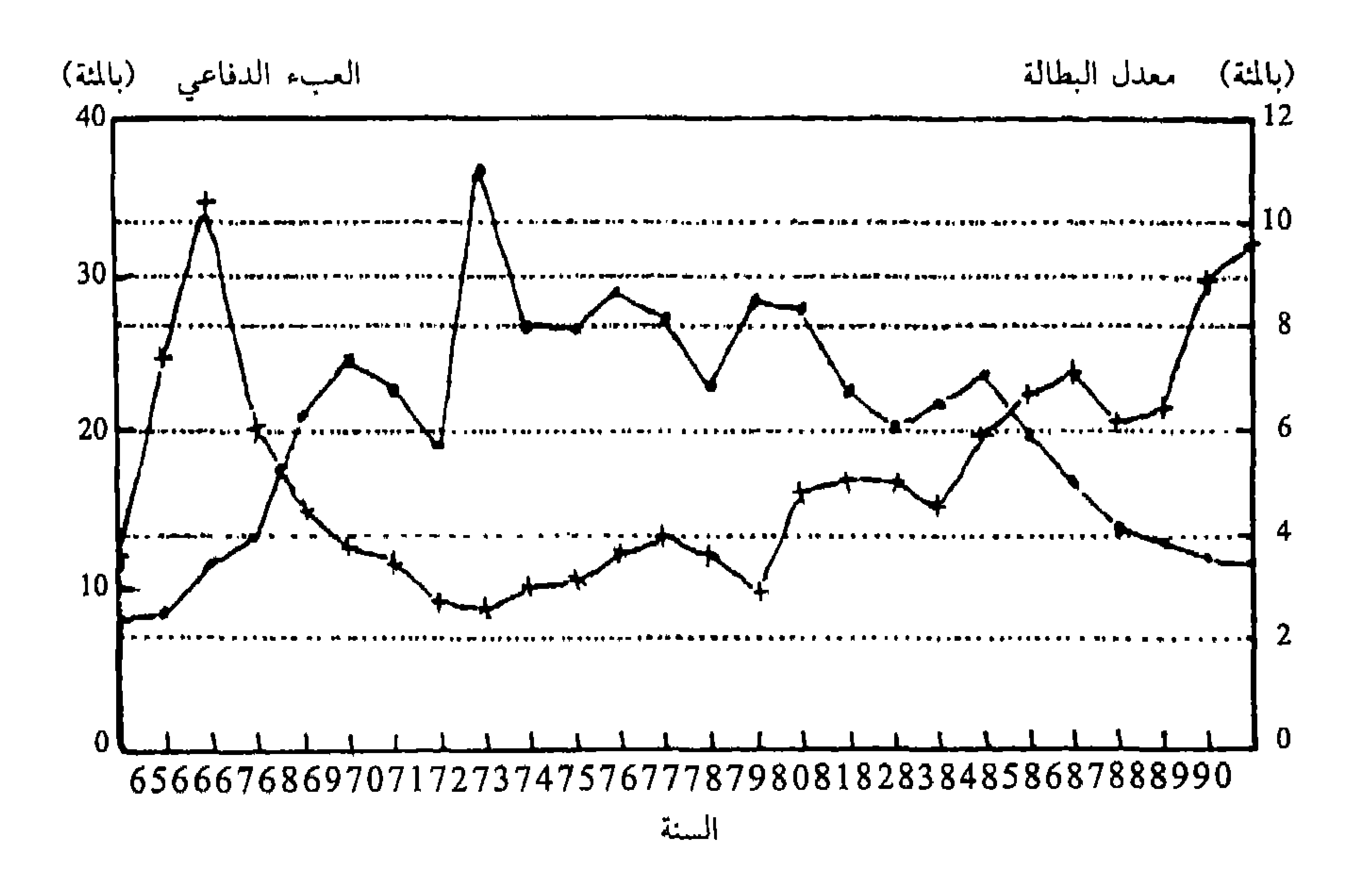
(١٦) انظر في ما سبق ص ١٢٥ ـ ١٣٢ من هذا الكتاب.

(١٧) انظر في ما سبق ص ١٢٧ من هذا الكتاب.

بين الإنفاق العسكري ومعدلات البطالة عالٍ وبقيمة (0.698-)، مما يؤكد قوة العلاقة بينهما، وأن الإشارة السالبة تشير إلى أنهما يعملان في اتجاهين متضادين، بمعنى أن تزايد الإنفاق العسكري يرافقه انخفاض في معدلات البطالة[١٨]. وتبدو هذه العلاقة بشكل أوضح عبر الشكل رقم (٦ ـ ١) الآتي:

الشكل رقم (٦ ـ ١)

العلاقة بين الإنفاق العسكري والبطالة في إسرائيل



(١٨) وهذا يتناسق مع نظرية المجمع العسكري ـ الصناعي التي تتوقع مستويات منخفضة للبطالة في الدول التي تحقق مستويات مرتفعة من الإنفاق العسكري. انظر في ذلك: Ron P. Smith, «Military Expenditure and Capitalism,» *Cambridge Journal of Economics*, vol. 1 (1977), pp. 61-76.

ويؤشر الشكل نفسه أنه في الفترات التي يرتفع فيها العبء الدفاعي تنخفض فيها معدلات البطالة. وهذه العلاقة بحث تفسيرها في الإضافات إلى الطلب المجموعي التي يرتبها هذا الإنفاق وما تفضي إليه من زيادات في التشغيل، وبالتالي انخفاض نسبة العاطلين لأن:

معدل البطالة = ١ ـ معدل التشغيل

وقد حاولنا اختبار هذه العلاقة السببية عبر توظيف نموذجين قياسيين تأشيريين بسيطين، وصفنا في الأول معدل البطالة (U) بوصفه دالة في العبء الدفاعي (m) والزمن (T). وفي الثاني جعلنا التشغيل (E) دالة في الإنفاق العسكري (M) والزمن (T). وظهرت نتائجهما في الآتي:

$$U = 8.12 - 0.206\,m + 0.0909\,T$$
$$(8.06) \quad (-5.16) \quad (2.40)$$
$$R^2 = 59.0\% \quad \bar{R}^2 = 55.4\% \quad DW = 1.66 \quad SE = 1.447 \quad SD = 10.8$$
$$F(2,23) = 10.58$$

$$E = 0.633 + 0.000009\,M + 0.0312\,T$$
$$(46.77) \quad (4.92) \quad (43.70)$$
$$R^2 = 99.2\% \quad \bar{R}^2 = 99.1\% \quad DW = 1.20 \quad SE = 0.02423 \quad SD = 1.268$$
$$F(2,23) = 827.5$$

وتشير النتائج أعلاه إلى أن زيادة العبء الدفاعي بنقطة مئوية واحدة تنعكس في انخفاض البطالة ٠,٢ نقطة مئوية، وأن كل مليون شيكل إنفاق عسكري تنجم عنه زيادة في التشغيل بمعدل ٩ أشخاص.

والذي يلفت الانتباه أن فرص التشغيل التي يوفرها الإنفاق العسكري في إسرائيل تختلف عن تلك المولدة عن طريق الإنفاق العام، إذ ظهرت نتائج تحدير التشغيل (E) على الإنفاق العام (EX) والزمن (T) كالآتي:

$$E = 0.632 + 0.000005\,EX + 0.0279\,T$$
$$(43.49) \quad (4.53) \quad (21.82)$$
$$R^2 = 99.1\% \quad \bar{R}^2 = 99.0\% \quad DW = 1.02 \quad SE = 0.02525 \quad SD = 1.268$$
$$F(2,23) = 825.0$$

وتشير نتائج النموذج الأخير إلى أن كل مليون شيكل إنفاق عام تنجم عنه زيادة في التشغيل بمعدل ٥ أشخاص. وهذا التباين في الميل الحدي للتشغيل يجد تفسيره بشكل أساس في فاعلية الطلب المولد من قبل المؤسسة العسكرية على إنتاج

التصنيع العسكري المحلي، وان هذا التصنيع، كما اتضح لنا سابقاً[١٩]، ذو قدرة عالية على توليد ارتباطات خلفية كبيرة في الاقتصاد. ولهذا يصبح الإنفاق العسكري في إسرائيل مرغوباً فيه ومفضلاً ولا يواجه معارضة لأنه يمتص معدلات البطالة المرتفعة.

وعندما تفقد إسرائيل المبرر لزيادة الإنفاق العسكري نجدها تبحث عن خيارات أخرى لمعالجة البطالة تتمثل في الوقت الحاضر بسعيها لإلغاء المقاطعة الاقتصادية العربية. وعندما يكون التشغيل محل تزايد من جراء الإنفاق العسكري وانخفاض معدلات البطالة، فإن ذلك يعني أن الاقتصاد الإسرائيلي يستجيب إيجابياً للتغيرات في الإنفاق العسكري لناحية البطالة. ومثل هذا الاستنتاج حاسم من نموذج تأشيري بسيط يحتاج إلى إسناد تجريبي رصين وواقعي للعلاقة بين الإنفاق العسكري والبطالة في إسرائيل. وإذا ما افترضنا أن البطالة في إسرائيل ينطبق عليها وصف الانحدار الذاتي من الفئة الأولى (First-order Autoregression)، فإن هذا التوصيف يمكن أن يكون الصيغة المختزلة لنموذج سوق العمل الذي يواجه فيه العمال جدول طلب ذا تعديل جزئي[٢٠].

وبطريقة القياس، فإن الانحدار الذاتي من الفئة الأولى يتخذ الصيغة الآتية[٢١]:

$$U_t = P\, U_{t-1} + V_t$$

حيث إن:

(U_t) يمثل حد الخطأ وسنعتبره معدل البطالة في إسرائيل وهو عبارة عن مجموع مكونين:

الأول: القيمة الماضية له (U_{t-1}) مخفضاً بالمعامل P (الذي سيعبر هنا عن معامل التعديل الجزئي).

الثاني: قيمة إضافية (V_t) والتي سنأخذها بمثابة هزة طلب على العمل ناجمة

---

(١٩) انظر في ما سبق ص ١١٣ ـ ١١٤ من هذا الكتاب.

(٢٠) Smith, Ibid., p. 68.

(٢١) انظر في ذلك: Ronald J. Wonnacott and Thomas H. Wonnacott, *Econometrics*, Wiley Series in Probability and Mathematical Statistics, 2nd ed. (New York: John Wiley and Sons, ©1979), pp. 238-242.

عن الإنفاق العسكري (سنمثله بالعبء الدفاعي m).

وبذلك سيكون لدينا التوصيف الآتي بعد إضافة الزمن (T) بوصفه متغيراً يعبر عن الاتجاه العام:

$$U_t = a_0 + a_1 U_{t-1} + a_2 m + a_3 T + e$$

فإذا كان معدل البطالة يستجيب للإنفاق العسكري، وأن هذا الإنفاق يسهم في التخفيف من حدة البطالة، فيفترض في المعلمة (a_2) أن تكون سالبة ومعنوية.

وهكذا ظهرت نتائج تقدير النموذج وفق الآتي:

$$U_t = \underset{(3.08)}{4.99} + \underset{(2.35)}{0.420}\, U_{t-1} - \underset{(-2.87)}{0.135}\, m + \underset{(1.74)}{0.0634}\, T$$

$$R^2 = 67.2\% \quad \bar{R}^2 = 62.7\% \quad DW = 2.00 \quad SE = 1.322 \quad SD = 10.83$$

$$F(3, 22) = 10.5$$

وتشير النتائج أعلاه إلى استجابة البطالة بشكل معنوي للإنفاق العسكري بالمدى الذي يشير إلى أن إسرائيل عندما تعاني تفاقم البطالة (وضع دون الاستهلاك) (Underconsumption) فإنها ستحقق مستويات أعلى من الانتفاع من الطاقات بإنفاقها العسكري المتزايد.

٢ ـ أثر الإنفاق العسكري في معدلات التضخم

تكشف لنا[٢٢] أن الاقتصاد الإسرائيلي يعيش حالة تضخم مرعبة، حيث ان معدلات التضخم فيه تعد من أعلى المعدلات في العالم. كما ظهر لنا أن هذه المعدلات ذات علاقة وثيقة بكل من عجز الموازنة والتوسع النقدي (عرض النقد)، بل إن عجز الموازنة يعد السبب الرئيس لهذه المعدلات المرتفعة، لأن التوسع النقدي لا يعدو أن يكون نتاج هذا العجز. ووفق هذه الرؤية، فإن أثر الإنفاق العسكري في التضخم سيتشخص عبر تأثيره في عجز الموازنة أو زيادته للإنفاق العام، لأن وضعية الموازنة لا تخرج عن كونها حصيلة الموازنة النسبية بين النفقات العامة والإيرادات العامة.

وتشير المعطيات الإحصائية إلى أن الموازنة في إسرائيل اتسمت بالعجز المزمن طيلة الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠) بسبب أن الإيردات الضريبية (التي تعد المصدر

(٢٢) انظر في ما سبق ص ١٣١ ـ ١٣٣ من هذا الكتاب.

الرئيس للإيرادات العامة) لم تواكب التوسع في الإنفاق العام. وهذا الوضع فرض على إسرائيل الالتجاء إلى عمليات الاقتراض الداخلية والخارجية، بحيث وصل الدين العام مستويات عالية جداً بلغ في سنة ١٩٩٠ وحدها ٣٨٦٢ مليون شيكل كقروض داخلية و٨٠٤ ملايين شيكل كاقتراض خارجي، ارتفع في سنة ١٩٩١ إلى ٧١٩٨ مليون شيكل قروضاً داخلية و٨٥٧ مليون شيكل قروضاً خارجية[٢٣].

ويشكل الإنفاق العسكري فقرة رئيسية في الموازنة الإسرائيلية، حيث استحوذ على ثقل نسبي بلغ متوسطه ٣٤,٨ بالمئة من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (١٩٦٥ ـ ١٩٩٠). وعندما يكون الإنفاق العسكري بهذه الأهمية النسبية المرتفعة، فإن التغيرات فيه تحدد بالضرورة اتجاهات الإنفاق العام، بمعنى أن الزيادات في هذا الإنفاق هي السبب الرئيس في التوسع في الإنفاق العام، وبالتالي تكون سبباً في عجز الموازنة والتي تفضي إلى ارتفاع معدلات التضخم.

إذن عبر هذه الحركية تتحدد الأبعاد المحورية للعلاقة القائمة بين الإنفاق العسكري والتضخم.

وبهدف الكشف عن الأثر الذي يمارسه الإنفاق العسكري في الإنفاق العام في إسرائيل، حاولنا توصيف نموذج جعلنا فيه الإنفاق العام (EX) (معبراً عنه كنسبة في الناتج المحلي) دالة في كل من الصرف الأجنبي (F) (سنعبر عنه بوضعية الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بوصفه نسبة في الناتج) ومعدل الادخار القومي (S) والإيرادات العامة (R) (بوصفها نسبة في الناتج) والإنفاق العسكري (X) بتوصيفات مختلفة وذلك وفق الآتي:

$$EX = a_0 + a_1 F + a_2 S + a_3 R + a_4 X + e$$

وظهرت نتائج التقدير وفق الموضح في الجدول رقم (٦ ـ ٢). والذي تشير نتائجه إلى أهمية كل من الصرف الأجنبي والإيرادات العامة والإنفاق العسكري في تحديد اتجاهات الإنفاق العام. وبقدر تعلق الأمر بالإنفاق العسكري، فإن كل زيادة

---

(٢٣) بسبب القيد الذي فرض على الدراسة بالالتزام بحجم معين، لن يكون في مقدورنا الدخول في تفاصيل الموضوع واستعراض المعطيات الإحصائية. ولغرض الوقوف على تفاصيل مديونية إسرائيل، انـظـر: International Monetary Fund [IMF]: *International Financial Statistics Yearbook, 1972*, (New York: UN, 1972), pp. 200-201; *International Financial Statistics Yearbook, 1993* (New York: UN, 1993), p. 300; *Government Finance Statistics Yearbook, 1982*, p. 355, and *Government Finance Statistics Yearbook, 1989*, p. 353.

في نصيب الفرد من الإنفاق العسكري بـ ١٠٠ شيكل تدفع بحصة الإنفاق العام في الناتج المحلي إلى التزايد بـ ٠,٧ نقطة مئوية، وإن تغير العبء الدفاعي بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى تزايد الإنفاق العام بـ ٠,٤ نقطة، وإن نمو هذا الإنفاق بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى تغير الإنفاق العام بـ ٠,١ نقطة. وعلى هذا، فمهما كان المقياس المستخدم للإنفاق العسكري، فإنه يثبت كونه محدداً حاسماً للتغيرات في الإنفاق العام. وإن ما يتركه هذا الأخير من آثار في التضخم ينسب جزء كبير منه إلى الإنفاق العسكري.

الجدول رقم (٦ ـ ٢)

نتائج التقدير لنموذج أثر الإنفاق العسكري في الإنفاق العام في إسرائيل

المتغير المعتمد	المتغيرات التفسيرية						
	الحد الثابت	الصرف الأجنبي F	معدل الادخار القومي S	الإيرادات العامة R	الإنفاق العسكري (X): حصة الفرد من الإنفاق M/POP	التغير في العبء الدفاعي ΔM/GDP	معدل نمو الإنفاق العسكري m
	20.1	-0.319	-0.179	0.659	0.0071		
	(2.03)	(-0.93)	(-0.49)	(3.94)	(3.22)		
	R^2 = 82.9%	$\bar{R}^2$ = 79.7%		DW = 1.08	SE = 5.174	SD = 57.35	F (4,21) = 19.28
الإنفاق	4.68	-0.997	0.346	1.08		0.367	
	(0.48)	(-3.37)	(0.95)	(8.13)		(1.43)	
üiúí	R^2 = 76.8%	$\bar{R}^2$ = 72.3%		DW = 1.48	SE = 6.034	SD = 57.35	F (4,21) = 13.24
EX	2.14	-0.947	0.291	1.15			0.106
	(0.24)	(-3.49)	(0.89)	(9.09)			(2.53)
	R^2 = 80.5%	$\bar{R}^2$ = 76.7%		DW = 1.68	SE = 5.532	SD = 57.35	F (4,21) = 16.43

والآن سنحاول قياس الأثر الذي مارسه الإنفاق العسكري في إسرائيل على معدلات التضخم عبر توصيف نموذج[٢٤] يفسر العملية التضخمية فيها.

---

(٢٤) استعنا في بناء النموذج بالأفكار الواردة في: Donald F. Vitaliano, «Defense Spending and Inflation: An Empirical Analysis,» *Quarterly Review of Economics and Business*, vol. 24, no.1 (Spring 1984), p. 24; Farrokh Nourzad, «A Reexamination of the Effect of Rapid Military Spending on Inflation,» *Quarterly Journal of Business and Economics*, vol. 26, no. 3 (Summer 1987), pp. 59-64; Robert James Gordon: *Macroeconomics* (Boston, MA: Little Brown and Co., °1978), pp. 182-183 and 233, and «A Consistent Characterization of a Near-Century of Price Behavior,» *American Economic Review*, vol. 70, no. 2 (May 1980), p. 244, and Allan H. Meltzer, «Discussion,» a discussion on Robert James Gordon's previous paper, *American Economic Review*, vol. 70, no. 2 (May 1980), p. 258.

وطالما وضح لنا[٢٥] انطباق تحليل فيليبس على حالة إسرائيل، فسنقوم بتوظيفه لتفسير سلوك الأسعار فيها. ومن المعلوم أن منحنى فيليبس (Phillips Curve) هو منحنى توقعي (Expectational) في صيغته العمومية، إذ ينسب معدل التضخم إلى معدل التضخم المتوقع وإلى الفجوة بين البطالة الفعلية والبطالة الطبيعية. ويلعب معدل التضخم المتوقع دوراً مركزياً في تفسير التضخم الفعلي. فالأفراد يفترض فيهم أن يشكلوا توقعاتهم بعقلانية في ظل المعلومات المتاحة لهم والتي يجب أن تكون كاملة[٢٦]. وعندما يحصل ذلك، فإن مستوى السعر المتوقع سيعتمد كلياً على مستواه السابق، لكن في ظل عدم اكتمال المعلومات، سيجد الأفراد أن الحوادث الفعلية لم تحصل كما كانوا يتوقعونها، مما يدفعهم إلى تعديل توقعاتهم بحيث تصبح أقرب إلى الواقع. ومن غير الضروري أن تتعدل التوقعات بشكل كلي، وإنما يكون ذلك بشكل جزئي، بمعنى أن يصار إلى اعتبار جزء من التغير في السعر من طبيعة مؤقتة[٢٧].

والفرضية الأخيرة لا تنطبق على حالة إسرائيل لأنه منذ قيامها إلى الآن لم تتبع قاعدة الذهب لعملتها، إذ لو كانت هذه القاعدة متبعة، فإن مستوى السعر سيتأرجح حول نقطة مستقرة أو متحركة ببطء. وفي هذه الحالة، فإن معلمة التعديل ستكون صغيرة. لكن في ظل قاعدة العملة الورقية المتبعة في إسرائيل، فإن الزيادات في الأسعار تكون لها انعكاسات كبيرة، مما يجعل معلمة التعديل كبيرة، ولهذا سيبنى معدل التضخم المتوقع على مستوى السعر الفعلي للفترة الأخيرة، أي معدل التضخم في السنة السابقة (INF_{-1}).

ويتوقع أن يكون لما يسمى بهزات العرض (Supply Shock) (SS)[٢٨]، أي التغيرات في أسعار الوقود والمواد الأولية، دور في العملية التضخمية في إسرائيل، لأنها مستوردة للنفط. واتساقاً مع العديد من الدراسات التي أجريت على الدول المستوردة للنفط فإنها تأخذ تعديلات الأسعار في السنوات ١٩٧٣ و١٩٧٤ و١٩٧٩

---

(٢٥) انظر في ما سبق ص ١٣٣ من هذا الكتاب.

(٢٦) وهذا هو جوهر فرضية التوقعات العقلانية (Rational Expectation).

(٢٧) وهذا هو جوهر فرضية التوقعات المكيفة (Adaptive Expectation).

(٢٨) هذه الهزات يمكن تصورها على شكل انتقالة لمنحنى فيليبس قصير الأجل إلى الأعلى وتنعكس على ارتفاع معدل التضخم الفعلي.

و١٩٨٠ بمثابة هزات عرض. وبما أن هكذا متغير يصعب تكميمه فسنستخدم متغيراً وهمياً يعبر عنه عبر إعطاء هذه السنوات قيمة (١) والسنوات الأخرى قيمة (صفر).

أما تأثير جانب الطلب في معدل التضخم فسنعبر عنه بنسبة معدل البطالة الفعلي إلى المعدل الطبيعي والتي يعبر عنها باللوغارتم الطبيعي ($Ln\ U/U^*$)، حيث إن هذا المتغير يؤشر ضغط الطلب المجموعي على الأسعار. وقد تم إيجاد مشاهدات لهذا المتغير عبر توظيف قيم المعدل الطبيعي التي سبق أن تعرضنا لها[٢٩].

وسندخل في النموذج الإنفاق العسكري (X) بغرض قياس أثره في التضخم، وسنستخدم توصيفين لهذا المتغير: الأول، مستوى الإنفاق (M)، والثاني، العبء الدفاعي (M/GDP).

إذن فإن النموذج سيتخذ الصيغة الاتية بعد إدخال متغير الزمن (T) للتعبير عن الاتجاه العام:

$$INF = a_0 + a_1\ INF_{-1} + a_2\ SS + a_3\ Ln\ U/U^* + a_4\ X + a_5\ T + e$$

والافتراضات المنطقية للنموذج أن تكون قيمة المعلمة (a_1) موجبة، لأن توقع ارتفاع السعر يعد بمثابة انتقالة لمنحنى فيليبس قصير الأجل إلى الأعلى، مما يرفع من معدل التضخم الفعلي بشكل تناسبي. وكذلك المعلمة (a_2) يفترض أن تكون موجبة، لأن هذه الهزات سترفع من الكلفة، وبالتالي فإنها ترفع السعر أما المعلمة (a_3) فيفترض أن تكون سالبة، بسبب أن زيادة معدل البطالة الفعلي نسبة إلى المعدل الطبيعي تشير إلى انخفاض نمو الطلب. أما المعلمة (a_4) والتي تعبر عن أثر الإنفاق العسكري فإننا نتوقع أن تكون موجبة.

وبهذا جاءت نتائج تقدير النموذج بحسب المدون في الجدول رقم (٦ ـ ٣) الذي يبين أن معلمة معدل البطالة إلى المعدل الطبيعي ظهرت بإشارة مخالفة لفرضيتنا وانخفاض معنوياتها. ويمكن تفسير ذلك بأن الاقتصاد الإسرائيلي مارس التشغيل الكامل، بل وضع فوق التشغيل لفترة زمنية طويلة (في تسع سنوات من أصل ست وعشرين سنة)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن إسرائيل في السنوات الأخيرة (حينما تفاقمت فيها معدلات البطالة) توسعت في نظام التأمينات

---

(٢٩) انظر في ما سبق ص ١٢٦ ـ ١٢٧ من هذا الكتاب.

الاجتماعية، مما حد بدرجة كبيرة من ظهور أثر البطالة في الطلب المجموعي.

أما أثر هزات العرض، فعلى الرغم من إشارة المعلمة الموجبة، فإنها ظهرت غير معنوية. ولعل ذلك يرتبط بعاملين رئيسيين: **الأول**، عدم إدخال التغير في مستوى الأجور ضمن هذا المتغير، مما يعني أن قيمة هذه المعلمة لا تعني البتة عدم وجود تضخم الكلفة في إسرائيل، ولهذا فإن اهتمامنا انصب فقط على أثر تغير أسعار النفط. **والثاني**، عدم تأثر إسرائيل بالتغيرات التي حصلت في أسعار النفط بسبب استغلالها لحقول «أبو رديس» المصرية في سيناء والتي استولت عليها بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. وهناك احتمال وارد جداً أن إسرائيل في الفترة التي أعقبت إعادة سيناء إلى مصر عام ١٩٧٩ كانت تحصل على النفط بأسعار مخفضة من جهة ما.

الجدول رقم (٦ ـ ٣)

أثر الإنفاق العسكري في معدلات التضخم في إسرائيل

المتغير المعتمد	الحد الثابت	التضخم السابق INF_{-1}	هزات العرض SS	معدل البطالة على المعدل الطبيعي U/U^*	الزمن T	الإنفاق العسكري X: مستوى الإنفاق M	الإنفاق العسكري X: العبء الدفاعي M/GDP
		المتغيرات التفسيرية					
معدل التضخم الفعلي INF	- 71.6	76.9	3.9	20.8	3.92	0.0104	
	(- 4.32)	(18.59)	(0.28)	(1.13)	(4.39)	(3.60)	
	R^2 = 96.1%	$\bar{R}^2$ = 95.2%	DW = 1.09	SE = 20.24	SD = 459.54	F (5,21) = 80.0	
	-96,0	78.1	6.3	19.1	5.89		3.67
	(-4.87)	(20.46)	(0.49)	(1.17)	(11.0)		(4.19)
	R^2 =% 96.6	$\bar{R}^2$ =% 95.7	DW = 1.16	SE = 18.97	SD = 459.54	F(5,21) = 80.5	

وخارج نطاق هذين المتغيرين، فإن معدلات التضخم في إسرائيل تتأثر بشكل كبير بمعدلاتها السابقة، مما يشير إلى وجود دور مهم للتوقعات. كما ظهر للإنفاق العسكري أثر مهم وحاسم في معدلات التضخم، إذ إن كل مليار شيكل إنفاق عسكري تسبب تغيراً في المستوى العام للأسعار بـ ١٠ نقاط مئوية، وإن تغير العبء الدفاعي بنقطة مئوية واحدة يرفع معدل الأسعار بـ ٣,٦٧ نقطة. وهذه النتيجة تكشف وبشكل جلي عن الدور الذي يلعبه الإنفاق العسكري في إسرائيل

في تشويه الأسعار[٣٠].

ثالثاً: أثر الإنفاق العسكري في الاستهلاك

سبق[٣١] أن وصفنا الرفاهية في إسرائيل بأنها دالة في كل من الإنتاج والأمن (الذي يعبر عنه الإنفاق العسكري) منطلقين في ذلك من الطبيعة الخاصة لهذا الكيان والقائمة على الاستزراع، إذ يسعى بقصد ضمان انسياب الهجرة إلى توفير كل من دخل عالٍ وأمن مرتفع.

ومن البداهة ألا يكون الدخل هدفاً بحد ذاته بقدر ما هو وسيلة لتحقيق جملة من الغايات التي يصبو إليها مكتسبه، لعل أحدها الاستهلاك، كما أن غاية الإنتاج تتمثل في الاستهلاك.

وإذا عبرنا عن الدخل بالاستهلاك والأمن بالإنفاق العسكري، نتساءل:

هل تمكنت إسرائيل فعلاً من ضمان مستوى استهلاك مرتفع في ظل إنفاقها العسكري المتزايد؟

لاختبار هذه الفرضية، أي العلاقة بين الإنفاق العسكري والاستهلاك، سيلزمنا الكشف عن مسألتين: **الأولى،** تحديد طبيعة العلاقة بين هاتين الكميتين الاقتصاديتين. **والثانية**، قياس الأثر الذي رتبه الإنفاق العسكري على الاستهلاك.

فالمسألة الأولى تتجلى عبر الكشف عن الإحلال التبادلي (Trade-Off) بين الإنفاق العسكري والاستهلاك، بينما تبدو المسألة الثانية عبر تعيين حجم (Magnitude) الأثر الذي يتركه هذا الإنفاق على الاستهلاك، وكالآتي:

١ ـ الإحلال التبادلي بين الإنفاق العسكري والاستهلاك

بمعلومية أن المؤشر الأكثر تعبيراً عن الرفاهية لناحية الاستهلاك هو متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الخاص (P_c)، وطالما نحن بصدد التعامل مع الرفاهية على مستوى الفرد، فإن المقياس المناسب للإنفاق العسكري هو نصيب الفرد من

(٣٠) هذه النتيجة تتناسق مع ما جاء به ليفي موران «من أن تقليص ميزانية الدفاع هو الرد الحقيقي على كل أمراض الاقتصاد وهو التخفيض الوحيد الممكن من أجل إحداث توازن في الميزانية، ذلك التوازن الذي يعد شرطاً مهماً لتخفيض التضخم». انظر: عل همشمار، ١٢/١٢/١٩٨٩.

(٣١) انظر في ما سبق ص ١٧٦ ـ ١٧٧ من هذا الكتاب.

هذا الإنفاق (M/ POP).

فحالة الإحلال التبادلي تتأشر عبر إشارة معلمة الإنفاق العسكري في نموذج العلاقة. فإذا كانت هذه الإشارة سالبة، فإنها تؤشر وجود إحلال تبادلي بينهما، والعكس صحيح عندما تكون الإشارة موجبة. وأفضل نموذج لهذه العلاقة يمكن توصيفه ببساطة بالآتي:

$$P_c = a_0 + a_1 M/POP + a_2 C + a_3 T + e$$

ويلاحظ أننا أدخلنا في الصيغة المتغير (C) الذي يمثل حصة الاستهلاك الخاص في الناتج. هذا الإدخال ضروري جداً، لأن هذا المتغير سيعد بمثابة متغير رقابي، والدالة سيكون لها معنى بوجوده، إذ إنها تشير إلى أنه مع ثبات حصة الاستهلاك في الناتج هل أن الزيادة في الإنفاق العسكري ستكون على حساب الاستهلاك الخاص (معبراً عن كليهما بحصة الفرد).

أما متغير الزمن (T) فقد أدخل لأغراض تحديد الاتجاه العام.

وظهرت نتائج تقدير النموذج وفق الآتي:

$$P_c = 1224 + 0.139M/POP + 30.2\ C + 149\ T$$
$$(0.99) \quad (1.43) \quad (1.71) \quad (21.48)$$
$$R^2 = 96.4\% \quad \bar{R}^2 = 95.9\% \quad DW = 1.46 \quad SE = 227.7 \quad SD = 5603.90$$
$$F(3,22) = 141.76$$

وتبين النتائج أعلاه أن الإنفاق العسكري لا يتم على حساب الاستهلاك الخاص (الإشارة الموجبة والمعنوية لمعلمة الإنفاق العسكري)، بمعنى أن هذا الإنفاق لم يمارس عملية طرد (Crowding out) للاستهلاك الخاص، وإنما يتزايد الاستهلاك مع تزايد الإنفاق العسكري. ويجد هذا السلوك تفسيره في أن إسرائيل مضطرة إلى إبقاء مستويات الاستهلاك الفردي مرتفعة ومتزايدة، لأن المهاجرين (خصوصاً القادمين من أوروبا والذين يشكلون ثقلاً نسبياً ملحوظاً) يرغبون في المحافظة على مستوى المعيشة الأوروبي، ومن ناحية أخرى فإن إسرائيل ترغب في هذا السلوك (لأنه يعبر عن رفاهية شكلية) لتعويض الأفراد عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء الإحلالات التبادلية بين الإنفاق العسكري والإنفاق على الخدمات الاجتماعية[٣٢].

---

(٣٢) انظر في ما سبق ص ١٦٠ ـ ١٦١ من هذا الكتاب.

٢ ـ أثر الإنفاق العسكري في الاستهلاك الخاص

سنستعين في قياس أثر الإنفاق العسكري في الاستهلاك بنموذج شنري (Chenery) وسيركين (Syrquin) المستخدم على نطاق واسع والذي يتخذ الصيغة الآتية:

$$X = a_0 + a_1 \text{ Log } Y/P + a_2 (\text{Log } Y/P)^2 + a_3 \text{ Log POP} + a_4 (\text{Log POP})^2 + a_5 F + a_6 A + \text{Dummy Variables}$$

حيث إن:

(X): تشير إلى المتغير المعتمد، وسنستخدم حصة الفرد من الاستهلاك (P_c).

(Y/P): متوسط الدخل الفردي.

(POP): السكان.

(F): انسياب رأس المال الأجنبي، وسنستخدم نسب هذا الانسياب الصافي في الناتج.

(A): متغير الإنفاق العسكري، وسنستخدم معدل نمو الإنفاق <9M0>.

وسنستخدم الزمن (T) بوصفه متغيراً وهمياً لقياس الاتجاه العام.

وبذلك ظهرت نتائج التقدير وفق الآتي:

$$P_c = -1762 + 173 (\text{Log } Y/P)^2 - 10540 \text{ Log POP} + 2257 (\text{Log POP})^2$$
$$-(0.55) \quad (2.67) \quad (-1.20) \quad (0.42)$$
$$-23.0 F + 2.69 \dot{M} + 185 T$$
$$(-1.31) \quad (3.49) \quad (1.23)$$
$$R^2 = 97.2\% \quad \bar{R}^2 = 96.3\% \quad DW = 1.51 \quad SE = 215.8 \quad SD = 5603.90$$
$$F(6,19) = 86.75$$

وتبين النتائج أن متوسط الدخل الفردي يؤثر إيجابياً وبشكل معنوي في الاستهلاك الفردي، وهذا ينسجم مع فرضيات النظرية الاقتصادية. بينما ظهر متغير السكان بإشارة سالبة وبمعنوية منخفضة مشيراً إلى أن تزايد السكان يؤثر سلباً في هذا الاستهلاك. كما ظهرت معلمة انسياب رأس المال الأجنبي بإشارة سالبة وبمعنوية مقبولة مشيرة بذلك إلى أن رأس المال هذا لا يوجه إلى الاستهلاك، وإنما يكون بشكل يتناسق مع نتائجنا السابقة ويوجه لتمويل كل من الإنفاق العسكري والاستثمار[٣٣]. أما الإنفاق العسكري، فقد ظهر أنه ذو أثر موجب ومعنوي في الاستهلاك حيث إن تغير نمو هذا الإنفاق بنقطة مئوية واحدة يرافقه تزايد

---

(٣٣) انظر في ما سبق ص ٢١١ ـ ٢١٢ من هذا الكتاب.

الاستهلاك الفردي في المتوسط بـ ٢,٦٩ شيكل. وهذا الأثر الإيجابي لا يعد مفاجئاً، بسبب أن نسبة مهمة من هذا الإنفاق تمول بالمساعدات الأمريكية (أي من خارج دورة الدخل المحلي). وحتى ذلك الجزء الذي يمول بالإمكانات الذاتية، فإن إسرائيل، كما اتضح لنا سابقاً[٣٤]، يلجأ فيها إلى الاقتراض المصرفي والإصدار النقدي، لأن الإيرادات الضريبية لا تغطي إلا بحدود نصف الإنفاق العام. ولو كان هذا الإنفاق يعتمد على الضرائب في تمويله، فقد يكون متوقعاً أن يترك تأثيراً سلبياً في الاستهلاك الفردي، لأن التوسع في الإنفاق سيستلزم زيادة العبء الضريبي، مما يعني تخفيض الدخل المتاح، وبالتالي يعني انخفاضاً في الاستهلاك.

ولغرض الوقوف على العلاقة بين الإنفاق العسكري والعبء الضريبي، فقد ارتأينا توظيف النموذج السابق مع اعتماد العبء الضريبي (t) بوصفه متغيراً معتمداً، وبهذا ظهرت نتائج التقدير على النحو الآتي:

$$\begin{aligned} t = & -50.3 - \underset{(-1.53)}{} \underset{(-1.13)}{0.750\,(\text{Log } Y/P)^2} + \underset{(1.87)}{167\,\text{Log POP}} - \underset{(-0.58)}{32.2\,(\text{Log POP})^2} \\ & + \underset{(1.74)}{0.308\,F} - \underset{(-1.73)}{0.0319\,\dot{M}} - \underset{(-0.91)}{1.39\,T} \end{aligned}$$

$$R^2 = 80.7\% \quad \bar{R}^2 = 74.6\% \quad DW = 1.60 \quad SE = 2.201 \quad SD = 21.85$$

$$F(6,19) = 10.45$$

وتكشف النتائج أعلاه عن جملة من المؤشرات بخصوص النظام الضريبي في إسرائيل. فقد ظهر أن معلمة الدخل سالبة وبمعنوية منخفضة وبشكل يتعارض مع فرضيات النظرية الاقتصادية بعامة والنظرية المالية بخاصة. ولكن هذا الاتجاه يمكن ربطه بالإصلاحات الضريبية التي تبنتها حكومة الليكود سنة ١٩٧٧ بتفضيل التبسيط الضريبي (Flat Tax) وذلك بفرض ضريبة على القيمة المضافة بنسبة موحدة على الإنفاق، مما يجعل الشريحة الدخلية المتوسطة والمنخفضة تتحمل عبئاً ضريبياً عالياً، بينما نجد أن الشريحة الدخلية العالية تدفع أقل. ولهذا فإن ارتفاع الدخل الفردي لن يؤثر في الاستقطاع الضريبي وإنما سيتحدد هذا الاستقطاع بالسكان، ولهذا السبب ظهرت معلمة السكان في النموذج ذات تأثير موجب ومعنوي.

وظهرت معلمة الإنفاق العسكري سالبة ومعنوية، حيث إن تغير النمو في هذا الإنفاق بنقطة مئوية واحدة يترافق معه انخفاض في العبء الضريبي بـ ٠,٠٣

---

(٣٤) انظر في ما سبق ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ من هذا الكتاب.

نقطة. وهذه النتيجة تدعم استنتاجنا السابق بعدم ركون إسرائيل إلى الضرائب في تمويل إنفاقها العسكري المتزايد، وإنما عبر الاقتراض وتزايد الدين العام، بشهادة وجود علاقة قوية بين الإنفاق العسكري والدين العام والتي ظهرت نتائجها بتوظيف النموذج السابق وأخذ الدين العام بوصفه نسبة في الناتج (D) متغيراً معتمداً وفق الآتي:

$$D = 408 - 16.7\,(\mathrm{Log}\ Y/P)^2 + 1236\ \mathrm{Log\ POP} - 321\,(\mathrm{Log\ POP})^2 - 4.25\,F + 2.94m$$

$$(0.65)\quad (-2.28)\qquad (1.04)\qquad (-0.71)\qquad (-2.26)\quad (1.68)$$

$$R^2 = 65.0\%\quad \bar{R}^2 = 56.2\%\quad DW = 0.89\quad SE = 24.46\quad SD = 184.84$$

$$F(5,20) = 6.0$$

ويتبين مما سبق أن زيادة العبء الدفاعي (m) بنقطة مئوية واحدة تسبب تزايد الدين العام بـ ٣ نقاط تقريباً. وتشير هذه النتيجة إلى مضمون غاية في الأهمية وهو أن ما توفره إسرائيل من رفاهية شكلية في الوقت الحاضر إنما هو عبء على الأجيال القادمة.

خاتمة

لقد تعاملت الدراسة مع موضوع «الإنفاق العسكري» وفي كافة صفحاتها بنهج علمي موضوعي، ولم ترتهن بخلفية محددة مسبقاً تحدد مسارها. لكن هذه الخصوصية لا تعفيها من استشفاف عدد من المضامين لناحية منظورنا للإنفاق العسكري بعامة، وللحالة الإسرائيلية على وجه التعيين.

بشكل عام، التحليل الاقتصادي عبر مراحل تطوره لم ينظر إلى الإنفاق العسكري نظرة متسقة وإنما بأبعاد متباينة. هذه النظرات حكمها تباين الخلفيات الايديولوجية للمدارس الاقتصادية واهتماماتها والظرف الزمني الذي بزغت فيه، لكنها تؤشر تطوراً في النظرة إلى الإنفاق العسكري واهتماماً متزايداً بهذه الكمية الاقتصادية. هذا الاهتمام لم يكن يحصل لو لم تتصاعد وتائر هذا الإنفاق بمعدلات عالية، بحيث أصبحت تشكل وزناً نسبياً ملحوظاً في موازنات الدول احتار الكثير منها في كيفية تمويله. ومما يؤخذ على التحليل الاقتصادي للمدارس الفكرية المختلفة أنه لم يولِ الآثار الاقتصادية المترتبة على الإنفاق العسكري الالتفاتة التي يستحقها وكأنما المسألة مقصودة. ولهذا، فإن بزوغ تحليل براغماتي ينصب على تشخيص هذه الآثار يصبح ضرورة لازمة طالما لم يبرز بديل للجيش إلى الآن، وطالما لا زال الإنفاق العسكري قائماً. ومثل هذا التشخيص للآثار سيعين متخذي القرار في الدول على معرفة النتائج الاقتصادية لقراراتهم الاستراتيجية. ولعل الجزء النظري من الدراسة يقع ضمن هذا الاهتمام. ولكي تكون صورة هذه الآثار واضحة وشاملة يجب التعامل مع الإنفاق العسكري وفق المنظور الموسع وليس فقط أخذه على أساس ذلك المدرج تجاه الدفاع.

والإنفاق العسكري، بعامة، يعد حقلاً معرفياً خاصاً بحد ذاته، فهو وإن كان أحد بنود الموازنة فإنه لا يشبه بقية البنود. فمن جهة مخرجاته (سلعة الدفاع)

فهي لا تجد طريقها إلى السوق، ولا تترجح في الكثير من الأحايين المعايير الاقتصادية في تنفيذه (أقصى منفعة بأقل كلفة)، وإن مستواه يتحدد بعوامل داخلية وخارجية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية قد تتشابك جميعاً في وقت من الأوقات أو قد يبرز بعضها. كما أن الارتباطات التي يولدها في الاقتصاد القومي من طبيعة خاصة، ومزيجه من نمط خاص. وإنه في العديد من الدول وفي العديد من الأوقات إنفاق خارج السيطرة، أي أن التلاعب فيه ذو كلفة عالية جداً.

إذن، هناك سبب للاختلاف عن غيره من بنود الإنفاق، وإنه لمن خطل الرأي عند دراسة النشاط المالي للدولة أخذ الإنفاق العام باعتباره كمية متجانسة، كما دأب في ذلك العديد من الدراسات، فهذا الإنفاق أبعد من أن يكون كذلك، على الأقل بوجود الإنفاق العسكري.

وقد طرحت الدراسة عدداً من الفرضيات تناولت العلاقة بين الإنفاق العسكري وعدد من المتغيرات الاقتصادية لتكون بمثابة تحليل للآثار الاقتصادية لهذا الإنفاق. هذه الفرضيات لا يمكن أخذها بأية حال من الأحوال على أساس أنها وصفات جاهزة واعتمادها للتكهن بما سيترتب على هذا الإنفاق. فالاقتصاد، كما هو معلوم، ليس علماً مختبرياً ولن يكون كذلك. وبذلك، فإن الفرضية تنطبق إذا ما حضرت شروطها. ولهذا فإن جل الاقتصاد يقوم على فرضية «مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها». وتأسيساً على ذلك سيكون لطبيعة الاقتصاد الذي في ظله يعمل الإنفاق العسكري، لناحية درجة تطوره وإمكاناته المادية ودرجة التطور والنضوج الاجتماعي، دور في تحديد طبيعة الآثار التي يرتبها هذا الإنفاق. ومع ذلك نعرج على هذه الفرضيات لمناقشتها. فبالنسبة للفرضيات ذات العلاقة بأثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي فإننا نحتاج إلى وقفة متأنية، ففرضية مساهمة الجيش في عملية التحديث مهزوزة إلى حد كبير في ظل أن المجتمعات في الوقت الراهن قد وصلت مرحلة متقدمة من التطور والنضج الاجتماعي بفعل التقدم في وسائل الاتصال وارتفاع مستويات الثقافة، الأمر الذي يجعل مساهمة الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي إيجابياً أمراً مستبعداً، وإذا حصلت مثل هذه المساهمة فإنها تكون غير ملحوظة. وعندما يكون النمو الاقتصادي (التغير في الإنتاج) مرتهناً بالعمل ورأس المال وعدم قدرة الإنفاق العسكري على تقديم إسهام إيجابي يرفع من إنتاجية العمل، فإن أثر الإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي

سيعتمد بشكل كبير على ما يتركه من أثر في رأس المال (الاستثمار). وطالما أن الموارد الاقتصادية محدودة ونادرة فغالباً يتنافس الإنفاق العسكري والاستثمار على كمية محددة من رأس المال، مع تباين درجات هذه المنافسة. وبذلك، فإن فرضية ممارسة الإنفاق العسكري أثراً طارداً للاستثمار نافذة، مما يترتب عليه آثار سلبية في النمو الاقتصادي. ومن هنا يعد الاستثمار الضائع كلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري. ولعل ما خرجت به الدراسات التجريبية على الدول النامية من وجود أثر سلبي للإنفاق العسكري في النمو الاقتصادي إنما يحصل عبر أثره السلبي في الاستثمار. هذه العلاقة من هذا النمط تطرح مشكلة بالنسبة للدول النامية ترقى إلى تسميتها مأزق الأمن ـ النمو. فهذه الدول تطمح نحو التسريع في عملية نموها الاقتصادي لرفع مستوى معيشة ورفاهية مواطنيها وتقليص الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة. لكن هذا النمو يتباطأ وتتعطل ماكنته بإنفاقها العسكري الذي لا تقدر أن تستغني عنه.

ولناحية تأثير الإنفاق العسكري في البطالة، فإن فرضية مساهمته الإيجابية في التخفيف منها إنما تحصل في الدول التي تمتلك تصنيعاً عسكرياً فاعلاً وذا ارتباطات خلفية كبيرة، وهو ما موجود في الدول المتقدمة وعدد قليل من الدول النامية. أما غالبية الدول النامية، فإنها تفتقر إلى تصنيع عسكري بالمعنى الحقيقي، بل إن ما هو موجود فيها لا يخرج عن تجميع للأجزاء، مما يجعل ممارسة الإنفاق العسكري أثراً إيجابياً في التخفيف من البطالة أمراً مستبعداً وافتراضاً مهزوزاً، وإذا ما حصل من تأثير لهذا الإنفاق لناحية البطالة إنما يحصل على شكل البطالة، إذ قد يغيرها من بطالة سافرة إلى بطالة مقنعة، وبخاصة عندما يحصل توسع أفقي في الجيوش مع كل الآثار السلبية المترتبة على هذا التحول، وبخاصة لناحية التضخم. فالدول المتقدمة التي تمتلك جهازاً إنتاجياً مرناً تعاني آثاراً سلبية لإنفاقها العسكري في التضخم. ترى ما هو الوضع بالنسبة للدول النامية التي لا تمتلك أصلاً جهازاً إنتاجياً؟ فالتضخم سيستشري بسبب هذا الإنفاق سواء عن طريق ضغوطات الطلب المولدة من قبل منتسبي الجيش التي لا يمكن مقابلتها أو استخدام جزء من الإنفاق العسكري في استيراد مستلزمات لا تنتج محلياً وعلى حساب الاستيرادات ذات الطابع المدني أو طريقة تمويل هذا الإنفاق التي يغلب عليها التمويل بالعجز. وبذلك فإن فرضية الإنفاق العسكري ذي الطبيعة التضخمية نافذة سواء في الدول المتقدمة أو النامية.

وطرحت الدراسة فرضية قلما تعامل معها التحليل الاقتصادي وهي أن للإنفاق العسكري تأثيراً واضحاً في تيار الدخل سواء في انسيابه الأولي أو الثانوي (إعادة التوزيع). فالدول التي تعمل في ظل جيوش محترفة يميل توزيع الدخل فيها لصالح قطاعها العسكري، وتتوقف درجة الإساءة التي يرتبها هذا التوزيع على حجم الجيش ومقدار التباين بين مدخولات العسكريين ومتوسط الدخل في القطاعات الأخرى. ويترك الإنفاق العسكري أثراً في نطاق إعادة توزيع الدخل سواء بين الشرائح الاجتماعية داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال أو بين المناطق الجغرافية أو بين التشكيلة الاجتماعية. فعندما يكون معين الجيش البشري من مناطق أو أقوام أو أعراق معينة، فيميل توزيع الدخل لصالحهم وفي غير صالح المجموعات من المناطق أو الأقوام أو الأعراق الأخرى. وعندما يكون ضغط الموارد شديداً يكون الإنفاق العسكري و/أو التوسع فيه على حساب الإنفاق على الخدمات الاجتماعية التي تتطلع الشرائح الاجتماعية المنخفضة الدخل للاستفادة منها، مما يجعل إعادة التوزيع في غير صالحها. وبمعلومية، ان ذلك الجزء من الإنفاق الطابع التسليحي، وبخاصة للمستلزمات المستوردة، ينفذ بقروض طويلة الأجل، فإنه يحمل الأجيال الآتية أعباء أجيال سابقة.

أما لناحية منظورنا إلى الإنفاق العسكري الإسرائيلي، فعلى الرغم من أن طبيعة إسرائيل وحيثيات قيامها والسمات العامة التي تصف اقتصادها تيسر كثيراً مهمة فهم وتحليل حركيته سواء ما يتعلق منها بمساراته واتجاهاته وتأثيراته، إلا أنه يبقى من طبيعة خاصة يخالف في كثير من جوانبه ما هو مألوف. هذه الطبيعة ناجمة أساساً من تداخل العديد من المتغيرات التي تحكمه وتشابكها وتفاعلها، بحيث انعكست وبشكل ملحوظ على مساره وصبغته بالتذبذب وعدم الانتظامية. فمستواه المرتفع عبر السنوات كافة لا يتناسب على الإطلاق مع الاحتياجات الفعلية الذاتية لـ«دولة» بحجم إسرائيل، وحتى مع حجم التهديدات المزعومة، مما يؤشر إجمالاً على أن هذا الإنفاق يتجاوز كونه محصلة صراع عربي ـ صهيوني وحسب، وإنما هو محصلة صراع عربي ـ امبريالي أوكل لإسرائيل فيه دور تؤديه في إطار هذا الصراع الذي تعتمل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والحضارية والاستراتيجية. فهو بذلك لا يعد إنفاقاً خاصاً بإسرائيل بقدر ما هو امتداد لإنفاق الدوائر الامبريالية. وإذا كان هذا المستوى المرتفع من الإنفاق قد جعل من إسرائيل تقف في صدارة الدول ذات الأعباء الدفاعية المرتفعة، فإن فحوى العبء الدفاعي في إسرائيل ذو

خصوصية، ويختلف تفسيره عن نظيره في الدول الأخرى بعامة، والنامية بشكل خاص. فهو لا يعبر في حقيقته عن حجم الموارد المسحوبة من القطاع المدني إلى القطاع العسكري، ولا يمثل البتة الضغط الذي يمارسه الإنفاق العسكري على الموارد لأن نسبة لا يستهان بها من هذا الإنفاق تمول بالمساعدات الخارجية (من قبل الولايات المتحدة)، مما يجعل العبء الدفاعي المرتفع في إسرائيل مظهراً شكلياً لا ينم عن حالة حقيقية. كما أن هيمنة المكون الخارجي في مزيج الإنفاق العسكري الإسرائيلي هي الأخرى ذات طبيعة خاصة ويختلف تفسيرها قياساً بالدول الأخرى، إذ إنه ليس مؤشراً على ارتهان التسلح الإسرائيلي بالعالم الخارجي وتبعيته له بقدر ما هو عامل مكمل ومساند للمكون المحلي لتحقيق أهداف استراتيجية محددة تصب في حماية مصالح الدوائر الامبريالية. وقد انعكس ارتفاع أهمية المكون الخارجي في الإنفاق العسكري الإسرائيلي بآثار جلية. فمن جهة **أولى** جعل مخرجات هذا الإنفاق (الدفاع بوصفه سلعة) من قبيل السلع العادية والضرورية وسعرها ليس عاملاً حاسماً في تقرير الطلب عليها، ومن جهة **ثانية** جعل من الدفاع بوصفه وظيفة من الوظائف الراقية تسعى إسرائيل دوماً إلى إدامتها ورعايتها وجعلها من أكثر الوظائف حماية وعدم مجابهتها بمشاكل تشريعية كالتي تحصل بالنسبة للوظائف الأخرى. ومن جهة **ثالثة**، لم يتح للأحزاب السياسية المتعاقبة على الحكم امتلاك دوال تفضيل مختلفة تجاه الإنفاق العسكري، وحتى المؤسسة العسكرية نفسها ليس لها اليد الطولى في تقرير مستوى الإنفاق. ومن جهة **رابعة**، إرباك الموازنة وعدم تكامل بنودها، ومن جهة **خامسة**، شحن سباق التسلح في منطقة الشرق الأوسط وتصعيده.

وعندما يكون المكون الخارجي في الإنفاق العسكري الإسرائيلي وسيلة الدوائر الامبريالية في تحقيق أهدافها وضمان مصالحها عبر الطرف الإسرائيلي، فهذه الدوائر يهمها المحافظة على هذا الطرف وبقائه، مما يعني أنها حتماً يجب أن تستجيب لاحتياجاته الذاتية التي تكفل له سبل البقاء. وبمعلومية الطبيعة الاغتصابية لإسرائيل، فهي تشعر دوماً بالخوف وبأن أمنها مهدد من قبل البلدان العربية، مما فرض عليها أن تجعل من إنفاقها العسكري بمكونيه المحلي والخارجي عنصراً أساسياً في دالتها الأمنية وتحسبها الكبير للإنفاق العسكري العربي، لأن الأخير ينتقص كثيراً من أمنها، وأن يكون رد فعلها تجاهه كبيراً. ولهذا تصيغ نظرياتها العسكرية بما ينسجم وتطور أنظمة التسليح والقدرات العسكرية العربية وتوظف إنفاقها العسكري في تشكيلة تضمن لها المرونة في التعامل مع

المستجدات. وبما أن المكون الخارجي في الإنفاق العسكري الإسرائيلي يتشكل كلياً من معدات عسكرية، فقد وظفت إنفاقها المحلي هو الآخر لصالح المكون السلعي، بحيث أصبح الجيش الإسرائيلي على درجة عالية جداً من التكثيف الرأسمالي، وإنه يتوسع في المجال الرأسي وليس الأفقي. وقد مكنها من التوسع في هذا الاتجاه وجود تصنيع عسكري فاعل. وقد استثمرت إسرائيل تصنيعها العسكري لتحقيق غير غرض تصب كلها في محصلة إيجابية على الاقتصاد القومي، وإن ماكنة هذه المحصلة الإنفاق العسكري. فمن جانب، فإنها عبر هذا التصنيع تفي باحتياجاتها العسكرية الذي بدونه سيتم الإيفاء بها عن طريق الاستيراد وما يرتبه ذلك من رصد عملات صعبة. وبذلك فإن قيمة هذه الاحتياجات ستكون بالعملة المحلية ولا تتسرب خارج دورة الدخل، ناهيك عن استخدام هذه القيمة منظماً مالياً لإحلال التوازن والاستقرار الاقتصادي، وبخاصة لناحية معالجة مشكلة البطالة، حيث إن توسعها في الطلب على ناتج تصنيعها العسكري مكنها من توفير فرص عمل كبيرة فاقت كثيراً تلك التي يوفرها الإنفاق العام المدني. فهي إذن من هذه الناحية تصف إلى جانب الدول المتقدمة باستخدام الإنفاق العسكري للتوسع في استخدام الطاقات الإنتاجية ومعالجة مشكلة البطالة. وإذا كانت الدول المتقدمة حريصة على الإبقاء على بؤر توتر في بقاع عديدة من العالم وخلق أوضاع من عدم الاستقرار الاقليمي والنزاعات المسلحة بقصد الترويج لأسلحتها، وإدامة عجلة صناعاتها، وعدم تعرض مستويات التشغيل فيها إلى الانخفاض، فإن إسرائيل في السنوات الأخيرة عندما فقدت المبرر لزيادة إنفاقها العسكري وبدت مشكلة البطالة فيها تتفاقم، نجدها تحاول الاستعاضة من ذلك بالسعي إلى إقامة علاقات اقتصادية مع البلدان العربية عبر إلغاء المقاطعة وطرح فكرة إنشاء سوق شرق أوسطية وغيرها مما سيأتي، وهي تصر على ربط أية عملية تسوية أو تطبيع بإقامة علاقات اقتصادية لغرض إنعاش اقتصادها وبخاصة لناحية استثمار العنصر البشري، ويقيناً أنها إذا لم تفلح في ذلك فستلجأ إلى خيار المواجهة العسكرية.

ولا يقتصر الأمر بالنسبة للعلاقة الوثيقة بين الإنفاق العسكري واتجاهات التشغيل وحسب، وإنما ظهر أيضاً ظهر أن الإنفاق العسكري والاستثمار من طبيعة تكاملية وبشكل مخالف لما هو موجود في الدول النامية والدول المتقدمة وبعكس فرضيات الإطار النظري، مما يعني أن الإنفاق العسكري في إسرائيل لم يكن على حساب الموارد المخصصة للاستثمار ولا يمارس أثراً سلبياً في عملية

تخصيص الموارد، مما يؤشر إلى أن هذا الإنفاق يمول بموارد غير خاضعة للتحاصص مع الاستثمار. هذا الاتجاه يجد تفسيره في مسألتين: **الأولى**، الوفورات الكبيرة التي يخلقها التصنيع العسكري المحلي، **والثانية**، دور رأس المال الأجنبي في الاستثمار، ولعل انسياب رأس المال هذا متحفز بإدراك الجهات المانحة له بمدى الاحتياجات الأمنية لإسرائيل، وفي غياب هكذا احتياجات، فإن قسماً منه لن يكون قد أتى.

والتشبع الرأسمالي ليس فقط سمة من سمات الجيش الإسرائيلي وحده وإنما أيضاً سمة بارزة في دالة الإنتاج الكلية، مما انعكس في ميل هذه الدالة للاستجابة لعنصر العمل بشكل يفوق كثيراً عنصر رأس المال، وهو اتجاه تتميز به إسرائيل من غيرها. ولهذا، فإن محصلة تأثير إنفاقها العسكري في النمو الاقتصادي تتوقف على آماد تأثير هذا الإنفاق في عنصر العمل. والقطاع العسكري الإسرائيلي على الرغم من كثافته الرأسمالية واستخدامه التقنية المتطورة واتصاله الوثيق بالعالم الخارجي لم يتمكن البتة من تقديم إسهام إيجابي إلى القطاع المدني لناحية التحديث ورفع الإنتاجية، مما يؤشر أن الفجوة التقنية بين القطاعات الاقتصادية ضيقة، بل إن القطاع المدني أكثر تقدماً من القطاع العسكري، وهذا الأخير يعتمد على القطاع المدني في الحصول على التقنية، الأمر الذي حد من قدرة القطاع العسكري على التأثير بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي بعامة، بل إن هذا القطاع انتقص من النمو. والنمو الاقتصادي بوصفه أحد مظاهر الرفاهية، فقد سعت إسرائيل نحو التخفيف من وطأة هذا الانتقاص بمظهر شكلي بأن زامنت مع الإنفاق العسكري تزايد الاستهلاك الخاص لإيهام الأفراد وبخاصة المهاجرين أنها قادرة على توفير أمن مرتفع ورفاهية عالية. لكن هذا الاتجاه جعل من إنفاقها العسكري مصدراً أساساً للتضخم الذي تعاني وطأته كثيراً.

ترى، وفق المعطيات السالفة الذكر، ألم يكن في مقدورنا وصف الإنفاق العسكري الإسرائيلي بأنه من طبيعة خاصة؟ إنه حقاً كذلك، فهو متعدد الوظائف، فمن جهة، يتم استخدامه أداة للتوسع وإعداد جيش من طبيعة هجومية وليس دفاعية، ومن جهة ثانية، يتم استخدامه كمنظم مالي وأداة لضمان طلب كافٍ لإدامة التصنيع العسكري وتحقيق آثار إيجابية للاقتصاد القومي. ومن جهة ثالثة، فله دور في المعاونة في تحقيق أهداف الدوائر الخارجية.

المراجع

كتب

أبو النمل، حسين. **بحوث في الاقتصاد الإسرائيلي**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٥. (سلسلة أبحاث فلسطينية؛ ٤٦)

اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة. **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني**. عمان: الاتحاد، ١٩٨٩.

أفلاطون. **جمهورية أفلاطون**. نقلها إلى العربية حنا خباز. بيروت: دار القلم، ١٩٨٠.

البطل، يولا. **الإنفاق العسكري في إسرائيل خلال ٣٥ عاماً: قياس عبء التسلح وتمويله**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ نيقوسيا: شركة الخدمات النشرية المستقلة، ١٩٨٤. (سلسلة الدراسات؛ ٦٤)

بيترسون، والاس. **الدخل والعمالة والنمو**. ترجمة برهان دجاني. بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٦٧.

التسلح في العالم الثالث. بغداد: جامعة بغداد، مركز دراسات العالم الثالث، ١٩٨٨.

جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ١٩٩٢**. تحرير صندوق النقد العربي.

جريس، صبري. **الحريات الديمقراطية في إسرائيل**. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١.

خليل، محسن. **تصدع الهيكل الثالث: دراسة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد**

الإسرائيلي. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٩.

درور، يحزقيل. **استراتيجيا شاملة لإسرائيل**. القدس: اكدمون، ١٩٨٩.

زكي، رمزي. **الإنفاق العام والاستقرار الاقتصادي في مصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩**. القاهرة: معهد التخطيط القومي، ١٩٨١. (قضايا التخطيط والتنمية في مصر؛ رقم ١٦)

سليمان، سلوى. **السياسة الاقتصادية**. الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣.

شبل، يوسف. **أعباء الحرب على الاقتصاد الإسرائيلي**. بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠. (دراسات فلسطينية؛ ٧٤)

شربجي، عبد الرزاق محمد صلاح. **الانحدار الخطي المتعدد**. الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨١.

الشيخ، رياض. **المالية العامة في الرأسمالية والاشتراكية**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٦.

الطاهر، عبد الله. **مقدمة في اقتصاديات المالية العامة**. [د. م.]: جامعة الملك عبد العزيز، عمادة شؤون المكتبات، ١٩٨٨.

علاقات إسرائيل الدولية. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠.

العلي، عادل فليح وطلال محمود كداوي، **اقتصاديات المالية العامة**. الموصل: جامعة الموصل، ١٩٨٨. الكتاب الأول: **المقدمة في المالية العامة والنفقات العامة**.

عمرو، محيي الدين، محمد أحمد صقر وفؤاد حمدي بسيسو. **الاقتصاد الإسرائيلي**. بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣. (سلسلة دراسات فلسطينية؛ ٥)

الغالي، كمال. **النظام السياسي الإسرائيلي**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩.

فرنر، فيكتور. **الحرب العالمية الثالثة (الخوف الكبير)**. ترجمة هيثم الكيلاني. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠.

المحجوب، رفعت. **إعادة توزيع الدخل القومي خلال السياسة المالية**. القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٨.

مرسي، فؤاد. **الاقتصاد السياسي الإسرائيلي**. بيروت: دار الوحدة للطباعة والنشر، ١٩٨٣.

الوتار، أبو محمد صبري واثيل عبد الجبار الجومرد. **مدخل إلى الاقتصاد الرياضي**. الموصل: جامعة الموصل، ١٩٩٣.

وورنر، دورين. **الأرض والفقر في الشرق الأوسط**. ترجمة حسن أحمد السلمان. القاهرة: مطبعة دار الكتاب العربي، ١٩٥٠.

دوريات

إبراهيم، أحمد حسن. «إسرائيل... الوجه الآخر من العملة.» **السياسة الدولية**: السنة ٢، العدد ٤، نيسان/ابريل ١٩٦٦.

الأسود، صادق. «بعض المنطلقات النظرية لمفهوم الدفاع الوطني الحديث.» **مجلة الدفاع** (جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد): السنة ١، العدد ١، ١٩٨٦.

برمين، يتسحاق. «الهجرة إلى إسرائيل: الايديولوجيا مقابل الواقع.» **كيفونيم**: العدد ٢٥، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.

بمرحاف: ١٢ نيسان/ابريل ١٩٨٣.

بن ـ بورات، يوئيل. «ولكن لماذا إيران بالذات؟» **عل همشمار**: ١٩٨٩/١٢/٢٢.

بيريس، شمعون. «اقتصاد بلا حدود.» **ها آرتس**: ١٩٨٩/٦/٢.

تومر، يسرائيل. في: **يديعوت أحرونوت**: ١٩٨٩/١١/٢٢.

الجادر، عادل. «السياسة الاقتصادية الجديدة لحكومة الليكود الصهيونية.» **مجلة مركز الدراسات الفلسطينية**: العدد ٢٦، كانون الثاني/يناير ـ شباط/فبراير ١٩٧٨.

الجالودي، جميل. «الإنفاق العسكري وأثره على الاقتصاد الإسرائيلي.» **مجلة دراسات** (جامعة مؤتة): السنة ٢٠، العدد ٣، تموز/يوليو ١٩٩٣.

خان، د. ن. «استخدامات النماذج وحدودها في رسم السياسة.» ترجمة عزت هلال. **العلم والمجتمع** (اليونسكو، القاهرة): السنة ١٢، العدد ٤٦، آذار/ مارس ـ أيار/ مايو ١٩٨٢.

خوشيوف، دافيد. «في هدوء.» **دافار**: ٢/ ١/ ١٩٩٠.

دافار: ١٠/ ١٢/ ١٩٨٢ و٥/ ١٠/ ١٩٨٤.

رازين، أساف. في: **عل همشمار**: ٣١/ ١٢/ ١٩٨٣.

الراوي، منصور. «في السكان والحرب.» **مجلة الدفاع**: السنة ١، العدد ١، ١٩٨٦.

رزوق، أسعد. «الدور «الاكسترا ـ عسكري» للجنرالات المتقاعدين في إسرائيل.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١١، تموز/ يوليو ١٩٧٢.

رشوان، ضياء. «لماذا تراجعت الهوية العربية في السبعينيات.» **المنار**: السنة ١، العدد ٨، آب/ أغسطس ١٩٨٥.

زاك، موشيه. «الدولارات وأمن إسرائيل.» **معاريف**: ٣/ ١٢/ ١٩٨٣.

زراحيا، تسفي. في: **ها آرتس**: ٢٢/ ١١/ ١٩٨٩.

زريق، ايليا. «سياسة نزع الملكية في الأرض المحتلة.» **المنار**: السنة ١، العدد ٨، آب/ أغسطس ١٩٨٥.

ساديه، داني. «خطة عمل الجيش الإسرائيلي حتى عام ٢٠٠٠.» **يديعوت أحرونوت**: ٤/ ٩/ ١٩٨٩.

سكيراه حودشيت: العدد ٧، ١٩٨٨.

سلمان، سلمان رشيد. «التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الصراع الطبقي والاجتماعي في إسرائيل.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٣٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤.

سيد أحمد، رفعت. «تهويد الماء بعد تهويد الأرض.» **المنار**: السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

سيغف، توم. «تفاصيل جديدة عن صادرات السلاح الإسرائيلي.» **كوتيرت راشيت**: ٤/ ٤/ ١٩٨٤.

شبل، يوسف. «دراسة تحليلية لدور القطاعين الخاص والعام في الاقتصاد الإسرائيلي.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١١، تموز/يوليو ١٩٧٢.

ـــــــ. «المواجهة الاقتصادية المرتقبة بين لبنان وإسرائيل.» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧١، أيار/مايو ١٩٩٣.

شهاب، هاشم محمود. «نظرة عامة في السياسة الدفاعية: دراسة موضوعية.» **مجلة الدفاع**: السنة ٢، العدد ٢، ١٩٨٦.

شيفي، حاييم. في: **يديعوت أحرونوت**: ٥/١٢/١٩٨٩.

الصواف، محمد. «مشكلة المياه في إسرائيل بين الادعاء والاعتداء.» **الملف** (وكالة المنار، قبرص): السنة ٦، العدد ١٢/٧٢، آذار/مارس ١٩٩٠.

طربين، أحمد. «تعليم العلوم الإنسانية في فلسطين المحتلة.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٨، نيسان/ابريل ١٩٧٢.

طل، يسرائيل. «الحربان.» ملحق **يديعوت أحرونوت**: ٦/٦/١٩٧٥.

عبد الرسول، فائق علي. «النمو والتغير الهيكلي في الاقتصاد العراقي.» **الاقتصادي** (جمعية الاقتصاديين العراقيين، بغداد): السنة ٢٣، العددان ٣ ـ ٤، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.

عثمان، فتحي. «الصراع العربي ـ الصهيوني والقوتان العظميان.» **المنار**: السنة ١، العدد ١٠، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٥.

عل همشمار: ٣١/١٢/١٩٨٣؛ ١٢/١٢/١٩٨٩ و٢٢/١٢/١٩٨٩.

عوده، عبد الملك. «التسلل الإسرائيلي في افريقيا.» **السياسة الدولية**: السنة ٢، العدد ٤، نيسان/ابريل ـ حزيران/يونيو ١٩٦٦.

غاليلي، ليلي. في: **ها آرتس**: ٢٣/١١/١٩٨٩.

غنيم، عبد الرحيم. «حرب تشرين وأثرها على الحركة السياحية في فلسطين المحتلة.» **شؤون فلسطينية**: العددان ٥٠ ـ ٥١، تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.

الفارس، عبد الرزاق فارس. «السلاح والخبز: الإنفاق العسكري والتنمية في

الوطن العربي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٠).» **المستقبل العربي**: السنة ١٦، العدد ١٧١، أيار/ مايو ١٩٩٣.

الفتلاوي، سهيل حسن. «التربية والتعليم العام في إسرائيل.» **مجلة الأمن القومي** (بغداد): العدد ١، ١٩٨٦.

فدهتسور، رؤوبين. «إصبع عراقية على الزناد.» **ها آرتس**: ٣/ ٤/ ١٩٩٠.

ــــــ. «نحو نظرية قتال جديدة.» **بوليتيكا**: العدد ٢٦، أيار/مايو ١٩٨٩.

قرش، محمد. «الهجرة والسكان ودورهم في عملية النمو.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٠١، نيسان/ ابريل ١٩٨٠.

محارب، عبد الحفيظ. «المتمردون على الخدمة العسكرية في إسرائيل.» **شؤون فلسطينية**: العدد ١٦، كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٢.

مرسي، فؤاد. «أزمة الانفراج الدولي وانعكاساتها على العالم العربي.» **المنار**: السنة ١، العدد ١، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥.

مسلم، طلعت. «الميزان العسكري في الصراع العربي ـ الإسرائيلي.» **المنار**: السنة ١، العدد ١٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥.

المشاط، عبد المنعم. «البعد الأمني للصراع العربي ـ الإسرائيلي.» **المنار**: السنة ١، العدد ٣، آذار/ مارس ١٩٨٥.

معاريف: ٢٤/ ٣/ ١٩٧٢؛ ١٨/ ١٢/ ١٩٨١؛ ٢٠/ ٦/ ١٩٨٩؛ ١/ ١/ ١٩٩٠؛ ١٨/ ١/ ١٩٩٠، و٣١/ ١/ ١٩٩٠.

منصور، سامي. «الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي ـ الإسرائيلي والأقطار العربية.» **المنار**: السنة ١، العدد ١٠، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥.

المؤمني، رياض وفوزي الخطيب. «الإنفاق العسكري وأثره على التنمية الاقتصادية في الأردن: دراسة تطبيقية.» **أبحاث اليرموك**: السنة ٦، العدد ٤، ١٩٩٠.

ها آرتس: ١٧/ ٢/ ١٩٧٧؛ ٣٠/ ١٠/ ١٩٧٧؛ ١٨/ ٣/ ١٩٨٤؛ ١٤/ ٨/ ١٩٨٤؛ ٣/ ٥/ ١٩٨٩؛ ٢/ ٦/ ١٩٨٩؛ ٢١/ ٦/ ١٩٨٩؛ ٢٤/ ٨/ ١٩٨٩؛ ٢١/ ١١/ ١٩٨٩؛ ٢٢/ ١١/ ١٩٨٩؛ ٢٣/ ١١/ ١٩٨٩؛ ١/ ١٢/ ١٩٨٩؛ ١٥/ ١/ ١٩٩٠؛ ٢٩/ ١/ ١٩٩٠، و٣٠/ ١/ ١٩٩٠.

الهاشمي، طارق أحمد بكر. «دالة الإنفاق الدفاعي.» **مجلة المالية** (بغداد): السنة ٤، العدد ٤، ١٩٧٧.

ياسين، عبد القادر. «القرار السياسي الإسرائيلي إبان حكم مئير.» **شؤون فلسطينية**: العدد ٣٧، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤.

يديعوت أحرونوت: ٨/٧/١٩٨٧؛ ٢٥/٥/١٩٧٩؛ ٢٦/١٢/١٩٨٤؛ ٢٢/٦/١٩٨٨؛ ٢٦/١/١٩٨٩؛ ٤/٤/١٩٨٩؛ ٢١/٦/١٩٨٩؛ ٢٢/١١/١٩٨٩؛ ٢٦/١١/١٩٨٩؛ ٥/١٢/١٩٨٩، و٤/٤/١٩٩٠.

رسائل

الصالحي، ربيعة مصطفى خضر. «المخاطر الاقتصادية للاحتلال الصهيوني.» (رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ١٩٨٤).

٢ ـ الأجنبية

Books

American Economic Association. *Readings in Fiscal Policy*. Edited by Arthur Smithies and J. Keith Butters. London: George Allen and Unwin, 1955.

Aronson, Jay Richard. *Public Finance*. New York: McGraw-Hill Book Company, [c]1985.

Benoit, Emile. *Defense and Economic Growth in Developing Countries*. Boston, MA: D. C. Heath; Lexington, MA: Lexington Books, 1973.

Bird, Richard M. and Oliver Oldman (eds.). *Readings on Taxation in Developing Countries*. rev. ed. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, [1967].

Borisov, Viktor Vasil'evich. *Militarism and Science*. Translated from the Russian by Kim Pilarski. Moskva: Progress Publishers, [c]1986.

Browning, Edgar K. *Redistribution and the Welfare System*. Washington, DC: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1975. (Evaluative Studies; 22)

——— and Jacquelene M. Browning. *Public Finance and the Price System*. New York: Macmillan Publishing Co., [c]1979.

Burt, R. *Defense Budgeting*. London: IISS, 1975. (Adelphi Paper; no. 112)

Deger, Saadet. *Human Resources, Government Education Expenditure and the*

Military Burden in Less Developed Countries. Birkbeck: College University of London, 1981. (Discussion Paper; no. 109)

Fischer, Stanley and Rudiger Dornbusch. *Economics*. 2nd ed. London: McGrawHill Book Company, 1984.

Fletcher, Max Ellis. *Economics and Social Problems*. Boston, MA: Houghton Mifflin, c1979.

Friedman, Milton. *Essays in Positive Economics*. [Chicago, IL]: University of Chicago Press, [1953].

Gordon, Robert James. *Macroeconomics*. Boston, MA: Little, Brown and Co.,c1978.

Hunt, E. K. and Howard J. Sherman. *Economics: An Introduction to Traditional and Radical Views*. 3rd ed. New York: Harper and Row Publishers, c1978.

Huntington, Samuel P. *The Soldier and the State: The Theory and Politics of Civil-Military Relations*. Cambridge, MA: Belknap Press of Harvard University, 1957.

International Institute for Strategic Studies [IISS]. *Military Balance, 1988-1989*. London: IISS, 1988.

International Labour Office [ILO]. *World Labour Report, 1989*. Geneva: ILO, 1989.

————. *Yearbook of Labour Statistics, 1992*. Geneva: ILO, 1993.

International Monetary Fund [IMF]. *Government Finance Statistics Yearbook, 1981*.

————. *Government Finance Statistics Yearbook, 1982*.

————. *Government Finance Statistics Yearbook, 1989*.

————. *International Financial Statistics Yearbook, 1972*. Washington, DC: IMF, 1972.

————. *International Financial Statistics Yearbook, 1984*. Washington, DC: IMF, 1984.

————. *International Financial Statistics Yearbook, 1987*. Washington, DC: IMF, 1987.

————. *International Financial Statistics Yearbook, 1990*. Washington, DC: IMF, 1990.

————. *International Financial Statistics Yearbook, 1992*. Washington, DC: IMF, 1992.

————. *International Financial Statistics Yearbook, 1993*. Washington, DC: IMF, 1993.

———, European Department. *IMF Survey.* 14 September 1987.

Janowitz, Morris (ed.). Civil-Military Relations: Regional Perspectives. Beverly Hills, CA: Sage Publications, ©1981.

Jhingan, M. L. *Advanced Economic Theory.* 5th revised ed. New Delhi: Vikas Publishing House Private, 1982.

Kennedy, Gavin. *Defense Economics.* New York: St. Martin's Press, 1983.

———, *The Military in the Third World.* [London]: Duckworth, [1974].

Koutsoyannis, A. *Theory of Econometrics; An Introductory Exposition of Econometric Methods.* Foreword by C. F. Carter. New York: Harper and Row Publishers, 1973.

Kuznets, Simon. *Modern Economic Growth.* New Haven, CT: Yale University Press, 1966.

Lippitt, Vernon G. *The National Economic Environment.* New York: McGraw-Hill Book Company, 1975.

Liske, Craig, William Loehr and John McCamant (eds.). *Comparative Public Policy: Issues, Theories, and Methods.* New York: John Wiley and Sons, [1975]. (Comparative Political Economy and Public Policy Series; v.1)

Lovell, Michael C. *Macroeconomics: Measurement, Theory and Policy.* New York: John Wiley and Sons, [1975].

Mansfield, Edwin (ed.). *Economics: Readings, Issues and Cases.* New York: W.W. Norton and Company, [1974].

Melman, Seymour. *Pentagon Capitalism: The Political Economy of War.* New York: McGraw- Hill Book Company, 1970.

Mitchell, William E., John H. Hand and Ingo Walter (eds.). *Readings in Macroeconomics: Current Policy Issues.* New York: McGraw- Hill Book Company, [1974].

Mittra, S. (ed.) *Dimensions of Macroeconomics: A Book of Readings.* New York: Random House, 1971.

Musgrave, Richard A. and Peggy B. Musgrave. *Public Finance in Theory and Practice.* 3rd ed. New York: McGraw-Hill Book Company, 1980.

Musgrave, Richard A. and A. T. Peacock (eds.). *Classics in the Theory of Public Finance.* New York: [n. pb.], 1962.

Nicholson, Robert H. *Mathematics for Business and Economics.* New York: McGraw- Hill Book Company, ©1986.

Pack, Howard. *Structural Change and Economic Policy in Israel.* New Haven, CT: Yale University Press, 1971. (A Publication of the Economic Growth Center, Yale University)

Perlmutter, Amos. *Military and Politics in Israel: Nation- Building and Role Expansion.* London: Frank Cass and Co., 1969.

Pindyck, Robert S. and Daniel L. Rubinfeld. *Econometric Models and Economic Forecasts.* 2nd ed. New York: McGraw-Hill Book Company, c1981.

Pogue, Thomas F. and L.G. Sgontz. *Government and Economic Choice: An Introduction to Public Finance.* Boston, MA: Houghton Mifflin, c1978.

Rouquie, Alain. *The Military and the State in Latin America.* Translated by Paul E. Sigmund. Berkeley, CA: University of California, c1987.

Sanderson, Allen R. (ed.). *DRI Readings in Macroeconomics.* New York: McGraw- Hill Book Company, c1981.

Sen, Amartya Kumar (ed.). *McGrowth Economics: Selected Readings.* Harmondsworth, Eng.: Penguin Books, 1970.

Shapiro, Edward J. *Macroeconomic Analysis.* 4th ed. New York: Harcourt Brace Jovanovich, c1978.

Sharp, Ansel M. and Kent W. Olson. *Public Finance: The Economics of Government Revenues and Expenditures.* St. Paul, MN: West Publishing Company, c1978.

Sher, William and Rudy Pinola. *Macroeconomic Theory: A Synthesis of Classical Theory and the Modern Approach.* London: Edward Arnold, 1981.

Shibl, Yusuf (ed.). *Essays on the Israeli Economy.* Beirut: Palestine Research Centre, 1969. (Palestine Books; no. 15)

Sivard, Ruth. *World Military and Social Expenditures.* Washington, DC: World Priorities, 1983.

Stigum, Bernt P. and Marcia L. Stigum. *Economics.* Reading, MA: Addison-Wesley Publishing Company, 1974.

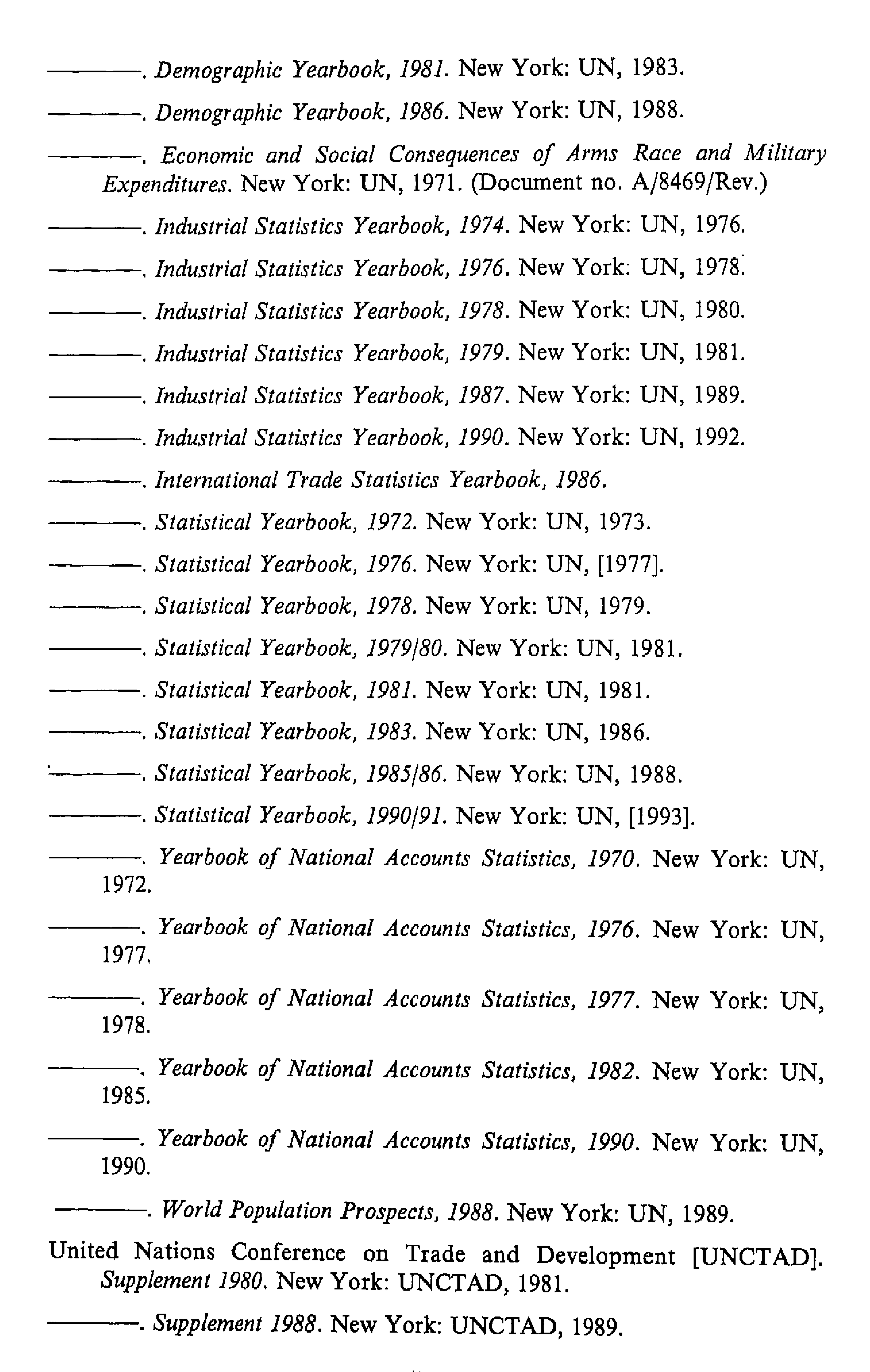
Stockholm International Peace Research Institute [SIPRI]. *World Armaments and Disarmament: SIPRI Yearbook, 1981.* London: Taylor and Francis Ltd., 1981. (SIPRI Yearbooks; 12)

Thompson, W. Scott (ed.). *National Security in the 1980's: From Weakness to Strength.* San Francisco, CA: Institute for Contemporary Studies, c1980.

Toye, J. F. J. (ed.). *Taxation and Economic Development.* London; Totowa, NJ: Frank Cass, 1978.

United Nations [UN]. *Demographic Yearbook, 1970.* New York: UN, 1971.

————. *Demographic Yearbook, 1975.* New York: UN, 1976.


———. *Demographic Yearbook, 1981*. New York: UN, 1983.

———. *Demographic Yearbook, 1986*. New York: UN, 1988.

———. *Economic and Social Consequences of Arms Race and Military Expenditures*. New York: UN, 1971. (Document no. A/8469/Rev.)

———. *Industrial Statistics Yearbook, 1974*. New York: UN, 1976.

———. *Industrial Statistics Yearbook, 1976*. New York: UN, 1978.

———. *Industrial Statistics Yearbook, 1978*. New York: UN, 1980.

———. *Industrial Statistics Yearbook, 1979*. New York: UN, 1981.

———. *Industrial Statistics Yearbook, 1987*. New York: UN, 1989.

———. *Industrial Statistics Yearbook, 1990*. New York: UN, 1992.

———. *International Trade Statistics Yearbook, 1986*.

———. *Statistical Yearbook, 1972*. New York: UN, 1973.

———. *Statistical Yearbook, 1976*. New York: UN, [1977].

———. *Statistical Yearbook, 1978*. New York: UN, 1979.

———. *Statistical Yearbook, 1979/80*. New York: UN, 1981.

———. *Statistical Yearbook, 1981*. New York: UN, 1981.

———. *Statistical Yearbook, 1983*. New York: UN, 1986.

———. *Statistical Yearbook, 1985/86*. New York: UN, 1988.

———. *Statistical Yearbook, 1990/91*. New York: UN, [1993].

———. *Yearbook of National Accounts Statistics, 1970*. New York: UN, 1972.

———. *Yearbook of National Accounts Statistics, 1976*. New York: UN, 1977.

———. *Yearbook of National Accounts Statistics, 1977*. New York: UN, 1978.

———. *Yearbook of National Accounts Statistics, 1982*. New York: UN, 1985.

———. *Yearbook of National Accounts Statistics, 1990*. New York: UN, 1990.

———. *World Population Prospects, 1988*. New York: UN, 1989.

United Nations Conference on Trade and Development [UNCTAD]. *Supplement 1980*. New York: UNCTAD, 1981.

———. *Supplement 1988*. New York: UNCTAD, 1989.

United Nations Development Programme [UNDP]. *Human Development Report, 1993.* Oxford: Oxford University Press, 1993.

United States Arms Control and Disarmament Agency [USACDA]. *World Military Expenditures and Arms Transfer, 1971- 1980.* Washington, DC: The Agency, 1983.

Whynes, David K. *The Economics of Third World Military Expenditure.* London: Macmillan Press, 1979.

Wonnacott, Paul and Ronald Wonnacott. *Economics.* New York: McGraw-Hill Book Company, ©1979.

Wonnacott, Ronald J. and Thomas H. Wonnacott. *Econometrics.* 2nd ed. New York: John Wiley and Sons, ©1979. (Wiley Series in Probability and Mathematical Statistics)

World Bank. *World Tables, 1989- 1990.* Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press, 1990.

Periodicals

Adams, Walter and William James Adams. «The Military- Industrial Complex: A Market Structure Analysis.» *American Economic Review:* vol. 62, no. 2, May 1972.

Adelman, Irma and Hollis B. Chenery. «Foreign Aid and Economic Development: The Case of Greece.» *Review of Economics and Statistics:* vol. 48, no. 1, February 1966.

Andreoni, James and Martin C. McGuire. «Identifying the Free Riders.» *Journal of Public Economics:* vol. 51, 1993.

Barro, Robert J. «Output Effects of Government Purchases.» *Journal of Political Economy:* vol. 89, no. 6, December 1981.

Benoit, Emile. «Growth and Defense in Developing Countries.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 26, no. 2, January 1978.

———. «The Propensity to Reduce the National Debt out of Defense Spending.» *American Economic Review:* vol. 51, no. 2, May 1961.

Bergstrom, Theodore C. and Robert T. Goodman. «Private Demands for Public Goods.» *American Economic Review:* vol. 23, no. 3, June 1973.

Bird, Richard M. «Wagner's Law of Expanding State Activity.» *Public Finance:* vol. 26, no. 1, 1971.

Birdsall, Nancy. «Population Growth.» *Finance and Development:* vol. 21, no. 3, September 1984.

Biswas, Basudeb and Rati Ram. «Military Expenditures and Economic

Growth in Less Developed Countries: An Augmented Model and Further Evidence.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 34, no. 2, January 1986.

Blank, Rebecca and Emma Rothschild. «The Effect of the United States Defence Spending on Employment and Output.» *International Labour Review:* vol. 124, no. 6, November- December 1985.

Bopegamage, A. «The Military as a Modernizing Agent in India.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 20, no. 1, October 1971.

Bowles, Samuel, David Gordon and Thomas Weisskopf. «Power and Profits: The Social Structure of Accumulation and Profitability of the Postwar United States Economy.» *Review of Radical Political Economics:* vol. 18, nos. 1-2, 1986.

Chan, Steve. «The Impact of Defense Epending on Sconomic Performance: A Survey of Evidence and Problems.» *Orbis*: vol. 29, no. 2, Summer 1985.

Chenery, Hollis B. «Growth and Structural Change.» *Finance and Development:* vol. 8, no. 3, September 1971.

——— and Lance Taylor. «Development Patterns: Among Countries and over Time.» *Review of Economics and Statistics:* vol. 50, no. 4, November 1968.

Chester, Eric. «Military Spending and Capitalist Stability.» *Cambridge Journal of Economics:* vol. 2, no. 3, 1978.

Crowley, Ronald W. «Long Swings in the Role of Government: An Analysis of Wars and Government Expenditures in Western Europe since the Eleventh Century?» *Public Finance:* no. 1, 1971.

Cypher, J. «Capitalist Planning and Military Expenditures.» *Review of Radical Economics:* vol. 6, 1974.

Dacy, Douglas C. «Foreign Aid, Government Consumption, Saving and Growth in Less - Developed Countries.» *Economic Journal:* vol. 85, September 1975.

Daly, George and Fred Giertz. «Welfare Economics and Welfare Reform.» *American Economic Review:* vol. 62, no. 1, March 1972.

Deaton, Angus and John Muellbauer. «An Almost Ideal Demand System.» *American Economic Review:* vol. 70, no. 3, June 1980.

Deger, Saadet. «Economic Development and Defense Expenditure.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 34, no. 2, January 1986.

——— and Ron P. Smith. «Military Expenditure and Development: The Economic Linkages.» *IDS Bulletin:* vol. 16, no. 4, October 1985.

———. «Military Expenditure and Growth in Less Developed Countries.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 27, no. 2, June 1983.

Donovan, Donal. «Measuring Macroeconomic Performance.» *Finance and Development:* vol. 20, no. 2, June 1983.

Dunne, J. P., P. Pashardes and Ron P. Smith. «Needs Costs and Bureaucracy: The Allocation of Public Consumption in the United Kingdom.» *Economic Journal:* vol. 94, 1984.

Dunne, Jean Paul and Ron P. Smith. «Military Expenditure and Unemployment in the OECD.» *Defense Economics:* vol. 1, 1990.

Enke, Stephen. «Economic Consequences of Rapid Population Growth.» *Economic Journal:* December 1971.

Faini, Riccardo, Patricia Annez and Lance Taylor. «Defense Spending, Economic Structure, and Growth: Evidence among Countries and over Time.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 32, no. 3, April 1984.

Feder, Gershon. «On Exports and Economic Growth.» *Journal of Development Economics:* vol. 12, February- April 1983.

Fontanel, Jacques and Ron P. Smith. «The Impact of Strategy and Measurement on Models of French Military Expenditure.» *Defense Economics:* vol. 1, 1990.

Frederiksen, P. C. and Robert E. Looney. «Another Look at the Defense Spending and Development Hypothesis.» *Defense Analysis:* vol. 1, no. 3, 1985.

———. «Defense Expenditures and Economic Growth in Developing Countries.» *Armed Forces and Society:* vol. 9, no. 4, Summer 1983.

Fuchs, Victor R. «Redefining Poverty and Redistributing Income.» *Public Interest:* no. 8, Summer 1967.

Ganti, S. and B. R. Kollurim. «Wagner's Law of Public Expenditures: Some Efficient Results for the United States.» *Public Finance:* vol. 34, no. 2, 1979.

Georgio, G. and Ron P. Smith. «Assessing the Effect of Military Expenditure on OECD Countries.» *Arms Control:* vol. 4, 1983.

Goffman, I. J. «On the Empirical Testing of Wagner's Law.» *Public Finance:* vol. 23, no. 3, 1968.

Gordon, Robert James. «A Consistent Characterization of a Near- Century of Price Behavior.» *American Economic Review:* vol. 70, no. 2, May 1980.

Griffin, K. B. and J. L. Enos. «Foreign Assistance: Objectives and

Consequences.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 18, no. 3, April 1970.

Grosse, Robert N. and Arnold Proschan. «Military Cost Analysis.» *American Economic Review:* vol. 65, no. 2, May 1965.

Gulati, Umesh C. «Foreign Aid, Savings and Growth: Some Further Evidence.» *Indian Economic Journal:* vol. 24, no. 1, July- September 1976.

Gupta, K. L. «Foreign Capital and Domestic Savings: A Test of Haavelom's Hypothesis with Cross-Country Data: A Comment.» *Review of Economics and Statistics:* vol. 52, no. 2, May 1970.

Gupta, S. P. «Public Expenditures and Economic Growth.» *Public Finance:* vol. 22, no. 4, 1967.

Hansen, W. Lee and Burton A. Weisbrod. «Economics of the Military Draft.»

Quarterly Journal of Economics: vol. 81, no. 3, August 1967.

Harberger, Arnold C. «The Fundamentals of Economic Progress in Underdeveloped Countries.» *American Economic Review:* vol. 49, no. 2, May 1959.

Harriss, Lowell. «Government Spending and Long- Run Economic Growth.» *American Economic Review:* vol. 46, no. 2, May 1956.

Hartley, Keith and Pat McLean. «Military Expenditure and Capitalism: A Comment.» *Cambridge Journal of Economics:* vol. 2, no. 3, 1978.

Heller, Peter S. «A Model of Public Fiscal Behavior in Developing Countries: Aid, Investment, and Taxation.» *American Economic Review:* vol. 65, no. 3, June 1975.

Hicks, Norman and Anne Kubisch. «Cutting Government Expenditures in LDCs.» *Finance and Development:* vol. 21, no. 3, September 1984.

Hoffman, Fred S. «The Economic Analysis of Defense: Choice without Markets.» *American Economic Review:* vol. 49, no. 2, May 1959.

Hopkins, Michael and Rolph van der Hoeven. «Basic- Needs Planning and Forecasting: Policy and Scenario Analysis in Four Countries.» *International Labour Review:* vol. 121, no. 6, November- December 1982.

Joerding, Wayne. «Economic Growth and Defense Spending: Granger Causality.» *Journal of Development Economics:* vol. 21, 1986.

Kaldor, Mary. «The Military in Development.» *World Development:* vol. 4, no. 6, June 1976.

Kamarck, Andrew M. «The Appraisal of Country Economic Performance.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 18, no. 2, January 1970.

Karni, Edi. «The Israeli Economy, 1973 - 1976: A Survey of Recent Developments and a Review of an Old Problem.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 28, no. 1, October 1979.

Khalaf, Nadim G. «Country Size and Economic Growth and Development.» *Journal of Development Studies:* vol. 16, no. 1, October 1979.

Kuhl, Mark. «Civil - Military Relations in Colombia.» *Journal of Inter-American Studies and World Affairs:* May 1981.

Kuzmin, S. A. «Structural Change and Employment in Developing Countries.» *International Labour Review:* vol. 121, no. 3, May- June 1982.

Leontief, Wassily [et al]. «The Economic Impact- Industrial and Regional- of an Arms Cut.» *Review of Economics and Statistics:* vol. 47, no. 3, August 1965.

Lim, David. «Another Look at the Growth and Defense in Less Developed Countries.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 31, no. 2, January 1983.

Looney, Robert E. «Budgetary Impacts of Third World Arms Production.» *International Journal of Public Administration:* vol. 11, no. 5, 1988.

————. «The Economic Impact of Rent Seeking and Military Expenditures: A Comparison of Third World Military and Civilian Regimes.» *American Journal of Economics and Sociology:* vol. 48, no. 1, January 1989.

————. «Impact of Arms Production on Income Distribution and Growth in the Third World.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 38, no. 1, October 1989.

———— and Peter C. Frederiksen. «Defense Expenditures, External Public Debt and Growth in Developing Countries.» *Journal of Peace Research:* vol. 23, no. 4, 1986.

Lotz, Joergen R. «Patterns of Government Spending in Developing Countries.» *Manchester School of Economic and Social Studies:* vol. 38, no. 2, June 1970.

Mahar, Dennis J. «Population Distribution within LDSs.» *Finance and Development:* vol. 21, no. 3, September 1984.

Maizels, Alfred and Machiko K. Nissanke. «The Determinants of Military Expenditures in Developing Countries.» *World Development:* vol. 14, no. 9, 1986.

Martin, Allison M. and W. A. Lewis. «Patterns of Public Revenue and Expenditure.» *Manchester School of Economic and Social Studies:* vol. 24, no. 3, September 1956.

Masi, Paula De and Henri Lorie. «How Resilient are Military Expenditures.»

International Monetary Fund Staff Papers: vol. 36, no. 1, March 1989.

McDiarmid, Orville J. «Japan and Israel.» *Finance and Development:* vol. 3, no 2, June 1966.

McGuire, Martin C. «Foreign Assistance, Investment, and Defense: A Methodological Study with an Application to Israel, 1960 - 1979.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 35, no. 4, July 1987.

————. «Group Size, Group Homogeneity, and the Aggregate Provision of a Pure Public Good under Cournot Behavior.» *Public Choice:* vol. 18, Summer 1974.

————. «A Quantitative Study of the Strategic Arms Race in Missile Age.» *Review of Economics and Statistics:* vol. 59, no. 3, August 1977.

————. «U.S. Assistance, Israeli Allocation, and the Arms Race in the Middle East: An Analysis of Three Interdependent Resource Allocation Processes.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 26, no. 2, June 1982.

Melman, Seymour. «Economic Consequences of the Arms Race: The Second-Rate Economy.» *American Economic Review:* vol. 78, no. 2, May 1988.

————. «Ten Propositions of the War Economy.» *American Economic Review:* vol. 62, no. 2, May 1972.

Meltzer, Allan H. «Discussion.» *American Economic Review:* vol. 70, no. 2, May 1980.

Monthly Bulletin of Statistics (UN): *1972, 1978; 1985,* and *1993.*

Mountjoy, Alan B. «Third World Military Spending.» *Third World Quarterly:* vol. 5, no. 1, January 1983.

Murdoch, J. C. and Todd Sandler. «Complementarity, Free Riding and the Military Expenditure of NATO Allies.» *Journal of Public Economics:* vol. 25, 1984.

Muth, John F. «Rational Expectations and the Theary of Price Movements.» *Econometrica:* vol. 29, no. 3, July 1961.

Nawaz, Shuja. «Economic Impact of Defense Expenditures.» *Finance and Development:* vol. 20, no. 1, March 1983.

Neuman, Stephanie G. «International Stratification and Third World Military Industries.» *International Organization:* vol. 38, no. 1, Winter 1984.

Nourzad, Farrokh. «A Reexamination of the Effect of Rapid Military Spending on Inflation.» *Quarterly Journal of Business and Economics:* vol. 26, no. 3, Summer 1987.

Okamura, Minoru. «Estimating the Impact of the Soviet Union's Threat on the United States- Japan Alliance: A Demand System Approach.» *Review*

of Economics and Statistics: vol. 73, no. 2, May 1991.

Papanek, Gustav F. «The Effect of Aid and Other Resource Transfers on Savings and Growth in Less Developed Countries.» *Economic Journal:* vol. 82, no. 327, September 1972.

Pearson, Mark, Stephen Smith and Stuart White. «Demographic Influences on Public Spending.» *Fiscal Studies:* vol. 10, no. 2, 1989.

Phillips, A. W. «The Relationship between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom, 1861- 1957.» *Economica:* vol. 25, no. 100, November 1958.

Reich, Michael. «Does the U.S. Economy Require Military Spending?» *American Economic Review:* vol. 62, no. 2, May 1972.

Richards, Peter. «Of Arms and the Man: Possible Employment Consequences of Disarmament.» *International Labour Review:* vol. 130, no. 3, 1991.

Riddell, Tom. «U.S. Military Power, the Terms of Trade, and the Profit Rate.» *American Economic Review:* vol. 78, no. 2, May 1988.

Ron, Ayres. «Arms Production as a Form of Import- Substituting Industrialization: The Turkish Case.» *World Development:* vol. 11, no. 9, 1983.

Rothschild Kurt W. «Military Expenditure, Exports and Growth.» *Kyklos:* vol. 26, fasc. 4, 1973.

Royer, Jacques. «The Long - Term Employment Impact of Disarmament Policies: Some Findings from an Econometric Model.» *International Labour Review:* vol. 125, no. 3, May- June 1986.

Samuelson, Paul A. «The Pure Theory of Public Expenditure.» *Review of Economics and Statistics:* vol. 36, no. 4, November 1954.

Shabtai, Sabi H. «Army and Economy in Tropical Africa.» *Economic Development and Cultural Change:* vol. 23, no. 4, July 1975.

Shepherd, William G. «Self - Interest and National Security.» *American Economic Review:* vol. 78, no. 2, May 1988.

Short, John. «Defense Spending in the United Kingdom Regions.» *Regional Studies:* vol. 15, no. 2, 1981.

Smith, Dan Throop. «Government Expenditures and the Short- Run Goal of Steady Growth.» *American Economic Review:* vol. 46, no. 2, May 1956.

Smith, Ron P. «The Demand for Military Expenditure.» *Economic Journal:* vol. 90, December 1980.

————. «The Demand for Military Expenditure: A Correction.» *Economic Journal:* vol. 97, 1987.

————. «The Economics of Defense.» *Economic Review:* January 1989.

————. «Military Expenditure and Capitalism.» *Cambridge Journal of Economics:* vol. 1, 1977.

————. «Military Expenditure and Capitalism: A Reply.» *Cambridge Journal of Economics:* vol. 2, no. 3, 1978.

————. «Military Expenditure and Investment in OECD Countries, 1954-1973.» *Journal of Comparative Economics:* vol. 4, 1980.

————. «Models of Military Expenditure.» *Journal of Applied Econometrics:* vol. 4, 1989.

Thompson, Earl A. «Taxation and National Defense.» *Journal of Political Economy:* vol. 82, no. 4, July- August 1974.

Thorn, Richard S. «The Evolution of Public Finances during Economic Development.» *Manchester School of Economic and Social Studies:* vol. 35, no. 1, January 1967.

Vitaliano, Donald F. «Defense Spending and Inflation: An Empirical Analysis.» *Quarterly Review of Economics and Business:* vol. 24, no. 1, Spring 1984.

Ward, Michael D. and Alex Mintz. «Dynamics of Military Spending in Israel: A Computer Simulation.» *Journal of Conflict Resolution:* vol. 31, no. 1, March 1987.

Wionczek, Miguel S. «The Emergence of Military Industries in the South: Longer- Term Implications.» *Industry and Development:* no. 12, 1984.

Papers

Levine, Paul, Somnath Sen and Ron P. Smith. «The Economics of Arms Trade.» (Discussion Paper no. 92/21, University of Leicester, Department of Economics, October 1992)

هذا الكتاب

إن طبيعة الإنفاق العسكري الإسرائيلي ناجمة أساساً من تداخل العديد من المتغيرات التي تحكمه، بحيث انعكست على مساره وصبغته بالتذبذب وعدم الانتظامية. فمستواه المرتفع عبر السنين لا يتناسب على الإطلاق مع الاحتياجات الفعلية الذاتية لـ «دولة» بحجم إسرائيل، مما يؤشر إجمالاً على أن هذا الإنفاق يتجاوز كونه محصلة صراع عربي - صهيوني وحسب، وإنما هو محصلة صراع عربي - امبريالي أوكل لإسرائيل فيه دور تؤديه في إطار هذا الصراع الذي تعتمل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والحضارية والاستراتيجية. فهو بذلك لا يعد إنفاقاً خاصاً بإسرائيل بقدر ما هو امتداد لإنفاق الدوائر الامبريالية.

لقد فرض على إسرائيل، نظراً لطبيعتها الاغتصابية، أن تجعل من إنفاقها العسكري بمكوّنيه المحلي والخارجي عنصراً أساسياً في دالتها الأمنية، وتحسبّها الكبير للإنفاق العسكري العربي، ولهذا تصيغ نظرياتها العسكرية بما ينسجم وتطور أنظمة التسليح والقدرات العسكرية العربية، وتوظف إنفاقها العسكري في تشكيلة تضمن لها المرونة في التعامل مع المستجدات، وهذا ما يجعله إنفاقاً متعدد الوظائف، إذ يتم استخدامه أيضاً كمنظم مالي وأداة لضمان طلب كافٍ لإدامة التصنيع العسكري وتحقيق آثار إيجابية للاقتصاد القومي.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص.ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ - ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧
برقياً: «مرعربي» - بيروت
فاكس: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الثمن [illegible] دولارات
أو ما يعادلها